مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر
سلسلة الدراسات التاريخية

الانقلابات الدستورية فى مصر
١٩٢٣ - ١٩٣٦

د. على شلبى
د. مصطفى النحاس جبر

إشراف وتقديم:
د. أحمد عبد الرحيم مصطفى



الهيئة المصرية العامة للكتاب

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر
سلسلة الدراسات التاريخية

الانقلابات الدستورية فى مصر
١٩٢٣ - ١٩٣٦

إعداد

دكتور : على شلبى   دكتور : مصطفى النحاس جبر

إشراف وتقديم
دكتور
أحمد عبد الرحيم مصطفى



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨١



مقدمة

منذ تفوقت أوروبا الغربية وسيطرت على معظم العالم القديم سياسيا وعسكريا وحضاريا أخذ القادة فى البلدان التى تعرضت للضغط والعدوان الأوروبيين يقارنون ضعف بلادهم وتخلفها بقوة أوروبا وتقدمها ويبحثون عن برامج كفيلة بتحرير بلادهم من التخلف والسيطرة الأجنبية ومن الطبيعى أن يعجب بعضهم بأوروبا الغربية وأن يعزوا حيويتها الى نظامها البرلمانى الديمقراطى وان يجعلوا نقطة البدء فى حل مشكلة بلادهم أن يحددوا سلطة الحكام المطلقة ويعلنوا الدستور ويقيموا البرلمان المنتخب الذى تصوروا ان وجوده هو والدستور كفيل بالتغلب على كل مشاكل التخلف وكأنه مصباح علاء الدين .

وحين تحقق حلم المصلحين الشرقيين ووضعت الدساتير وانتخبت البرلمانات ، بدأت المؤسسات الجديدة تعمل جنبا الى جنب مع المؤسسات القديمة التى لم يضعف ارتباط الناس بها ، مما أدى الى وجود هوة بينهما أخذت تتسع حين بدأت المصالح الجديدة تصطدم بالقديمة فى الوقت الذى لم يسمح فيه للمؤسسات الجديدة بأن تعمل بحرية بحيث يمكنها أن تتكيف مع الأوضاع القائمة . فنظام سياسى أخذ كما هو ليس فقط من بلد آخر ، بل من حضارة أخرى وفرضه حكام متشبعون بالأفكار الغربية من أعلى ومن الخارج ، لم يكن باستطاعته أن يتمشى بما فيه الكفاية مع أحوال مجتمعات كانت لا تزال محصورة بوجه عام الا فى الطبقية الدينية القديمة ، غارقة أغلبية سكانها فى الفقر والأمية دون أن تتلقن أوليات

الجيد للديمقراطية المستندة الى معرفة الحقوق والواجبات فى ظل المساواة القانونيه والاجتماعية • وهكذا أدى الصراع بين الميول الاستبدادية وانتزاع الديمقراطية الى أنظمة توفيقية أضعفت النظام السياسى ذاته واخشيت كل من تاقوا الى ديمقراطية حقيقية وبالاضافة الى ذلك فقد سعى القادة المتنافسون على السلطة الى استغلال الرأى العام بدلا من جعله حكما فى هذا التنافس فلم يسعوا الى تهيئة الجماهير للاشتراك الفعال فى العمليات الديمقراطية ، بل أخفوا عنها المسائل العامة ولم يصارحوها بالحقائق .. وهكذا ظلت الجماهير مضللة لا تسمع الا تراشق الاتهامات بين القادة دون ادراك للخلافات التى تفرق بينهم • ولما كانت الأغلبية الساحقة من هذه الجماهير فقيرة وجاهلة وأسيرة للخرافات والمعتقدات البالية • فقد قصرت عن فهم الشعارات المعقدة التى كان يطلقها المصلحون أو المناورات التى كان يقوم بها الساسة المحترفون ، مما باعد بينها وبين المشاركة الفعالة فى الأجهزة الديمقراطية أو ادراك قيمة أساليبها المعقدة •

ويعتبر نظام تعدد الأحزاب فى الغرب — وهو نظام يمكن الشعب من المشاركة فى الممارسة الديمقراطية شرطا ضروريا لضمان انتظام عمل المؤسسات الديمقراطية • اما فى البلدان التى شاء قادتها ان يقلدوا الغرب ويدفعوا سيطرته فقد انغمست الأحزاب فى النضال الوطنى من أجل الاستقلال بدلا من العمل على اعداد شعب واع بامكانه المشاركة الحقيقية فى الحياة النيابية • لهذا أيد الشعب التكتلات الوطنية المتطرفة مما أدى الى فشل النظام الغربى القائم على تعدد الأحزاب وان أمنت الديمقراطية لقادة المعارضة منبرا يهاجمون منه السيطرة الأجنبية هذا الى أن الوجود الاجنبى فى البلدان الخاضعة للسيطرة الغربية قد لعب دوره فى فشل المؤسسات الديمقراطية التى اوصى بانشائها وذلك بسبب تدخله بين آن وآخر فى شئون البلاد صيانة لوجوده ومصالحه •

لكل هذا تعثرت التجارب البرلمانية فى البلدان الشرقية التى شاءت أن تأخذ بها مما أفسح المجال اما للأنظمة العسكرية أو لمختلف أنماط الاستبداد السافر أو المقنع أو للقوى الدينية والتقليدية التى هى أقرب للجماهير وأكثر تأثيرا فيها • وللآن لم تستقر هذه البلدان على أوضاع ثابتة مستقرة بامكانها أن تجتاز ببلدانها وجماهيرها الهوة السحيقة التى تفصلها عن العالم المتقدم •

★ ★ ★

ومصر من أسبق البلدان العربية فى التعرض للمؤثرات الغربية والسيطرة الاجنبية . كما كانت من اسبقها اخذا بالنظام النيابى منذ عام ١٨٦٦ وبالدستور منذ عام ١٨٨٢ . الا ان خضوعها للاحتلال البريطانى قد عرقل تطور الانظمة الديمقراطية فيها ، مما جعل الحركة الوطنية المصرية منذ اوائل القرن العشرين تضع المطالبة بالدستور فى صدارة قائمة مطالبها الى جانب الاستقلال التام وحين نشبت ثورة ١٩١٩ التى عمت البلاد من أقصاها الى أقصاها واشتركت فيها جميع طوائف الشعب وطبقاته انبثقت من الجماهير لجان شعبية تصب فى « الوفد » الذى لم يكن منذ البداية حزبا بالمعنى الأوروبى للكلمة ، بقدر ما كان حركة سياسية تمثل الأمة التى سلمت مقاليدها لزعيم (سعد زغلول) كان يتقدمها فى المطالبة بالجلاء والضرب على يد أوتوقراطية القصر . كان الوفد حركة شعبية تضم الاقباط والمسلمين ولا تلقى اعتبارا للوعى الطبقى — ومن ثم قوة سعد زغلول وعظمة الوفد وضعفه معا . فلكى يحقق الوفد أهدافه الخاصة بتحديد السلطة الملكية ومواصلة الكفاح ضد بريطانيا لم يكن لديه سوى طريق واحد هو حماسة الجماهير التى كانت تتبعه ، وهى حماسة لم تكن تكفى فى مواجهـــة الوســائل التى كانت فى يد كل من القصر وبريطانيا . ولم يكن مكمن الخطر الذى يتعرض له الوفد هو القصر أو بريطانيا بقــدر ما كان مرجعه التناقضــات الكامنة فى تكوينه ذاته . فأعضاؤه مسلمون وأقباط ، كانوا يتحدرون من طبقات اجتماعية جد مختلفة تمتــد من كبار ملاك الأراضى الى الفلاحين والحرفيين والعمـــال والطلبة ، وكلهم يمثلون اتجاهات مختلفة واحيانا متعارضـــــة . فهذه الطبقات قد جمعتها فى البداية الروح الوطنية المتدفقة ، ثم لم تلبث أن فقدت تماسكها بالتدريج بفعل النكسات وضعف الحماسة للنضال التى تميزت بها السنوات الأولى . استطاع ســعد زغلول حقيقة أن يجمع الشعب تحت زعامته اثناء الثورة ، واصبحت الحركة الوطنية بتوجيهه حركة مستقلة بذاتها تحتل مكان الصدارة من الحياة السياسية المصرية . ولكن كان من الصعب عليه أن يحافظ على زعامة كل الفئات التى تصدت للعمل السياسى فكان تكون الأحزاب بعد الثورة أمرا طبيعيا ، اذ هو فى طى الكتل الاجتماعية التى اشتركت فى الثورة الى جانب الاختلاف الكامن بين الزعماء فى الطبائع والأمزجة . فعلى حين بقيت الجماهير على اخلاصها له ، انضمت اليه الطبقة الوسطى وفئات المثقفين وبعض كبار الملاك ، على حين انشق عن زعامته أفراد الأسر التركية — الشركسية القديمة وقسط كبير من أرستقراطية الأرض المصرية وكونوا حزب الأحرار الدستوريين

الذى كان منذ البداية على علاقة بالقصر ، ولم يكن يمانع من حيث المبدأ فى التعاون مع الملكية أو فى عقـد اتفاق مناسـب مع انجلترا ـ اذ من الطبيعى أن تميل الطبقات الاجتماعية التى قام عليها الحزب الى شىء من التفاهم مع الانجليز بامكـانهم ـ عند الاقتضـاء أن يحمـوهم من ثورية الجماهير • ومن الطبيعى أيضا أن يلجأ الأحرار الدستوريين وغيرهم من « أحزاب الأقليـة » التى عرفتهـا مصر فيما بعـد ، الى اتبـاع طرق غير مشروعة تضمن لهم مواجهة جماهيرية سعد زغلول وتنظيم الوفد •

أما السلطات البريطانية فقد عملت على مواجهة ثورة ١٩١٩ بشىء من المرونة والمزج بين اللين والشـدة كل فى موضـعه ، الى أن اتضح الانقسام فى صفوف قادة الثورة حول أسلوب متابعة العمل الوطنى ، وهو الانقسام الذى عمدت هذه السلطات الى تعميقه • وفى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ صدر تصريح بريطانى من جانب واحد اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وانهى الحماية ، وان احتفظت بريطانيا لنفسها بصورة مطلقة بأمور معينة حتى يحين وقت الاتفاق عليها طبقا لمفاوضات جديدة • هذه الأمور هى ما عرف بالتحفظات الأربعة وهى :

أولا ـ تأمين المواصلات الامبراطورية فى مصر •

ثانيا ـ الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة •

ثالثا ـ حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات •

رابعا ـ السودان •

وفى مذكرة ملحقة بالتصريح بعث بها المندوب السامى الى السلطان فؤاد ذكر ان انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية الأمر فيه يرجع الى عظمته والى الشعب المصرى •

ولم يحل تصريح ٢٨ فبراير مسالة العلاقات المصرية ـ البريطانية اذ لم يتعـد ما جاء فيـه أن يكون تضييقا لشـقة الخـلاف وحصره فى التحفظات الأربعة • حصلت مصر حقيقة على نوع من الاسـتقلال الذاتى ولكنه كان مقيدا بشروط محددة تماما • فمثل بريطـانيا يستطيع ـ باسم التحفظات ـ أن يتدخل فيما يشـاء من شئون البلاد الداخلية ،

وأن يفرض ما تريده دولته بالتلويح الصريح او الضمني بقوة الاحتلال أو بالقوة البحرية البريطانية في البحر المتوسط · وبريطانيا يكفيها أن اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وحسبها ان تشغل المصريون بمنازعاتهم الحزبية وتسابقهم على الحكم · ورأت في كل الظروف ما يسمح لها بأن تشترط في كل مرة يطلب فيها المصريون المفاوضة لحل المسائل المعلقة ، وألا تصل من المفاوضة الى ما يرضى المصريين وأن تشغلهم بعد ذلك بمشكلة داخلية حول الانتخاب أو حول الدستور · وبصــدور التصريح واعلان فؤاد نفسه ملكا في مارس ١٩٢٢ احتدم النضال من جديد بين الشعب الذى لم يجن كل ما علقه على الثورة من آمال ، والملكية التى انتهزت فرصة تحقيق البلاد الحكم الذاتى لتحيي أوتوقراطية محمد على واسماعيل ، والمحتل الذى كان يلعب أحيانا من وراء ستار ــ واحيانا بشكل سافر ، لكى يقيم توازنا بين الشعب والملكية يجعله قطب الرحى فى شئون البلاد ·

فاستجابة للمذكرة الملحقة بتصريح ٢٨ فبراير التى بعث بها المندوب السامى الى السلطان « فؤاد » بصدد انشاء « برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حــكومة مسـئولة على الطريقة الدستورية » تألفت لوضع الدستور لجنة من ثلاثين عضوا ضمت بعض رجال القانون وبعض شباب الموظفين الممتازين وممثلين عن الأقباط الى جانب اشخاص لاعلاقة لهم بالفقه الدستورى ، ومنهم بطريرك الأقباط ومفتى الديار المصرية وممثل عن البدو وجماعة من كبار الأعيان قصــد باختيارهم ارضاء « أصحاب المصالح الواسعة » فى البلاد ، واستطاع الملك فؤاد ــ بتدخله فى أعمال لجنة الثلاثين ــ أن يحرز لنفسه وللقصر قسطا وافرا من الصلاحيات التشريعية والتنفيذية : فقد منح حق اقالة الوزارة وحـل البرلمان وتعيين خمس الشيوخ واصــدار مراسيم بقوانين خلال العطلة البرلمانية ، واختيار بعض كبار الموظفين ·

وحين تولى سعد زغلول الحكم فى عام ١٩٢٤ على أثر أول انتخابات جرت طبقا للدستور الجديد ، حاول ان يثبت دعائم الحياة الدستورية عن طريق فرض شخصيته واستغلال الشعبية التى أحاطت به وتصديه لمقاومة رغبات القصر غير المشروعة الا ان الملك فؤاد قاوم سعد ماوسعته المقاومة وقام بوضع مختلف العراقيل فى وجه « وزارة الشعب » ــ الى أن جــاء مقتل السردار فى أواخر عــام ١٩٢٤ ليؤذن بتدخل بريطانيا السافر ، ولمـا تستقر بعد دعائم الحكم النيابى واستقال سـعد وتألفت وزارة زيور التى قبلت الانذار البريطــانى المرتبط بمقتل السردار وحلت

البرلمان وأوقفت الدستور . وهكذا بدأت سلسلة الانقلابات الدستورية التي يرويها الكتاب الذى نقدمه الى القراء والذى حاول مؤلفاه الدكتور على محمد حامد شلبى والدكتور مصطفى النحاس جبر أن يتوخيا الموضوعيه التاريخية وان يسلطا الأضـــواء على هذه الفترة الهـامة من تاريخ مصر المعـــاصر التى شهدت بوادر انهيار النظام البرلمانى الذى أوجده دستور ١٩٢٣ .

د . احمد عبد الرحيم مصطفى

القسم الأول

١ - الانقلاب الدستوري في عهد أحمد زيور
٢ - الانقلاب الدستوري في عهد محمد محمود

إعـــداد

د. علي محمد حامد شلبي



الفصل الأول

وضع دستور ١٩٢٣ والعمل به

منح تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ مصر استقلالها فاعترف بانها دولة مستقلة ذات سيادة وان كان ذلك من ناحية الشكل فقط — وفى نفس الوقت منحت البلاد حق انشاء برلمان (١) فجاء فى خطاب اللنبى الى السلطان فؤاد الملحق بالتصريح « أما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمتكم والى الشعب المصرى » (٢) ٠

وفى أول مارس ١٩٢٢ عهد السلطان فؤاد الى عبد الخالق ثروت باشا تأليف الوزارة واتخاذ الترتيبات اللازمة لوضع دستور للبلاد ، فجاء فى خطابه اليه « ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة ، لذلك يكون أول ما تعنى به الوزارة اعداد مشروع ذلك النظام (٣) وبناء على ذلك التكليف ألفت الوزارة لجنة للقيام بهذا العمل فى ٣ أبريل عام ١٩٢٢ عرفت بلجنة

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ، القاهرة دار المعارف ١٩٦٧ ، ص ١٢٩ ٠

(٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ ١ ، ط ٢ القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩ ، ص ٤٦ ٠

(٣) نفسه ، ص ٥٦ ، ٥٧ ٠

الثلاثين نسبة الى عدد أعضائها ، وقد تم تشكيلها عن طريق التعيين ولم تكن لجنة منتخبة من الشعب (١) .

ولقد ضمت لجنة الدستور التى رأسها حسين رشدى باشا عددا من المفكرين وذوى الرأى ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين والأعيان والتجار والماليين (٢) . ولم تكن لجنة الثلاثين تمثل الشعب تمثيلا صحيحا ، وان عنى المشرفون عليها بأن تضم عددا غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية التى كانت لاتزال قائمة بحكم ان جلساتها قد اجلت دون ان يصدر مرسوم بحلها (٣) . ولما كانت لجنة الدستور لجنة حكومية فقد رفض الوفد ـ وعلى رأسه سعد زغلول ـ الاشتراك فى عضويتها وحجته فى ذلك ان وضع دستور للبلاد لابد وأن يجيء على يد جمعية منتخبة حتى لا يكون منحة يسهل التلاعب بها ، فاطلق سعد زغلول على تلك اللجنة « لجنة الأشقياء » كما رفض الحزب الوطنى الاشتراك فى عضويتها (٤) .

وعلى كل حال ـ عقدت اللجنة جلساتها فيما بين أبريل وأكتوبر ١٩٢٢ فاستمر عملها ستة أشهر متوالية ، وقد حفلت تلك الجلسات بالمناقشات القانونية المستفيضة ، التى كانت تخفى وراءها صراعا بين تيارين : الأول تيار ديمقراطى يضم تحت لوائه على درجات متفاوتة أنصار حكومة ثروت باشا ، والثانى تيار أوتوقراطى يضم أنصار الملك فؤاد . وبرغم ما ثار من خلافات وما ظهر من انقسامات بين هذين التيارين حول وضع المبادىء العامة لدستور ١٩٢٣ ، فقد استطاع حسين رشدى باشا ، رئيس اللجنة الذى كان على اتصال وثيق بثروت باشا ،

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى . المرجع السابق ص ١٥٤ .

(٢) كونت لجنة الدستور من كل من حسين رشدى باشا (الرئيس) أحمد حشمت باشا (نائب الرئيس) يوسف سابا باشا ، أحمد طلعت باشا ، محمد توفيق رفعت باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا السيد عبد الحميد البكرى ، الشيخ محمد بخيت ، الانبا يؤانس ، قلينى فهمى باشا ، اسماعيل أباظة باشا ، محمد أبو حسين باشا ، منصور يوسف باشا ، يوسف أصلان قطاوى باشا ، ابراهيم أبو رحاب باشا ، على المنزلاوى بك ، عبد اللطيف المكباتى بك ، محمد على علوبه بك زكريا نامق بك ، ابراهيم الهلباوى بك ، عبد العزيز فهمى بك ، محمود أبو النصر بك ، الشيخ محمد خيرت راضى بك ، حسن عبد الرازق باشا ، عبد القادر الجمال باشا ، صالح لملوم باشا ، الياس عوض بك ، على ماهر بك ، توفيق دوس بك ، عبد الحميد مصطفى بك ، حافظ حسين باشا ، عبد الحميد بدوى بك .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(٤) نفس المكان .

التوفيق بين هذين التيارين ، فقد أبقى على سلطة الملك وارضى نزعته الأوتوقراطيه وفى نفس الوقت حافظ على مبدأ ان الامة مصدر السلطات.
وكان يدفع رشدى باشا وغيره من الاعضاء الذين كانوا أكثر اتصالا بثروت باشا وبالوزارة الى هذا الاتجاه أمران : الأول الخوف من انه اذا سلب مشروع الدستور من صاحب العرش كل سلطان ، خيف على المشروع ان يعدل من أساسه • أما اذا روعيت فيه بعض الاعتبارات التى ترضى صاحب العرش ، وتعززت فى نفس الوقت الحقوق الاساسية للأفراد ولممثلى الامة ، فينتظر عندئذ ألا تقوم فى سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات ، ومن الخير أن يتم هذا التوقيع فى أسرع وقت •
والثانى ، انه بعد ما حدث فى مصر من خلاف بين سعد وعدلى وانقسام البلاد الى سعديين وعدليين ، كان من المأمول أن يستطيع صاحب العرش أن يتخذ من حقوقه وسيلة لتغليب الاعتدال على التطرف (١) •

وعلى كل حال ، فقد أتمت لجنة الدستور عملها ، وذلك برغم ما ثار من خلافات بين الملك وبين ثروت باشا حول المزيد من سلطات الملك التى لم يكن من السهل على حكومة ثروت قبولها فى مشروع الدستور ، الى الحد الذى ادى الى تدخل اللورد اللنبى للتوفيق بينهما ، مما جعل ثروت يتعجل اتمام مشروع الدستور ، ولكن الملك كان يدبر طرد ثروت • وقد أدرك ثروت ذلك فطلب الى اللجنة سرعة انهاء وضع صيغة مشروع الدستور وقانون الانتخاب • وفعلا أتمت اللجنة عملها ورفعت مشروع الدستور وقانون الانتخاب الى ثروت باشا فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ • وكان متوقعا أن يصدر المرسوم الملكى بهما على اثر تقديمهما ولكن الملك فؤاد كان لا يميل الى اصدار الدستور لانه رآه يغل من سلطته ويجعل مرجع الحكم الى الشعب • وهذا ما لايبغيه الملك ، ويتنافى مع نزعته الاستبدادية ، فكان أثناء انعقاد لجنة وضع الدستور متتبعا أعمالها ومداولاتها ناقما على ماأسماه انتقاص سلطة الملك (٢) •

وفى ذلك الوقت بدأ التفكير فى تاليف « حزب الأحرار الدستوريين » وذلك راجع الى ان الملك فؤاد قد أثار عدة عقبات أمام لجنة وضع الدستور وأمام الوزارة من أجل مزيد من سلطاته ، فدفع ذلك (ثروت) الى جمع أنصار الوزارة للوقوف صفا واحدا فى وجه محاولات

---

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩١٨ ، ١٩٣٦ ، القاهرة ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ ، ص ٣٧٤ — ٧٦ •
(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٧٤ •

الملك ، ولما كان هؤلاء هم الذين وضعوا الدستور وقاموا بصياغته ، فقد كان طبيعيا أن يعملوا على حمايته • وعند تاليف الحزب نفرر ان ينضم اليه جميع اعضاء لجنه الدستور ، وعدد اخر من ذوى النفوذ فجمع الحزب عددا من كبار المصريين اكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم منضماً اليهم فريق من المثقفين المتحررين • وكان في مقدمة أغراض الحزب ومبادئه الدفاع عن الدستور وسرعة اصداره (١) •

وخلال ذلك الصراع القائم بين ثروت باشا والملك فؤاد حول الدستور ظهر التقارب بين الوفد والقصر لاسقاط وزارة ثروت ، وكان الوفد يأمل فى تاليف وزارة برئاسة توفيق نسيم باشا يؤيدها الملك والشعب • فاصدر المصرى السعدى بك القائم بأعمال رئيس الوفد منشورا هاجم فيه وزارة ثروت — وكانت لهذا المنشور صلة بمؤامرة دبرت فى ذلك الوقت بين القصر والوفد والأزهريين للاعتداء على أشخاص الوزراء فقد دبرت السراى مظاهرة ضد ثروت باشا ، أثناء صلاة الجمعة فى الجامع الازهر يوم أول ديسمبر ١٩٢٢ وكان الملك قد قرر اداء الصلاة فى هذا اليوم ودعا ثروت الى أن يصحبه فى موكبه ، وكان مرتبا انه عقب انتهاء الصلاة وخروج الملك من الجامع الازهر أن يتم الاعتداء على أشخاص الوزراء بالضرب فى الجامع الأزهر حيث لا يستطيع البوليس انقاذهم وذلك لتحقير الوزارة واسقاط هيبتها • ونمى تدبير المؤامرة الى ثروت باشا فسارع بتقديم استقالته يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ الى الملك الذى قبلها بعد نصف ساعة من رفعها اليه ، ثم استدعى نسيم باشا لتكليفة بتأليف الوزارة الجديدة (٢) •

وهكذا استخدم الملك كل الأساليب الممكنة للتخلص من وزارة ثروت باشا عن طريق التحالف مع الوفد • كما استغل فى ذلك ظروف أزمة كانت قد ظهرت بوادرها قبل ذلك الحين بين ثروت باشا والانجليز بسبب نصوص السودان الواردة فى مشروع الدستور — فقد نصت المادة ٢٩ منه على أن يلقب الملك بملك مصر والسودان ، كذلك نصت المادة ١٤٥ منه على ان أحكام هذا الدستور تجرى على المملكة المصرية جميعا عدا السودان ، الذى يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص رغم كونه جزءا من المملكة المصرية • وقد رأى الانجليز فى هذين النصين ما يتعارض

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٣٧٨ •

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٧٤ ؛ عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ص ٣٨١ •

مع تحفظهم فى تصريح ٢٨ فبراير على السودان ، وطالبوا بحذفهما ورغم اعتقاد ثروت باشا بصواب رأى الانجليز الا انه خشى لو أعلن موافقته على طلبهم أن يتعرض للهجوم من القصر والوفد بل وربما من جانب أصدقائه السياسيين الأحرار الدستوريين . خاصة وان عدلى باشا يكن قد جمع أعضاء حزب الأحـرار الدستوريين الذين أصـدروا قرارات بالتمسك بمشروع الدستور الذى وضعته اللجنة ، وأبلغوا قرارهم هذا لثروت باشا . وعلى هذا فلم يكن فى استطاعة ثروت أن يقبل وجهـة النظر الانجليزية بخصوص السودان . وعندما نمت الى علمه مؤامرة الجامع الأزهر لم يجد مفرا من الاستقالة (١) .

وفى اليوم التالى لاستقالة ثروت عهد الملك فؤاد بتأليف الوزارة الى محمد توفيق نسيم وكان اذ ذاك رئيسا للديوان الملكى ـ فألفها فى ٣ نوفمبر ، وهى احدى الوزارات التى اصطنعها القصر ليتولى بواسطتها الحكم (٢) . وكان على وزارة نسيم أن تواجه منذ البداية أزمة نصوص السودان ، وعلى الرغم مما بذله نسيم من محاولات للتوفيق بين وجهتى النظر المصرية والانجليزية فيما يختص بالمادتين ٢٩ ، ١٤٥ من الدستور ، الا ان الحكومة البريطانية تشبثت بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، وتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ولكن نسيم باشا رفض ذلك وقدم مذكرة للمندوب السامى البريطانى يوضح بها وجهة النظر المصرية ويرفض مطالب الحكومة البريطانية (٣) .

وازاء هذا الرفض من جانب نسيم باشا عمد الانجليز الى تخطى الوزارة والاتصال بالملك رأسا فوجهوا اليه انذارا ينص على انه اذا لم تقبل وجهة النظر البريطانية فى أربع وعشرين ساعة ، فان الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر ، وتلجأ عند الضرورة الى أى تدبير تراه مناسبا . وازاء خطورة الوضع الناشىء عن هذا الانذار ، فقد أجرى نسيم اتصالات مع دار المندوب السامى ، كان من نتيجتها وضع نصين للمادتين المختلف عليهما ـ ورد فيهما ان هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان . ورفع المندوب السامى النصين الى وزارة خارجية انجلترا ، ورفعهما نسيم باشا

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٢٨١ ـ ٨٢ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .
(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

بدوره الى الملك ناصحا بقبولها نظرا لما تتعرض له البلاد من « أخطار جسيمة » فى حالة رفض الانذار عند انتهاء الميعاد (١) .

ولم يكن اضطرار وزارة نسيم الى التسليم بمطالب انجلترا هو وحده ما تعرض له مشروع الدستور اذ ادخل نسيم عدة تعديلات أخرى استهدفت زيادة سلطات الملك على حساب حقوق ممثلى الشعب ، فتعرض مشروع الدستور للمسخ والتشويه على يد وزارته التى استقالت فى ٥ يناير ١٩٢٣ عقب التسليم بمطالب انجلترا ، وكان الأولى بتلك الوزارة أن تستقيل دون قبولها المطالب البريطانية (٢) .

ظل الرأى العام فى مصر قلقا على مصير البلاد بعد أن تبين حقيقة الاستقلال الذى حصل عليه بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ولم يكد يمضى على صدوره عام كامل اذ رأى انجلترا تهدد باسترداد حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر ، وقد شمل ذلك القلق مصير الدستور نفسه ، فقد تلاحقت المؤامرات للعبث به وتأخير صدوره . فبعد استقالة وزارة نسيم باشا ظلت البلاد بدون وزارة مدة تزيد على الشهر (٣) .

وخلال هذه الفترة استدعى الملك فؤاد عدلى باشا لاسناد رياسة الوزارة اليه . وكان ذلك دليلا كافيا على أن الملك لم ير مفرا من اصدار الدستور فى شكل مشروع لجنة الثلاثين ، اذ لم يكن من المعقول أن يتوقع من عدلى باشا أن يقبل ادخال أى تعديل على مشروع لجنة الثلاثين لتوسيع اختصاصاته فيخالف بذلك قرار الحزب الذى اتخذه بتأييد المشروع . وقد قبل عدلى تأليف الوزارة مشترطا عدة شروط منها أن تعود الأمة الى وحدتها الأولى ، ومنها الغاء الأحكام العرفية من جانب الانجليز . الا أن الوفد أصدر نداء فى ٢٠ فبراير ١٩٢٣ اعترض فيه بشدة على عودة عدلى الى الحكم ، وناشد فيه المصريين بالمثابرة على الجهاد ، فاعتبرت السلطات البريطانية ذلك تحريضا من جانب الوفد على احداث مزيد من الاضطرابات ، خاصة وان القاهرة والجيزة قد شهدتا حوادث اعتداء على حياة البريطانيين ، فى الفترة السابقة على هذا النداء وكذلك عقب صدوره ، وكان أبرز تلك الحوادث حادثة ٤ مارس ١٩٢٣ التى أصيب

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٣٨٤ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٩٢ .
(٣) نفسه : ص ١٠٠ .

فيها ثلاثة من الجنود البريطانيين بجروح نتيجة القاء قنبلة عليهم فكان لذلك رد فعل قوى لدى الحكومة البريطانية والرأى العام البريطانى ، مما جعل الحكومة البريطانية تصرف النظر عن عودة عدلى الى الحكم ، وبذلك ضاع كل أمل فى تأليف وزارة برياسة عدلى مؤيدة من جانب الانجليز (١) .

وكان ما حدث فى ٤ مارس فرصة تهيأت للملك فؤاد كى يستانف محاولاته لتأليف وزارة رجعية تقوم بتعديل مشروع الدستور ، فعهد الى يحيى ابراهيم باشا بتأليف الوزارة ، وقد تعرض الدستور ، فى عهد تلك الوزارة لمزيد من التعديل والمسخ والتشويه ، ولقد وقع عبء النضال فى هذه المرحلة على كاهل الأحرار الدستوريين . فما أن نمى الى علمهم ان الدستور قد تعرض للمسخ والتشويه فى عهد وزارة نسيم ـ وكان حتى ذلك الوقت سرا مكنونا ـ حتى احتج أعضاء لجنة الدستور على هذا المسخ وقدموه جميعا وقدموه الى يحيى ابراهيم باشا وناشدوه ان يصدر على الأقل كما وضعته اللجنة ، وكان أقوى هذه الاحتجاجات الخطابان اللذين وجههما عبد العزيز فهمى بك الى رئيس الوزراء وأكد فيهما ان الشعب صاحب حق أصيل فى الدستور وان الأمة مصدر كل سلطة ثم ناشده اصدار الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين (٢) .

والواقع أن حزب الأحرار الدستوريين كان يقف وحيدا فى دفاعه عن الدستور فقد كان موقف الوفد من مسألة تعديل مشروع الدستور حرجا ، فهو يرى فيه مشروعا رجعيا وضعته لجنة من الأشقياء ، فلم يكن يستطيع الدفاع عنه حتى لا يفسر ذلك على انه مناصرة له ، وفى نفس الوقت لم يستطع أن يقف موقفا سلبيا تماما لعند تعديل نصوص السودان أعلن أنها « نكبة وطنية » وفى بيان له فى ٣١ يناير ذكر « أن تعريض نصوص الدستور ، على ما فيها من العيوب ، لتدخل الأجنبى مع حرمان الأمة من وضعه لهو تفريط فى حقوق البلاد المقدسة وتمكين لسلطة الغاصب » .

كانت مواقف الوفد هذه تنم عن الضعف وعدم القدرة على تكييف موقفه بازاء الظروف التى فرضت نفسها ، بعد أن أصبح مشروع الدستور حقيقة قائمة لاسبيل الى تجاهلها ، وبعد ان صار واضحا ان فكرة انتخاب جمعية وطنية لوضع مشروع الدستور أمر غير معقول ، هذا بالاضافة الى

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٣٨٦ ـ ٣٨٩ .

(٢) على شلبى : مصر الفتاة ودورها فى المجتمع المصرى ، القاهرة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ (رسالة ماجستير غير منشوره) ص ٤ ـ ٥ .

عجز الاحرار الدستوريين عن الوقوف في وجه تيار التعديل . وكان من نتيجة ذلك كله ان استطاع القصر ان يصدر الدستور في يوم ١٩ ابريل ١٩٢٣ بعد أن أدخل عليه التعديلات التى تحقق له غايته في مزيد من السلطات (١) .

صدر الدستور في ١٩ أبريل كمنحة من الملك ،فقد صدر بمرسوم منه وضم موادا ومبادىء عامة جعلت مرد السلطه في البلاد الى الملك . وان كان الدستور قد نص على ان الامه مصدر السلطات ــ فنص على ان السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب والسلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود الدستور . وعلى كل حال فقد استطاع القصر من خلال التعديل الذى أدخله على مشروع الدستور ان ينقل السـلطة الحقيقيـة من يد الأمة الى يـده فاحتفظ الملك بكثير من الصلاحيات وقد اتضح ذلك في تعيين بعض أعضاء مجلس الشيوخ . وتبعية المعاهد الدينية للقصر ، ومنح الرتب والنياشيـن ، وحق تولية وعزل الضباط ، وحق حل مجلس النواب دون قيد او شرط . كل تلك كانت صلاحيات منحها الدستور للملك ، وكان هذا في النهاية هو نصيب مصر من الاسـتقلال والدسـتور الذى تمخض عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (٢) .

وعلى العموم ومهما كان شكل الاستقلال والدستور الذى تمخض عن تصريح فبراير ، فقد اقتضى اصدار الدستور العمل على تطبيق مواده ، وهذا التطبيق استلزم اصدار عدة تشريعات منها قانون التضمينات ، وقانون تعويض الموظفين الأجانب الذين يعتزلون خدمة الحكومة المصرية ، والقـانون المنظم للاجتماعات العـامة ، وفك اعتقال المعتقلين وعـودة المنفيين (٣) .

ولما كان قانون الانتخاب الذى صدر مع الدستور يجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين ، فقد اقتضى تنفيذه وقتا طويلا لاعداد كشوف الناخبين في جميع أرجاء البلاد فحدد يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ موعدا لاجراء انتخاب المنـدوبين الثلاثين وحدد لانتخاب النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ . وقد اهتمت الأمة بالانتخابات بدرجتيها اهتماما

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٣٩٢ ــ ٣٩٣ .
(٢) نفسه ، ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ .
(٣) نفسه : ص ٣٩٧ .

عظيما دل على ارتقاء النضج السياسى فى البلاد . وتتبع الناس بلهفة اجراءات التمهيد للانتخابات ، وتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى وكان معظمها من لجان الوفد . وقد ظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى انتخابات المندوبين الثلاثينيين ، فان معظمهم كانوا من أنصاره وكان ذلك ايذانا بفوز الوفد فى انتخابات النواب والشيوخ (١) .

وفى ١٢ يناير ١٩٢٤ قامت وزارة يحيى ابراهيم باشا باجراء انتخابات مجلس النواب متوخية الحيدة التى يدل عليها سقوط يحيى ابراهيم نفسه فى دائرته الانتخابية (منيا القمح شرقية) وفوز مرشح الوفد عليه وكان سقوطه هذا شهادة قاطعة له بنزاهته ومحافظته على حرية الانتخابات التى أسفرت عن فوز ساحق للوفد . وكان بديهيا أن يعرض الملك على سعد تأليف الوزارة باعتباره زعيما للأغلبية البرلمانية . فتقدم يحيى ابراهيم باستقالة وزارته الى الملك فى ١٧ يناير دون ان تجرى انتخابات مجلس الشيوخ مؤثرا افساح المجال للأغلبية كى تمارس سلطاتها الدستورية فقبل الملك الاستقالة فى ٢٧ يناير وعهد الى سعد بتأليف الوزارة فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ (٢) .

وعلى الرغم من تكليف الملك فؤاد لسعد بتأليف الوزارة طبقا لنصوص الدستور ، فلم يكن على استعداد لقبول دور الملك الدستورى دون نضال ، لهذا صمم على أن يملك ويحكم وقد تأصل لديه هذا التصميم منذ أن اعلن نفسه ملكا على البلاد فى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فازداد طموحه وحبه للسلطة ، واتجه الى انعاش سلطة جديه محمد على واسماعيل بقدر ما تسمح به الظروف ، وأصبح فؤاد بالفعل عاملا فعالا فى السياسة المحلية ، وبذلك كان الغاء الحماية مؤذنا بعودة المنافسة القديمة بين القصر والوطنيين (٣) . فاصطدم الملك بالوفد وبسعد الذى جاء الى الحكم بارادة شعبية أظهرتها الانتخابات الأولى التى أجريت بمقتضى الدستور ، فكان ذلك تعبيرا عن ارادة القوة الثالثة الجديدة ، قوة الأمة التى برزت بشكل سافر بين القوتين الآخرين وهما القصر والانجليز . ولم تكن القوتان الأخيرتان ترغبان فى أن تتاح الفرصة لتلك القوة لكى تفرض نفسها على سير الأحداث ، فكان من الطبيعى أن تعملا

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق . ص ١٣١ – ١٣٢ .

(٢) نفسه : ص ١٣٦ – ١٣٩ .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

.ما على تقويض دعائمها • فدخلت بذلك تلك القوة الثالثة فى صراع مع القوتين الاخريين •

وبالرغم مما بذل من جهود لتصفية جو العلاقات بين سعد والملك ، الا ان وضع كل منهما وشخصيته كان ينبىء بوقوع صدام بينهما • ولقد بدأ الصراع بين سعد والملك فى بادىء الامر فى صورة مناوشات خفيفة ، فقد أنكر الملك فؤاد فى خطـابه الى سعـد بتـاليف الوزارة الاساس الدستورى الذى تقوم على أساسه الوزارات ، فتجاهل ذكر ان من أسباب اسناد الوزارة اليه انه نال ثقة الأمة فى الانتخابات ، ورد سعد على هذا الانكار فى خطابه بقوله « ان الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الامة ونوابها بشخصى الضعيف ، توجب على والبلاد داخلة فى نظام نيابى يقضى باحترام ارادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها ألا أتنحى عن مسئولية الحكم التى طالما تهيبتها •• وأن أشكل الوزارة ، من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذى لا أزال متشرفا برياسته » (١) • كذلك امتـــد الصراع الى القائمة التى اعدها سعد بأسماء الوزراء الذين اختارهم لمعاونته فى الحكم، اذ اعترض على تعيين بعض الوزراء ، وقد تصدى سعد لبعض هـذه الاعتراضات وأخذ بالبعض الآخر (٢) •

ثم لم تلبث هذه المناوشات الخفيفة ان دخلت فى دور صدام حاد ، عندما بدت أول مشكلة حقيقية تمس ، بشكل جوهرى ، أهم التعديلات التى أدخلها الملك على الدستور ، وهى حق تعيين الشيوخ المعينين ، فزاد هذا العدد من ثلاثين عضـوا الى خمسى اعضاء المجلس ، وكان هدف الملك من ذلك ان يكون الأعضاء المعينون قوة مؤثرة داخل المجلس تدين بالولاء للملك فؤاد فى هذا الموضوع وتمسك بحقه فى تعيين الشيوخ طبقـا لنص المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العـام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب • ولكن سعد كان قد أعد للأمر عدته ، فقد تمسك بأن حق الملك فى التعيين ليس حقا خاصا يستعمله بدون أن يشترك فيه وزراؤه ، ولكنه معلق على نص المادة ٤٨ من الدستور التى تقضى بأن يتولى الملك سلطته من خلال وزرائه •

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٤١ •
(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٢٢ ـ ٣٣ •

وهكذا نشب أول خلاف دستورى بين الملك وسعد آذن بأزمه خطيرة عندما أصر الملك فؤاد على موقفه ، ولكنه لم يلبث ان قبل التحكيم فى هذه المسـألة ، واختير لهذه المهمـة البـارون « فان دن بوش » الفقيـه البلجيكى والنـائب العمومى للمحاكم المختلطة وقتئذ ، وذلك لان المادة ٧٤ مأخوذة من الدستور البلجيكى ، وقد درس بوش هذه المسألة وأفتى بأن « عدم مسئولية الملك تعتبر أساسا لذلك النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطه وزرائه وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك فاذا استثنى عمل واحد فان هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه ، ولذلك فان تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » (١) . وهكذا انتهى الخـلاف بين سـعد والملك لصـالح الأمة وصيانة للحياة الدستورية وتصحيحا لتفسير بعض مواد الدستور عند التطبيق .

وعلى الرغم من تسليم الملك فؤاد بمطالب سـعد ، فان ذلك لم يتم دون أن يترك فى نفسـه مرارة جعلته يتحـين الفرص للاطاحة بسـعد ووزارته ، والاعتداء على الدستور الذى يحد من سلطته ، والملك فؤاد كان ذا خبرة واسعة - أجمع عليها معارضوه ومؤيدوه والمحايدون على السواء - وقد أكسبته تلك الخبرة شخصية قوية ، فلم يكن يعدم الصبر الى حين تتاح له الفرصـة للتخلص من عدوه الأول الدستور والقائمين على تنفيذه .

أما عن العلاقة بين الوزارة الدستورية وبين حكومة العمال فى انجلترا ، فقد بدأت العلاقات بينهما كأحسن ما تكون العلاقات بين هاتين الحكومتين منذ أن انتعشت الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية - فقد أخذ الطرفان يتبادلان المجاملات . ففى الخطاب الذى ألقاه سعد زغلول فى النواب فى الحفل الذى أقاموه لتكريمه فى فندق شبرد فى ٢٥ يناير ١٩٢٤ ، قال « ومن علامات اذن الله بنجاح سعينا أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميـل الى مطالبنا الحقـة » وحقيقة الأمر ان الزعمـاء المصريين كانوا يسرفون دائمـا فى التفاؤل حين تولى وزارات العمال الحكم فى انجلترا ، وذلك برغم ثبات السياسة الخارجية البريطانية فى مبادئها العامة مهما كان أمر التعديلات الوزارية (٢) .

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٢٣ - ٢٤ .
(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

وقد وضح تفاؤل سعد زغلول وادرك انه من الممكن انتزاع شيء لمصر من تلك الوزارة ، وربما كانت لرأيه هذا وجاهته فان تولي حكومة يرأسها أحد أقطاب العمال في انجلترا كان حدثا جديدا في السياسة الانجليزية. وعلى كل حال فقد سارت العلاقات بينهما حسنة في البداية . فعندما طلب سعد زغلول الى مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية — الافراج عن بقية المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بادانتهم في عهد الثورة — ثورة ١٩١٩ — وفي مقدمتهم عبد الرحمن فهمي بك وزملاؤه ، فأجابه مكدونالد الى طلبه معلنا تنازل حكومته عن كل حقوقها في الاحكام الصادرة عنهم (١) .

بيد ان هذا التفاؤل من جانب سعد زغلول لم يظهر له أثر من خلال تصريحات مكدونالد الذي لم يسرف في مجاملة سعد بأكثر من الاستجابة لطلبه بالافراج عن المعتقلين ، فعندما أشار سعد — في خطابه الى الملك فؤاد بشموله تأليف الوزارة — الى ان ذلك لا يعد اعترافا بأي حق استنكره الوفد المصري ، وهو بذلك يشير الى تصريح ٢٨ فبراير تلميحا لا تصريحا أكد مكدونالد في مجلس العموم البريطاني ان حكومته تعتبر نفسها مقيدة بالتصريح . وقد تظاهر الطلبة في مصر احتجاجا على هذا التصريح ، ولكن سعد زغلول خطب فيهم قائلا انه لا محل للاحتجاج على تصريحات لا تربطنا لان مكدونالد حر في أن يصرح بما يراه (٢).

وفي ١٥ مارس ١٩٢٤ افتتح البرلمان ، وتلقى سعد برقية تهنئة من مكدونالد بافتتاح أول برلمان مصري فأبدى فيها استعداد حكومته للدخول في مفاوضات مع الحكومة المصرية . وقد تناول سعد زغلول في خطاب العرش مسألة المفاوضات فصرح بان حكومته مستعدة للدخول في مفاوضات حرة من كل قيد مع الحكومة البريطانية لتحقيق الأماني القومية بالنسبة لمصر والسودان . وقد أثارت هذه العبارة استياء لدى كل من خصوم سعد في البرلمان والحكومة البريطانية التي أحست بالقلق ازاء المفاوضات المقبلة بينها وبين سعد زغلول ، ولم يلبث هذا القلق أن أخذ يتزايد مع ممارسة سعد زغلول للحكم وظهر ذلك من تصرفات وزارة سعد التي كانت تهدف الى استعادة حقوق مصر من الانجليز والتخلص من سيطرة الأجانب على الادارة المصرية ، والعمل على تخفيض التعويضات

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٢٥ .
(٢) نفسه ، ص ٤٢٥ — ٤٢٦ .

المقررة للموظفين الأجانب . وقد استاءت الحكومة البريطانية من تصرفات وزارة سعد هذه ، فهدد مكدونالد وأنذر برجوع الوضع الى ما كان عليه — أى اعادة الموظفين الأجانب للعمل فى الادارة المصرية — فكان ذلك دافعا لمجلس النواب للتصديق على مبلغ هذه التعويضات فى جلسته بتاريخ ٢٤ يونية ١٩٢٤ مقررا أخف الضررين (١) .

وأدت هذه التصرفات من جانب الحكومة المصرية الى جعل الحكومة العمالية فى انجلترا تعيد النظر فى موقفها بخصوص المفاوضات . فرأى مكدونالد أن تمر المسألة بمرحلة « جس النبض » واستبيان موقف سعد، وهل اذا بدأت المفاوضات سيتمسك بتصريحاته التى أدلى بها فى مناسبات مختلفة ؟ فطلب الى اللنبى القيام بهذه المهمة . وخلال تلك المرحلة وحتى بداية المفاوضات حدث ما يدل دلالة واضحة على ان هذه المفاوضات سوف يكون مصيرها الفشل ، فقد أدلى مكدونالد بتصريحات فى مجلس العموم البريطانى حاول بها ارضاء المعارضة ولكنها أثارت ثائرة الرأى العام فى مصر ، مما أدى الى تصريحات أعنف فى مجلس النواب المصرى فى معرض رد سعد على أسئلة من المعارضة .

ومما زاد فى حدة توتر الموقف بين الطرفين وتضاؤل أمل سعد فى نجاح المفاوضات ان حكومة العمال قد أدلت بتصريحات فى مجلس اللوردات البريطانى تؤكد فيها انها لن تترك السودان ولن تسمح بوقوع تعديل فى نظامه (١) . ومن المحتمل أن تكون حكومة العمال الوليدة قد أسرفت فى التصريحات فيما يختص بسياستها الخارجية لتؤكد انها أكثر حرصا على مستعمراتها من الحكومات السابقة بأمل أن تحصل على تأييد الرأى العام البريطانى خاصة وانها كانت حديثة عهد بالحكم . .

ومن الواضح ان مسألة السودان قد فرضت نفسها على الأحداث فى تلك الفترة ويمكن القول بأن ازدياد اهتمام مصر بالسودان وقلقها على مصيره ، كان نتيجة مباشرة لازدياد اهتمام انجلترا به ورغبتها فى الاستئثار به وخاصة بعد أن سويت المسألة المصرية — الى حد ما بعد تصريح فبراير . وعلى الرغم مما تطورت اليه الأحداث فى السودان وما جرى التصريح به من تصريحات كانت تعد موانع حقيقية فى طريق

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٣٦ .
(٢) نفسه ، ص ٤٤٥ .

بدء المفاوضات بين سعد زغلول ومكدونالد ، ورغم احساس سعد بان الفشل سوف يكون النتيجة الحتمية للمفاوضات المنتظرة ، الا انه وافق على اجراء المحادثات ، وبدأها بالفعل وهو يرى أن تكون محاولة لتبديد الغيوم الكثيفة التى أحاطت بجو العلاقات المصرية البريطانية • وهكذا صار الهدف من اجراء المفاوضات هو اعادة حسن التفاهم الى العلاقات المتدهورة بين البلدين بعد أن كان المأمول أن تؤدى الى تسوية المسألة المصرية • وعلى كل حال فان قبول سعد الدخول فى تلك المفاوضات فى ظل الظروف التى جرت فيها كان خطأ سياسيا •

وقد بدأت المحادثات بين سعد زغلول ومكدونالد فى أواخر سبتمبر ١٩٢٤ فى لندن • لكن سير المفاوضات أكد لسعد انها فاشلة ، فقد تمسك كل من الطرفين بموقفه وخاصة فيما يختص بالسودان وهو أحد الموضوعات الأربعة المتحفظ عليها فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ • وعلى ذلك فلم تمض فترة طويلة على بداية المفاوضات حتى قطعها سعد وعاد الى القاهرة ليؤكد من جديد عزمه على عدم التخلى عن أى حق من « الحقوق المقدسة » لمصر فى وادى النيل (١) • وبعد فشل المفاوضات ـ ومهما تكن أسبابه ـ فقد اشتد سعد فى معاملة الاحتلال ، وظاهره مجلس النواب فى موقفه ، فقد انتهز فرصة مناقشة الميزانية ، فصوت على قرار بالغاء مساهمة مصر فى نفقات جيش الاحتلال البريطانى ، مع المطالبة بالجلاء عن الأراضى المصرية ، وعلى قرار آخر بتعديل مرتبات المستشارين الانجليز ، كما ظهرت على حين غرة متاعب أخرى لتزيد من حدة التوتر بين المندوب السامى البريطانى والادارة المصرية ومن المحتمل أن تكون حكومة لندن قد فكرت منذ ذلك الوقت فى ابعاد سعد عن الحكم ، فقد أدركت ان استمراره فى الحكم مع ما يتمتع به وحزبه من اغلبية مطلقة فى البرلمان سيكون مثار متاعب لبريطانيا ورجالها فى مصر (٢) •

وفى أعقاب فشل مفاوضات سعد زغلول ـ مكدونالد وسقوط حزب العمال وتولى المحافظين الحكم فى أواخر أكتوبر ١٩٢٤ أدرك الجميع أن أيام الوزارة معدودة ، كما كان يحدث دائما من قبل ، فنشطت المعارضة وأضرب الأزهريون عن الدراسة فى معاهدهم فى الاسكندرية

---

(١) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٧٢ ، ص ٥٤ •

(٢) على شلبى : المرجع السابق ، ص ٦ •

وطنطا وأسيوط ، وقام المصريون بمظاهرة كبيرة في القاهرة رددوا خلالها نداء لم يكن مألوفا من قبل وهو « لا رئيس الا الملك » بعد ان دن تداؤهم حين كان الازهر معقلا من معاقل الوفد الحصينة « لا رئيس الا سعد » وذلك بعد أن استطاع الملك فؤاد أن يكتسب الأزهر الى صفه فوضح بذلك ان القصر وراء هذه الحركة (١) . كما عين القصر حسن نشأت وكيلا للديوان ورئيسا له بالنيابة دون علم الوزارة ، فقدم سعد استقالته الى الملك فؤاد في ١٥ نوفمبر عام ١٩٢٤ قائلا « انه لا يستطيع أن يعمل في الظلام » وقدم استقالته الى مجلس النواب والشيوخ اللذين أعلنا ثقتهما المطلقة بالوزارة ، كما اجتاحت المظاهرات القاهرة متجهة نحو قصر عابدين وهي تهتف « سعد أو الثورة » . كذلك توجه وفد من من مجلس الشيوخ يضم أحمد زيور باشا رئيس المجلس ووكيليه لمقابلة الملك والتماس رفض استقالة سعد ، وكان أعضاء المجلس بكامل هيئتهم قد توجهوا الى قصر عابدين لاظهار شعورهم وثقتهم بالوزارة وقيدوا أسماءهم . وتمت المقابلة بين الملك ووفد الشيوخ في الحال وأبلغوه قرار المجلس ، فاضطر الملك للاعراب عن ثقته هو الآخر بسعد زغلول ورجائه في أن يعدل عن عزمه وقال انه متفق مع البرلمان في القرار الذي أصدره .

ومن الواضح ان هذه الاجراءات التي اتخذها القصر دون علم الوزارة والدسائس التي حاكها حسن نشأت للوفد كانت تهدف الى احراج الوزارة والقاء العقبات في طريقها كما كانت استقالة محمد توفيق نسيم وزير المالية تتمة للمخطط الذي رسمته السراى للاطاحة بالوزارة الدستورية الأولى التي وقفت عقبة كأداء في وجه أوتوقراطية الملك فؤاد . وقد قابل سعد هذا المخطط بالعمل على تدعيم الحياة الدستورية حتى لا تصبح عرضة لمثل هذه الدسائس في المستقبل ، فعندما طالبته القوى الشعبية بالعدول عن استقالته ، اشترط الاستجابة لمطالبه كي يعدل عنها ، وتقدم بعدة مطالب منها ، ألا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ، وألا يجرى تعيين موظفي السراى بغير موافقة الوزارة ــ وقد استند سعد في ذلك الى المادة ٤٨ من الدستور التي تنص على ان الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، ومنها أيضا ألا تحدث مخابرات بين الملك والدول الخارجية الا باطلاع الوزارة وموافقتها . وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية ، بعد أن كانت صلاتهم بالسراى رأسا (٢) .

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٥٩ .
(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ١٨٢ ــ ٨٣ .

تقدم سعد بمطالبه هذه فى لقائه بالملك ، وقد استغرقت المناقشة بينهما ساعتين كان ميدان عابدين فى خلالها يموج بالجماهير الصاخبة وهى تردد نداءها السابق الذكر — سعد أو الثورة — ولم يجد الملك مفرا من الرضوخ لمطالب سعد ، وعلى العموم فقد عدل سعد عن استقالته مسجلا انتصارا جديدا للدستور ضد أوتوقراطية الملك فؤاد ، فصرح فى خطبته فى البرلمان بما يلى : « اقول عنى انى مغتبط بالحل الذى وصلت اليه ، وأنا لا أشك بان الدستور يلقى بجلالته حارسا وحاميا » ثم آكد على ضرورة صيانة الدستور من العبث فقال « ان مهمتى لهى صيانة الدستور من كل عبث ونحن الآن فى طور الانتقال ، وهذا الطور لهو أشد الأطوار صعوبة ودقة . وانى على كل حال لا أستطيع أن أدع وجود سابقة قد ينتقل ضررها الى الأجيال المقبلة ، وقد وجدت من جلالته فى هذا السبيل المساعدة الطيبة والعون الذى ترشد اليه الوطنية الصادقة (١) .

بعد هذا الانتصار الذى حققه سعد للدستور ارتفعت الأصوات مطالبة بأن تضاف هذه الشروح والتفسيرات لبعض مواد الدستور التى وضحت من خلال الأزمة بين سعد والملك ، وذلك بأن يتم تسجيلها واضافتها الى الدستور حتى تكون دائمة يصير السعى بعدها لاستكمال ثبوتها (٢) . وفى نفس الوقت الذى اغتبطت فيه الأمة بانتصار ارادتها ممثلة فى دستورها على ارادة ملك البلاد ، سنحت فرصة للدساسين كى يروجوا ويؤكدوا ان ما حدث قد نال من سلطة العرش ، فخرجت الصحف الوفدية مزهوة بنشوة الانتصار تحاول أن تنفى زعم الدساسين مظهرة تسامحا واضحا وتبسيطا للأمور ، وموضحة ان سعدا قد استطاع أن يوطد دعائم الدستور لا أن ينال من سلطة العرش كما يشيع الدساسون (٣) . وربما كان ذلك محاولة من جانب الصحف الوفدية لتأكيد ما حاولت أن تنفيه ولتخفيف وقع الهزيمة على القصر ، ومحاولة لبدء صفحة جديدة من العلاقات بينهما — القصر والوزارة — خالية من الصدامات فى المستقبل الا أن تلك الفترة لم تطل ففى اليوم التالى لانتصار ارادة الأمة وقع حادث مقتل السردار السيرلى ستاك فكان فرصة مواتية للقصر كى يتخلص من تلك الوزارة .

(١) الأهرام ، ١٨ نوفمبر ١٩٢٤ .

(٢) البلاغ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ .

(٣) الأفكار ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ .

كان مقتل السردار سيرلي ستاك في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ هو المحك الذى جعل لورد اللنبي يتشدد في موقفه من وزارة سعد ، وكأنما قد واتته الفرصة لتحقيق حلمه وحلم القصر في التخلص من الوزارة الدستورية الأولى ، فكانت تصرفاته عقب الحادث توضح ذلك الاتجاه . فعقب الحادث مباشرة تقدم اللنبي الى الحكومة المصرية بعدة مطالب جسيمة يشتم منها رائحة الانتقام ، فمنها ، اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية ، أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب ، أن تمنع منذ ذلك الوقت وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية ، أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه ، أن تسحب الجيش المصرى من السودان واطلاق يد الادارة الانجليزية فيه ، وزيادة مساحة أراضى الجزيرة ، وزيادة التدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية . وقد رد سعد زغلول على الانذارين الموجهين الى حكومته والمتضمنين المطالب سالفة الذكر بقبول ما يتعلق منها بالحادث فقط ، ورفض بقية المطالب وتقدم باستقالة وزارته الى الملك في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤ .

ويمكن القول ان هذه الاجراءات والمطالب التى اشتدت انجلترا فى الاصرار عليها جاءت تعبيرا عن الخطة التى قررت انجلترا أن تسلكها فى مصر وكان قد تم وضعها قبل وقوع الحادث كرد فعل لتصرفات وزارة سعد والبرلمان المصرى المناوىء لسلطة انجلترا فى مصر ، وقد ذكر فيما بعد « ان كل ما حدث كان متوقعا ، وقد كان البلاغ النهائي فى درج مكتبى قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شدة » (١) . وبرغم ما أبداه اللنبي من تشدد واضح عقب الحادث فانه يبدو ان الحكومة البريطانية كانت قد أقرت هذه السياسة من قبل ، ويؤكد هذا انها قد عقدت اجتماعا فى أعقاب الحادث قررت فيه اتخاذ سياسة الحزم فى مصر ، كما أعربت عن رغبتها فى تبديل الأشخاص الذين ينفذون سياسة الحزم المشار اليها (٢) . الا ان ذلك التغيير استلزم بعض الوقت فلم يحدث الا فى العام التالى عندما خلف لورد لويد اللنبي فى منصبه .

وكرد فعل لمطالب انجلترا وتصرفات مندوبها السامى فى مصر وتقديم سعد لاستقالة وزارته ، قرر مجلس النواب بالاجماع الاحتجاج

(١) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ، ص ١٩٥ .

(٢) الأهرام ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ ، تلغرافات خصوصية للأهرام ، نقلا عن جريدة « دايلى ميل » فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ .

على تلك التصرفات وأعلن تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان . ،
وأبلغ احتجاجه الى برلمانات العالم ورفع الأمر الى عصبة الأمم فجاء فيه « ازاء الاعتداءات الأخيرة التي وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب :

أولا — تمسكه التام بالاستقلال لمصر والسودان اللذين يكونان وطنا واحدا لا يقبل التجزئة .

ثانيا — انه بالرغم من استنكار الأمة ومليكها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذى ارتكب ضــد المأسوف عليه السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان ، وبالرغم مما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم الى العدالة ، فانه مما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها . .
ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل فى شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية ، فضلا عن ان هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ ، فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ملأ العالم احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ، ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التى لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة » (١) .

وعلى الرغم من موقف مجلس النواب المصرى الذى حاول الانتجاء الى الرأى العام العالمى واستغلال الموقف الدولى لصالح القضية الوطنية، فلم يعر المجتمع الدولى صرخات البرلمان المصرى فقد نشرت جريدة الديبا الفرنسية مقالا وصفت فيه مجلس النواب المصرى بقولها « ان مجلس النواب كان موطنا لمظاهر الغلو فى الوطنية فان الاحتجاج الذى وقعه أعضاؤه يدل على تشدد وتصلب عظيمين منهم وعلى انه يستحيل الوصول الى اتفاق يؤيدونه هم » (٢) . كما كتبت جريدة « الفيجارو » الفرنسية تدعو الدول الأوروبية الى مؤازرة بريطانيا فقالت « ان من الواجب على حكومات أوربا وشعوبها أن تقف صفا واحدا وأن تؤلف جبهة متحدة

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٦٦ — ٩٧ .
(٢) الأهرام ، ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ .

لمواجهة دول الشرق ومايبدو فيها من نزعات استقلالية (١) • وعلى هذا فلم يكن الموقف الدولى الى جانب مصر وقضيتها الوطنية وذلك بحكم سيطرة دول الغرب الاستعمارية على مقدرات السياسة الدولية فى أعقاب الحرب العظمى • وعلى الرغم من موقف البرلمان المصرى المتشدد من المطالب البريطانية واستقالة سعد زغلول نتيجة لها ونتيجة للاعتداء على السيادة المصرية ، فقد جاءت وزارة زيور فى نفس اليوم الذى قبلت فيه استقالة سعد ، فكان ذلك دليلا على ان الأمر كان مبيتا من قبل •

وباستقالة وزارة سعد وتولية أحمد زيور ــ رئيس مجلس الشيوخ ــ الوزارة ــ وهى وزارة تسليم بمطالب انجلترا ــ تبدأ المحاولة الأولى للاعتداء على الدستور ، كما تبدأ الجولة الأولى من الصراع بين الوطنيين المصريين والانجليز من ناحية وبينهم وبين القصر من ناحية أخرى فى عصر الدستور • وقد استسلمت وزارة زيور لكل المطالب البريطانية ، فتعرضت البلاد فى عهد وزارته لنكسة وطنية فى أعقاب مقتل السردار ، أطاحت بما كسبته بجهادها الطويل بل وبما يزيد عليه •

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٩٧.

الفصل الثانى

المد الاستعمارى والحياة النيابية

كانت استقالة وزارة سعد وما تعرضت له القضية الوطنية صدمة أضعفت الاحساس بالنصر الذى سبق الى أذهان الشعب غداة دعى سعد زغلول لتولى الحكم ، وتشاءم من بدر اليهم التفاؤل ، وصحت مخاوف من لم يخدعهم بريق الحوادث ، واعترضت المد الشعبى الطاغى سلطة الاحتلال المستندة الى جيوشها ، وسلطة السراى بما لها من ولاء تقليدى وبما تستطيع أن تصطنع من الأنصار والمؤيدين · وبرزت الى الميدان العناصر التى ربطت نفسها بهاتين السلطتين ، فهى الى السراى تارة والى المحتلين تارة أخرى ، وهذه العناصر أبعد ما تكون عن كتلة الشعب وما تعرضت له أو توشك أن تتعرض له من محنة (١) · وقد تألفت وزارة أحمد زيور باشا فى نفس اليوم الذى استقالت فيه وزارة سعد ، ويرى الرافعى ان الأمر كان مبيتا من قبل بين السراى وبين دار المندوب السامى (٢) · أما الدكتور هيكل فيرى ان اختيار زيور باشا لرئاسة الوزارة انما كان بايحاء من سعد وبناء على مشورته للملك فؤاد ، كما يذكر ان زيور كان فى نظر الناس وفديا (٣) ·

---

(١) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ ــ ١٩٥٢ ، القاهرة ، روز اليوسف ، ١١٥٥ ص ٥٢ ــ ٥٤ ·

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٩٨ ·

(٣) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ ص ٢١١ ·

ومهما يكن الأمر ، فقد تألفت وزارة زيور وكان من بين وزرائها وزيران وفديان (١) • هما أحمد محمد خشبة وكيل مجلس النواب الوفدي وعثمان محرم وكيل وزارة الأشغال • فكيف يحدث ذلك ويشترك الوفد في وزارة جاءت في أعقاب استقالته من الحكم على أثر أزمة طاحنة تعرض لها بعد مقتل السردار ؟ ربما كان اشتراك الوفد في وزارة زيور محاولة من جانبه كي تكون له عيون ترصد حركة الوزارة وتشارك في رسم سياستها ، وربما كان ذلك لكي يتصدى الوزيران الوفديان لتصرفات الوزارة تفاديا للضرر الذي سيصيب البلاد أو تخفيفه على الأقل في حالة استجابة الوزارة لكل مطالب انجلترا • ومن ناحية ثالثة فقد كان لزيور موقف مشرف كرئيس لمجلس الشيوخ عندما تقدم سعد باستقالته في ١٥ نوفمبر — كما ذكرنا — هذا فضلا عن ان البعض كانوا يعتبرونه وفديا ، تلك العوامل هي التي ربما حدت بسعد زغلول الى قبول تمثيل الوفد في الوزارة • وعلى العموم وعلى الرغم من تأييد الوفد للوزارة في بادىء الأمر فان تلك الفترة لم تطل فقد استقال الوزيران الوفديان عندما لم تنجح الخطة التي رسمها الوفديون وافق على اشتراكهما في الوزارة ، ومن المؤكد ان اشتراكهما كان بموافقة سعد وكانت استقالتهما أيضا بناء على اشارة منه بعد أن سلمت حكومة زيور بكل مطالب انجلترا ، ولعل ذلك يدعونا الى عرض موقف وزارة زيور من المطالب الانجليزية •

لم يكن لوزارة زيور برنامج معين تسير بمقتضاه فلم يضم كتاب قبوله الوزارة الى الملك فؤاد ما يشير من قريب أو بعيد عن سياسة معينة تنتهجها وزارته ، ولكنه ذكر ان الوزارة ستعلن برنامجها عند تقدمها للبرلمان (٢) وحقيقة الأمر فان وزارة زيور جاءت الى الحكم للتسليم بكل مطالب انجلترا ، وقد بدأت سياسة التسليم بأن استصدرت مرسوما في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، فذكر زيور

---

(١) تألفت وزارة أحمد زيور من كل من : أحمد زيور باشا للرئاسة والداخلية والخارجية ، أحمد محمد خشبة بك للمعارف والحقانية مؤقتا ، عثمان محرم بك للأشغال العمومية ، محمد السيد أبو علي باشا للزراعة ، محمد صادق يحيى باشا للحربية والبحرية محمد صدقي باشـــا للأوقاف ، يوســف قطاوي باشا للمالية ، نخله جورجي المطيعي للمواصلات ، انظر ، فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية جـ ١ القاهرة ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، ١٩٦٩ ، ص ٢٦٧ •

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ١٩٨ •

في خطابه الى الملك فؤاد ما يلي « .... لما قبلت مسئولية الحكم تلبية لدعوة جلالتكم كان أول أعمالي أن عرضت على تصديقكم السامي المرسوم الذي صدر في ٢٥ نوفمبر الماضي بتأجيل دور الانعقاد للبرلمان مدة شهر » (١) . وهكذا بدأت وزارة زيور في اليوم التالي لتاليفها مباشرة السعي لمحاولة استرضاء انجلترا والتسليم بكل مطالبها أملا في عودة « صفو العلاقات » بين الطرفين على حد تعبير زيور نفسه (٢) . وربما كانت وزارة زيور تعمل من جانبها كي تحافظ على ما تبقى لمصر دون تطرف يؤدي الى استمرار المواجهة السياسية الساخنة بينها وبين الانجليز .

وقد تبادلت وزارة زيور ودار المندوب السامي عدة مراسلات ومكاتبات توكيدا وتوضيحا للمطالب البريطانية في محاولة من جانب زيور لاجلاء قوات الاحتلال عن جمرك الاسكندرية وكانت قد احتلته حتى تجاب مطالب حكومتها — فاشترطت دار المندوب السامي لذلك أن تجاب مطالبها فيما يختص بالموظفين الأجانب في الادارة المصرية الى جانب مطالبها الأخرى ، فأعلنت الوزارة موافقتها على كل المطالب ، وجاء خطاب زيور الى المندوب السامي في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ تعبيرا عن ذلك بقوله « .... أتشرف بأن أخبر فخامتكم أن مجلس الوزراء قد فوضني في ابلاغ فخامتكم ان الحكومة المصرية قد قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد ، مذعنة في ذلك الى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة في المسالمة وحسن التفاهم » (٣) . وكان لذلك التسليم من جانب زيور وقع اليم في أرجاء البلاد ، وكان من نتيجته أن أصبح « كين بويد » مدير الادارة الأوربية في وزارة الداخلية صاحب الكلمة العليا في تلك الوزارة ، فقد كانت اتصالاته تتم مع مديري المديريات مباشرة ، كما اتخذ « رسل باشا » حكمدار العاصمة يرسل الى مأموري الأقسام وضباط البوليس يعلمهم بانه هو المرجع الرئيسي لهم وان عليهم أن يتلقوا تعليماته وينفذوا أوامره . وبتسليم وزارة زيور بكل هذه الأمور تكون مصر قد وقعت في قبضة النفوذ الانجليزي تماما ، ويكون استقلالها الداخلي قد انكمش الى ما يقرب مما كان عليه قبل اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، البرلمان ، كتاب زيور الى الملك فؤاد بطلب حل البرلمان بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ انظر للاحق . ملحق رقم (١) .

(٢) نفس الكتاب السابق .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

فقد انتقلت ادارة المصـــالح الحيـوية في البلاد الى قبضة السلطـات البريطـانية في مصر عن طريق المستشارين المالى والقضـائى والادارة الأوربيه ، ولم يبق من مظاهر الاستقلال الا المظهر الدستورى ، ولكن ذلك المظهر سوف يتقوض أيضا — كما سنرى — على يد القصر والعناصر الانتهازيه والمعادية للدستور فى الامة المصريه (١) ٠

وازاء قبول وزارة زيور لكل مطالب انجلترا — سواء تلك التى تقدمت بها عقب مقتل السردار او التى تقدمت بها عقب احتلال جمرك الاسكندرية — فان ذلك قد تم دون موافقه الوزيرين الوفديين ، فتقدم عثمان محرم باستقالته فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ ، كما تقدم احمد محمد خشبة باستقالته أيضا فى أول ديسمبر ١٩٢٤ ، وصرحا فى اصحف بان قبول الوزارة للمطالب البريطـــانيه كان على غير رايهما وانه من الأسباب التى دعتهما للاستقاله (٢) ٠ وعلى الرغم من استقاله الوزيرين الوفديين احتجاجا على تسليم الوزارة على طـول الخط لمطالب الحكومة البريطانية فانهما قد اشتركا فى طلب تاجيل انعقاد البرلمان كاول بادرة للاطاحة بالبرلمان والحياة النيـــابية فيما بعد ، وعلى العموم فقد كانت استقالتهما تعبيرا عن سحب الوفد لتأييــده لوزارة زيور واعــلانه عن تصـــديه لها ولتصرفاتها التى تمس الحيـــاة النيـــابية وتعطل العمل بالدستور ٠

وما لبثت أن بدأت المعركة بين الوطنيين والوزارة ، ففى ٢ ديسمبر رفع ١١٧ عضوا من النواب الوفديين عريضة الى الملك فؤاد يطلبون فيها دعوة البرلمان بسرعة الى الانعقاد قبل ختام المدة التى تأجل اليها ، ولعلاج تلك الحالة التى أدخلت اليها البلاد قسرا ، وكذلك المنظر فى التصرفات غير الدســتورية التى قامت بهـا الوزارة ٠ ولكن القصر لم يعر هـــذه العريضة اهتماما رغم تكرار مطالب النواب فى يومى ٥ ، ٦ ديسمبر(٣) ٠ والواقع أن الوزارة كانت تعد العدة للاطاحة بالحيـاة النيابية برمتها ، فعينت اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية فى ٩ ديسمبر ١٩٢٤ وكان ذلك بغية ادخال عناصر ذات شخصية قوية الى الوزارة (وخاصة بعد استقالة الوزيرين الوفديين) وتسخير الادارة الحكومية للعبث بالانتخابات وقمع حركات المقاومة (٤) ٠ وبرغم تعيين اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٩٦ ٠
(٢) نفسه : ص ٥٧١ ٠
(٣) نفسه : ص ٥٧٢ ٠
(٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٠٩ ٠

ـ وكان فى ذلك الوقت من أقطاب الأحرار الدستوريين أو من أصدقائهم المقربين على أقل تقـديرـ فان تعيينه لم يكن اعـلانا لرضاء القصر عن الأحرار الدستوريين أو قبوله التعاون معهم بقدر ما كان اختيارا شخصيا لرجل عرف بالمقدرة الادارية وبكراهيته للوفد والحركات الشعبية ، وذلك توطئة للانتخابات التى يراد اجراؤها فيما بعد (١) • كما ان تعيينه كان يكفل عطف الأحـرار الدسـتوريين وتأييدهم لما سـوف يتخذ من خطوات غير دستورية (٢) • وعلى هذا فقد تم اعداد المسرح وتهيئة المناخ الملائم للانقضاض على الحياة النيابية •

وقبل أن ينتهى الشهر المحدد لتأجيل انعقاد البرلمان بيوم واحد استصـدرت وزارة زيور فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ مرسوما يقضى بحل مجلس النواب ، ودعوة المنـدوبين الناخبين لاجـراء انتخابات جديدة للنواب فى ٢٤ فبراير ١٩٢٥ ، ودعوة المجلس الجديد للانعقاد فى ٦ مارس ١٩٢٥ • ويتضمن خطاب زيور الى الملك فؤاد بطلب حل المجلس تبريرا لهذه الخطوة على الوجه لتالى « ••••• ولما قبلت فى تلك الساعة العصيبة أعباء الحكم الشاقة بدافع الولاء لذاتكم الكريمة وحبا فى وطنى العزيز ، كان أول ما عنيت به أن أستوثق من أن الحكومة البريطانية لم ترم بعملها الى هدم استقلال البلاد ، ولما اطمأننت من هذه الجهة شرعت والثقة تحدونى فى القيام بمهمة صعبة هى مهمة اعادة صفو العلاقات مع تلك الحكومة من غير مساس بالدسـتور ولا اضرار بالأمانى القـومية • الا انه كان من المستحيل اشراك المجلسين الحاليين فى القيام بهذه المهمة » (٣) • كمـا جـاء فى نفس الخطـاب ما يلى « ••••• فان هذين المجلسين ، وقد ساد عليهما الحزب الذى تمثله الوزارة السابقة ، كانا على تضامن وثيق معها فى سياستها العامة ، تلك السياسة التى أثارت تصرف الحكومة البريطانية على أثر الحادث المشـئوم الذى أودى بحيـاة السيرلى ستاك ••••• ولو استمرت المناقشات البرلمانية فى هذه الظروف لما نتج عنها سوى تهييج الخواطر وزيادة الحالة السياسية سوءا وسد السبل المؤدية لحل الاشكال• فكان اذن من واجبى وواجب زملائى الوزراء الذين وقع الاختيار عليهم بصرف النظر عن جميع الاعتبارات الحزبية أن نتحمل وحدنا أمام جلالتكم

---

(١) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٥ •

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٧٧ •

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، البرلمان ، كتاب زيور الى الملك فؤاد بطلب حل البرلمان بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ ، انظر الملاحق • ملحق رقم (١)

وأمام البلاد المسئولية السياسية الخطيرة الناشئة عن الحالة ، لذلك كان تأجيل دور انعقاد البرلمان يبدو كضرورة محتمة ومع ذلك كنا لا نزال نرجو أن نستطيع التقسيم الى المجلسين للحصول على موافقتهما وثقتهما » (١) - وأشار زيور فى كتابه الى تعذر التعاون مع البرلمان القائم الذى ارتكب خطأ واضحا - فى رأيه - تجاه وزارته عندما تقدم بعرائضه الى الملك فقال « ان أغلبية أعضاء البرلمان قد انساقوا بما وقعوا فيه من الأغلاط فأرادوا أن يعربوا مقدما عن رأيهم فى سياسة الحكومة غير مكترثين بما يقضى به واجبهم السياسى وما يحتمه العدل من عدم جواز الحكم على الوزارة قبل سماع دفاعها وتمحيصه فى مناقشات قانونية.... هذا فضلا عن ظهورها بمظهر عداء غير صادر عن رويه مما لا يمكن تبريره أو الدفاع عنه ، وبهذا قد أحدثت أغلبية مجلس النواب ، بطرق غير دستورية حالة خلاف بين هذه الوزارة والبرلمان فلم تمكن الوزارة من أن تأخذ على مسئوليتها دعوة البرلمان الى الانعقاد ، وهذا الخلاف لا يمكن فضه الا باستقالة الوزارة أو بحل مجلس النواب » - ولمح الى انه لا يملك حتى مجرد الاستقالة بقوله « واني بما أنا عليه من الحرية والاستقلال عن كل شهوة أو طمع سياسى أو رابطة حزبية لم آكن لأتردد لحظة فى تقديم استقالتى لو كان فى استطاعتى أن أجارى رغبتى الشخصية وان أرجو من وراء هذا العمل نفعا للبلاد ولكن لا دخل فى الأمر لشخصى » (٢) - كما أوضح ضرورة حل المجلسين والعودة الى استفتاء الأمة من جديد بقوله « ... ان الأغلبية البرلمانية متشبثة بالاستمرار على نفس الخطة السياسية التى جعلت القضية القومية (كذا) فى خطر من جراء علاقتنا ببريطانيا العظمى ، واستخدمت الادارة الداخلية فى البلاد لمصلحة حزب من الأحزاب ، فاستفتاء الأمة فى هذه الخطة السياسية قد أصبح ضرورة محتمة » - ويؤكد زيور ان الدستور منحة من الملك له أن يستمر فى منحها أو أن يحجبها فترة فقال « ... ان الحرص التام على الدستور هو واجب مقدس علينا وعلى كل محب لخير بلاده ، فان ذلك الدستور الذى جادت عواطف جلالتكم الأبوية بمنحه للبلاد هو خير حصن لحريتنا ولرقينا » (٣) -

وقد الحق زيور بكتابه المشار اليه مرسوما يقضى بحل مجلس النواب

---

(١) كتاب زيور الى الملك فؤاد يطلب حل البرلمان بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ -
(٢) نفسه -
(٣) نفسه -

ودعوة المجلس الجديد للانعقاد فى ٦ مارس ١٩٢٥ ودعوة المندوبين اللادين لانتخاب النواب الجدد يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٥ ، وهذا معناه اجراء الانتخابات على درجتين طبقا لاحكام قانون الانتخاب القديم مع انه الغى واستبدل به قانون الانتخاب المباشر رقم ٤ لعام ١٩٢٤ فى عهد وزارة سعد زغلول كما استصدرت وزارة زيور مرسوما لانتخاب جديد للمندوبين الثلاثينيين مع ما يتضمنه ذلك من مخالفة للقانون القديم الذى نص على ان مدة المندوبين خمس سنوات (١) • ولعل وزارة زيور كانت تهدف الى ايجاد مندوبين لا يؤيدون الوفد الذى حصل على شعبية كاسحة • وعلى كل حال فقد صدر المرسوم بحل البرلمان فى نفس يوم تقديمه للملك بعد أن وضع زيور الملك فؤاد أمام خيار كان يعرف نتيجته مقدما ، فقد عرض على الملك اما حل البرلمان أو قبول استقالة وزارته • وعلينا الآن أن نعرض لموقف القوى الوطنية من حل البرلمان والعبث بالدستور •

ان النظام الدستورى وان كان يرتكز فى وقتنا الحاضر على أساس فكرة سيادة الشعب وما يرتبه ذلك من انفراد هذا الأخير بوضع الدستور ، بيد ان الأمر لم يكن كذلك دائما ، بل كان ثمرة الصراع الذى قام بين الحاكم والمحكوم (٢) • وذلك قول يؤيده واقع الأحداث فقد جرى صراع طويل بين الحاكم والمحكومين حول الاستئثار بالسلطة مما جعل الحياة النيابية عرضة لهزات عنيفة تعرضت لها وكان الحاكم محركا لها • وكان الاعتداء على الحياة النيابية فى تلك الفترة يرجع لدافعين ، اولهما كره امتلاك الوفد للأغلبية الساحقة فى المجلسين واجتماع الزعامة الشعبية ورياسة الحكومة فى يد رجل واحد ، وثانيهما ضيق أصحاب المناصب الحكومية والسياسيين الذين تربوا فى مدرسة الوظائف بالحياة النيابية (٣) • وتمثل هذا الضيق بالحياة النيابية فى تصرفات وزارة زيور التى يعد مسلكها خروجا على طول الخط على أحكام الدستور، بل ان وجودها ذاته كان هدما لأحكام الدستور ، فحتى اذا تجاوزنا عن

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢١٠ ، فقد نصت المادة ٢٤ من قانون الانتخاب الأول الصـــادر فى ٣٠ ابريل ١٩٢٣ على أن مدة نيابة المندوبين خمس سنوات •

(٢) ثروت بدوى : النظم السياسية والقانون الدستورى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٧٤ ، ص ٤٩٠ •

(٣) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦ ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢ ، ص ١٦٢ •

تدخل السلطة البريطانية هذا التدخل المزرى ، والتمسنا لها العذر بأنها سلطة احتلال أجنبية ، فلسنا نعرف كيف نلتمس العذر لفريق من المصريين يلون الحكم وهم يعرفون ألا سند لهم من الشعب ولا من البرلمان.
وكانت هذه الظاهرة من أسوأ الظواهر التي عجلت بالانهيار الدستوري ، وزعزعت ايمان الامة بجدوى النصوص الصريحة القائلة بان الأمة مصدر السلطات . وتفسير هذه الظاهرة التي بدت في الحياة المصرية بوضوح ان عناصر عديدة من الشعب ومحسوبة عليه لم تكن راضية عن الحكم الدستوري أو متحمسة له ، اما عن كره طبيعي لهـذا النظام أو عن يأس من الانتفاع به بسبب انصراف الشعب عنهم (١) . فلم يعد الدستور وتطبيقـه في نظرهم وسيلة توصلهم للحـكم ، ولهذا كرهوا النظـام الدستوري . وعلينا أن نوضح اذن ردود الفعل التي أثارها حل البرلمان لدى مختلف القوى السياسية في البلاد .

كان موقف الانجليز في ذلك الوقت ينم عن التشفي في الوطنيين، ولذلك أطلقوا عليهم السراي تذيقهم من ألوان الضغط والقهر ما تريد وما يتفق مع اتجاهها السياسي ، ووجد الانجليز في هذه الخطة تحقيقا لأغراضهم ، فهي جديرة أن توقع البلاد في حرب أهلية ، وهي في نفس الوقت تركز اهتمام الأحزاب والوطنيين في المسألة الدستورية وتصرفهم ـ ولو لفترة من الوقت ـ عن قضـيتهم الوطنيـــة والمطالبة بإجـلاء المحتلين (٢) . أما القصر فقد بيت خطته لهدم الوفد ـ العدو الأول له والمتصدى لتصرفاته ـ على محاولة الصـــاق النتـــائج التي ترتبت على الانذار البريطاني به ، والعمل على هدمه داخليا بتشجيع حركة الاستقالات من الوفد وتأليف حزب موال للعرش يستطيع به الملك فؤاد أن يسند حكمه الأوتوقراطي . فلما كانت الاجراءات غير الدستورية التي اتخذتها وزارة زيور بتوجيهـات من القصر ـ ومنها حل البرلـمان ـ خطوات على الطريق الذي رسمه القصر للاستئثار بالسلطة التي نازعه فيها الوطنيون عندما حاول استلاب حقوق الأمة الأصيلة التي برزت من خلال الصراع بين سـعد والملك فؤاد وهو الصراع الذي انتهى لصـــالح الشـعب ودستوره ، فان ذلك الانتصار كان مثار نقمة فؤاد على سعد وعلى القوى الشعبية ، فلما واتته الفرصة لم يتردد في تنفيذ مخططه لاسترجاع القصر للأرض التي فقدها بل ما يزيد عليها كثيرا . وقد عبر سعد زغلول

(١) محمد زكي عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٥ .
(٢) نفسه ، ص ٦١ .

من موقف الوطنيين مما حدث حين صرح لمراسل جريدة « المانشستر جاردين » بقوله « ان الحكومة ما كانت لتستطيع ان تستخف بالدستور الا لأن البلاد يحتلها الجنـود البريطانيون ، ولان الذين يرتكبون هـذه الأعمال يعتقدون ان البريطانيين سيحمونهم من العقاب الذى يستحقونه، انكم لاتستطيعون الافلات من التبعة » (١) ٠

بدأ القصر يمهد لخطوته التالية التى تتيح له الاستيلاء على السلطة وتولى مقاليد الأمور فى البلاد بنفسه ، فأراد أن يخلق أحزابا سياسيه جديدة تسند حكمه الأوتوقراطى وبدأ مسعاه بتأليف « حزب الاتحاد » ليخوض به معركة الانتخابات القادمة التى كان اسماعيل صدقى وزير الداخلية يعدّ لها بأساليبه الخاصة كل التدابير الممكنة لاسقاط الوفد ، وكان صدقى من أشد الحانقين على الوفد لطرده من عضويته ، فكانت هذه هى فرصته لينتقم لنفسه انتقاما شديدا ولو على حساب الدستور ، كما استعان الملك فؤاد بشخصية أخرى من شخصيات الوفد لتأليف الحزب الجديد وهو حسن نشأت ، الذى كانت مسألة تعيينه وكيلا للديوان الملكى من أسباب الأزمة التى قامت بين الملك فؤاد وسعد زغلول ، ومنذ ذلك الوقت وهو ناقم على سعد والوفد فكان يعمل على هدمه بكل الطرق، وقد وجد نشأت الفرصة سانحة للعمل ضد الوفد بكل ما أوتى من قوة ونشاط فأخذ يضم للحزب الجديد كل من استقال من الهيئة الوفدية وكل ذى مطمع فى المراتب السامية ممن لا تؤهلهم كفايتهم الى ارتقائها وكل ضعيف الارادة من الأهالى ، مستخدما نفوذ بعض رجال الادارة الذين وجدوا أمامهم السبيل الى الرقى ، منوها بمؤازرة الملك لهذه الحركة التى تستهدف النضال ضد الحزب المشكوك فى اخلاصه للعرش ، وكان قد تردد فى ذلك الوقت ان حـزب الوفد تحيط به الشكوك فى اخلاصـه للملك ، وقد بنى المستقيلون من الهيئة الوفدية استقالتهم على هذا السبب واسـتغل حسن نشـأت ذلك أحسن اسـتغلال عنـد تأليف الحـزب الجـديد (٢) ٠

كان نزول الملك فؤاد الى الميدان بحزب عرف فى الأوساط الشعبية بانه « حزب الملك » (٣) مخاطرة جسيمة من جانبه فقد عرض نفسه بذلك

(١) الاهرام : ١٣ يناير ١٩٢٥ ٠

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٧٢ ٠

(٣) أطلق عليه سعد زغلول اسم « حزب الشيطان » ٠

لاستفتاء شعبي ضده لو فاز الوفد في الانتخابات وقد حذرت الصحف المختلفة من مغبة الوقوع في هذا الخطأ، ففي حقيقة الأمر ان تأليف حزب على قاعدة الولاء للعرش لم يكن من الحكمة السياسية ولا من الاخلاص للبلاد والعرش في شيء ، فالعرش يجب أن يكون بعيدا عن الأحزاب وان يظل للأحزاب كلها ، لا أن يكون له حزب خاص ، لان ذلك معناه التشكك في ولاء الأحزاب الاخرى للعرش ، كما كان يعني في نفس الوقت ان العرش لم يكتسب محبة الشعب وولاءه (١) • وفي الحقيقة كان الهدف من تأليف هذا الحزب ان يكون القصر ــ لا الدستور ــ هو مرجع الحكم ومصدره فاذا كان لابد من نظام دستوري ، فليكن نظاما صوريا ، وهي محاولة لعودة الحكم المطلق ليضرب أطنابه في البلاد •

قوبل تأليف ذلك الحزب بالسخرية والازدراء من جانب القوى الوطنية لانه يعيد الى أذهانها أفكار حزب الأمة القديم فيما يختص بالقضية الوطنية • وعلى العموم فقد كان تأليف الملك فؤاد لحزب جديد يخوض به معركة الانتخابات التي يود ألا تسفر عن فوز ساحق للوفد ، كان ذلك دليلا على ان الملك لا يثق في الأحرار الدستوريين ويعلم تماما مدى كراهيتهم للقصر وعداءهم التقليدي له ، هذا فضلا عن انه اذا اعتمد عليهم وأسفرت الانتخابات عن فوزهم فان ذلك سيجعلهم يستأثرون بالسلطة كما فعل الوفديون من قبل وهو ما لا يريده الملك فؤاد ، وان كان متشككا في امكانية فوزهم مستندا في ذلك على نتيجة الانتخابات البرلمانية الأولى (٢) • كل ذلك لم يكن مشجعا للملك فؤاد كي يستعين بالأحرار الدستوريين فكان لابد أن يخوض التجربة معتمدا على حزب من صنع يديه يدين بالولاء له وللعرش وهي تجربة أثبتت الأيام فشلها في الحياة السياسية المصرية •

وعلى كل حال فقد كان القصد من انشاء هذا الحزب هو دعم سلطة الملك وأن يحكم بمراسيم بدلا من الحكومات البرلمانية • ويبدو من الظروف التي نشأ فيها الحزب وأشخاص أعضائه وموقف قوى الشعب منه انه قد ولد ميتا ، وان دل تأليفه على شيء فانما يدل على مدى النزعات الأوتوقراطية التي كانت توجه القصر بعد الاستقلال (٣) • وعلى هذا وبعد أن أتم القصر مخططه للاطاحة بالوفد والقوى الشعبية دخل معركة

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢١٣ •
(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٧٦ •
(٣) علي شلبي : المرجع السابق ، ص ٨ •

الاستجابات تطرف بين الأحزاب المصرية المختلفة وقد اطمأن الى حد ما الى نتيجتها بعد تعيين صدقي وزيرا للداخلية ٠ وكانت معركة الانتخابات التي أعد لها صدقي من أهم المعارك الانتخابية التي دارت في مصر لأنها تمت في ظروف تحديات قاسية واجهها الشعب المصري من جانب من أرادوا أن يسلبوه حريته وثمرة كفاحه ممثلة في دستوره ٠ فسادت الحكومة اجراءاتها الحاسمة بتزييف عملية الانتخاب مستهدفة بذل كل مسعى ممكن للعمل على انجاح مرشحيها ، فكان أول عمل لها في هذا المضمار أن أغفلت العمل بقانون الانتخاب المباشر — كما ذكرنا — ثم أعقبته بقرار من مجلس الوزراء في أول فبراير عام ١٩٢٥ يقضي بتعديل الدوائر الانتخابية لصالح مرشحي الحكومة، فشمل التعديل ١٠٦ دائرة من مجموع الدوائر البالغ عددها ٢١٤ دائرة ، وكان من نتيجة هذا التعديل أن قررت فتح باب الترشيح في بعض الدوائر بعد أن انتهى موعده القانوني وقد اتخذت تلك الاجراءات بعد أن تأكد لديها ان الوفد قد نظم صفوفه تنظيما يكفل له الفوز في المعركة (١) ٠ وجعل اسماعيل صدقي الادارة ومصالح الحكومة كافة أداة للضغط على الناخبين في انتخاب المندوبين الثلاثيين — الى الحد الذى لم ينتخب فيه سعد زغلول مندوبا ثلاثينيا — والضغط على هؤلاء في انتخاب النواب ، وسخر قوى الحكومة لانجاح مرشحيها واسقاط خصومهم بمختلف الوسائل غير المشروعة بالتهديد تارة والاغراء وافساد الأخلاق تارة أخرى ، كما أخذت الحكومة تسوف في اجراء الانتخابات وأخيرا حددت لاجرائها يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ ٠ كما كان صدقي والأحرار أول من استنوا سنة تزييف الانتخابات وقد اتبعوها وحلفاؤهم على تعاقب السنين ، ومن سخرية القدر أن يكون اتباع هذه السنة المقوتة على يد حزب الأحرار الدستوريين، فكان أول عمل لهم في الحكم هو استلاب حرية الشعب في اختيار ممثليه والعبث بالدستور ٠ ولقد وقفوا من الدستور موقف التحدي المرة بعد المرة — كما سنرى فيما بعد — فلا كانوا أحرارا ولا كانوا دستوريين — كما يذكر الرافعي ، وكان الباعث لهم على ذلك الوصول الى كراسي الحكم (٢) ٠ فهم وقد أدركوا انهم لن يصلوا الى كراسي الحكم عن طريق الدستور ووفقا لأحكامه عولوا على الوصول اليها عن طريق تعطيله والاعتداء عليه ٠

وقد أجريت الانتخابات الجديدة ، ودخلها الوفد والأحرار الدستوريين

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٧٨ ٠
(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢١٥ ٠

والحـزب الوطني وحـزب الاتحـــاد الجـديد ، وتدخلت الادارة جهـد ما استطاعت ، فاغرت العمد ومأموري البوليس ورجاله ورجال الادارة وهددتهم وفصلتهم ، كما منعت الناس من دخول لجان الاقتراع ، ووضعت في جداول الناخبين أسماء لا وجود لها ، وعدلت في النتائج النهائية . وعلى كل حال فلم تدع الوزارة وسيلة ممكنة للوصول الى غرضها المنشود الا اصطنعتها ، وعلى الرغم من كل هذه الاجراءات وهذا العسف والتنكيل بالجماهير الشعبية فقد أظهرت نتيجة الانتخابات أغلبية للوفد وان كانت أقل مما حصل عليه عام ١٩٢٤ ، فقد حصل على ١١٦ مقعدا في حين لم تحصل الاحزاب الأخرى الا على ٨٧ مقعدا بعد كل هذا الجهد الجهيد في تزييف الانتخابات (١) . وهذا في حد ذاته يوضح ان القوى المناوئة للجماهير رغم اتحادها في مواجهتها — برغم ما بينهـا من اختلاف في المصالح — الا انها لم تستطع أن تنال من ثقة الجماهير بقيادتها التي أسفرت نتيجة الانتخابات عن فوزها ، والتي أخرجتها الجماهير من بين صفوف المتآمرين عليها وعلى مصالحها متصدية بعملها هذا لأوتوقراطية القصر وبطانته من المصريين الذين لا صلة لهم بالشعب ولا صلة للشعب بهم .

وبرغم فوز الوفد بالأغلبية فقد أصدرت الوزارة بيانا في ١٣ مارس ١٩٢٥ أعلنت فيه ان الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية في الانتخابات، وعلى ذلك قررت استمرارها في الحكم مع اجراء تعديل في تشكيل الوزارة يلائم نتيجة الانتخابات ، وكان هذا الاعلان لا يتفق مع الواقع في شيء . وفي نفس اليوم رفع زيور استقالة وزارته الى الملك فؤاد الذي عهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة فألفها في اليوم نفسه .(٢) . وقد تألفت هذه الوزارة من فريق من الأحرار الدستوريين والاتحاديين بحسبانهم بعض العناصر التي يتألف منها مجلس النواب الجديد . ولم يكن متوقعا أن يستمر هذا التحالف الجديد ، فقد كان تحالف مصلحة لا أكثر ولا أقل ، بحيث اذا استقام الأمر للقصر وتخلص من ضغط القوى الوطنية عمد الى

---

(١) محمد زكي عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) تألفت هذه الوزارة من كل من : أحمد زيور للرئاسة والخارجية ، يحيى ابراهيم للمالية ، اسماعيل صدقي للداخلية ، اللواء موسى فؤاد للحربية والبحرية ، عبد العزيز فهمي للحقانية ، توفيق دوس للزراعة ، اسماعيل سري للأشغال ، يوسف نظاوي للمواصلات علي ماهر للمعارف ، محمد علي علوبه للأوقاف ، انظر الرافعي المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

التخلص من أحرار الدستوريين وغيرهم ممن يبدون أية معارضة أو نزعة للمعارضة لسلطته ورغباته (١) ٠

وعلى الرغم من هذا التآلف بين الاحرار والاتحاديين ، فقد بدت نيات الوزارة ضد الدستور بعد ظهور نتيجة الانتخابات التى اكدت لشاغلي مناصبها ان الجماهير بعيدة عنهم تماما ، فبيتوا النية على الاعتداء على الدستور ، وقد مهد عبد العزيز فهمي وزير الحقانية لذلك وهو عضو اللجنة التى وضعت الدستور وصاحب الخطابات الشهيرة التى تحذر من تعديل الدستور ، مهد لذلك حين طعن على الدستور بقوله فى ١٧ مارس ١٩٢٥ فى غرفة المحامين بمحكمة الاستئناف « لقد اشتغلت بلجنة الدستور ، وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل أظهر انه ثوب فضفاض ، وبالرغم من هذا الذى أظهره سنحافظ عليه ونرعاه » (٢) ٠ كما أعلن عبد العزيز فهمي ـ بعد ان كانت الأغلبية التى حصل عليها الوفد لا تفارق مخيلته دون أن تعلم الجماهير بها ـ أعلن عن حق الملك فى حل مجلس النواب كتمهيد من جانبه للخطوة التالية التى ستتخذها الحكومة ضد الحياة النيابية فقال « ٠٠٠ فى هذا الدستور حق مقرر لجلالة مولانا الملك وهو حل المجلس فى كل وقت ومتى أراد ومتى رأى فى ذلك المصلحة للبلاد ، واننا نصرح لحضراتكم انه فى سبيل تأدية واجبنا اذا وضعت العراقيل أمامنا فاننا لن نلتمس من صاحب الجلالة الملك الا أن يستعمل حقه فى حل المجلس » (٣) ٠

كان هذا التصريح سقطة كبيرة من جانب عبد العزيز فهمي ، فقد أوضح ما تعانيه الرجعية من حقد وضيق بالحياة النيابية التى أظهرت مدى حساسية الشعب المصرى فى اختيار نوابه برغم كل الضغوط التى تعرض لها على أيدى جلاديه من بين صفوفها ، فالرجعية تريد أن تحرم الأغلبية من حكم البلاد كحق من حقوقها الشرعية التى كفلها الدستور ، ولعل ما أعلنه عبد العزيز فهمي حول حق الملك فى حل مجلس النواب كان محاولة لتهيئة الأذهان لهذا الاجراء ، وان كان عبد العزيز فهمي قد تراجع عن موقفه هذا فيما بعد كما سنرى ٠

وفى يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ افتتح البرلمان بمجلسيه على هيئة مؤتمر برئاسة محمد توفيق نسيم رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الملك فؤاد

(١) محمد زكي عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٦ ـ ٥٧ ٠
(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢١٧ ٠
(٣) نفس المكان ٠

حفل الافتتاح الذى تلا فيه زيور خطاب العرش ثم انفض المؤتمر ، واجتمع مجلس النواب فى نفس اليوم وبدأ فى انتخاب رئيس له . وكانت المنافسة على هذا المنصب قائمة بين سعد زغلول وعبد الخالق ثروت ، وقد أسفرت عملية الانتخاب عن فوز للوفد فنال سعد ١٢٣ صوتا ونال ثروت ٨٥ صوتا (١) . وبذلك اتضح ان نتيجة الانتخابات العامة كانت فوزا للوفد حيث حصل على الأغلبية خلافا لما زعمت الحكومة فى بيانها فى ١٣ مارس الذى ذكرت فيه ان الأحزاب الأخرى نالت الأغلبيه ، كما كانت تصريحات عبد العزيز فهمى عقب الانتخابات توضح أو تشير من طرف خفى الى نتيجتها عندما طعن على الدستور وقرر حق الملك المطلق فى حل مجلس النواب ، وكان انتخاب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب ضربة قاصمة لوزارة زيور ، فقد ظهر انها لا تحوز ثقة المجلس الجديد ، كما أصابها بخيبة أمل شديدة ، الا انها لم تلق بالسلاح ، فهى وان رسمت خطة صورية للاستقالة الا انها كانت بتوجيه من القصر وبتأييد من الانجليز كانت اجراء غريبا للاطاحة بالحياة النيابية ـ كما سنرى .

وفى مساء نفس اليوم استأنف مجلس النواب اجتماعه لانتخاب وكيلين له ، فانتخب كلا من على الشمسى وويصا واصف وهما وفديان . وفى خلال الفترة الواقعة بين جلستى الصباح والمساء لمجلس النواب تقدم زيور باستقالته الى الملك فؤاد بعد انتخاب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب ، وقد بنى استقالته على تعذر التعاون بين حكومته والمجلس الجديد فقال « وبمجرد انعقاد المجلس الجديد وقبل بحث برنامج الوزارة الذى تضمنه خطاب العرش ، ظهرت فى المجلس روح عدائية تدل على الاصرار على تلك السياسة التى كانت سببا لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها ، وقد بدت تلك الروح جلية فى أن المجلس اختار لرئاسته زعيم تلك السياسة والمسئول الأول عنها . وبما ان هذا التصرف من نتيجته أن يجعل مهمتنا فى القيام بواجبنا نحو بلادنا مستحيلة ..... لهذا أتشرف برفع استقالتى واستقالة زملائى » (٢) .

ولكى تكتمل الحبكة المسرحية للرواية التى يقوم بتمثيلها على مسرح السياسة المصرية الملك فؤاد وصنائع القصر بتأييد من الانجليز ـ وقد كرهوا جميعا اعطاء الفرصة لقوة الجماهير كى توالى ظهورها على المسرح ،

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين . البرلمان . كتاب الاستقالة المرفوع من أحمد زيور الى الملك فؤاد بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، انظر الملاحق . ملحق رقم (٢)

فقد رفض الملك فؤاد قبول استقالة زيور وتآشر عليها من حسن نشأت بما يفيد عرضها على الملك وعدم قبولها • ومما يؤكد ان موضوع الاستقالة كان مسرحية ، انه فى نفس الوقت الذى تقدم فيه زيور باستقالته ، تقدم بطلب حل مجلس النواب وذكر فى خطابه بهذا الشان رفض قبول استقالته وكانه يعلم تماما ومقدما ان الاستقالة مرفوضة فذكر فى خطابه الى الملك فؤاد ما يؤكد هذا المعنى فقال « •••• ان ثقة جلالتكم الغالية التى شرفتمونى وزملائى بها برفض قبول استقالتنا » • ثم أخـذ يطالب بالخطوة التى رسمت منذ البداية بعد أن أسفرت الانتخابات عن رئاسة سعد وهو الاطاحة بالحياة النيابية برمتها فقال فى خطابه « •••••• لهذا وأمام رغبة جلالتكم السامية فى المحافظة على سلامة البلاد وعلى قضيتها وتشريفكم لى ولحضرات زملائى بالبقاء فى الحكم للوصول الى هذه الغـاية ، لا أرى مندوحة من أن تعرض على جلالتكم حل مجلس النواب » (١) •

وبينما كان مجلس النواب يوالى اجتماعه فى المساء لانتخاب هيئة مكتبه اذ دخل زيور ومعه الوزراء فخاطب الأعضاء قائلا : « آتشرف باخبار المجلس ان الوزارة رفعت استقالتها الى جلالة الملك فأبى قبولها ، فأشارت على جلالته بحل المجلس ، فأصدر مرسوما يقضى بالحل وبدعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة فى ٢٣ مايو ١٩٢٥ على أن يجتمع المجلس الجديد فى أول يونية من نفس العام » (٢) • ويعتبر ذلك المجلس أقصر المجالس النيابية عمرا فى مصر بل ربما فى العـالم كله فلم يعش سـوى تسع ساعات وبعث المعركة للعيان ، فقد وضح ان القصر لايريد الوفد ولا زعيمه، وفى عبارة موجزة لا يريد الدستور ولا البرلمان (٣) • وان دل هذا على شىء فانما يدل على أن سير الأحداث قد أكد للملك فؤاد ان أى محاولة من جانبه ليحكم مصر من خلال النظام الدستورى هى محاولة مقضى عليها بالفشل وان الأمة المصرية لا تقبل حياة برلمانية مزيفة • كما أدرك انه لا يستطيع اشباع النزعة الأوتوقراطيـة لديه الا عن طريق ابطـال النظام النيـابى نفسه (٤) • وهذا ماحدا به الى أن يحل البرلمان للمرة الثانية لنفس السبب

---

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، البرلمان ، كتاب احمد زيور رئيس الوزراء الى الملك فؤاد بطلب حل مجلس النواب بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، أنظر الملاحق ملحق رقم (٣) •

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٣٩ •

(٣) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٧ •

(٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٨٠ •

الذى حله من اجله فى المرة الاولى • وهنا سؤال يطرح نفسه وهو مدى دستوريه حل المجلس للمرة الثانية •

كن هذا الاجراء بحل مجلس النواب الجديد يتضمن اعتداء جسيما على الدستور فمن حيث حل البرلمان فالاصل أن الحكومة تملك حل البرلمان او على الأقل مجلس النواب ، وقد أخذ الدستور بهذه القاعدة فنص على ان للملك حق حل مجلس النواب ، على ان الحكومة لا تقدم على اتيان هذه الوسيلة الا اذا احتدم الخلاف بينها وبين البرلمان ، وذلك بقصد الاحتكام الى الامة بوصفها مصدر السلطات ــ وتاييدا لهذا المعنى اوجب الدستور انه اذا حل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر « مادة ٨٨ من الدستور » (١) • وقد قوبل حل المجلس الجديد بالدهشة والالم ، لانه كان مفهوما أن يبقى وأن تستقيل الوزارة ، الا ان الأخيرة باتفاقها مع السراى والانجليز استصدرت المرسوم بحل المجلس منتهكة بذلك حرمة الدستور وارادة الأمة ، وكان الباعث على هذا تعلق بضعة نفر من الوصوليين بكراسى الحكم (٢) • وعلى الرغم من حل المجلس فان الملك لم يكن ينوى أيضا تنفيذ ما ورد فى مرسوم الحل من اجراء انتخابات جديدة فى الموعد الذى نص عليه الدستور لان مثل هذا العمل كان يعتبر عبثا ، فان الوزارة سوف تضطر طبعا الى حل المجلس الذى ينتخب للمرة الثانية اذا هى لم تحصل على أغلبية فيه • وفى الحقيقة فان الوزارة استصدرت مرسوما فى ٢٦ مارس ١٩٢٥ يقضى بوقف عمليات الانتخاب بدعوى ان قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا ، وانها بصدد وضع قانون للانتخاب يكفل هذا التمثيل الصحيح (٣) • والوزارة بهذا الذى أعلنت عنه تنفذ ارادة القصر والانجليز ، وتوضح رغبة القصر فى الاطاحة بالحياة النيابية برمتها حتى تستأثر بكل السلطة فى البلاد دون منازع •

استتب الأمر للقصر بعد أن تخلص من الوزارة الوفدية ثم من مجلس النواب الوفدى للمرة الثانية ، ومن ثم شرع يتجه للخلاص من الأحرار الدستوريين الذين استعان بهم زيور فى وزارته ، والذى كان التآلف بينهم وبين الاتحاديين صعبا ، فقد كانت نظرة كل من الحزبين المشتركين فى الحكم تختلف عن نظرة الآخر للأمور ، فان آراء ومفاهيم كلا الحزبين

---

(١) فؤاد العطار : المرجع السابق ، ص ٥٥٠ •

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢١٩ •

(٣) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ •

ـ بالرغم من الرغبة المشتركة التي تحركهما وهي تفتيت نفوذ الوفد ـ كانت متباينة لحد لا يمكن معه دوام الوفاق الذي قام بينهما . فالاتحاديون يرون في الصراع ضد الوفد خطوة أولى نحو اعادة قيام الحكم الفردي في مصر ، وحيث هم يعيشون في كنف القصر فهم يعملون على تدعيم حكمه لضمان استمرارهم في السلطة . والأحرار الدستوريون لم يكن اغفال الدستور بالنسبة لهم سوى اجراء وقتي فرضته الظروف ، ولكن الدستور سوف يعود حتما عندما تسمح الظروف بعودة الحياة النيابية . ولهذا فقد ساورهم القلق وهم يوافقون على حل مجلس النواب للمرة الثانية(١).

وفي الوقت الذي ساور الأحرار الدستوريين القلق ، كان الملك فؤاد يتحين الفرص للخلاص منهم ، وقد مهد سير الأحداث لتلك الخطوة ، فعندما استفحل نفوذ القصر انعكس ذلك على حزب الاتحاد وأنصاره فأغدق العطاء لهم ، وكان من نتيجة ذلك ان أخذ كثير من الأحرار الدستوريين وغيرهم ينضمون الى حزب الاتحاد ، فكان هذا بداية الشقاق بين الأحرار وحزب الاتحاد بعد أن أخذ حزب الأحرار يتراجع الى الصف الثاني ، فبدأ الأحرار يقفون في وجه المد الخاص بحزب الاتحاد بعد أن كانوا يؤيدونه في بداية تأليفه ، فهم يؤيدونه طالما ان ذلك ليس على حسابهم وعلى حساب حزبهم . وبدأت جريدة الأحرار « السياسة » تنتقد السياسة المالية التي كانت تتبعها الوزارة ، والتي كانت في يد رئيس حزب الاتحاد . ثم نددت الصحيفة بخطة تعديل قانون الانتخاب التي تقوم بها الوزارة ، وتوقعت لها الفشل ورمتها بالرجعية ، لانها كانت ترمي الى تضييق حق الانتخاب بفرض شروط معينة للناخب ، واستمرت الجريدة على خطتها في مهاجمة الوزارة وتصرفاتها بعد ان كانت من أشد المؤيدين لها ، ولعل ذلك كان احساسا من جانب حزب الأحرار بأفول نجم وزرائه داخل الوزارة وارتفاع نجم الوزراء الاتحاديين ، وقد أيقنت الجريدة ان الوزراء من حزبها خارجون من الوزارة مختارين أو مرغمين ان لم يكن اليوم فغدا ، فبدأت تدافع عن حرية الصحافة ، وتعارض في تأجيل الانتخابات ، وتدافع عن الدستور وتعلن ان البلاد تنتظر عودة الحكم النيابي الى مجراه الطبيعي (٢) .

حدث ذلك في الوقت الذي طفت فيه مسألة الخلافة الاسلامية على سطح الأحداث ، فبعد الغاء تركيا لذلك المنصب أخذ الملك فؤاد يرنو ببصره اليها مستهدفا من وراء ذلك هدفين أولهما : ان يكتسب مهابة خليفة

---

(١) مارسيل كولومب : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٨٢ ـ ٨٣ .

المسلمين بين ملوك العالم الاسلامي وشعوبه ، وثانيهما أن يستفيد من هذا المركز الديني السامي في توطيد دعائم سلطته الزمنية في مصر على حساب الحكم الدستوري — وكان حسن نشأت يروج لهذه الفكرة بين رجال الدين من كبار علماء الأزهر الى الحد الذي تكونت فيه لجان للخلافة في بعض المدن المصرية للدعوة لهـذه الفكرة (١) . وفي غمرة موجـة الحماسة المتدفقة لهذه الفكرة ظهر كتاب الشيخ علي عبد الرازق « الاسلام وأصول الحكم » الذي ذهب فيه الى ان الخلافة ليست نظاما دينيا . كمـا ذكر ان الدين الاســلامي بريء من نظـام الخلافه . فكان ذلك ذريعة أمام القصر كي يشتد في معاملة الشيخ علي عبد الرازق خاصة وانه قد سفه أحلام الملك فؤاد في تولي منصب الخليفة ، فقرر محاكمته أمام هيئة كبار العلماء التي قضت باخراجه من هيئة العلماء ، فكان ذلك الحـكم بمثابة هجـوم سافر من القصر على حـزب الأحرار ، فعلي عبد الرازق شقيق محمود باشا عبد الرازق أحد زعماء الحزب ، كما ان أسرة عبد الرازق من أساطين الحزب ، فكان ولابد أن يعمل الحزب على حماية أحد أفراد أسرة من كبار الأسر التي تنتمي اليه — وقد حاول عبـد العزيز فهمي وزير الحقانية حمايته فهو المكلف بفصل علي عبد الرازق من منصب القضاء الشرعي ، باعتبار ان ذلك من اختصاص وزارته (٢) .

وكان زيور يصطاف حينئذ في أوربا ، فطلب يحيى ابراهيم — رئيس الوزراء بالنيابة — من عبد العزيز فهمي تنفيذ الحكم الصادر بفصل علي عبد الرازق من منصبه ، ولكن عبد العزيز فهمي لم يستجب لذلك الطلب وأحال الأمر الى لجنة أقسام القضـايا بوزارة الحقـانية لتبدي رأيها في الموضوع . وعرض يحيى ابراهيم الأمر على القصر الذي رأى في موقف عبد العزيز فهمي مخالفة لرغباته تستلزم اخراجه من الوزارة ، فصارحه يحيى ابراهيم بالا سبيل الى التعاون معه وطلب اليه أن يستقيل ولكنه رفض ، فاصدر القصر على الفور مرسوما بتكليف علي ماهر وزير المعارف بالقيام بأعباء وزارة الحقانية ، ومعنى هـذا اقالة عبد العزيز فهمي من منصبه في سبتمبر ١٩٢٥ . وان دل هـذا على شيء فانما يدل على مدى استفحال نفوذ القصر الذي استغل فرصة كتاب علمي للاطاحة بحزب الأحرار ليفرض على البلاد وزارة قصر حقيقية . فكان كتاب علي عبد الرازق هو المحك الذي استند اليه القصر حتى يتخلص من وزراء حزب الأحرار .

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٨٤ .

(٢) نفسه : ص ٥٨٦ .

وكانت اقالة عبد العزيز فهمى نذيرا بانتهاء التآلف بين الاتحاديين والأحرار ، اذ تقدم الوزراء الدستوريون الآخرون باستقالتهم تضامنا مع رئيس حزبهم بل ان اسماعيل صدقى أرسل من أوربا استقالته تضامنا معهم (١) • ولكن القصر لم يلق بالا لهذه الاستقالات وانما سرعان ما عين فى المناصب التى خلت رجالا معروفين بالولاء له ، وذلك حتى قبل ان يعود زيور من أوربا لاخذ رأيه فيمن سيتعاون معه من الوزراء ، ووضح بذلك مدى ما يتمتع به القصر من حريه العمل كما يشاء ، فعين كلا من أحمد ذو الفقار ، ومحمد توفيق رفعت ونخلة المطيعي الذين انضموا لحزب الاتحـاد ، وبذلك أصبحت الوزارة مؤلفة دما ولحما من حزب الاتحـاد • وهكذا وقف القصر ومعه هـذه الحفنـة الضئيلة من الوزراء فى جانب ، ووقفت غالبية الشعب وقياداته الوطنية فى الجانب الآخر (٢) • وقد أحدث طرد عبد العزيز فهمى من الوزارة دويا هائلا فى الرأى العام السياسى وبخاصـة فى الدوائر الحـزبية ، وان كان قد استثار كثيرا من شماتة الوفديين ، ولكنه ـ من ناحية أخرى ـ كشف عن شدة خطر الأوتوقراطية وعـدم تورعها عن ارتكاب أى شىء فى سبيل تحقيق سطوتها • بحيث ظهرت الحاجة الى التآزر والتآلف لدرء هذا الخطر الذى لا يقل شناعة عن خطر الاحتلال (٣) • ولعل ذلك يدعونا الى تعرف موقف القوى السياسية المختلفة من أوتوقراطية القصر التى ضربت اطنابها فى البلاد وأصبحت تنذر بخطر جسيم ربما قضى نهائيا على الحياة النيابية والدستور •

أدركت الاحزاب مدى خطورة مثل هذا الاتجاه بالنسبة الى المستقبل، فاذا كان القصر قد طرد وزيرا من وزارة تعمل بوحى من توجيهاته وطوع بنان الملك ، فان ذلك مقدمة لحكم القصر المباشر متخطيا القوى السياسية الأخرى ومتجاهلا قوة الأمة التى نص الدستور على انها مصدر السلطات، فبرغم تشفى الوفد فى الحزب الذى كان البادىء بالاعتداء على الدستور ، والذى استخدم سلاحا خطيرا ضد الوطنيين ، فقد استخدم ذلك السلاح ضد الأحرار الدستوريين • ولو كانت أحكام الدستور سارية المفعول لما استطاع الملك أن يصول ويجول الى حد طرد أحـد الوزراء كما لو كان موظفـا صغيرا • وحقيقة الأمر ان الوفد والحـزب الوطنى أدركا خطورة

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ـ ٢٨ •

(٢) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٨ •

(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٨٨ •

الموقف فتنـــادى الجميع بضرورة التعـــاون فى مواجهة ذلك الخطر الاوتوقراطى .

أما عن موقف الانجليز من تلك الازمة ، فقد كان ينم عن اليقظة الكاملة فى متابعة تطور الاحداث داخل البلاد ، فالانجليز يرون التدخل لمنع قيام وزارة « زغلولية » فى الوقت الذى لا يؤيدون فيه الحكم المطلق المتمثل فى أوتوقراطية القصر ، ولكنهم يرضون عن قيام حكم يشترك فيه حزبان على الأقل ، حيث يكون ميزان القوى متكافئا ، فلن تكون السلطه فى يد القصر ولا فى يد الوفد ، وعلى كل حال ففى أعقاب اقالة عبد العزيز فهمى طالب المستر نيفل هندرسون القـائم بأعمال المندوب السامى (اذ لم يكن لورد لويد خليفه اللنبى قد وصل بعد) الملك فؤاد ببقاء الأوضاع كما هى ، أى ان تعود الأوضاع الى ما كانت عليه ، وعلى ذلك حاول القصر اعادة الأمور الى نصابها ، كما حاول ترضية الأحرار الدستوريين الذين رفضوا هذه الترضية وأصروا على موقفهم ، كما قرروا الاحتجاج على اقالة رئيس حزبهم من الوزارة (١) . وكان ذلك الموقف من جانب الأحرار هو ما تخشاه السياسة البريطانية ، فقد أخذت الأحزاب السـياسية فى التقارب لمواجهة خطر الأوتوقراطية المتفشى فى البلاد .

تمادت وزارة زيور فى اتخـاذ مختلف الاجراءات لكبت الحـريات والتنكيل بخصومها ، فكانت فرصة هيأت للأحزاب أن تتقارب وتتعاون ضدها . فمن اجراءاتها انها أوعزت الى حكمدار القاهرة باصدار منشور اباحت فيه لضباط البوليس أن يستوقفوا كل من كان سائرا فى الطريق أو راكبا عـربة أو سـيارة ليسالوه ما شاءوا من الأسئلة ويسوقوه الى القسم اذا رأوا هذه البيانات غير كافية ، وأن يفتشوه تفتيشا دقيقا . فكان هذا المنشور امعانا فى الاستهتار بحرية الناس وحقوقهم . كما اشتدت الحـكومة فى عرقلة الاجتماعات التى اعتزمت الأحزاب المعارضة عقدها فمنعت اجتماع الحزب الوطنى فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٥ . كما حوصر « بيت الأمة » بالجنود ومنعت اجتماع الوفد فى يوم ١٣ نوفمبر وهو عيد الجهاد الوطنى واعتدى البوليس على المجتمعين بالقوة والضرب (٢) . كما أطلقت الوزارة يد الادارة فى العسف والتنكيل بخصومها تهديدا لهم وارهابا لكى ينضموا الى جانبها ويؤيدوها فى سياستها . وهكذا استبيحت الحرمات واهدرت الحقـوق والحريات ، وكانت حادثة قـرية « اخطاب »

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٩٠ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١ .

بمديرية الدقهلية أبرز الحوادث التى وقعت فى هذا العهد وأكثرها دلالة على سياسة الوزارة الباغية (١) .

وعلى الرغم من هذه الاجراءات الشديدة التى اتخذتها الوزارة ، فقد استطاع الأحرار الدستوريين عقد اجتماع فى ناديهم فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ خطب فيه عبد العزيز فهمى فأعلن خطاه لقبول اشتراكه فى الحكم وحمل على حزب الاتحاد حملة شعواء ودعا الى وجوب التمسك بالدستور فقال « ان من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور فى كل مقام بقطع النظر عن كل اعتبار ، ان هذه الأمة لن تسكت عن حقها ، انها قديمة العهد فى طلب الدستور وحكم الدستور » (٢) . وكان ذلك تراجعا من جانب عبد العزيز فهمى رئيس حزب الأحرار الدستوريين الذى تمثلت فى تصريحاته المؤيدة للدستور والحكم الدستورى بادرة ائتلاف بين الأحزاب لمواجهة الخطر الأوتوقراطى المدعم بالرجعية ــ كما كان دليلا كافيا على ان محاولة الملك فؤاد أن يملك ويحكم دون مشاركة الأحزاب الجماهيرية ، انما هى محاولة فاشلة على طول الخط .

---

(١) عمد ضابط بوليس نقطة البلدة الى التنكيل بأهلها وأهل البلاد المجاورة لاكراههم على ترك العمل مع محمود الأتربى باشا لأنه وفدى فارتكب الضابط من أعمال الاجرام ما كان موضع الاستنكار العام . انظر عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ ــ ٢٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

الفصل الثالث

الائتلاف وعودة الحياة النيابية

كان طرد الأحرار الدستوريين من وزارة زيور بادرة ائتلاف بين الأحزاب السياسية المصرية اتقاء لخطر أوتوقراطية القصر الذى استشرى وخاصة على الحياة النيابية وعلى الدستور الذى يكفل حقوق الأمة ويحمى مكاسبها فى مواجهة القصر والانجليز ، فقد تراجع الأحرار الدستوريين عن تأييدهم لوزارة زيور ، وساورهم القلق منذ وافقوا للمرة الثانية على حل البرلمان فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ . فأخذوا يتململون من ائتلاف أدركوا انه أكثر اضرارا بمصالح البلاد وبمصالح حزبهم ، ومن ثم أخذت جريدتهم « السياسة » تندد بتصرفات وزارة زيور التى ترمى الى نقل مقاليد السلطة فى البلاد الى القصر ، هذا فضلا عما يكنونه من عداء تقليدى للقصر . كما كانت تصرفات الوزارة التى تستهدف كبت الحريات دافعا لهم ولغيرهم من الأحزاب السياسية للوقوف صفا واحدا فى وجه تلك المحاولات والتصدى لها .

استصدرت وزارة زيور فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ مرسوما بقانون عرف « بقانون الجمعيات والهيئات السياسية » ويقضى أن تقوم كل هيئة سياسية أو جماعة باخطار جهة الادارة بمقرها ومقر فروعها وأسماء أعضائها جميعا وأعضاء مجالسها الادارية ولجانها الفرعية ، وأن تخطر جهات الادارة بكل تغيير يحدث فى كل هذه البيانات — وكل جمعية أو هيئة سياسية لا تخطر عن هذه البيانات يجوز حلها بقرار من مجلس

الوزراء ، ولا يعترف بالشخصية المعنوية الا للجمعيات التى يصادق على قانونها النظامى بمرسوم ملكى (١) ٠

ومن الواضح أن الوزارة باستصدارها ذلك المرسوم بقانون كانت تستهدف أن تجعل الأحزاب السياسية والهيئات والجمعيات تحت رحمتها ورهن ارادتها ، فقد خولها ذلك القانون حق حل تلك الهيئات متى أرادت، ولعله من المؤكد أن الوزارة كانت تهدف من وراء تطبيقه الى القضاء على الأحزاب السياسية التى لا يرضى عنها القصر ، ولعل هذا أيضا كان مقدمة للاطاحة بأساليب الحكم الدستورى ، فبعد ما فضى القصر والوزارة على البرلمان بحله وتأجيله ، اتجهت أنظارهما للقضاء على الأحزاب السياسية الركيزة الثانية من ركائز الحكم الدستورى فى البلاد ٠ ومن الجدير بالذكر ان ذلك المرسوم بقانون قد أحدث ردود فعل لدى الأحزاب السياسية القائمة ٠ وان كانت السمة الغالبة على تصرف تلك الأحزاب هو تجاهل ذلك القانون والاصرار على عدم الاستجابة لأحكامه ٠

وبرغم ما أبدته الأحزاب من تجاهل واصرار على عدم الاستجابة لما نص عليه القانون ، فانها رأت فيه محاولة جريئة لاضعافها ان لم يكن للقضاء عليها ، وسيطرة القصر على البلاد سيطرة تامة ، فاحتجت عليه احتجاجا شديدا (٢) ٠ ففى ٤ نوفمبر ١٩٢٥ اجتمع الوفد برئاسة سعد زغلول وأعلن أن ذلك المرسوم مخالف لنص المادة ٤١ من الدستور وأن تنفيذه يعد جرما كبيرا فقرر اهماله وعدم الاستجابة لأحكامه ٠ أما الحزب الوطنى فقد اجتمعت لجنته الادارية فى ٣٠ أكتوبر وقررت عدم الرضوخ لذلك القانون الباطل غير مكترثين بما تفعله الحكومة كرد فعل من جانبها لموقف الأحزاب السياسية من قانونها (٣) ٠ ونتيجة لهذا الموقف من جانب الأحزاب السياسية ، منعت الوزارة نشر ذلك القانون فى الجريدة الرسمية، كما انها لم تعمل على تنفيذه ، فقبر ذلك القانون الجائر لمجرد الموقف الذى وقفته الأحزاب منه ، فكان هذا دليلا على مدى ما تعانيه الوزارة من ضعف (٤) ٠

أما الأحرار الدستوريون فقد دعا حزبهم الى اجتماع عام فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ ، خطب فيه عبد العزيز فهمى عقب اقالته فحمل حملة

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٣٢ ٠
(٢) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٦١ ٠
(٣) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ، ص ٢٣٣ — ٣١ ٠
(٤) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٤٧ ٠

سافرة على القصر وتزعته الأوتوقراطية ، وطالب بعودة الدستور والبرلمان بأى قانون من قوانين الانتخاب ، ثم ذكر ان القضية الوطنية لن تحرز تقدما الا عن طريق البرلمان ، والوزارة البرلمانية هى الأداة الوحيدة للدفاع عن القضية الوطنيـة • وعلى ذلك فقد برز العـداء التقليدى الذى يكنه الأحرار للقصر ، ولعل هذا يوضح ان تعاون المصلحة بينهما باشتراكهما فى وزارة زيور كان تعـاونا مرهـونا بظروفه ، فالقصر كان يرى فى الاستعانة بهم محاولة منه للاطاحة بالوفد وانتقال مقاليد السلطة اليه ، بينما هم يرون أن يكون من نتيجة ذلك التعاون أن تنتقل السلطة اليهم ، فلما تأكد لهم ان القصر استخدمهم كأداة لتحقيق مآربه ، كان ذلك كافيا كى يبرز العداء بينهما من جديد (١) •

وعلى كل حال ، وفى أعقاب طرد الأحرار الدستوريين من الوزارة ، وبرغم تشفى الوفد فيهم لاشتراكهم فى تعطيل الحياة النيابية ، الا ان سياسته شهدت تغيرا ملحوظا هدفه انقاذ الحياة النيابية واعادة الدستور ، فاتجه الى فكرة توحيد الصفوف وقيام الائتلاف بين الأحزاب السياسية ــ بعد ان كان يرفض هذه الفكرة من قبل ــ اتقاء لخطر أوتوقراطية الملك فؤاد التى فاقت كل وصف ، كما سعى الى تحسين علاقته مع الانجليز لكسب حيادهم فى المعركة الدائرة على الدستور ، أو دفعهم للتدخل لمصلحة الحياة النيابية (٢) • .

مقدمات الائتلاف :

أدرك الوفد شدة خطر الانقسام على القضية الوطنية وعلى الحيـاة النيابية على السواء ، كما أدرك ان الأغلبية التى يستند اليها لا قيمة لها من الناحية العملية ما دامت الحياة الدستورية معطلة لهذا انتهزت فرصة طرد عبـد العزيز فهمى من الوزارة ليفـاتح الأحـرار الدسـتوريين فى الائتلاف (٣) • ويذكر الدكتور هيكل موضحا ذلك بقوله « ••• وانى لجالس ذات صباح فى شرفة الكونتننتال ، اذ أقبل على حفنى بك محمود شقيق محمد باشا محمود ، وبدأ يحدثنى حديثا أثار بادىء الرأى عجبى• وكان حفنى فى ذلك الحين وفديا من أنصار سعد زغلول ومن المقربين اليه• وقد بدأ حديثه بالثناء على •• ثم انه أشار الى امكان التفاهم بين الأحرار

---

(١) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٦١ •

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٩١ •

(٣) نفسه : ص ٥٩٤ •

الدستوريين والوفد ، وبعد أن انحسم ما بين الاحرار الدستوريين والاتحاديين . قلت وقد تولتني الدهشة : كيف وقد كنا الى أسابيع مضت في خصومة أعنف الخصومة » . وقد علق هيكل موافقة الاحرار على هذا السعي من جانب الوفد نحو الائتلاف بقوله « ونحن الآن ننتظر عودة اخواننا وأصدقائنا الأحرار الدستوريين الذين سافروا الى أوربا وهم عما قريب عائدون ويومئذ يكيف الأحرار الدستوريين سياستهم على هدى مبادئهم » (١) .

وعلى كل حال فقد جرت الاتصالات بين الجانبين كي يتم الائتلاف ، وبالرغم من رفض عبد العزيز فهمي رئيس حزب الأحرار الدستوريين أن يلتقي بسعد زغلول ، وان كان لم يرفض فكرة ائتلاف الأحزاب ، فقد كان محمد محمود وكيل الحزب داعية الائتلاف ومؤيده ولعل أخاه حفني محمود أفضى اليه بما دار بينه وبين هيكل باشا وذكر له ان في الامكان اقناع سعد بالائتلاف مع سائر الأحزاب المصرية لانقاذ الدستور والحياة النيابية . وقد نقل ذلك محمد محمود بدوره الى كل من عدلي يكن وعبد الخالق ثروت وحافظ عفيفي فلقي منهم تأييدا لفكرة الائتلاف ، كما أيدها اسماعيل صدقي بعد ان كان غير متحمس لها في البداية ــ فقد كان يرى اعادة العلاقات بين القصر والأحرار الى ما كانت عليه ــ وان كان تأييد صدقي يفتقد الحماسة (٢) . وعلى العموم فقد كان ذلك في حد ذاته كافيا لأن تظهر بوادر الائتلاف بين الحزبين أولا ، فقد أخذت صحف الفريقين تندد بتصرفات الوزارة الاتحادية دون أن يتعرض أى منهما للآخر بما يعرقل نمو فكرة الائتلاف . وعلى ذلك فلم يبق سوى اعلان الائتلاف رسميا في اجتماع عام ، وقد تأجل ذلك بعض الوقت حتى تحدد يوم ١٩ فبراير ١٩٢٦ موعدا لعقد المؤتمر الوطني في فناء منزل محمد محمود .

الدعوة لعقد البرلمان من تلقاء نفسه :

وقد رأت صحف الوفد أن تدعو لعقد مؤتمر وطني عام للنظر فيما يجب اتخاذه لاعادة الحياة النيابية . ولكن هذه الفكرة سرعان ما أفسحت الطريق لفكرة أخرى نالت قدرا من النجاح ، ففي ٨ نوفمبر بدأ أمين الرافعي في كتابة سلسلة مقالات في جريدة « الأخبار » دعا فيها الى وجوب اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر

(١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ ــ ٤٤ .
(٢) نفسه ص ٢٥٠ ــ ٢٥١ .

١٩٢٥ ، من غير حاجة الى دعوة من الملك ، وذلك تنفيذا لاحكام الدستور، مستندا في ذلك على المادة ٩٦ من الدستور التي تقضى بأن « يدعو الملك البرلمان الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فاذا لم يدع الملك الى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون في اليوم المذكور » (١) • وقد واصل أمين الرافعي دعوته على صفحات جريدته عدة أيام متتالية ، حتى لقيت قبولا لدى كل الأحزاب القائمة ، فاعتنقتها جميعا ورحبت بها •

اغتبطت الأحزاب بهذه الفكرة ، فاجتمع الحزب الوطني في ١٣ نوفمبر وأصدر قراره بوجوب اجتماع المجلس القديم بعد أن صار أمر حله باطلا وملغى ، فنص قراره على أن « •• يدعو الحزب الوطني أعضاءه في مجلسي النواب والشيوخ وكل من ينحو نحوهم ويسير سيرتهم أن يذهبوا الى البرلمان في يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة صباحاً حتى يؤدوا واجبهم الوطني حيال أمتهم وحيال وطنهم وحيال دستور البلاد وحيال حزبهم وحيال مبادئهم • فاذا حالت القوة بينهم وبين الاستمرار في أداء واجبهم فليرفعوا صوتهم بالاحتجاج على هذا العدوان الجديد ، وليشهدوا العالم على انتهاك حرمة الدستور ، وليسجلوا على العابثين عبثهم حتى يحاسبوا عليه يوم تزول دولة الاستبداد •• (وتعود) الحياة البرلمانية للبلاد » (٢) • كما وقع النواب والشيوخ الوفديون في ٢٠ نوفمبر احتجاجا الى الرأى العام أعلنوا فيه تمسكهم بنيابتهم عن الأمة ، وانهم لا يفترون عن محاولة الاجتماع ما وجدوا الى ذلك سبيلا • واجتمع حزب الأحرار الدستوريين في مساء ٢٠ نوفمبر ، وقرر مثل هذا القرار (٣) •

أدركت الحكومة مدى خطورة الأمر فأصدرت ثلاثة بلاغات رسمية ، كان أولها بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء في ١٨ نوفمبر ١٩٢٥ جاء فيه « يظهر ان في نية بعض النواب السابقين لمجلس النواب المنحل بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٥ مارس الماضى ، أن يجتمعوا يوم السبت ٢١ نوفمبر الجارى بدعوى ان الدستور يخولهم هذا الحق ، فترى الحكومة من واجبها أن تلفت نظرهم الى ان صفتهم النيابية قد زالت من يوم صدور مرسوم الحل ، وعلى هذا يكون كل اجتماع يعقدونه غير مشروع • وترى الحكومة

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٣٢٠ ، مادة ٩٦ من الدستور •
(٢) نفسه ، ص ٣٣٦ •
(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٩٥ •

أيضا ان تخطر حضرات أعضاء مجلس الشيوخ بأنه في حالة حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ . وعلى ذلك فكل اجتماع لمجلس الشيوخ قبل دعوة مجلس النواب الجديد يكون غير مشروع كذلك . وتنبه الحكومة بأن كل اجتماع للبرلمان يعقد في غير المكان المعين له يكون هو أيضا غير مشروع . وتعلن انها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في أي مكان آخر ، وعلى ذلك ترجو الحكومة من النواب السابقين ومن أعضـــاء مجلس الشـــيوخ أن يمتنعوا عن محـاولة عقـد اجتمـاع غير مشروع » (١) . وعلى كل حال فقد جمع بلاغ رئاسة مجلس الوزراء بين عنصرى النصح والتهديد ، فهو ينصح النواب والشيوخ بعدم عقد اجتماع غير مشروع . من وجهة نظره ــ ويهددهم في نفس الوقت بأن صفة النيابة التى كانوا يتمتعون بها قد زالت وان الحصانة البرلمانية التى تحميهم قد رفعت عنهم منذ صدور مرسوم حل المجلس ، وهى بذلك تهددهم باتخاذ اجراءات شديدة ضدهم .

أما البلاغ الثانى فكان بلاغ وزارة الداخلية الذى أشار في ديباجته الى بلاغ رئاسة مجلس الوزراء فقال « تنفيذا للقرار الصادر من رئاسة مجلس الوزراء اليوم ، والقاضى بأن تمنع بالقوة كل محاولة لاجتمـاع النواب السابقين لمجلس المنحل وأعضاء مجلس الشيوخ بدار البرلمان أو بأى مكان آخـر .. تعلن وزارة الداخلية الجمهور بأنها قد اتخـذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذ هذا القرار والمحافظة على الأمن العام فى سائر أنحـاء المدينة ، وقد كلف الجيش بالمحافظة على دار البرلمان والبوليس بالمحافظة على النظام والهدوء والسكينة وليكن فى علم الجمهور ان تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدروا أوامرهم باطلاق الرصاص فى أحوال كثيرة منها التهجم على الجنود أو الامتناع عن التفرق بعد التنبيه بذلك ، وتقضى هذه التعليمات بالقاء القبض على كل مشاغب . وتعليمات البوليس تقضى بتفريق كل احتشاد أو تجمهر ومنع كل مظاهرة والقبض على من يشترك فى أى اجتماع أو موكب أو مظاهرة وقد خول للبوليس الحق فى القـاء القبض على كل من يخالف هـذه الأوامر . وقد صـدرت الأوامر للمديريات بتنفيذ هذه التعليمات فى جميع أنحاء القطر » (٢) . وبالاضافة الى ما اتسم به بلاغ مجلس الوزراء من محـاولة الوزارة رفع الحصـــانة البرلمانية عن النواب ، فقد اتسم بلاغ الداخلية بتهديد الجماهير ــ كل

(١) السياسة ، ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ .
(٢) نفس المكان .

الجماهير بما فيهم النواب وغيرهم ، وفى هذا البلاغ الاخير تسفر الحكومة عن وجهها فى معاداة الجماهير وتحدى ارادة الأمة · كذلك فقد رات الحكومة أيضا أن توجه بلاغا الى الطلبة تحذرهم فيه من مغبة الاشتراك فى الموقف وهى بذلك تحاول عزلهم عن قوة الجماهير الشعبية ، فى حين أن الطلبة هم دائما دعائم الحركة الوطنية وعدتها فى كفاحها المستمر · فوجهت وزارة المعارف بلاغا خاصا بهم حذرتهم فيه وحثت مدرسيهم على اقناعهم بالابتعاد عن الاشتراك فى المسائل السياسية كما أنذرتهم بشديد الجزاء (١) ·

وعقب صدور البلاغات الثلاثة سالفة الذكر ، عقد حلمى عيسى وزير الداخلية عدة اجتماعات ليتشاور ويتدبر الموقف مع كبار رجال الجيش والبوليس حتى يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لوضع هذه البلاغات موضع التنفيذ ، فاجتمع مع كل من على باشا جمال الدين وكيل الداخلية ، ومحمود القيسى باشا مدير الأمن العام ، واللواء سفنكس باشا مفتش عام الجيش المصرى ، والمستر كين بويد مدير ادارة الأمن العام الأوربية ، ورسل باشا حكمدار العاصمة · وصرح حلمى عيسى بعد الاجتماعات بانه تقرر منع عقد البرلمان يوم السبت القادم ، وأنه تقرر اتخاذ احتياطات دقيقة واجراءات شديدة لتنفيذ هذا القرار ، وان الرأى استقر على أن تتولى قوة من الجيوش المصرية بقيادة سفنكس باشا الالتفاف حول دار البرلمان ومد الطرق المؤدية اليه ، وعلى أن تتولى قوة كبيرة من رجال البوليس وبلوك الخفر المحافظة على النظام فتمنع كل تجمهر ، وتشتت كل مظاهرة وتلقى القبض على كل من يتظاهر (٢) · وعلى الرغم من اصدار الحكومة لبلاغاتها المختلفة ، وتصريحات الوزراء عن تشدد الحكومة فى موقفها ، وانها ستتصدى لمحاولة عقد البرلمان فى داره أو فى أى مكان آخر ، فان النواب والشيوخ هذا فضلا عن الجماهير الشعبية لم ترضخ لهذا الأسلوب التهديدى ، ومن ثم الاجماع على ضرورة التنديد بأسلوب الحكم المطلق السافر فى البلاد وما يتضمنه من تخطٍ لارادة الأمة ، فقد أخذ النواب والشيوخ القاطنون فى الأقاليم يفدون الى القاهرة استعدادا للقيام بواجبهم الوطنى فى اليوم الذى حدد لذلك (٣) ·

وفى اليوم التالى لصدور تلك البلاغات خرجت الصحف المصرية

(١) السياسة ، ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ ·

(٢) مصر ، ١٨ نوفمبر ١٩٢٥ حديث لمحرر الجريدة مع حلمى عيسى وزير الداخلية عقب الاجتماعات ·

(٣) نفس المكان ·

تهاجم الحكومة بشدة وتنعى تصرفات وزرائها ، فهاجمت جريدة «الأخبار» الناطقة بلسان الحزب الوطنى حلمى عيسى وزير الداخلية وعلى ماهر وزير المعارف هجوما عنيفا ونددت بتصرفاتهما ، كما أعلنت الجريدة انه من الواجب على رئيسى مجلسى النواب والشيوخ أن يحتجا لدى الوزارة بشدة على احتلال البرلمان بقوة مسلحة وأن يحملاها مسئولية خرق المادة ١١٧ من الدستور (١) • وعلى الرغم مما اتخذته الوزارة فان ذلك كان دافعا للنواب والشيوخ على أن يزداد اصرارهم على تنفيذ أحكام الدستور (٢) •

أما عن موقف الوفد المصرى من بلاغات الوزارة ، فقد وجه سعد زغلول نداء الى الأمة فى ١٩ نوفمبر جاء فيه « بنى وطنى أثبت بلاغ الوزارة أن القوة برهانهم القاطع وان العنف أسلوبهم الصادع ، وانهم ماضون فى احراج الصدور واستفزاز الشعور ، فلا تهيجوا باهاجتهم ولا تتأثروا باثارتهم وقابلوا الاستفزاز الغبى بالوقار العاقل •••• ولكى لا يتخذوا من هياجكم حجة يقومون بها ضعفهم ويبرروا عسفهم ، واعلموا ان القوة التى يضعون فى طريق نوابكم صفوفها ويقلدونها سيوفها ، ستكون أكبر مظاهرة يتجلى فيها حقكم المهضوم ويظهر باطلهم الغشوم وتسجل عليهم عار تعطيل الحياة النيابية » (٣) •

كان نداء سعد الى الأمة ينم عن موقف هادىء من جانبه اتسم بالحنكة والمقدرة على تقدير الأمور ، ومحاولة لكى يفوت على الوزارة فرصتها فى الاصطدام بالجماهير واسالة الدماء ، فهو مطالبة من جانبه للجماهير كى تلتزم بالصبر والهدوء • وبرغم ما اتسم به نداء سعد من محاولة تهدئة الجماهير ، فقد وصفته بعض الصحف البريطانية بانه كان تشجيعا منه للقيام بالمظاهرات فقالت « وقد شجع زغلول باشا فى السر أو فى العلن جماعة من الشبان والطائشين فاصبحوا مستعدين للقيام بالمظاهرات » (٤) •

أما حزب الأحرار فقد اجتمع مجلس ادارته برياسة عبد العزيز

---

(١) تنص المادة ١١٧ من الدستور على « لا يجوز لاية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه الا بطلب من رئيسه » عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ص ٣٢٢ نص الدستور بملاحق الكتاب •

(٢) الأخبار ، ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ •

(٣) كوكب الشرق ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ •

(٤) الأهرام ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ ، تلغرافات خصوصية للأهرام ، جريدة الديلى تلغراف ، لندن فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ •

فهى واصدر قرارا يوضح عدم استسلامهم لما انتوته الحكومة من منع عقد البرلمان فى ٢١ نوفمبر فجاء فيه « لن يحول هـذا القرار (قرار الحكومة) دون أداء نواب البلاد وشيوخها واجبهم وبرهم بيمينهم ولو كلفهم ذلك ما كلفهم من تضحية ... ولا سبيل لاتقاء نتائج هذا التصرف من جانب الحكومة الا أن تنجلي القوة المرابطة حول البرلمان كي يجتمع أعضاؤه فى داره لأداء واجبهم المقدس فقد اعتزمت الأمة واعتزم نوابها أن تعود الحياة النيابية باجتماع البرلمان الحاضر ، وخير لمصر ومن فيهـا جميعا أن تستمر هذه الحياة الدستورية » (١) .

وعلى الرغم من اجماع الأحزاب السياسية واصرارها على ضرورة عقد البرلمان رغم تهديد الحكـومة ووعيـدها ، فقد انتشرت قوات البوليس فى صباح السبت ٢١ نوفمبر معسكرة فى كل الطرق المؤدية الى دار البرلمان بعضهم على متون الجياد وبعضهم أقلتهم السيارات ، كما كان ضباطهم مسلحين جميعا . أما رجال الجيش فقد ساروا منذ يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر بمعداتهم فى دار البرلمان ، فما ان جاء صباح يوم ٢١ نوفمبر حتى كانت دار البرلمان تموج بالجنود شاكي السلاح على امتداد أسوارها ، كما صفت كتائبهم على مداخل الشوارع المؤدية اليها . وكان يشرف على قوة الجيش اللواء سفنكس باشا ، وعلى قوة البوليس اللواء رسل باشا وفضلا عن هذا الحصـار التام لدار البرلمان فقد ارتقى بعض الجنـود أسطح المنازل القريبة من دار البرلمان استطلاعا للموقف وكأنها معركة حربية (٢) .

كانت هذه هى حالة المنطقة الواقع فيها دار البرلمان ، كذلك فقد فتحت الكبارى التى تصل ما بين القاهرة والجيزة والقليوبية لمنع وصول الجماهير من هذين الاقليمين الى القاهرة كما أرسلت قوى احتياطية من بوليس القاهرة الى كل من بنها والجيزة لتدعيم قواتها ، أما حركة المرور داخل مدينة القـاهرة فلم تكن ممنـوعة الا فى الطارق المؤدية الى دار البرلمان (٣) . وفى الصباح أضرب كثير من طلبة المدارس الثانوية والخاصة والعالية تأييدا لاجتماع شيوخ الأمة ونوابها واحتجاجا على تعطيل الحياة النيابية ، وكان بعض هؤلاء يمرون وهم منصرفون من مدارسهم أمام قصر عابدين فهتفوا بحياة الملك وحياة الدستور ، فطاردتهم قوة من البوليس كانت مرابطة أمام القصر . وفى الساعة التاسعة صباحا توجه محمد فتح الله

---

(١) السياسة ، ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ .
(٢) الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ .
(٣) نفس المكان .

بركات باشا الى بيت الأمة فتدفقت الجماهير أمامه لتحية سعد زغلول عند خروجه ، فنصح لهم فتح الله بركات بأن ينصرفوا تفاديا لاحتكاك نمت القوى بهم ، ولكنهم ظلوا يهتفون لسعد وللدستور ، وعندما لم يستجيبوا لنصح فتح الله بركات ، أطل عليهم سعد زغلول وصاح بهم قائلا « ان كنتم تحبون سعدا فان سعدا يدعوكم أن تنصرفوا بسلام وأن تدعوه يعمل لوطنه » (١) .

وكان ثلاثة وثلاثون عضوا من أعضاء النواب والشيوخ يقيمون في فندق الكونتننتال منذ يوم ٢٠ نوفمبر في انتظار بقية الأعضاء القادمين الى الفندق ليذهبوا منه جميعا الى دار البرلمان ، وقد ظل الشيوخ والنواب يفدون تباعا حتى اكتمل عددهم بعد الساعة العاشرة مائة وسبعة وسبعون شيخا ونائبا . كما توافد لفيف آخر من الزعماء يتقدمهم محمد حافظ رمضـان رئيس الحـزب الوطني وأخـذ بعض مندوبي الصحف المصرية والأجنبية ومراسلي وكالات الأنباء أماكنهم مع هؤلاء جميعا . وكانت قوة من رجال البوليس قد احتلت حديقة الأزبكية في مواجهة الفندق وشدت الحبـال على جانبي مدخله واصطفت خلفهـا قوة أخرى من الجنـود بقيادة بيكر بك ومساعده اليوزباشي محمد فهمي مصطفى معاون بوليس الموسكي. هذا عدا ثلاث سيارات كانت محملة بالجنود وقوة من فرسان البوليس وقوة أخرى من المشاة كانت عند مدخل الفندق تمنع الجماهير من الاحتشاد. ثم مـرت مواكب للطلبـة والشبان فهتفوا هتافا عاليا للنواب (٢) . وعندما وصل سعد زغلول الى الفندق ، أقبل عليه النواب والشيوخ ، فلما أخذ مكانه أقبل عليه بعضهم وطلبوا اليه أن يذهبوا الى البرلمان فأبى ذلك وطلب عقد الاجتماع في الفندق حيث هم تفاديا للاصطدام بالقوة فاذعن الجميع لرأيه ، وأعلن انعقـاد الجلسة فخرج من هـم غير النـواب والشيوخ ، وعقد المؤتمر من النواب والشيوخ (٣) .

تناقش المجتمعون في الوضع القائم وأصـدروا قرارا يقضي بانه « تنفيذا لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع أعضاء البرلمان اليوم (السبت ٢١ نوفمبر) وأرادوا عقـد المجلسين في دار البرلـمـان فمنعتهم القوة من الوصول اليه وعلى ذلك اجتمعوا اليوم في فندق الكونتننتال وتكامل عددهم القانوني وبعد المناقشة في الحالة الحاضرة قرروا بالاجماع ما يأتي :

(١) الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ .
(٢) نفسه .
(٣) نفسه .

أولا ــ الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح ·

ثانيا ــ قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور ·

ثالثا ــ اعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلس فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء ·

رابعا ــ نشر هذا القرار فى جميع الصحف (١) ·

وبعد أن أصدر المؤتمر قراراته شكل لجنة من بين أعضائه لتتولى تبليغ هذه القرارات الى الملك فؤاد ، فتألفت اللجنة من فتح الله بركات باشا ومحمد محمود باشا وعبد الحميد سعيد بك ، وبعد ذلك انصرف الشيوخ الى قاعة أخرى ، وعقد سعد جلسة مجلس النواب ، ثم استكملت الاجراءات القانونية فى الجلسة ، فأعلن سعد ذلك بقوله « نحن الآن منعقدون انعقادا قانونيا ، فلننتخب رئيسا للمجلس ووكيلين ثم لننتخب السكرتيرين والمراقبين » · وعلى ذلك انتخب سعد رئيسا ومحمد محمود وعبدالحميد سعيد وكيلين ثم استكملت انتخابات بقية هيئة المجلس(٢) وبعد أن أتم مجلس النواب اجراءات الجلسة الأولى ألقى سعد خطبة شكر فيها الأعضاء لانتخابه رئيسا للمجلس مؤكدا لهم جميعا انه ممثل الدستور فى هذا المجلس لا ممثل لحزب من الأحزاب فقال « وانى أعلن لحضراتكم جميعا بأنى من هذه الساعة ليس لدى شعور حقد ولا انتقام ولا تفضيل لواحد على الآخر فكلنا خدام للوطن يجب أن نتعاضد ···· وأن نتعهد أن نكون كتلة واحدة ، ومن خالف هذا العهد كان خائنا لبلاده » · وطالب سعد الأعضاء جميعا بأن يقسموا قسما واحدا يعلنون فيه التضحية بالنفس والمال فى سبيل الدستور فأقسم الأعضاء مبتهجين (٣) · ثم تحدث محمد محمود وكيل المجلس فأكد على ما قاله سعد ثم قال « وانا نتعهد أمام الله والوطن أنا واخوانى اما أن ننفذ الدستور واما أن نموت فى سبيله » (٤) · وعند خروج سعد والنواب من خلفه متجهين الى بيت الأمة هتفت الجماهير المحتشدة على جانبى الطريق بحياة سعد وحياة الدستور ، فجد البوليس

---

(١) الاهرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ ·
(٢) نفسه ·
(٣) نفسه ·
(٤) نفسه ·

فى تفريق تلك المظاهرة واعتقـل بعض الطلبـة الذين أودعوا سـجن عابدين (١) • وهكذا أسفر عقد البرلمان فى فندق الكونتننتال عن اعلان الائتلاف بين الاحزاب فى مواجهة خطر أوتوقراطية القصر التى تستهدف الانفراد بالسلطة وسلب مكاسب الأمة التى كفلها الدستور ، وبذلك تدخل مسألة الصراع على الدستور وعودة الحيـاة النيابية مرحلة جديدة تقف فيها كل الأحـزاب السـياسية فى جانب والقصر يسانده الانجليز فى جانب آخر •

وعقب ذلك الانتصار الذى أحرزته الأمة ضد وزارة زيور باجتماع برلمانها واحياء حياتها النيابية ، خرجت جميع الصحف المعبرة عن رأى الأحزاب المؤتلفة مزهوة بنشوة النصر منددة بتصرفات الوزارة • ولكن سعد زغلول من جانبه أخذ يؤكد على التزام الجماهير للهدوء فوجه شكره للأمة فى ٢٢ نوفمبر على حسن تصرفها فقال « بنى وطنى بالأمس أدهشتم العـالم بما أبديتم من فطنة ، وما لبستم من وقار وما أظهرتم من حكمة واعتدال ، كشفتم بحسن نظامكم عن سخف الوزارة •••• فاستمروا على هذه الخطة الراشدة تفوزوا بتحقيق الأمل وحسن العاقبة » (٢) •

وعلى الرغم من قرار مجلس النواب بعدم الثقة بالوزارة ، فانهـــا ظلت تمارس مسئولية الحكم مخالفة بذلك نص المادة ٦٥ من الدستور التى تقضى بضرورة استقالة الوزارة فى حالة عـدم ثقة مجلس النـواب بها ، فخرجت جريدة « كوكب الشرق » الوفدية بمقال هاجمت فيه الوزارة جاء فيه « •••• وما كان للوزارة أن تصـادم الأمة فى شعورها وتبقى فى مراكزها على الرغم من كره الرأى العام لها وعدم ثقة البرلمان بها •••• ما كان للوزارة ذلك لولا انها تعتمد على ثقة الانجليز وقوة الاحتلال اذ يجدونها أداة مطيعة ••• ان الانجليز لا يستفيدون من تعضيد الوزارة الحاضرة وانما ينالهم ضرر بليغ ، ان الأمة تعلم ان الوزارة آلة فى أيديهم فاذا تركوها تحارب الدستور وتقاوم النواب بالقوة ، قالت الأمة بحق ان الانجليز يريدون ألا يكون لمصر دستور ••• وكلما ساء ظن الأمة بالسياسة الانجليزية وأغراضها تأخر يوم الوفاق بين مصر وانجلترا وزادت المشكلة المصرية تعقدا (٣) • ولعل الوفد بهذا كان يريد أن يستمر فى حملته للفت الأنظار اليه محاولا تبصير المسئولين الانجليز بحقيقة الموقف والاعلان عن

---

(١) الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ •

(٢) كوكب الشرق ، ٢٣ نوفمبر ١٩٢٥ •

(٣) نفسه ، ٢٦ نوفمبر ١٩٢٥ •

رغبته فى تسوية المسألة المصرية مع انجلترا على يديه بعد أن تعود الامور سيرتها الأولى فى البلاد وتعود الحياة الدستوريه ٠

أما عن موقف الانجليز من الصراع الدائر بين الأحزاب المؤتلفة وبين الوزارة والعصر ، فيرويه لويد المندوب السامى فيذكر انه أحس بقلق بالغ لارتباط الاحزاب الثلاثة فى قضية واحدة ٠ على اعتبار ان سياسة انجلترا التى أعلنتها فى تصريح ٢٨ فبراير فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية ، كانت تقتضى منه التدخل بالقوة فى حالة تطور الموقف الى صـدام داخلى خطير ، ولكنه تدارك ذلك الموقف وخشى أن يتأثر مركز انجلترا فى مصر ، اذا كان تدخله سيؤدى الى مواجهة جميع الأحزاب السياسية ، اذ من شأن ذلك أن يؤخر فرصة انجلترا فى احراز تسوية سياسية مع زعماء تلك الأحزاب فى المستقبل ولكن كانت بيده مقاولة كما يذكر هو فكان ولابد من الانتهاء من المفاوضات المصرية الايطالية حول الحدود الغربية ــ وقد انتهت هذه المفاوضات فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ بتسليم واحة جغبوب لايطاليا ، وبذلك تخلص لويد من أغلاله وبدأ يعمل على ازالة أسباب ما حدث بالبلاد نتيجة لمحاولة حسن نشأت فرض أوتوقراطية القصر على البلاد ، فطلب الى الملك عزله وتم له ما أراد فى ١٠ ديسمبر ١٩٢٥ (١) ٠

كان عزل حسن نشأت حادثا ارتجت له البلاد بالفرح ، لأن الرأى العام اعتبره تمهيدا لعودة الحكم الدستورى ، ولكن غرض لويد الحقيقى من عزله كان محاولة من جانبه لتقدمة ترضية للأحرار الدستوريين عما لحق بهم من مهانة على يد نشأت بطرد رئيسهم من الحكم ، وفى نفس الوقت مقدمة لسحبهم من الائتلاف مع الأحزاب الأخرى ، واقناعهم بالاشتراك من جديد فى وزارة زيور ٠ ومن الانصاف للأحرار الدستوريين أن نذكر ان زيور كان لا يفتـأ يعرض عليهم المناصـب الوزارية ولكنهم تمسكوا بالرفض (٢) ٠ وهكذا كان موقف المسئولين الانجليز من الأوضاع التى مرت بها البلاد فى فترة الصراع ، فهم على الرغم من ادراكهم التام لحقيقة وضع وزارة زيور وانها وزارة تصادر الأمة فى عواطفها فقد سعوا الى تدعيم مركزها بعودة الأحرار مرة أخرى الى صفوفها ، ولكن الأحزاب المصرية كانت قد أقسمت على الكفاح من أجل الدستور فى اجتماع الكونتننتال فكان ولابد من المضى الى آخر الشوط مهما كانت التضحيات ومهما كانت المغريات ٠

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٩٧ ٠
(٢) نفسه ، ص ٥٩٨ ٠

وعلى طريق الكفاح من أجل الدستور وعودة الحياة النيابية الى البلاد، سعى بعض زعماء البلاد لدى بعض الأمراء من الأسرة المالكة كي يتقدموا الى الملك بطلب اعادة الحياة النيابية ، وذلك نتيجة لما بذله حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني وبعض أصدقائه من مساع لدى الأمير يوسف كمال والأمير عمر طوسون (١) • فكان ذلك أسلوبا جديدا لجأ اليه المؤتلفون لبذل كافة الجهود للوصول الى هدفهم في عودة الحياة النيابية واحياء العمل بالدستور ، فكانت عريضة الأمراء الى الملك (في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٥) التى جاء فيها ما يلي « نتشرف نحن الموقعين على هذا أعضاء عائلة جلالتكم ، نرفع التماسنا الى ذاتكم الجليلة – يا صاحب الجلالة ، لما تراءى لنا ان الحالة السياسية قد بلغت في وطننا مبلغا من الخطورة وانه يجب الاهتمام بصفة خاصة ، جئنا نلتمس من جلالتكم اعادة النظام النيابي الى البلد طبقا لنص الدستور الذى تكرمتم بمنحنا اياه ، هذا ما مع يليق بذلك المقام الأعلى من الاجلال والتعظيم والاحترام » (٢) • وكانت لعريضة الأمراء هذه التى ظاهرت النواب في موقفهم من الوزارة ، ردود فعل لدى الصحف الفرنسية التى أشارت الى ان استقالة زيور باتت محتملة في ظل هذا الاجماع على التنديد بوزارته (٣) •

وبرغم كل هذ التطورات والتحركات من جانب الوطنيين في مواجهة وزارة زيور في محاولة من جانبهم لاسقاطها ، فانها أعلنت عن ضرورة اجراء انتخابات جديدة بعد أن تتم تعديل قانون الانتخاب • ومعنى ذلك مضيها في خطتها الخاصة بتحدى ارادة الأمة بكل طوائفها وأحزابها (٤) • وفى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ أصدرت مرسوما بقانون الانتخاب المعدل •

موقف القوى السياسية من قانون الانتخاب الجديد :

ضيق ذلك القانون حق الانتخاب ، فقصره على كل من بلغ سن الثلاثين ، وأباحه لمن بلغ سن ٢٥ بشروط مالية وأدبية ، ومن بينها أن

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير سياسية ، مذكرة بدون تاريخ •

(٢) حملت هذه العريضة توقيعات كل من عمر طوسون ، كمال الدين حسين ، محمد على ، يوسف كمال ، اسماعيل داود ، عمر حليم ، منعيد داود ، سليمان داود ، عمرو ابراهيم ، منيب طوسون ، حسن طوسون ، على فاضل ، عثمان فاضل وعباس ابرهيم حليم ، أنظر الملاحق • ملحق رقم (٤) ، عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ •

(٣) الأهرام ٢٦ نوفمبر ١٩٢٥ ، تلغرافات خصوصية للأهرام باريس في ٢٥ نوفمبر جريدة الاكسليسيور الفرنسية •

(٤) الاتحاد ، ٢٩ نوفمبر ١٩٢٥ •

يعون حائزا لشهادة دراسة ثانوية (البكالوريا) أو لشهادة معادلة لها .
كما جعل الانتخاب على درجتين (١) . وقد ارادت الوزارة باصدار هذا القانون ان تظهر مدى استخفافها باجتماع البرلمان في ٢١ نوفمبر ، وبقرار مجلس النواب بعدم الثقة بها ، خاصة وانه صدر بعد عقد اتفاقية تسليم واحة جغبوب (٢) . فكان ذلك من جانبها تحديا لارادة الامة .
وقوبل ذلك القانون بعاصفة من الاستنكار من جميع الأحزاب ، فعقب صدوره دعا حزب الوفد الأحزاب المؤتلفة الى عقد اجتماع بالنادى السعدى يتشاورون فيه حول ما يجب عمله في مواجهة تصرفات الحكومة ومنها قانون الانتخاب فلبى معظم أعضائها تلك الدعوة، وفي يوم ١١ ديسمبر اجتمع نحو مائتي فرد من الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني ،فالقى فيهم سعد خطبة قال فيها «...وأبدى سروري خصوصا في القرارات التي أصدرتها الأحزاب المؤتلفة في موضوعين من أهم الموضوعات التي تمس كيان الامة وحياتها ، وهما موضوع نزول الوزارة الزيورية عن جغبوب لايطاليا ، وموضوع قانون الانتخاب الذى استصدرته نكاية في الدستور ، وكيدا للامة، ولابد أن يترتب على هذه القرارات أثرها المرغوب فيه .. » ثم تلاه محمد محمود فشكر سعد على دعوته وأشاد بالاتحاد بين الأحزاب ثم تحدث بعده عبد الحميد سعيد (٣) . وهكذا أعلنت الأحزاب استنكارها لصدور ذلك القانون معلنة عدم التزامها به خاصة وانه حرم الكثيرين من المصريين الذين بلغوا سن الرشد من حق الانتخاب . كذلك فان الانجليز لم يكونوا راضين تماما عن اصداره ، فقد وصف لورد لويد اصداره بانه عمل غير حكيم من زيور في تلك الأحوال السياسية ، كما ذكر انه أصدره رغم نصيحته (٤) .

وبعد صدور القانون شرعت وزارة الداخلية في ارسال الأوراق والدفاتر الخاصة بتنفيذه الى المديريات والمحافظات لتحرير جداول الانتخابات الجديدة التى نص عليها القانون والتى كان اعدادها يستغرق وقتا طويلا لتقسيم المواطنين الى الفئات الأدبية والمالية التى نص عليها القانون . وقد سرت في الأمة فكرة مقاطعة الانتخابات التى ستجرى على أساسه ، فقامت حركة موفقة بين كثير من العمد في مختلف المديريات

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٩٨ .
(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .
(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين . تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى مدير الأمن العام بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٢٥ .
(٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٩٩ .

للامتناع عن تنفيذه . وكان عمد « تلا » بمديريه المنوفية أول من اعلنوا هذا الاضراب وارسلوا برقية بذلك الى وزارة الداخليه ، وكانت هينه الوزارة لا تزال بالاسكندريه ، فسافر مدير قسم الادارة بوزارة الداخليه الى الاسكندريه على عجل وقابل رئيس الوزارة ليتلقى تعليماته فى شأن هذا الاضراب بصفته وزيرا للداخليه أيضا . فدلفه بالتوجه الى مديريه المنوفية وتخيير موقعى هذه البرقية بين العدول عن الاضراب أو العزل من العمودية فأصر عشرة منهم على الاضراب فصدر قرار من الوزارة بوقفهم ، فتضامن معهم بقية عمد المركز واستقالوا من العمودية ، وأضرب كثير من العمد فى المديريات الأخرى تأييدا منهم لمقاطعة الانتخابات التى تجرى على أساس هذا القانون (١) . وخشيت الوزارة أن تسرى بين العمد حركة الامتناع عن تنفيذ قانون الانتخاب ، فقدمت العمد الممتنعين الى المحاكمة أمام محاكم الجنح ، هذا فضلا عن انها عينت بعض العمد بدلا من المضربين (٢) . كما اعتزمت الاعتماد على لجان من معاونى الادارة وبعض معلمى المدارس الابتدائية والاستغناء عن العمد فى هذا العمل ، وان كانت فى نفس الوقت قد وجهت انذارا للعمد الآخرين بقولها « ان فيما حدث عبرة بالغة للعقلاء من العمد والمشايخ وجميع الأفراد المخدوعين ببعض الأحزاب » (٣) .

وعلى الرغم مما اتخذته الوزارة من اجراءات حيال العمد المضربين ، فقد انتشرت حركة الاضراب عن تنفيذ القانون فى معظم المديريات وارتفعت الأصوات تؤيد موقف هؤلاء العمد المضربين (٤) . وقد زادت الوزارة فى تخبطها وتخطيها لاختصاصاتها فاصدرت الأوامر الى النيابة العامة باجراء التحقيق مع بعض الأحرار الدستوريين بتهمة تحريض العمد على الاضراب ، ومن هؤلاء أحمد عبد الغفار ووهيبة القاضى وأبو حسين بك (٥) . ومن الواضح فعلا أن الأحزاب على اختلافها كانت هى المحرك الرئيسى لحركة الاضراب ، ومما يؤكد ذلك ان حسن يس رئيس لجنة الطلبة التنفيذية وهو وفدى ، كان قد أرسل تحية باسم الطلبة الى عمد البلاد المستقيلين (٦) . كما أخذت الصحف تندد بتصرفات الوزارة

(١) عبدالرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٤٨ – ٤٩ .

(٢) الاتحاد ، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥ ، حيث عينت عيسوى بك راشى عمدة بناحية ساحل الجوابر ، والشيخ أحمد مصطفى عمده بناحية زاوية البقل بمديرية المنوفية .

(٣) الاتحاد ، ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٤) الأهرام ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٥) الاتحاد ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٦) الاتحاد ، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٥ .

حيال العمد قائلة ، انه حتى ولو استطاعت الوزارة اجتياز عقبة تكوين لجان الانتخاب على أية صورة ، فلن تستطيع أن تضغط على أبناء الامة لينزلوا الى ميدان الانتخاب رغم ارادتهم (١) . وفي يوم ٣ يناير عام ١٩٢٦ ، صدر الحكم في قضية عمد تلا ، فحكم محمد توفيق رضوان قاضى المحكمة بتغريم سبعة من العمد مبلغ مائة قرش واثنين منهم مبلغ خمسين قرشا وتبرئة سبعة وعشرين منهم كانت وزارة الداخلية قد عزلتهم من مناصبهم (٢)

كان لذلك الحكم رد فعل قوي وصل مداه الى الصحف الاجنبيه التى علقت عليه بقولها « ان النقطة المهمة في الحكم هي ان النيابة طلبت أن تطبق على العمد الذين امتنعوا عن تسلم دفاتر الانتخاب مادة من قانون العقوبات توجب محاكمة الموظف الذى يستقيل ويكون من شأن استقالته الاخلال بالراحة العامة ، فصرح القاضى في الحكم بان خطر الاخلال بالراحة العامة لم ينشأ من استقالة العمد بل من أن الحكومة حاولت تطبيق قانون الانتخاب ضد ارادة الأمة » (٣) كما كان ذلك الحكم دافعا للأمة كي تتمسك بموقفها في مقاطعة الانتخابات التى دعت اليها الوزارة (٤) . ويؤكد القضاء استقلاله مرة أخرى فيصدر في ٧ يناير ١٩٢٦ حكما من محكمة « بنى مزار » بتبرئة العمد والمشايخ الذين قدموا استقالاتهم تفاديا لمخالفة الاجماع على مقاطعة الانتخاب (٥) .

استمرت الوزارة على خطتها في الاستخفاف بالائتلاف القائم ، برغم اعلان مجلس النواب عدم الثقة بها ، فظلت بذلك الأزمة الدستورية قائمة مما كان له أثره الواضح على الأوضاع الداخلية للبلاد ، فقد تأثرت مختلف الأوضاع بهذه الأزمة ، فمن الناحية الاقتصادية تدهورت أسعار القطن الى حد كبير ، مما اضطر الحكومة اتقاذا للموقف الى أن تدخل سوق القطن مشترية ، ولكنها لم تتدخل الا عند هبوط سعر القنطار من ٣٥ الى ٣٠ ريالا (٦) . كذلك عم الاضطراب البلاد ، وانتقل الى أوساط الطلبة مما أدى الى أن أقفلت وزارة المعارف مدرستى الجيزة الثانوية والسعيدية

---

(١) البطن ، ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥ .
(٢) الأهرام ، ٤ يناير ١٩٢٦ .
(٣) الأهرام ، ٥ يناير ١٩٢٦ ، تلغرافات خصوصية للأهرام لندن فى ٤ يناير نقلا عن جريدة « التيمس » .
(٤) كوكب الشرق ، ٥ يناير ١٩٢٦ .
(٥) الأفكار ، ٨ يناير ١٩٢٦ .
(٦) السياسة ، ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ .

الثانوية في وجه طلابهما ، كذلك أثر ذلك الاضطراب على الاسواق التجارية على اختلافها حتى شل الحركة الاقتصادية (١) .

وألقت الصحف المعبرة عن الأحزاب المؤتلفة مسئولية هذا الاضطراب الذى كانت تمر به البلاد على الحكومة الانجليزية لا على الوزارة الزيورية التى كانت تحارب الامة بسلاح مستعار وقوة مستمدة من المحتل ، اذ لولا تأييده لهـذه الوزارة لاضطرت الى الاستقالة نزولا على ارادة الأمة ، وأشارت الصحف الى عودة حالة البلاد الى ما كانت عليه قبل نشوب الحرب العالمية الأولى بسبب تجاهل وزارة زيور ان بالبلاد دستور وبرلمان (٢) . وقد أوضح سعد زغلول ذلك بقوله : « ان فى مصر الآن قوتين تعمل كل منهما ضـد الأخرى وهمـا قوة الشعب المصرى وقوة الوزارة ، فلابد أن تستسلم احداهما للأخرى ، والا فلا مفر من اصطدامهما ، على أن الشعب ليس هو الذى يستسلم ، ولا أستطيع أن أتكهن عن شكل الاصطدام » . ثم عبر فى حديثه عن مساندة بريطانيا للوزارة فقال : « ان مصر بدون حكومة دستورية منـذ سـنة ، ولا تجسر الوزارة أن تواجه البرلمان ولا أن تجرى انتخابات قانونية ، وهى ليست سوى ديكتاتورية متنكرة فى شكل وزارة تحميها بريطـانيا ، لقد قيل لنا ان مصر مستقلة ولكن من المستحيل أن تكون مسـتقلة وهى فى الوقت ذاته مسـتندة الى دولة أجنبية » (٣) .

وعـلى كل حال فقد كانت الحكومة البريطـانية سندا قويا لوزارة زيور ، فعلى الرغم من اقالتها اللنبى لموقفه المتشدد من وزارة سعد دون الرجوع اليها ، الا ان خلفه لورد لويد كان شخصية أكثر جرأة وغطرسة ومن غلاة الاستعماريين الانجليز . وقد أعلن قبل مجيئه الى مصر اعجابه بسياسة لورد كرومر وأعماله ، فكان ذلك الاعلان من جانبه بمثابة الخطة التى ينوى سلوكها فى مصر ، وهى التدخل فى شئون البلاد ، وقد أوضحت تصرفاته بعد وصوله الى مصر ما أعلنه من قبل ، فقام بعدة زيارات للأقاليم يتفقد فيها أحـوال البـلاد والأهالى ، واستقبل استقبالا رسميا فى كل مكان (٤) . كذلك فلم يعتبر نفسه ممثلا لدولة أجنبية عليه أن يقدم أوراق

(١) كوكب الشرق : ٢٥ ديسمبر ١٩٢٥ .
(٢) نفسه .
(٣) الأهرام ، ٢٩ ديسمبر ١٩٢٥ ، تلغرافات خصوصية للأهرام ، لندن فى ٢٨ ، جريدة « ديلى ميل » .
(٤) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٦٠٢ .

اعتماده الى الملك فؤاد وظل دون تقديم هذه الأوراق طوال الفترة التى باشر فيها مهام منصبه (١) •

نهاية الأزمة الدستورية وعودة الحياة النيابية :

ورغم قيام الائتلاف بين الأحزاب ، فقد أدرك المؤتلفون ان الأمر بيد بريطانيا خاصه وان الوزارة ماضيه فى تحديها لارادة الامة بعد ان أعلن النواب عدم ثقتهم بها ، ففى ذلك الوقت برز اتجاه من جانب الأحرار الدستوريين وغيرهم يرمى الى تحسين العلاقات مع انجلترا على اعتبار ان ذلك قد يؤدى الى خلاص البلاد من ازمتها • ومن هذا المنطلق أقام محمد الشريعى وغيره حفلة لتكريم لورد لويد فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ بفندق الكونتننتال ، وقد ألقى فيها المندوب السامى خطبة شكر فيها أعيان المصريين على حفاوتهم به ، وأعرب عن رغبته الصادقة فى أن يكون رسول سلام بين مصر وانجلترا ، كما تعرض فى خطابه للأزمة الدستورية فقال « ومن الأمور التى أود أن تفهموها ، اننا بعد الخبرة والتقاليد الطويلة أصبحنا نؤمن بالحكم الدستورى والحكم الوطيد المنظم والحكم العادل ••• صدقونى انى أتمنى لحياتكم الدستورية كل نجاح ، وبهذه الروح أقول لكم سيروا فى حذر ، واحذروا أن يولد الشقاق الحزبى العداء بينكم ويشل تقدم بلادكم » (٢) •

ولم يكد لويد يفوه بهذه التصريحات حتى خرجت الصحف الوفدية تطالبه بأن يتبع القول العمل ، فقالت جريدة البلاغ « ••• فاذا كان لويد يريد حقيقة أن يكون عند قوله ان الصداقة تثبت بالأعمال لا بالأقوال ، فليقدم لنا هذا العمل ، وما هو الا أن تكف السياسة البريطانية عن المساعدة على العبث بالدستور وتعطيل الحياة النيابية ، أما اذا بقيت السياسة الانجليزية تؤيد فى الخفاء العبث بالدستور فكل صداقة يدعيها الانجليز للمصريين دعوة ينفيها العيان وينقصها البرهان » (٣) • وكان من رأى لويد ان من المتعذر استمرار الحكم المطلق الذى يفرضه القصر على البلاد وذلك بسبب المعارضة القوية التى كانت تواجهه ، كما فشل فى اقناع الأحرار الدستوريين بالتعاون مع حكومة زيور تدعيما لها كى تستمر

(١) الاخبار ، ١٧ ديسمبر ١٩٢٥ •

(٢) كوكب الشرق ، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٥ ، وقام بترجمة خطاب المندوب السامى محمد شفيق من موظفى دار المندوب السامى •

(٣) البلاغ ، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٥ •

تجربتها في الحكم ، واخيرا فانه كان يرغب في ان يحول دون عودة الوفد برئاسة سعد زغلول — الى الحكم مرة اخرى • وعلى هذا فقد فكر لويد فى أن يقوم باتصالات مع الساسة المصريين للخروج من هذا المأزق السياسى بما يرضى الأطراف المتنازعة . الانجليز والقصر والأحزاب . فتباحث مع عدلى يكن الذى كان بدوره يتصل بسعد وبكثير من السياسيين للتشاور معهم — ومع ان رجال الأحزاب أظهروا فى هذه المباحثات الكثير من التروى والاعتدال ، أملا فى أن يسوى الخلاف بينهم وبين المندوب السامى ومع أنهم ذهبوا فى ذلك الى عدم عقد مجلس النواب بعد اجتماعه الأول فى فندق الكونتننتال رغم الصيحات المطالبة بانعقاده ، فقد فشلت المباحثات بسبب تمسك كل من الفريقين بوجهة نظره ، فقد أصرت الأحزاب على ضرورة اعتبار البرلمان الذى انعقد فى الكونتننتال البرلمان الشرعى للبلاد وبالتالى يجب تنفيذ قراره بعدم الثقة بالوزارة بما له من صلاحية دستورية بينما أصر اللورد لويد على اجراء انتخابات جديدة بعد ازالة القيود التى تضمنها قانون الانتخاب الجديد (١) •

وعلى أثر فشل المحادثات بين الأحزاب وبين المندوب السامى ، عقد رؤساء الأحزاب اجتماعا ضم سعد زغلول وعدلى ومحمد محمود بمنزل الأخير ، قرروا فيه التمسك بقرار الأحزاب المؤتلفة القاضى بعدم الثقة بالوزارة فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ (٢) • وقد حدث ذلك بعد أن أصر لويد على اجراء الانتخابات ، وعلى ذلك فشلت هذه الاتصالات وفشلت تجربة التودد الى المندوب السامى ، نتيجة لتشدد الأحزاب وتمسكها بموقفها فى محاولة لايجاد تقاليد دستورية راسخة ، وبحيث يصبح قرارها بعدم الثقة بالوزارة محل احترام فاما أن تستقيل أو يوحى اليها الانجليز بالاستقالة • وقد كان اصرار لويد على موقفه ، تعبيرا عن رغبته فى ألا يسلم للأحزاب بهذه الأمور التى تطالب بها ، فهى فوق ما تظهره من تقهقر الانجليز أمام الأحزاب ، فهى تتضمن طرد زيور من الحكم ، وقد عبر لويد عن ذلك بقوله « اننا لا نستطيع أن نقول لزيور باشا أن يترك الوزارة ، لأن هذا القول من جهتنا يعد نكرانا للجميل لا حمدا للصنيعة » (٢) •

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٠٣ •

(٢) وادى النيل ، ٣٠ ديسمبر ١٩٢٥ •

(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٠٣ •

وقد جعل موقف لويد هذا الأحزاب تدرك تماما ان حل الأزمة الدستورية انما هو بأيديهم اذا ما استخدموا أساليب أخرى بعد فشل الاتجاه الى تحسين العلاقات مع الانجليز .

ومن الواضح ان اصرار لويد على اجراء انتخابات جديدة ، كان محاولة من جانبه لتقويض دعائم الائتلاف القائم بين الأحزاب ، عندما تتصادم مصالحهم ، وقد أدرك النواب هذه الحقيقة فعبر أحدهم عن ذلك بقوله « ... المعركة الانتخابية هي بمثابة تمزيق داخلي ، فوق انها هزة عنيفة تزلزل كيان الأمة » (١) . ولجأت الأحزاب الى استخدام أسلوب آخر بعد فشل محاولتها تحسين العلاقات مع الانجليز ، فرأت أن تستنفر الشعب للقيام بعمل حاسم يزعزع الوزارة ويضطرها الى النزول على ارادتها ، فخرجت بعض الصحف تؤكد ان حل الأزمة بأيدى المصريين وحدهم ، لو انهم استخدموا سلاح المقاومة السلبية أو عدم التعاون مع الوزارة ولكن تلك الحملة لم تؤت ثمرتها المرجوة فقد عجزت عن تحريك الجماهير الشعبية ضد الوزارة والقصر ، فرأت أن تتبع أسلوبا آخر .

ألفت الأحزاب المؤتلفة في يناير ١٩٢٦ لجنة تنفيذية لتنظيم الجهود المشتركة بينها تدعيما للائتلاف القائم (٢) . كما اتفقت كلمة الأحزاب على عقد مؤتمر وطنى يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها ، هذا فضلا عن اصرارها على مقاطعة الانتخابات – وأصدرت الأحزاب المؤتلفة بيانا في هذا الشأن جاء فيه « تجتاز البلاد في الوقت الحاضر دورا من الأدوار العصيبة في حياتها السياسية ، انها جاهدت ما جاهدت حتى حصلت على الدستور الذى قرر سيادتها ... غير انها ما كادت ترسخ فيها قدم الحكم النيابى حتى امتدت اليها يد الاستبداد تعبث بدستورها... تلكأت الحكومة في عقد مجلس النواب وامتنعت عن دعوته وانقضى الميعاد المحدد في الدستور لانعقاده ... وسارع نواب البلاد الى الاجتماع في

---

(١) الأهرام ٣٠ ديسمبر ١٩٢٥ ، من مقال لعبد المجيد نافع نائب ميت أبو خالد الوفدى بالدقهلية .

(٢) ضمت هذه اللجنة كلا من : فتح الله بركات . على الشمسى . علوى الجزار وويصا واصف عن الوفد . حافظ رمضان . أحمد لطفى . عبد الحميد سعيد . محمد زكى على وأحمد وجدى عن الحزب الوطنى . محمد محمود . محمود عبد الرازق . حافظ عفيفى وأحمد عبد الغفار عن الأحرار الدستوريين .

٢١ نوفمبر ١٩٢٥ من تلقـاء أنفسهم ٠٠٠٠ وجددوا يمينهم باحترام الدستور وانقاذ الحياة النيابية ٠ ولكن قد مضى على هذا الاجتماع شهران كاملان وتلك الحكومة سائرة فى طريقها مقيمة على خطتها غير مكترثة بارادة الشعب ولا متعظة باجمـاع نوابه ولا حافلة بآرائهم ، بل هى مصرة على الاستمرار فى انتهاك حرمة الدستور والاستخفاف بارادة الأمة ٠٠٠ وازاء هذه الحالة الخطيرة ٠٠٠ فقد اتفقت كلمة الاحزاب المؤتلفة على :

أولا ـ على مقاطعة الانتخابات تنفيذا لقراراتها السالفة التى تلقتها الأمة بكل تأييد ، فامتنع كثير من عمدها ونوابها عن الاشتراك فى مهزلة الانتخابات ٠

ثانيا ـ على عقـد مؤتمر يجمع شـيوخ الامة ونوابهـا وذوى الرأى والمكانة فيهـا لبحث هذه الحالة وتقرير ما يراه مناسـبا للخروج منهـا ، وستري الحكومة ان هى استمرت قيمة ذلك الاجماع » (١) ٠

وفى ظل تلك الأوضاع السائدة ، رأت الأحزاب قبل انعقاد المؤتمر المقترح أن تتقدم بآخر ورقة لديها فى محاولة للخروج من الأزمة القائمة ، فتقدمت بلسان ٧٢ عضوا من أعضـاء مجلس الشـيوخ اقتراحا جديدا لحل الموقف ، يقضى بأن تمتنع الحكومة عن تنفيذ قانون الانتخاب الجديد ، ثم تعيد الحياة النيابية بوسيلة من وسيلتين : اما بعقد برلمان الكونتننتال ، واما باجراء انتخابات جديدة ، بمقتضى القانون رقم ٤ لسـنة ١٩٢٤ ، الذى صدر فى عهد وزارة سعد ، والذى نص على حق الانتخاب المباشر ، على أن يكون ذلك بطريقة تطمئن اليها البلاد (٢) ٠

كان ذلك الاقتراح من جانب الشيوخ ينطوى على بعض التراجع ، وربما كان محاولة لمسايرة وجهة نظر المندوب السامى مع الابقـاء على بعض ماء الوجه ٠ فهـو يدل على مدى اسـتعدادهم للتنـازل عن برلمـان الكونتننتال وقبول الدخول فى الانتخابات بعد أن أعلنت الأحزاب رفضها لخوض معركتها ، وربما كان فى ذلك مرونة ،ارستها قيادة تلك الأحزاب كى تصل الى هدفها فى عودة الحياة النيابية عن أى طريق مهما كان ، وهى تعلم تماما ان دخول الانتخابات طبقا لأى قانون من قوانينها سيتمخض عن نتائج فى صالحها ٠ وعلى الرغم مما أبداه الشيوخ من تنازلات .الا ان زيور رفض اقتراحهم لأنه يؤدى قطعا الى انهاء حكمه ، كما عزم على منع

(١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ ـ ٥٣ ٠
(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٠٤ ٠

انعقاد المؤتمر بالقوة . على ان اللورد لويد عندما وجد الأمور ستتطور الى نزاع يهدد الأمن تهديدا خطيرا ، لم ير مفرا من التدخل لدى زيور بغية هـذا الحل الوسط ، فنصحه بقبـول اقتراح الشـيوخ باجراء انتخابات جديدة بمقتضى قانون انتخاب ١٩٢٤ . وبناء على هذه النصيحة التى وضع لها زيور ، أصدرت الوزارة فى مساء يوم ١٨ فبراير ١٩٢٦ بلاغا رسميا أعلنت فيه انها ستوقف العمل بقانون الانتخاب المعدل ، وتجرى انتخابات جديدة على مقتضى قانون الانتخابات رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (١) .

وقبلت وزارة زيور الأخذ بنصيحة المندوب السامى الخاصة بقبـول اقتراح الشيوخ ، وليس هذا من جانب المندوب السامى والحكومة الانجليزية انتصارا للحياة الدسـتورية فى البلاد ضد اسـتبداد الحكومة والقصر ، ولكنها سـياسة رسـمتها حكومة المحافظين فى انجلترا تلافيا لحدوث أزمة خطيرة فى مصر وقد لخص لويد تلك السياسة قبل مجيئه الى مصر بقوله انه يريد أن ينقذ مصر من الملكية المستبدة والوطنية المتطرفة (٢) .

وعلى كل حال ، ففى مساء ١٨ فبراير أرسل زيور خطابا الى الشيوخ يعلنهم فيه بموافقة مجلس الوزراء على اقتراحهم فقال « ... بأنه توخيا لخطة الوفاق التى سلكتها الحكومة الحاضرة فى أعمالها على الدوام ، وابتغاء التعجيل باجتماع البرلمان ، قرر مجلس الوزراء فى مساء هذا اليوم أن يعرض مشروع مرسوم على حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق بوقف العمل بقانون الانتخاب الصادر فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ واجراء الانتخابات على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (٣) . وأحدثت موافقة الوزارة على اقتراح الشـيوخ ردود فعل قوية لدى الأحزاب المؤتلفـة وأحدثت بينهـا انقساما فيما يختص بموضوع الانتخابات وقبول الدخول فى معركتها ، وكان صدور المرسوم الملكى باجرائها محاولة من جانب الوزارة والمندوب السامى لتجريد المؤتمر الوطنى المزمع عقده فى ١٩ فبراير بمنزل محمد محمود من أنيابه ، فكانت مسألة الانتخابات من الموضوعات الهامة التى كان مقيضا للمؤتمر أن يبحثها ويقرر فيها قراره النهائى .

وفى ظل هذا التضارب فى الآراء حول مسالة الانتخابات ، أخـذ الوفد يهيىء المناخ المناسب الذى يسـوده الهدوء لعقد المؤتمر . فعلى الرغم

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٠٥ .
(٢) الاخبار ، ٨ يناير ١٩٢٦ .
(٣) الأهرام ، ١٩ فبراير ١٩٢٦ .

من ان الاتجـاه كان قائما للقيام بمظـاهرات في حالة منع الوزارة عقـد المؤتمر ، فقد رأى الوفد من جانبه أن يعهد لان يسود الهدوء من جانب الحكومة ايضا فوجهت سكرتاريته نداء الى الطلبة في ١٨ فبراير تحثهم فيه على التزام الهدوء والسكينة بقولها « ترجو سكرتارية الوفد من حضرات طلبة المدارس عموما أن يخلدوا الى الهدوء والسكينة اخلادا تاما ابان انعقاد المؤتمر . وأن يبتعدوا عن محل انعقاده ، وألا يسعوا في مقابلة أحد من حضرات أعضـائه وأن يتركوا العـاملين لمصلحة الوطن يعملون في جو هادىء .. وللوفد في حكمة الطلبة وصادق وطنيتهم وبعد نظرهم ما يحقق رجاءه فيهم ويضمن انقضاء مدة انعقاد المؤتمر في سلام واطمئنان » (١)

وفي حقيقة الأمـر ، فان لويد بضغطه على الوزارة لقبـول اقتراح الشـيوخ كان يأمل في ايقـــاع الخلاف في المؤتمـر بين الوفد والأحـرار الدستوريين لان الأحرار كانوا قد طعنوا على دستورية قانون الانتخاب الذى صدر سنة ١٩٢٤ ، ولكن تمسكوا ببقاء مجلس ١٩٢٥ . أما رجال الحزب الوطني ومنهم أمين الرافعي صاحب فكرة اجتماع الكونتننتال فقد تشبثوا ببرلمان ١٩٢٥ . ولهذا كان لويد يتوقع أن ينقلب المؤتمر حربا بين الأحـزاب . وعلى كل حال فقد أوقع اقتراح الشـيوخ الأحـزاب في تناقض ، فهاجم أمين الرافعي الشـيوخ (٢) . وفي ظل هذا الجو المكهرب والموحى بانهيار الائتلاف بدأ المؤتمر جلساته .

عقد المؤتمر في حديقة منزل محمد محمود في ١٩ فبراير ١٩٢٦ ، وقد دعي اليه أعضاء مجلس النواب المنتخب في مارس ١٩٢٥ ، وأعضاء المجلس الأول الذين لم ينتخبوا في المجلس الأخير ، وأعضاء مجلس ادارة الأحزاب المؤتلفة ، وأعضاء مجالس المديريات والهيئات النيابية الأخرى والوزراء السابقون . ويذكر الرافعي ان عدد الحاضرين بلغ ١٠٩٧ عضوا ، منهم ٩٠ من الشـيوخ ، ١٩٢ من نواب مجلس ١٩٢٥ ، ٦٥ من أعضـاء المجلس السـابق ، ٧٥٠ من أعضـاء الهيئات الأخرى (٣) . بينمـا تذكر مصـادر أخرى ان عـدد المدعوين لهـذا المؤتمر بلغ ١٢٠٠ من نواب الأمة وشيوخها وغيرهم ، فلبى الدعوة ١١٦٦ وأرسل المتخلفون لأعذار قهرية برقيات اعتذار (٤) . ومهما يكن عدد الحاضرين ونوعياتهم فان المؤتمر كان

---

(١) الاهرام ، ١٨ فبراير ١٩٢٦ .
(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٠٦ .
(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .
(٤) الأهرام ، ٢٠ فبراير ١٩٢٦ .

تعبيرا عن روح أمة أرادت الانتصـــار لحقوقها المغتصبة فى ظل الحكم الأوتوقراطى . بدأ المؤتمر جلساته وجرت مناقشات حول دخول الأحزاب معـركة الانتخابات ، وانقسـم المؤتمرون الى فريقين ، أحـدهما مؤيد والآخر معارض ومتمسك بقرارات برلمـان الكونتننتال وقـرار الاحزاب بمقاطعة الانتخابات ، وقد تحدث المعارضون من رجال الحزب الوطنى فى بداية الجلسـة فقال سعيد طليمات بك « ان مجلس النـواب انعقـد يوم ٢١ نوفمبر وقرر ان مجلس النواب قائم واجتماعه صحيح وبعـد ذلك تآلفت الأحزاب واتفقت على مقاطعة الانتخابات وأصدرت بيانا ، بعد ذلك لا أفهم معنى للدخول فى الانتخابات » (١) . ثم تحدث أمين الرافعى فقال « نحن اجتمعنا اليوم لانقاذ الدستور وانى أعتبر الدخول فى الانتخابات الآن ثورة على الدستور . ونشارك الحكومة فى جريمة الاعتداء على الدستور. وقد قررتم أيها النواب والشيوخ عدم دخول الانتخابات وأن المجلس قائم، وهذه سابقة فاذا قبلنا الآن الدخول فى الانتخابات فانما نقر الوزارة على ان حلهـا للمجلس الثـــانى صحيح ومعنـاه ان الاجتمـاع الذى تم فى ٢١ نوفمبر باطلا » (٢) .

وازاء هذا الرفض من جانب رجال الحزب الوطنى لدخول الانتخابات، وقف سعد زغلول وطلب من المجتمعين أن يدون كل منهم كشفان الأول بالموافقين على دخول الانتخابات ، والثانى بالمعارضين ويقدما للجنة التى تشكل لهذا الغرض لفحصهما والفصل فيهما فى الجلسة التالية . وقد لقيت هذه الفكرة معارضة من البعض وتأييدا من البعض الآخر ، فقد أيدها كل من مكرم عبيد وابراهيم الهلباوى وأحمد خشبة وسعد زغلول ، وقد تحدث مكرم فقال « أنا أريد الدخول فى الانتخابات لأخلص من زيور ، وما نحن برجال ثورة ولكن يجب أن نثـور لوجـود زيور ، وأن ندخل الانتخابات لنحل السلاسل التى نحن مقيدون بها للحصـول على قانون الانتخابات الاصلاحى للحصول على الدستور ، وقد ذقنا مرارة الانقسام فى عهـد زيور ولم نجـد سبيلا لنصرة الأمة ببرلمانها فلم يكن أمامنا الا سبيل واحد وهو دخول الانتخابات » (٣) . ثم تحدث الهلباوى مؤيدا فكرة دخول الانتخابات لاحياء الدستور ، ثم تحـدث سـعد زغلول فقال

---

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٢٦ .

(٢) نفس التقرير السابق .

(٣) نفس التقرير السابق .

« كنت من المؤيدين لاجتماع الكونتننتال وأرجو أن تسمحوا لى بأن أعول شيئا فى هذا الموضـــوع ، أنا شايف ان الملحوظات التى أبداها حضرات الهلباوى بك ومكرم عبيد بك هى جديرة بالالتفات فيما يتعلق بالدخول فى الانتخابات التى ستحصل ، لأن الحالة الأولى كانت انتخابات باطلة بالقانون الذى أصدره زيور باشا بعد سقوط الوزارة السعديه . والذى لفت فكرى الى ذلك هو معالى صـدقى باشا (١) . واننا نريد أن ننقذ الدســتور من أيدى العــابثين به والطريقة هى ان ندخل فى حــركة الانتخابات » (٢) . ثم تحدث أحمد خشبة باشا فأكد على أهميــة وفائدة دخـول الانتخابات على مقتضى قانون انتخـاب ١٩٢٤ (٣) . وبالرغم من هذا الانقسام البادى فى جلسة المؤتمر الأولى حول مسألة الانتخابات ، فقد رأى المؤتمر فى ختام جلسته أن يحيل كل الاقتراحات الى اللجنــة التى شكلها من بين أعضائه لدراسة هذه الاقتراحات (٤) . وقد تكونت هذه اللجنة من كل من : عبد الخالق ثروت ، محمد فتح الله بركات ، محمد محمود ، واصف غالى ، مصطفى النحاس ، محمد على علوبة ، ويصا واصف ، على الشمسى ، حافظ عفيفى ، أحمد عبد الغفار ، عبد الحميد سعيد ، أحمد لطفى ، محمد زكى على ، أحمد وجدى . وقد انتهت اللجنة من دراسة هذه المسألة وأصدر المؤتمر قراراته وهى تأليف وزارة موثوق بها من الأمة الى أن ينعقد البرلمان ، وقف أى اجراء تشريعى ووقف النظر فى الميزانية ، دعوة الأمة الى الدخول فى الانتخابات ، وأن يهتم كل موظف وكل فرد فى القيام بواجبه فى اتمام هـذه الانتخابات للتعجيل بعودة الحياة النيابية للبلاد التى حرمت منها طويلا (٥) .

وعلى الرغم مما أبداه رجال الحزب الوطنى من تمسك بموقفهم الخاص بعدم دخول الانتخابات ، فقد استطاع الوفد والأحرار الدستوريون التأثير عليهم حتى عدلوا عن موقفهم وقد سبب ذلك أزمة للحزب الوطنى كما يشير أحد تقارير الأمن العام الذى جاء فيه ما يلى : «.... ان الحزب الوطنى

---

(١) سعى اسماعيل صدقى لمقابلة سعد زغلول فى بيت الأمة وتم اللقاء بينهما فى ١٦ فبراير ١٩٢٦ ومن المؤكد أن يكون ما ذكره سعد عن موضوع الانتخابات قد تم فى هذا اللقاء ، كوكب الشرق ، ١٧ فبراير ١٩٢٦ .

(٢) دار الوثائق القومية ، وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمنــاء بالقصر الملكى بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٢٦ .

(٣) نفس التقرير السابق .

(٤) نفس التقرير السابق .

(٥) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

قرر العمل باخلاص مع الحزبين الآخرين وانه كانت هناك تأثيرات خفية من قبـل السعديين (هـكذا) واصـرار على كل من حافظ بك رمضـان وعبد الحميد بك سعيد حتى عدلا خطتهما واعتدلا • وان الحزب الوطنى كان قد أرسل الى الجهات تعليمات بالعمل على مناوأة الانتخاب وبث الدعوة بين الاهلين • ولما عاد الحزب الوطنى واعتدل وأرسل بقراره الثـانى الى الجهـات فكانت النتيجـة أن أغلب المتطرفين تذمروا وأظهروا استياءهم الشديد وقرروا العمل مستقلين عن الحزب وزعمائه ••• وقررت لجنة الحزب بالاسكندرية الانشقاق على الحزب » (١) • وفى صبيحة اليـــوم التالى للمؤتمر خرجت الصحف معبرة عن فرحتها لاجراء الانتخابات بمقتضى قانون سنة ١٩٢٤ ، وفى نفس الوقت عبرت عن عدم اطمئنانها لأن تجرى وزارة زيور الانتخابات فقالت « ••• وبقاء هذه الوزارة متربعة فى كراسى الحكم لا يمكن معه للأمة أن تطمئن الى اجراء الانتخابات فى معزل عن كل تأثير • ان هذه الوزارة أقدمت فى الانتخابات الماضية على تسخير قوى رجال الادارة جميعا لخدمة حزب الاتحاد ••• فاذا جرت الانتخابات الجديدة فى عهدها استحال علينـا الاطمئنان اليها وخشينا عليهـا من تدخل رجال الادارة جميعا لخدمة حزب الاتحاد ••• فاذا جرت الانتخابات الجديدة فى عهدها استحال علينا الاطمئنان اليها وخشينا من تدخل رجال الادارة وكان قد برز الى السطح فى ذلك الوقت اقتراح يقضى باسقاط وزارة زيور واجراء الانتخابات فى ظل وزارة تؤلف من الأحزاب المؤتلفة (٣) • ولكن ذلك الاقتراح لم ير النور •

وفى ٢٢ فبراير أصدرت وزارة زيور مرسوما باجراء الانتخابات طبقا لقانون الانتخاب المباشر ، وفى أول ابريل صدر مرسوم آخر بتحديد يوم ٢٢ مايو موعدا لاجراء الانتخـابات لمجلس النـواب (٤) • وعلى اثر تحديد موعد الانتخاب تقدم كل حزب من الأحزاب الثلاثة المؤتلفة بقائمة مرشحيه للجنة المؤتمر التنفيذية • وقد اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة على عدم التنافس فى الانتخابات صونا للوحدة وجمعا للكلمة ومنعا لأسباب الفرقة والانقسام ، فاتفقت على توزيع الدوائر فيما بينها ، وأن يتعهد كل

---

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٣٦ •

(٢) كوكب الشرق ، ٢٠ فبراير ١٩٣٦ •

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين : تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٣٦ •

(٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ •

حزب بألا يرشح أحدا من أعضائه في الدوائر التي خصصت لغيره وقد نشرت بيانا بذلك :الاتفاق في ٣ ابريل ١٩٢٦ وقعه زعماء الأحزاب المؤتلفة، وخصص فيه ١٦٠ دائرة للوفد ، ٤٥ دائرة للأحرار ، ٩ دوائر للحزب الوطني على أن يسمح له بمنافسة الوفد في ثلاث دوائر أخرى (١) . وأجرت وزارة زيور الانتخابات في موعدها وأسفرت عن فوز الوفد بـ ١٦٥ مقعدا والأحرار ٢٩ مقعدا ، والحزب الوطني بخمسة مقاعد ، وعشرة مقاعد للمستقلين ، وخمسة لحزب الاتحاد (٢) . وعلى الرغم من ان الدستور نص على أن يتولى الحكم زعيم الأغلبية البرلمانية ، الا ان لويد والحكومة البريطانية أصرا على عدم عودة سعد زغلول الى الحكم مرة أخرى. وقد دار صراع طويل حول هذه المسألة الدستورية ، استمر طوال الفترة البـاقية من حكم زيور الى أن تدارك سعد الأمر بحكمته وآثر مصلحة الوطن ، فتنازل عن حقه في تأليف الوزارة بعد أن كانت براءة أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي في قضية مقتل السردار دافعا للتمسك بحقه الدستوري في تأليفها . ومن الواضح ان الوفد في ذلك الوقت قد سلك خطة الاعتدال والبعد عن التطرف والتهييج حتى يكفل عودة الدستور والحياة النيابية الى البلاد وأن يقوى أواصر الائتلاف القائم ، فقبل أن يتولى عدلي يكن تأليف الوزارة ، فألفها من الوفديين والأحرار الدستوريين ورفض الحزب الوطني الاشتراك فيها .

ومهما يكن الأمر حول تنازل سعد عن تولي الوزارة ، فقد أعلن ان تنحيه عن قبول تأليف الوزارة راجع الى أن صحته لا تحتمل متاعب المنصب ، وفي ٧ يونية ١٩٢٦ قدم زيور استقالته وعهد الملك في نفس اليوم الى عدلي تأليف الوزارة ، واجتمع البرلمان في ١٠ يونية برئاسة حسين رشدي رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الملك جلسة الافتتاح ، والقى عدلي خطاب العرش فنوه بعودة الحياة الدستورية قائلا « اعتزمت حكومتي أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة ، كما اعتزمت تقوية نظـام الحـكم الدستوري وتثبيت أصوله وتوطيد تقاليده » . كذلك اجتمع مجلس النواب وانتخب سعد رئيسا ، ومصطفى النحاس وويصا واصف وكيلين (٣) . وهكذا عادت الحيـاة النيابية الى البلاد في ظل ائتلاف الأحزاب ، بعد أن ظلت معلقة منذ حل البرلمان الأول

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٥٩ .
(٢) نفسه ، ص ٣٦٠ .
(٣) نفسه ، ص ٣٦٣ — ٦٤ .

فى شهر نوفمبر ١٩٢٤ ، اذ لا يمكن اعتبار برلمان ٢٣ مارس ١٩٢٥ عودة للحياة النيابية (١) .

وقد صور الشعر فرحة الأمة بتوحيد الصفوف وانتصار الدستور فقال شوقى فى قصيدته بهذه المناسبة :

صرح على الوادى المبارك ضاحى
متظاهر الاعلام والأوضاح

ينهار الاستبداد حول عراصه
مثل انهيار الشرك حول (صلاح)

---

(١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٦٢ – ٦٣ .

الفصل الرابع
تصدع الائتلاف، إنقلاب محمد محمود

ظل الائتلاف بين الاحزاب المصرية هو طابع الحياة السياسية فى البلاد ، منذ انتهاء انقلاب زيور على الدستور وعودة الحياة النيابية عام ١٩٢٦ وحتى منتصف عام ١٩٢٨ ، الذى شهد تصدع ذلك الائتلاف ، فعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الأحزاب المؤتلفة فان ضرورات الوضع فى مصر جعلتها تجمع على ضرورة قيام الائتلاف بينها برغم ما بينها من خلافات حول أسلوب مواجهة استبداد القصر وعلو المد الاستعمارى .

كانت صيغة الائتلاف هى أنسب الصيغ بالنسبة لل الأحزاب المؤتلفة وكان المأمول أن تستطيع البلاد احراز بعض التقدم والمكاسب للقضية الوطنية فى ظل توحيد الصفوف ، كما كان ذلك الائتلاف يجنب البلاد مغبة الدخول فى المهاترات والمنازعات والانقسام . وعلى كل حال فرغم عدم تحقيقه ما كان مأمولا منه ، الا ان البلاد استعادت فى ظله بعض الاستقرار والهـدوء .

وعلى الرغم مما تعرض له الائتلاف من أزمات منذ البداية ، فان حكمة الزعماء اقتضت تخطى هذه الأزمات واظهار الكثير من المرونة والتروى فى معالجة الأمور ابقاء للوحدة والائتلاف . وكانت أولى هذه الأزمات متصلة بتولى سعد رئاسة الوزارة عام ١٩٢٦ ، باعتباره رئيس الأغلبية البرلمانية، كما كانت الأزمات التى تعرضت لها وزارة عدلى مبررا لفض الائتلاف

وكذلك الحال بالنسبة الى وفاة سعد زغلول ــ داعية الائتلاف والمدافع عن بقائه ــ في عهــد وزارة عبد الخــالق ثروت ــ هذا الى بعض الازمات التي تعرض لها ثروت في علاقاته بالانجليز وفشــل مفاوضاته مع أوســتن تشمبرلن وزير خارجية انجلترا ، ورغم ان هذه العوامل والأزمات كانت كفيلة بالقضاء على الائتلاف ، الا انه كان أفضل صيغة لمواجهة أوضاع البلاد في ذلك الوقت •

وبعد استقالة عبد الخالق ثروت تولى مصطفى النحاس زعيم الوفد وخليفة سعد زغلول تأليف الوزارة وذلك محافظة على طابع الائتلاف • وكان الانجليز منذ فشل مفاوضــات ثروت ــ تشمبرلن يرون العمل على فض الائتلاف القائم بين الاحزاب اذ لم يحقق لهم بغيتهم في عقد معاهدة تحدد علاقة مصر بانجلترا • كذلك فان الأحرار الدستوريين كانوا يرون في وفاة سعد زغلول داعية الائتلاف فرصة كي يستأثروا بالحكم وحدهم ، فتآمروا مع الانجليز والقصر على الحياة النيابية مرة أخرى رغبة منهم في الحكم والمناصب • ولعل هذا يفرض عدة تساؤلات ، منها ، الى أي حد كان الاتفــاق قائما بين القوى الســياسية المختلفة (الانجليز • القصر • الأحرار الدستوريين) على فض الائتلاف ، وما هي الدوافع التي حدت بكل منهم الى التآمر ضد الدستور والحياة النيابية؟ لعل الصفحات التالية تجيب على هذه التساؤلات •

كانت وزارة عدلي يكن عــام ١٩٢٦ أولى الوزارات الائتلافية التي تشكلت في أعقاب فشل تجربة زيور ، وقد ضمت كلا من الوفديين والأحرار الدستوريين ورفض الحزب الوطني الاشتراك في عضويتها • وقد استمرت تلك الوزارة في الحــكم دون أن يكون لهــا برنامج معين ، وان كانت قد اتخذت بعض الاجراءات التي أزالت بها ما ارتكبته وزارة زيور من أخطاء دستورية • وفي أثناء جلسة مجلس النواب في ١٧ ابريل عام ١٩٢٧ اشتم عدلي عدم ثقة المجلس في وزارته فتقدم باستقالته في ١٩ ابريل بعد أن كان قد اتفق مع وزرائه على ألا يرأس أحدهم الوزارة التالية أو يشترك فيهــا •

وفي ذلك الوقت تعــرض الائتلاف لهزة عنيفــة ، ولكن عنــدما بلغ سعد زغلول نبأ استقالة عدلي سارع بالعودة الى القاهرة ــ وكان بعزبته « مسجد وصيف » ــ ليحاول معالجة الأمر ، ولكن عدلي أصر على استقالته وعلى الاتفاق الذي أجراه مع وزرائه • ولكن وان أستطاع سعد اقناع عدلي وثروت بأن يتولى الأخير رئاسة الوزارة ابقاء على الائتلاف الذي لا بقــاء

للحياة النيابية الا فى ظله ، وبذلك أحل عدلى ثروت والوزراء جميعا من اتفـــاقهم معه ، فألف ثروت الوزارة الجـــديدة من زملائه فى وزارة عدلى باستثناء عدلى ذاته (١) .

وفى بداية عهد وزارة عبد الخـــالق ثروت تعرضـــت لازمة حادة مع انجلترا عــرفت بأزمة الجيش ، فعنـــد نظر ميزانيـــة الدولة عن عـــام ١٩٢٧/١٩٢٨ بمجلس النـــواب ، وكل الى لجان المجلس المختلفة ابداء ملاحظاتها على مشروع الميزانية ــ وكلفت لجنة الحربية بدراســـة ميزانية وزارة الحربية ، فتقدمت لجنة فرعيـــة متفرعة عن اللجنة الأصلية بعـــدة مقترحات منها الغاء منصب سردار الجيش المصرى ، وتحسين أسلحة الجيش المصرى ومعداته ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية ، واخراج مفتش عام الجيش (وهو انجليزى) من عضوية مجلس الجيش . وقد نما الى علم المنـــدوب السامى والصحف البريطانية خبر هـــذه المقترحات ، فكان ان أخذت الحكومة البريطانية موقفا متشددا وأرسلت بمذكرة شديدة اللهجة الى ثروت ، واتبعت ذلك بارسال ثلاث بوارج حربية الى مينائى الاسكندرية وبور سعيد كنوع من التهديد ، واعتبرت ذلك عملا عدائيا ضـــدها ، فما كان من ثروت الا أن استسلم لكل ما جاء بمذكرة الحكومة البريطانية ، وأعرب عن أمله فى أن تسود سياسة حسن التفاهم بين الطرفين (٢) . وهكذا سلمت حكومة ثروت بأن تكون للانجليز اليد الطولى فى الجيش المصرى .

وكانت استجابة ثروت لمطالب الحكومة البريطانية مقدمة للمفاوضات التى جرت بين حكومة الائتلاف وبين الحكومة البريطانية لتسوية المسألة المصرية ، فعنـــدما سافر ثروت فى معيـــة الملك فؤاد الى أوربا فى رحلته الرسمية فى صيف عام ١٩٢٧ ، اعتقد ثروت ان الفرصة مناسبة للاتصال مباشرة برجال السياسة الانجليز وكسب ثقتهم ، وعلى كل حال فقد بدأت المباحثات بينه وبين أوستن تشمبرلن وزير الخارجية بتأييد من سعد ، ولكن وفاة سعد زغلول فى ذلك الوقت أحدثت أزمة داخلية حول من يتولى زعامة الوفد خلفا له ، وقد حسمت بتولى النحاس منصب الزعامة . وكان لورد لويد يرى ان وفاة سعد والأوضاع الداخلية فى مصر لا تشجع على استمرار المباحثات ، بينما كانت الوزارة البريطانية ترى عكس ذلك ، وعلى كل حال فقد أسفرت تلك المحادثات عن مشروع معاهدة بين الطرفين.

(١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٤ ــ ٧٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٢٧٣ ــ ٧٤ .

رأت الحكومة البريطانية أن يعرضه ثروت على زملائه الوزراء وأن يباشر توقيعه ، وهددت في حالة الرفض بأن تتشدد الحكومة البريطانية وتدقق فيما احتفظت به في تصريح فبراير ١٩٢٢ من الحقوق (١) . وطالبت الحكومة البريطانية مرارا بسرعة التصديق على مشروع المعاهدة وتوقيعه .

وذلك رغم ادراكها للمصاعب التي كانت تعترض ثروت في سبيل توقيع مشروع معاهدة غير كاملة ، ورغم عدم اقتناع ثروت بالمشروع وعدم رغبته في أن يطلع أحد عليه الا أن ضغط النحاس باشا والوزراء عليه لكي يعرضه عليهم ، أدى به الى دفع وثائق المشروع الى النحاس باشا يوم ٨ فبراير ١٩٢٨ ، وأخبر اللورد لويد بذلك في نفس اليوم (٢) .

وفي ذلك الوقت جرت اتصالات بين النحاس وعدلي وثروت انتهى فيها الرأى الى رفض المشروع . وحين أحال ثروت المشروع الى النحاس أدركت الحكومة البريطانية « من أين تأتي الرياح » وتأكد لديها ان الموقف في يد النحاس رئيس الأغلبية البرلمانية ، فسعت للتعامل معه مباشرة فطلب لويد لقاءه في ٢٦ فبراير ١٩٢٨ ، فلما التقيا أوضح لويد للنحاس الخطورة التي ستنجم عن رفض مشروع المعاهدة والمسئولية العظمى التي تقع على عاتقه باعتباره زعيم الأغلبية ، فصرح له النحاس بأن المشروع مخيب للآمال وأصر على الرفض ، وكان قد اتفق مع ثروت على عرضه على مجلس الوزراء ورفضه ، وأن يعرضه النحاس على الوفد ليتولى رفضه أيضا . وعرض ثروت المشروع على مجلس الوزراء وان لم ينصح بقبوله بل قال انه غاية ما استطاع أن يحققه ، فرفضه المجلس لانه من وجهة نظره لا يحقق مطالب البلاد ويجعل الاحتلال البريطاني لمصر مشروعا ، كما كان الوفد قد رفضه أيضا . فلما علمت الحكومة البريطانية بما اعتزمه مجلس الوزراء من عدم قبول المشروع ، عمدت الى استخدام أسلوب التهديد فارسلت دار المندوب السامي مذكرة الى وزارة ثروت في ٤ مارس ١٩٢٨ واستباحت لنفسها فيها التدخل في التشريع الداخلي بحجة ان المفاوضات قد فشلت ـ وقد جاء في المذكرة ما يلي : « ولكن لما كانت المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح في تحقيق غرضها فان حكومة جلالة الملك البريطانية ليس في وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر .... فتحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ أي اجراء

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٦٤٦ .

(٢) نفس المكان .

ترى فى نظرها ان الحالة تقتضيه » (١) • ولكن قبل وصول تلك المذكرة كان ثروت قد تقدم باستقالة وزارته الى الملك فى ٤ مارس ١٩٢٨ بعد أن أبلغ الحكومة البريطانية برفض قبول المشروع • وقد عهد الملك فؤاد الى النحاس تاليف الوزارة وبقى الائتلاف قائما رغم ما تعرض له من أزمات فى أواخر عهد وزارة ثروت (٢) •

ألف النحاس وزارته من الوفد والأحرار الدستوريين ودخلها وزراء جدد لأول مرة • وقوبل تاليفها من الأمة بالغبطة والابتهاج ، وقد أعلن النحاس انه يعتمد أكثر ما يعتمد على ثقة البرلمان الذى يمثل الأمة وعلى تأييد الرأى العام ، وفى جلسة ٢٠ مارس انتخب مجلس النواب ويصا واصف رئيسا له خلفا لمصطفى النحاس • وعلى الرغم مما قوبلت به وزارة النحاس من الغبطة والسرور من جانب الأمة ، فان الانجليز كانوا قد بيتوا النية على التصدى لها ووضع العراقيل فى وجهها بعد أن اتضح لهم موقف الوفد من المشروع • وهكذا انتقلت أزمة عدم قبول المشروع الى وزارة النحاس اذ قد وصل رد الحكومة البريطانية وكانت وزارة ثروت فى حكم المستقيلة ، فكان على وزارة النحاس أن تعالج الأزمة (٣) • وقد تولى النحاس الرد على مذكرة الحكومة البريطانية بخطاب أرسله يوم ٣٠ مارس ١٩٢٨ الى المندوب السامى قال فيه « أتشرف باحاطة فخامتكم علما بانى اطلعت على مذكرة سلمتموها الى سلفى عن بعض مقترحات تشريعية معروضة على البرلمان •••• ولا يسع الحكومة المصرية فى الجواب على هذه المذكرة الا أن تبدأ بالاعراب عن شديد أسفها لأن تجد نفسها أمام مذكرة ٤ مارس التى لا تطابق ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة فى تنمية وتوثيق صلات الصداقة التى يجب أن تسود العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر• فان تلك المذكرة اذا نظر فيها من ناحية القانون الدولى تبين انها ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشأن التدخل السياسى ، اذ ان هذا التدخل لا يجيز للدولة المتدخلة حق الرقابة على أعمال الدولة الأخرى••• يضاف الى ما تقدم ان هذه المذكرة المشار اليها تهيىء السبيل لتدخل مستمر فى ادارة شئون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان فى التشريع والرقابة على أعمال الادارة ، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة •••• لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا لو انها سلمت بمبدئه

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٣٢ •

(٢) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ – ٨٤ •

(٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٣٢

لا سلمت ذاتها وأنكرت وجودها ، بل انها كحكومة مستقلة ذات سيادة لتدرك حق الادراك ما عليها من واجبات » (١) ٠

وعلى الرغم مما حواه رد النحاس على المذكرة البريطانية من تشدد واضح تجاه التدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية ، فان الحكومة البريطانية لم تكن تتوقع ذلك من خليفة سعد ، الا ان ذلك الموقف والمواقف التالية ستؤكد لهم مدى صلابة النحاس وتشدده ٠ فكان أن بيتت الحكومة البريطانية وسلطاتها في مصر بالاتفاق مع القصر والأحرار الدستوريين الاطاحة بوزارته وبالائتلاف القائم ، وعلى العموم وبعد أن تلقى المندوب السامي رد النحاس على المذكرة اتصل بحكومته وأبلغها فحوى الرد ، فكلفته بالرد على خطاب النحاس ، فرد عليه المندوب السامي في ٤ ابريل ١٩٢٨ وجاء في رده ما يلي : « ٠٠٠ وقد كلفت أن أبلغكم ان حكومة الملك لا تستطيع أن تعد مذكرة دولتكم بيانا صحيحا للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر » ٠ وقد أكد الرد البريطاني على تصريح ٢٨ فبراير والمسائل المحتفظ بها فيه فقال « أما النقط المحتفظ بها فتبقى محتفظا بها على صورة مطلقة بواسطة حكومة جلالة الملك » (٢) ٠ ولم يكترث النحاس برد الحكومة البريطانية وانما عرض الأمر على مجلس النواب في جلسة ٥ ابريل ١٩٢٨ وشرح الموقف كله للمجلس ، وأكد تمسك حكومته بوجهة نظرها ، فلقى ذلك تأييدا من الحزب الوطني والأحرار الدستوريين ٠ فقد تحدث عبد الحميد سعيد في الجلسة قائلا « ان الحزب الوطني ليؤيد الحكومة في خطتها تلك الخطة الحازمة ، خطة الدفاع عن استقلال مصر وسودانها٠٠٠ واليوم لا توجد هيئات سياسية ولا أحزاب ، بل ان الأمة المصرية جميعها تؤيد الحكومة فيما تفعله لصلحة البلاد » ثم تحدث عبد المجيد ابراهيم صالح عن الأحرار الدستوريين مؤيدا موقف الحكومة فقال « أنا كحر دستوري أتقدم بدوري بعظيم الشكر للحكومة على خطتها المملوءة حزما وعزما وأستطيع أن أقول بأعلى صوتي من فوق هذا المنبر ان جميع الأمة المصرية كشخص واحد تؤيد الحكومة في هذه الخطة ٠ واليوم يوم مصر لا يوم الأحزاب » (٣) ٠

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٣٣ ـ ٣٥ ٠

(٢) نفسه ، ص ٣٦ ٠

(٣) مضابط مجلس النواب عام ١٩٢٨ ، مضبطة الجلسة الثالثة والأربعين ، بتاريخ ٥ ابريل ١٩٢٨ ، ص ٦٣٦ ٠

أزمة قانون الاجتماعات :

وعلى الرغم من تأييد الأحـزاب المؤتلفة للنحـاس فى موقفه ، فان الحكومة البريطانية لم تلق السلاح بل أصرت على موقفها — ففى ٢٩ أبريل أرسلت دار المندوب السامى بمذكرة جديدة الى النحاس تتضمن انذارا من الحكومة البريطانية بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونا (١) • بحجة أنه يعرض سـلامة الأجانب للخطر ، وطلبت أن يصلها الرد بعـدم الاستمرار فى نظر المشروع قبل السـاعة السابعة من مساء يوم ٢ مايو ، فان لم يفعل فان الحكومة البريطانية تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى ان الحالة تستدعيه • وقد كشف المستر هندرسون عن هذا العمل فى أثناء المناقشات التى جرت فى البرلمان البريطانى (عقب طرد لويد من منصبه بعد سنة من هذا التاريخ) فذكر ان اللورد لويد كان قد أشار على حكومته بطرد النحاس من الحكم وحـل البرلمان اذا لم يسحب قانون الاجتماعات من البرلمان (٢) • ورأت وزارة النحاس تفاديا للأزمة تأجيل نظر المشروع الى الدورة البرلمانية المقبلة ، وأرسل النحاس الى المندوب السامى رده على الانذار البريطانى فى الموعد الذى حددته الحكومة البريطانية وقد جاء فى هذا الرد ما يلى : «٠٠٠ولا يسع الحكومة المصرية أمام واجباتها فى صيانة حقوق البلاد كاملة والمحافظة على

---

(١) كانت وزارة يحيى ابراهيم التى أصدرت الدستور ، قد أصدرت قانونا ينظم الاجتماعات العامة والمظاهرات على نحو يجعل أمرها بيد السلطة التنفيذية ، تسمح بها ان شاءت وتمنعها باسم الأمن والنظام ان شاءت • وكان الانجليز يحرصون على بقاء هذا القانون ويرون فيه ضمانا لحماية الأجانب التى هى احدى المسائل المحتفظ لهم بها فى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ • وقد طعن سعد زغلول قبل توليه الوزارة على هذا القانون أشد الطعن ، ورأى فيه حدا من حرية الشعب فى اظهار شعوره بطريقة سليمة ، واستمر يطعن عليه ويراه دليلا على ميول رجعية تحكمت فى الوزارة التى أصـدرته • وكان هذا القانون من القوانين الواجبة العرض على البرلمان فى أول اجتماعه ، وكان النواب والشيوخ الوفديون يرون الغاءه ، أو تعديله على الأقل تعديلا يكفل حرية الاجتماع على أوسع صوره • وفى وزارة سعد أصدر النواب قرارا فى هذا الشأن ، فلما حل المجلس الأول ، ثم حل المجلس الثانى يوم انتخابه ، ثم قامت وزارة زيور ، لم يفكر أحد فى الغاء القانون أو تعديله لان الهيئة التشريعية لم تكن قائمة ، فلما اجتمع برلمان الائتلاف وانتخب سعد لرياسة مجلس النواب ، بقى هذا القانون لم يحركه أحد • ولما تولى النحاس رياسة الوزارة ، بدأت لجنة الشيوخ المختصة تنظر القانون تمهيدا لعرضه على المجلس وكان التيار الجارف فيها ميالا لالغائه • هنالك تدخل الانجليز باسم حماية الأجانب ، وأصروا على بقاء القانون • انظر محمد حسين هيكل : المرجع السـابق ص ٢٨٦ — ٨٧

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٧٢ •

دستورها أن تسلم بما تضمنه الانذار البريطاني الأخير من حق بريطانيا العظمى في التدخل في التشريع المصرى ارتكانا على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، فان هذا التصريح كان ولا يزال تصريحا من جانب واحد ، وقد قصدت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلا هذه الصفة ٠٠٠٠ وقد كان لى الشرف أن أوضح لفخامتكم في أوقات متعددة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات ان ليس في مقدور أية حكومة دستورية ان تعبث بالمبدأ الدستورى القاضي بفصل السلطات فتسحب مشروع قانون وافق عليه المجلسان والحكومة معهما فلم يبق منه أمام مجلس الشيوخ الا فترة تتعرض بالشكل سقطت عرضا ٠ ثم سمحت لنفسى أن أبين لفخامتكم ان مشروع القانون بما تضمنه من نصوص ، وما اقترن به من تصريحات الحكومة بالبرلمان ، ومناقشات المجلسين المثبتة في مضابط جلساتهما لا يعرض أمن الأجانب لخطر بل يرمى الى تنظيم الحريات الدستورية مع صيانة الأمن العام صيانة تامة (١) ٠ وحاول النحاس في رده أن يؤكد اصراره على رفض ما جاء بالانذار الأخير فقال « ولذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء في ذلك الانذار فتعبث بحق مصر الأزلى عبثا خطرا بل وما كان لها أن تعتقد ان الحكومة البريطانية بما عرف عنها من ميول حرة تبغى اذلال أمة عزلاء من كل سلاح الا قوة حقها وصدق طويتها ٠ ولذلك فان الحكومة المصرية مدفوعة في ذلك برغبتها الصادقة في التفاهم والمسالمة التي كانت على الدوام رائدها قد طلبت بالأمس في حدود حقها الدستورى الى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات في مشروع القانون الى دور الانعقاد القادم ، وقد وافقها المجلس على ذلك ، وهى تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية الخطة الودية » (٢) ٠

اعتبرت الحكومة البريطانية رد النحاس كافيا وذلك رغم عدم ارتياحها للائتلاف الذى لم يحقق بغيتها في عقد المعاهدة وان لم يكن لورد لويد قد اعتبره خروجا على مطالب بريطانيا ٠ كما انها لم ترتح كثيرا لوزارة النحاس فرغم استجابة النحاس لمطالبها بشكل أو آخر ، فانه حاول أكثر من مرة أن يؤكد استقلال مصر وعدم السماح بالتدخل في شئونها والحفاظ على دستورها ، كما انها حملته مسئولية فشل مفاوضاتها مع ثروت ورفض مشروع المعاهدة ٠ لهذا كله سعت الحكومة البريطانية الى الاتفاق مع القصر والأحرار الدستوريين على العمل على فض الائتلاف وطرد

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٤٠ ٠
(٢) نفسه جـ ٢ ، ص ٤١ ٠

النحاس من الحكم . فمنذ رفض قبول مشروع معاهدة ثروت – تشمبرلن نجدها تعمل على صدع الائتلاف القائم ، برئاسة النحاس الذى لمست فى مواقفه تشددا واضحا – ومن ثم مطالبة لويد لحكومته باقالة النحاس وحل البرلمان فى حالة رفض سحب قانون الاجتماعات من البرلمان المصرى . ولعل ذلك يوضح ان الحكومة البريطانية ساندت قيام الائتلاف بين الأحزاب املا فى عقد معاهدة تحدد العلاقات بينها وبين مصر وتنظمها ، فلما لم تحقق بغيتها سعت الى انهاء الائتلاف حتى تصبح يدها مطلقة تتصرف فى أمور البلاد كما تشاء فى ظل انقلاب دستورى آخر . وهكذا نجدها تطلق يد القصر من جديد للاطاحة بالائتلاف أولا ، ثم بالحياة النيابية مستخدمة هذه المرة الأحرار الدستوريين . أما القصر فكان يرى أن بقاء الائتلاف يكفل استمرار الحياة النيابية سليمة والدستور وأحكامه مطبقة مما يحول دون تدخله المباشر فى الحكم وانفراده به ، فكان يترقب الفرص للاطاحة بالائتلاف والدستور أو على الأقل تعطيله ، وهو يعلم تمام العلم أن الحكومة البريطانية لا تعترض على تصرفه فى هذا الشأن (١) .

وأما الأحرار الدستوريون فقد كانوا يرون ان موت سعد زغلول قد أزال من أمامهم خصما لا يقهر – فالأمة ، فى رأيهم ، لم تلتف حول الوفد الا بسبب عبادتها لشخص سعد ، وبالتالى فانهم توقعوا انفضاضهم عن الوفد بعد موت سعد وخصوصا اذا صدمت فى شخص خليفته (٢) . وعلى هذا الأساس فقد سعى الأحرار الدستوريون بالاشتراك مع الانجليز والقصر الى حياكة الدسائس ضد وزارة النحاس بهدف القضاء على الائتلاف ، ولهذا كانوا هم أبطال الانقلاب الثانى على الدستور .

وعلى الرغم من ان أزمة قانون الاجتماعات قد تأجلت ، فان رد النحاس على الحكومة البريطانية لم يجد قبولا لدى لويد الذى اعتبره انكارا لتصريح ٢٨ فبراير وتهربا من المطالب التى تضمنها الانذار البريطانى ، لهذا كتب الى حكومته موصيا بضرورة ارغام النحاس على تقديم تعهد كتابى بأن القانون لن ينظر فى أثناء توليه منصبه . على ان الحكومة البريطانية قنعت برد النحاس وأوضحت للمندوب السامى انها تؤثر ترك المستقبل لظروفه . ولم يقنع لويد بهذا الرد بل ازداد اقتناعا

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ٤٥

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٦٨ .

بالمضي في خطته المتطرفة ـ طرد النحاس وحل البرلمان ـ ولكن تشمبرلن لم يوافق وأذعن لويد لوزير خارجيته الى حين (١) .

ورغم ان موقف النحاس من أزمة قانون الاجتماعات قد عزز مركزه في البلاد ـ الا ان الأحرار الدستوريين لم يعجبهم تصرفه هذا فشنوا عليه حملة عنيفة واصفين موقفه من الأزمة بالضعف ومتظاهرين بالتطرف ، ففي ٣ مايو في صباح اليوم التالي لرد النحاس على الانذار البريطاني ، قدم محمد محمود وكيل حزب الأحرار الدستوريين استقالته من الوزارة ، ولكن النحاس استطاع اقناعه بالعدول عنها حرصاً على بقاء الائتلاف (٢) . ورغم حرص النحاس على بقاء الائتلاف ، فقد شهدت الأيام التالية لمحاولة محمد محمود الاستقالة معارك صحفية ضارية بين صحف الوفد وصحف الأحرار الدستوريين مؤذنة بانتهاء الائتلاف ، ثم انتقلت المعركة من الصحف الى مجلس النواب حيث استطاع الأحرار الدستوريون ضم الحزب الوطني اليهم في مهاجمة الوفد داخل المجلس ، فكان ذلك دليلا جديدا على ان الائتلاف منتهي لا محالة حاصة وان صحف الفريقين قد اشتدت في موقفها مما لم يبق معه أمل في لم الشمل مرة أخرى . وعلى كل حال فقد أجمعت الأطراف المختلفة على فض الائتلاف .

وبدأ القصر يمهد لحدوث الأزمة ، فعطل توقيع المراسيم الخاصة بالحركة الادارية ، ولكي تتم المؤامرة تقدم محمد محمود وزير المالية باستقالته في ١٧ يونية ١٩٢٨ ، ثم تقدم جعفر ولي وزير الحربية ـ وهو من الأحرار الدستوريين ـ هو الآخر في ١٩ يونية باستقالته (٣) . ثم جاءت استقالة أحمد محمد خشبة وزير الحقانية ـ وكان لا يزال وفديا في ٢١ يونية بمثابة صدمة كبيرة للوزارة لانها اتخذت حجة ضد الوزارة لوفديته ، وفي ٢٤ يونية استقال ابراهيم فهمي كريم وزير الأشغال وكان مستقلا . وكانت حركة الاستقالات هذه كفيلة بفض الائتلاف ، في الوقت الذي أثيرت فيه قضية أخرى اريد بها التشهير والطعن في شرف ونزاهة النحاس وبعض الوفديين الآخرين . ففي الوقت الذي قدمت فيه استقالات الوزراء ، ظهرت على صفحات الصحف في أواخر يونية ١٩٢٨ صور « زنكغرافية » محرفه لاتفاق على الأتعاب في قضية الأمير أحمد سيف الدين . وكان مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخري

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٦٧٣ ـ ٧٤ .
(٢) نفسه : ص ٦٧٤ .
(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٤٦ .

المحامين قد عقدوا اتفاقا فى فبراير عام ١٩٢٧ للدفاع عن الأمير لرفع الحجر عن أملاكه ، ومن الواضح ان هذا العقد قد تم قبل تولى النحاس رياسة الوزارة بفترة طويلة وفى وقت لم يكن متوقعا أبدا انه سيتولاها • وقد أشارت الصحف الى ان الأتعاب فى هذه القضية بلغت ١١٧ ألف جنيه، واتهمت النحاس بالمبالغة فى الأتعاب ومحاولة استغلال سلطته كرئيس للوزراء ووجهت اليه أقذع الاهانات والشتائم ، واتهمته بالسرقة والنصب وغيرهما (١) • ولعل هـذه الحملة الضـارية من جانب حزب الأحـرار الدستوريين والحزب الوطنى توضح المدى الذى وصلت اليه الأمـور ، فقد أرادا النيل من كرامة النحاس وكرامة الوفد كحزب جدير بالاحترام يحظى بثقة الجماهير ، خاصـة بعـد المعارك التى خاضها النحاس ضـد السلطات والحكومة البريطانية وخرج منها مؤكدا للجميع انه هو المدافع عن حقوق البلاد فى مواجهة الانجليز والقصر – وعلى الرغم من ثبوت براءة النحاس وزميليه فى العام التالى ، فقد واصلت المعارضة مخططها لاقالة النحاس • الذى كان عليه أن يتقدم باستقالة وزارته فى أعقاب استقالة الوزراء حتى لا يترك الأمور تتطور الى ما وصلت اليه • ومهما يكن الأمر فقد اتخذت كل هذه المسائل ذريعة لفض الائتلاف ، وبالتالى لاقالة وزارة النحاس فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ ، وفى مساء نفس اليوم كان مجلس النواب مجتمعا برياسة ويصـا واصف ، فتوجه مصطفى النحـاس الى المجلس وبصحبته واصف غالى وزير الخارجية وعلى الشمسى وزير المعارف ومحمد نجيب الغرابلى وزير الأوقاف ومكرم عبيد وزير المواصلات – وتلا الأمر الملكى رقم ٣٧ باقالة الوزارة ثم عقب عليه بحمد الله على ان الاقالة جاءت ونحن حائزون لثقـة ممثلى الأمة (٢) • وفى نفس اليوم خرجت الصحف الوفدية « البلاغ » و « كوكب الشرق » كما لو كانت على علم بما سيكون عليه مصـير الوزارة ، فقد كتب عباس محمود العقـاد مقالا فى جـريدة « البلاغ » هاجم فيه محمـد محمود وصـدقى وحافظ رمضـان ودافع عن النحاس وزميليه وفند ما نسب اليهم من اتهام فى قضية الوثائق(٣) •

---

(١) الأخبار ، ٢٣ يونيه ١٩٢٨ • نشرت جريدة الأحرار الدستوريين مقالا بعنوان « مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى ينتهزون فرصة ضعف الأمير سيف الدين والأسرة آمه . ويسعون كما يسعى أحط الانذال لابتزاز أموال هـذا الأمير ابتزازا » السياسة ٢٤ يونيه ١٩٢٦ -

(٢) مضابط مجلس النواب عام ١٩٢٨ • الهيئة النيابية الثالثة ، ص ١٥٥٧ •

(٣) البلاغ . ٢٥ يونيه عام ١٩٢٨ ، وكانت هـذه القضية قد أطلق عليها قضية الوثائق .

اما جريدة كوكب الشرق فقد أدركت ان الموقف ليس فى صالح الوفد تماما ، فهاجمت أحزاب الأقلية لموقفها المعادى ودافعت عن النحاس ، كما حاولت استرضاء القصر واستعداءه على تلك « الأحزاب التى تتآمر مع المحتلين » ونشر فى نفس الجريدة مقال بعنوان « اضطلاع الأغلبية بأعباء الحكم فيه صيانة الدستور وسير الأمور فى مجراها الطبيعى » ، ذيل بنداء الى الملك والى ممثل بريطانيا لحل الأزمة الدستورية التى كانت تلوح فى الأفق · ومن الطبيعى أن تفشل تلك المحاولات التى بذلتها صحف الوفد لتجنب الاقالة والدفاع عن النحاس وزميليه اذ لم يكن ثمة ما يثنى القصر عن تنفيذ الخطة المحكمة التى دبرها لاقالة الوزارة · وفى مساء يوم الاقالة وبعد انتهاء جلسة مجلس النواب اجتمعت هيئة الوفد المصرى فى بيت الأمة برياسة مصطفى النحاس ووجهت نداء الى الأمة جاء فيه ما يلى : « اذكروا وقد ائتمروا بالدستور فعطلوه عاما وبعض عام ··· اذكروهم وقد ائتلفت الأحزاب وضحى الوفد ما ضحى فى سبيل هذا الائتلاف··· رفض الوفد والأمة معه مشروع معاهدة ثروت باشا التى أريد فرضها على البلاد فرضا ، ومن ذلك اليوم بيتوا النية على هدم الوفد وفض الائتلاف » (١) · كما خرجت بعض الصحف المصرية بحملة عنيفة تندد فيها باقالة الوزارة ، فذكرت جريدة الأهرام « ان جمهور الاسكندرية بهت لنبأ الاقالة وان أحدا لم يكن يتوقع الاقالة بسبب صدع « الائتلاف » لان الائتلاف ليس مفروضا على السلطة النيابية التى تمثل الشعب ، ويظهر أن أوراق قضية الأمير سيف الدين التى سرقت وبيعت واستعيرت لتكون سلاحا فى الحملة الشخصية على حضرات رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وجعفر فخرى بك من نواب الاسكندرية ··· ولكن هذا لا يليق أن يكون سببا لأزمة سياسية فى قطر كهذا تضره الأزمات السياسية أيما ضرر ··· ولا يضير زعيم الوفد أن تسقط وزارته الحالية ، وانما الضير يصيب البلاد من كثرة تساقط الوزارات » (٢) · كما نددت صحف الوفد باقالة الوزارة وأكدت ان اليد الانجليزية وراء هذا الاجراء وقد كتب عباس العقاد فى ذلك ما يلى : « كل قوة غير دستورية فى مصر هى قوة انجليزية بلا جدال فما يتم فى هذا البلد على غير سنة الدستور وارادة

---

(١) البلاغ ، ٢٨ يونيه ١٩٢٨ ·

(٢) الأهرام ، ٢٦ يونيه ١٩٢٨ ، الاسكندرية فى ٢٥ يونيه ـ لمراسل الأهرام الخاص

الرأى العام انما يتم بارادة انجليزية صرح الانجليز أو لم يصرحوا وظهروا بأصبعهم فيه أو لم يظهروا » (١) ٠

وفى اليوم التالى للاقالة لمحت معظم الصحف الى ان ذلك مقدمة للاطاحة بالحياة النيابية وتعطيل الدستور (٢) ، وعبر البعض الآخر عن ان الاقالة كانت متوقعة « لا من يوم وقوع الخلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين ، والخلاف مع الأحرار الدستوريين اتخذ حجة فقط ، بل من يوم اشتدت الأزمة بين انجلترا ومصر بشأن مشروع المعاهدة الذى نجم عن رفض الاحتجاج على قانون الاجتماعات ٠٠٠ ولقد عرفنا من صحف لندن ومن أقوال مراسليها منذ أسبوعين ان بعضهم أفتى أو ارتأى جواز اقالة الوزارة بعد انفصام عرى الائتلاف » (٣) ٠ ورأت المقطم ان تأليف وزارة جديدة من غير حزب الأغلبية لن ينال ثقة مجلس النواب ، فاما أن تستقيل واما أن يحل البرلمان ، وهو الأرجح (٤) ٠

أما الصحف البريطانية ، فقد انقسمت ازاء الاقالة الى فريقين أحدهما معارض لما حدث ومستنكر لحرمان حزب حائز على أكثرية ساحقة فى مجلس النواب من تحمل مسئولية حكم البلاد (٥) ٠ أما الفريق الآخر فقد حاول أن ينفى تدخل انجلترا فيما حدث وان الأزمة التى كانت تجتازها مصر انما هى « مسألة مصرية داخلية » ، « وقد كان للساسة المصريين فى الأشهر القليلة الماضية وقت كاف للتبصر فيما أظهروه من التهور والتسرع فى رفض أفضل شروط عرضتها الحكومة البريطانية على ثروت باشا ٠٠٠ وان السياسة الوحيدة التى يجب أن تتبعها مصر هى سياسة الولاء نحو بريطانيا » (٦) ٠ كذلك أعرب ذلك الفريق المؤيد لاقالة الوزارة عن رأيه فى النحاس ورئاسته للوزارة وعن رغبته فيما يكون عليه خليفته فقال « ولا يمكن أن يقال ان النحاس باشا نجح نجاحا ظاهرا فى رئاسة الوزارة ، نعم انه كان حائزا على تأييد تام من الوفد ، وهو التأييد الذى لا تكون السلطة السياسية بدونه الا ضعيفة جدا ، ولكنه أظهر انه غير حائز

(١) البلاغ ، ٢٦ يونيه ١٩٢٨ ٠

(٢) على سبيل المثال : كوكب الشرق ، ٢٦ يونيه ، ٢٧ يونيه ١٩٢٨ ٠

(٣) الأهرام ، ٢٦ يونيه ١٩٢٨ ٠

(٤) المقطم ، ٢٧ يونيه ١٩٢٨ ٠

(٥) الأهرام ، ٢٧ يونيه ١٩٢٨ ، لندن فى ٢٦ يونيه ، أقوال جريدة « برمنجهام بوست » ٠

(٦) نفسه ، ٢٧ يونيه ١٩٢٨ ، لندن فى ٢٦ يونيه ، أقوال جريدة «ملورنق بوست»

على مقدرة زغلول باشا ، ويشاع انه لم يحصل أو لم يستطع أن يحصل على ثقة جلالة الملك التامة ، وقد احتفل بتسلمه منصب الحكم بتحدى بريطانيا فى مشروع قانون الاجتماعات • فالسياسة التى اتبعها فى هذا الصدد قلما تعد على انها صادرة عن دهاء أو حسن تقدير للأمور ، وزاد الطين بله توجية تهم خطيره ضد نزاهته السياسية ۰۰۰۰ ومن المستحب أيضا ان تكون الوزارة التى تخلف وزارة النحاس باشا قادره على الاعراب عن التبدل الأخير فى الشعور السياسى نحو بريطانيا وان تصرف جهدها الى استبقاء الحكم الجيد الذى كان ثمرة الحكم البريطانى » (١) •

وعلى الرغم من الدور الذى قام به محمد محمود لفض الائتلاف واقالة وزارة النحاس فقد تردد ان القصر كان أميل الى تولية اسماعيل صدقى رئاسة الوزارة خلفا للنحاس ، فبعدما أعد صدقى حقائبه للسفر الى أوربا وتوجه الى القصر ليستأذن ، تلقى تعليمات من القصر بأن ينتظر قليلا • ولكن واقع الأحداث التالية أكد ان اليد الطولى كانت لبريطانيا فى هذا المجال ، فقد استطاع لويد أن يفرض محمد محمود ليتولى رئاسة الوزارة بدلا من اسماعيل صدقى الذى رشحه القصر من قبل — وقد أيد صدقى نفسه فى مذكراته اتفاق القصر معه على أن يتولى الحكم ، كما انه كان قد فرغ من اعداد أسماء أعضاء وزارته (٢) • وعلى العموم فقد وجه الملك فؤاد — فى نفس يوم اقالة النحاس — خطابا الى محمد محمود يكلفه فيه بتشكيل وزارة جديدة • ولكن المشاورات التى جرت لتأليف الوزارة استغرقت يومين فتم تشكيلها يوم ٢٧ يونية • وفى ذلك الوقت كان مجلس النواب قد انعقد فى انتظار تأليف الوزارة الجديدة ولما لم يتم تأليفها رفع جلسته لليوم التالى • ويصف أحد تقارير الأمن العام هذه الجلسة قائلا ۰۰۰ « وكان موجودا بشرفه الزائرين بمجلس النواب نحو أربعين طالبا من الطلبة الوفديين ، وعند انصرافهم من دار البرلمان قابلهم نحو ستين طالبا من الطلبة المنتمين للحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين وجمعية الشبان المسلمين ، فهتف كل فريق بحياة زعمائه فتداخل البوليس وفرقهم بالحسنى » (٣) • وفى يوم ٢٧ يونية عرض محمد محمود على الملك فؤاد قائمة بأشخاص وزارته ، وقد ضمت تلك

(١) الأهرام ، ٢٧ يونيه ١٩٢٨ ، لندن فى ٢٦ يونيه ، أقوال جريدة «المورننج بوست»

(٢) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ص ٦٨٠ — ٦٨١ •

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين • تقارير الأمن العام ، تقرير سرى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٦ يونيه ١٩٢٨ •

القائمة أسماء كل من أحمد محمد خشبة وابراهيم فهمي كريم ، وهما اللذان استقالا من وزارة النحاس فكافأهم محمد محمود وأشركهم في وزارته تقديرا منه للدور الذى لعباه فى الاطاحة بالائتلاف . وقال محمد محمود فى خطابه الى الملك « ... وسيكون رائدنا أن يظل الدستور فى حمى جلالتكم ركن الحكم الركين وعماده المتين ، وأن تكون الحياة النيابية صورة صحيحة لحاجات البلاد وأمانيها .. كذلك سيكون نصب أعيننا السعى فى تمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام ، وسنحرص فى هذا السبيل على توثيق حسن التفاهم مع الدولة الانجليزية وسائر الدول الأجنبية»(١). ولعل فى قول محمد محمود توثيق حسن التفاهم مع الدولة الانجليزية ما يتنافى مع السبب الذى بنى عليه استقالته من الوزارة ، وهو أن يمضى النحاس فى رفض الانذار البريطانى فى أزمة قانون الاجتماعات . وعلى كل حال فقد صدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة فى ٢٧ يونية ١٩٢٨ .

كان الشغل الشاغل للجماهير — بعد اقالة الوزارة النحاسية وفض الائتلاف — الخوف على الدستور والحياة النيابية ، ففى أعقاب اقالة النحاس اتخذ الوفد بعض التدابير فى حالة حل البرلمان أو تأجيله كما يشير الى ذلك أحد تقارير الأمن العام الذى جاء فيه ما يلى : « علمنا ان الطلبة سيتوجهون مساء اليوم للبرلمان ، فاذا ما حلته الوزارة أو أجلته فسيقومون بعمل مظاهرة » (٢) . وفى مساء يوم ٢٨ يونية عقد مجلس النواب برئاسة ويصا واصف ، وعند حضور النحاس ومكرم عبيد الى دار المجلس قابلهم الأعضاء والطلبة بالهتاف لهما وللوفد ، ثم وقف زكريا مهنا وهتف بحياة الدستور عدة مرات ثم قال « لعنة الله على من يعتدى على الدستور » فردد الطلبة والأعضاء هتافه ، ثم شرع رئيس المجلس فى تلاوة المراسيم ، وفى ذلك الوقت أراد عبد العزيز الصوفانى أن يتكلم فرفض رئيس المجلس وحدثت مشادة بينهما ، فأمر رئيس المجلس باخراجه من الجلسة ، ولكن توسط بعض الأعضاء وانتهى الخلاف ، فقرأ ويصا واصف المرسومين ، الأول بتشكيل الوزارة والآخر بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، ولما حاول حسن يسن ويوسف الجندى الكلام منعهم رئيس المجلس وأنهى الجلسة معلنا انعقاد المجلس يوم السبت ٢٨ يوليو من تلقاء نفسه (٣) . ولم يكن موضوع

---

(١) فؤاد كرم : المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين : تقارير الأمن العام ، تقرير من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٨ يونيه ١٩٢٨ .

(٣) مضابط مجلس النواب عام ١٩٢٨ ، الهيئة النيابية الثالثة ، ص ١٥٧١

تأجيل البرلمان كمقدمة للاطاحة بالحياة النيابية وتعطيل الدستور ليخفى على المصريين الذين سبق أن توقعوه كما تكهنت به بعض الصحف البريطانية فقالت « وسيستعمل الملك حقه الدستورى فيؤجل انعقاد البرلمان شهرا • وقد حدث اجراء شبيه بذلك فى وزارة زيور باشا عام ١٩٢٤ وتبع ذلك حل المجلس اذ لم يتحسن الجو السياسى ، وعلى مسلك الوفديين يتوقف مصير الأمور ، فاما أن يتكرر ما حدث فى سنة ١٩٢٤ فيعيد التاريخ نفسه ، واما أن يتغلب العقل والروية » (١) • وهكذا بدا الانقلاب الثانى على الدستور وهو الانقلاب الذى كان الأحرار الدستوريون هم أبطاله ومنفذوه فانحدروا بذلك الى منحدر شديد الخطورة ، وعادت البلاد القهقرى بعد أن جربت حياة الدستور والحرية •

---

(١) السياسة ، ٢٨ يوليه ١٩٢٨ : لندن فى ٢٧ يوليه لمراسل السياسة الخاص •

الفصل الخامس

مقاومة الانقلاب وعودة الحياة النيابية

كان تأجيل انعقاد البرلمان مقدمة لحل البرلمان وتعطيل أحكام الدستور وحكم البلاد بمراسيم ملكية لها قوة القوانين ، فقبل انقضاء الشهر الذى حدده مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان ، استصدرت الحكومة مرسوما ملكيا آخر لحل البرلمان فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ ، كما نص المرسوم على تعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات • ومنذ تولت وزارة محمد محمود الحكم ، اتخذ حزب الوفد تجاهها أسلوبا عنيفا ، ردت عليه الوزارة بصورة أعنف مما خلع على الوزارة اسم وزارة « اليد الحديدية » فقد اتخذت اجراءات ضيقت على الجماهير وحرمتها من التعبير عن رأيها • وأدى ذلك الى ازدياد الاصرار على مواصلة الكفاح من أجل الدستور وعودة الحياة النيابية ، فقد شهدت تلك الفترة صراعا مستميتا بين الوزارة وحزب الوفد ، انتهى بانتصار ارادة الأمة — ممثلة فى حزب الوفد — وعودة العمل بالدستور وفشل الملك فؤاد فى محاولته الثانية لاقامة حكم القصر الأوتوقراطى •

أحدث تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ردود فعل داخلية وخارجية ، فقد انقسمت حياله الصحف البريطانية الى فريقين أحدهما مؤيد والآخر معارض • فالفريق المؤيد أبدى عطفه على شخصية محمد محمود ونفى ان لبريطانيا دخلا فيما اتخذته الوزارة من اجراءات فقال « تحافظ المقامات الرسمية فى لندن كل المحافظة على موقف حيادى دقيق بازاء الحوادث الحالية بمصر وتعدها مسألة داخلية بحتة • على انه يلوح انها تنظر نظرة

ودية الى الوزارة الجديدة ، لان محمد محمود باشا معروف شخصيا في لندن بخلاف النحاس باشا ، لذلك يستطيع أن يعتمد على عطف شخصي عليه في قيامه بمهمته » (١) • كذلك عبرت صحيفة أخرى عن هذا المعنى فقالت « ان المقامات الرسمية تنظر الى الوزارة المصرية الجديدة بعين الاستحسان ، وما ذلك الا لانه يرجى منها أن تعزز التعاون بين بريطانيا ومصر » (٢) • والى جانب ما أظهره ذلك الفريق المؤيد من عطف على محمد محمود وثنائه على اختيار الملك له لرياسة الوزارة ، فقد شن هجوما على شخص النحاس ووصفه بانه لا يملك من الحنكة السياسية والادارية ما كان يملكه سلفه سعد زغلول (٣) • والحق ان الانجليز هم الذين اختاروا محمد محمود بل فرضوه على الملك فؤاد ، وان استمر الانجليز يذهبون الى أن كل ما يحدث في مصر لا دخل لهم به وانه لا يزيد عن كونه مسالة داخلية ، وقد أكد مستر تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية ذلك عندما توجه اليه مستر « مالون » بسؤال في مجلس العموم البريطاني حول الموقف في مصر عقب تأجيل انعقاد البرلمان ، فأجاب بانه ليس لديه مايقوله عن الحوادث الأخيرة في مصر فلم يكن للحكومة البريطانية دخل فيها (٤) •

أما الفريق المعارض ــ وهو من حزب العمال ــ فقد حمل انجلترا مسئولية ما حدث بمصر وذهب الى أن « نشر الوثائق المتعلقة بقضية سيف الدين واقالة النحاس باشا وتعيين محمد محمود باشا وحل البرلمان المزمع كلها حركات مدبرة في حملة منظمة لسياسة كلف اللورد لويد بتنفيذها • ويسهل كل السهولة ادراك هذه السياسة التى ترمى الى احباط الحركة الوطنية وافهام المصريين ان لا أحد يجرؤ على معارضة بريطانيا ويتسنى له أن يأتيهم أو يأتى بلادهم بشىء ، وان الذين يعارضون انجلترا يهدمون هدما ، أما الذين يتزلفون اليها فيوفون أجورهم بغير حساب ٠٠٠٠ على انه اذا لم يكن هناك سوى ارغام مصر على قبول الديكتاتورية البريطانية ، فان السير أوستن تشمبرلن واللورد لويد يكونان من الخاسرين في الدور الذى يلعبانه فانهما يجلسان انجلترا في

(١) الأهرام ، ٢٩ يوليه ١٩٢٨ ، لندن • لمراسل الأهرام الخاص •

(٢) نفسه ، ٢٩ يوليه ١٩٢٨ ، أقوال جريدة « مكتسمان » لندن فى ٢٨ يوليه •

(٣) نفسه ، ٣٠ يوليه ، وال يوليو ١٩٢٨ ، اقوال جريدة « شيفلد » ومجلة « آفريكان وورلد » •

(٤) الأهرام ، ٥ يوليو ١٩٢٨ ، لندن فى ٤ يوليو ــ لمراسل الأهرام الخاص •

مصر على حراب » (١) • ولعل هذا الموقف من جانب حزب العمل يتمشى مع محاولته زحزحة المحافظين عن الحكم حتى يتولى هو مقاليد الأمور في انجلترا ـ وفعلا حدث ذلك في العام التالي ـ وان لم يستمر حزب العمال على هذا الموقف عند توليه الحكم •

أما عن الموقف الداخلي في البلاد ، فقد اهتز كيان الوفد الى حد كبير، وظهرت الأحزاب الأخرى بمظهر العداء له وربما حدث ائتلاف فيما بين تلك الأحزاب في مواجهته الى الحد الذي سفهت فيه نضاله من أجل الدستور والحياة النيابية ، وقد عبر الحزب الوطني عن ذلك فقال « ونحن وان كنا نأسف لانصراف الأغلبية الى الحرص على الدستور والمنافحة عنه دون الحرص على القضية الكبرى بحذافيرها ، فانا نرى ان الحياة النيابية وسيلة لا غاية أو هي بعض الغاية المنشودة ، ونرى الى جانب ذلك ان الانجليز أوشكوا أن تنجح سياستهم في تحويل التيار الوطني الى نزاع حول الحياة البرلمانية وما يستتبعها من قبض على زمام الحكم وتمتع بمزايا النيابة وأبهتها وكفى ••••• وما دامت القضية المصرية معلقة وما دام للانجليز سلطان ولهم تدخل واشراف ظاهر وخفى فــان الحياة النيابية لن تكون ـ كما يجب أن تكون » (٢) •وعلى العموم فقد كثرت المهاترات بين الوفد وبين خصومه خاصة وأنه كان يدرك تماما أن الاقلية انتزعت حقه في الحكم ، فكانت حملة شديدة ضد خصومه وتصديه لهم عنيفا • وفي وسط ذلك الجو الملتهب وجد محمد محمود نفسه حائرا لا يعرف طريقه وماذا يفعل بعد انقضاء مهلة الشهر التي أجل خــلالها انعقاد البرلمان ـ لهذا حاول أن يستميل الوفد ويستقطب بعض غضــبه تفاديا لحدوث أزمات عنيفة لا تستطيع وزارته التي لا تستند الى أى سند شعبى مواجهتها ، فعرض على الوفد الاشــتراك في وزارته بأربعــة وزراء ولكن الوفد ـ وقد فقد الثقــة بهم ـ رفض ذلك العرض بعــد أن تأكد لديه ان الأحــرار الدســتوريين لا يؤمن جانبهم ، فهم سـبق لهم أن لعبــوا الدور الأكبر في الاعتداء على الدستور ، ثم ها هم الآن يعيدون الكرة • وتقدم محمد محمود بعرض آخر وهو أن ينعقد البرلمان في الموعد الذي أجل اليه (٢٨ يوليو) دون أن تتقدم الوزارة اليه ببرنامجها ودون أن تطرح مسألة الثقة بها حتى تنتهي الدورة القائمة (٣) • ورفض الوفد العرض الجديد متمسكا بموقفه ورأيه في وزارة محمد محمود ، وقرر متابعة

---

(١) الأهرام ٣ يوليو ١٩٢٨ ، لندن في أول يوليو ـ أقوال جريدة صنداى ووركر
(٢) الأخبار ، ٣٠ يونيه ١٩٢٨ •
(٣) الأهرام ، ١٠ يوليو ١٩٢٨ •

خطته في مهاجمتها والتصدي لتصرفاتها حتى يزحزحها عن حكم البلاد ويعيد الدستور والحياة النيابية ·

كانت محاولة محمد محمود ضم الوفديين الى وزارته معروفة النتائج ، ومن المؤكد أنه كان يعرف ذلك تماما · ولكنه تذرع برفض الوفد لكي يواصل تنفيذ المخطط الذي رسمه هو والقصر والانجليز ، ففي ١٨ يوليو وقبل أن تنتهي مدة تأجيل انعقاد البرلمان ــ تقدم الى الملك فؤاد بطلب حل مجلسي البرلمان ، موضحا ان ما دفعه الى ذلك هو رفض الأغلبية التعاون معه ، مما أوجد انقساما خطيرا في البلاد ، امتدت آثاره الى دوائر الحكومة والى أفراد الأمة مما أدى الى اضطراب العلاقات بين الطرفين · كما أشار محمد محمود الى حكومته قد حاولت تلافي أسباب هذا الانقسام والعمل على معالجته فلم تجد لذلك سبيلا الا أن تطلب تعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات وحل مجلسي البرلمان بحجة ان وجودهما لا يهيء للوزارة العودة بالبلاد الى حالتها الطبيعية ، وتأجيل الانتخابات حتى تتضح ارادة الأمة على وجهها الصحيح وتعديل قانون الانتخاب (١) · وحاولت الوزارة تبرير مطالبتها بحل البرلمان وتأجيل الانتخابات رغبة منها في الخلاص من الوضع القائم « والحاجة الى نظام ثابت مرض يعيد للبلاد وحدتها ويهيء لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يحقق كامل أمانيها » (٢) · وحررت الوزارة عريضة بهذا المعنى حملت توقيعات من كان موجودا من الوزراء بالعاصمة · أما من كان متغيبا منهم بأوروبا فقد تقدم بخطاب الى الملك فؤاد يؤيد مسلك الوزارة في حل البرلمان ، فتقدم نخلة المطيعي وزير الزراعة وحافظ عفيفي وزير الخارجية بعد عودتهما من أوروبا بهذه الخطابات الى الملك (٣) · وهكذا أجمع الوزراء على حل مجلسي البرلمان وتعطيل الحياة النيابية بالبلاد لمدة ثلاث سنوات · وفي ١٩ يوليو صدر الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ بحل مجلسي النواب والشيوخ وايقاف تطبيق بعض مواد الدستور وجاء فيه « ··· يحل مجلسا النواب والشيوخ

---

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين الدستور · كتاب خطي من وزارة محمد محمود بتوقيع الوزراء الى الملك فؤاد بطلب حل مجلسي البرلمان بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٢٨ انظر نص الكتاب الأصلي بالملاحق · ملحق رقم (٥) ·

(٢) نفس الكتاب السابق ·

(٣) دار الوثائق القومية ، وثائق عابدين · الدستور ــ خطابان خطيان من كل من نخلة المطيعي وحافظ عفيفي الى الملك فؤاد بتاريخ ٢٨ ، ٢٩ يوليو ١٩٢٨ ، انظر الملاحق ملحق رقم (٦) ، ملحق رقم (٧)

ويوقف تطبيق المادتين ٨٩ ، ١٥٥ من الدستور » (١) • وبناء على ذلك ، يؤجل انتخاب أعضاء المجلسين وتعيين الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنين من تاريخ أمرنا هذا • وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر فى الحالة لتقرير اجراء الانتخابات والتعيين المذكورين أو تأجيلهما زمنا آخر • أما السلطة التشريعية فى فترة السنين الثلاث المذكورة أو فى أى فترة أخرى تؤجل اليها الانتخابات فسنتولاها طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون (٢) •

موقف القوى السياسية والشعبية من الانقلاب

● موقف الوفد :

عمل الوفد جاهدا منذ اقالة وزارة النحاس وما أشيع حوله شخصيا وحول بعض زملائه من اتهامات على تأكيد ثقة جماهيره به وبزعيمه ، فبذل جهودا لدى النواب والشيوخ وأوحى اليهم باستكتاب عرائض فى دوائرهم الانتخابية تعبر عن ثقتهم بالوفد وبزعيمه ــ وقد تزعم هذه الحركة لاستعادة ثقة الجماهير بوفدها كل من أحمد ماهر والنقراشى (٣) • كما لجأ الوفد الى أسلوب آخــر غير الاكثار من أسلوب عرائض الثقــة ، فقد أوعز الى رؤساء لجانه بالقاهرة والأقاليم بالاكثار من عمل حفلات التكريم للنحاس ، هذا فضلا عن أن هذه الحفلات ستكون فرصة لالقاء خطب حماسية ضــد وزارة محمد محمود فى أغلب أنحاء البلاد لاثارة الرأى العام ضدها (٤) • كما حاول الوفد ترويج فكرة أن الانجليز لا يلبثون أن يغيروا موقفهم من الوزارة فيقلبون لها ظهر المجن كما فعلوا مع وزارة زيور من قبل (٥) • وهكذا دأب الوفد على محاولة استعادة ثقة جماهيره التى زعزعتها الى حد كبير وثائق قضية سيف الدين ، وأن يؤكد لها انه لن يبتعد عن الميدان طويلا ، ولم يعدم وسيلة للتنديد بوزارة محمد محمود والتصدى لها •

(١) تنص هذه المواد على ضرورة اجراء الانتخابات خلال شهرين على الأكثر فى حالة حل مجلس النواب وعلى أنه لا يجوز تعطيل حكم من أحكام الدستور الا فى زمن الحرب ، أو تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت شروط انعقاده •

(٢) الوقائع المصرية ، ع ٦٤ غير عادى بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٢٨ •

(٣) د• الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقارير سياسية ، تقرير بتاريخ ٢ يوليو ١٩٢٨ •

(٤) نفسه : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير من حكمدار بوليس مصر الى مدير عموم الأمن العام بتاريخ ٣ يوليو ١٩٢٨ •

(٥) نفس المصدر : تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٦ يوليو ١٩٢٨ •

وقد نجحت محاولات الوفد هذه وأقبلت الوفود على بيت الأمة لاعلان ثقتها بمصطفى النحاس زعيم الوفد وتأييدها للحزب في سياسته ، وأبدت روح التضحية والاخلاص في سبيل صيانة الدستور من عبث العابثين ، فجاءت وفود من الاسكندرية وبنى سويف والدقهلية خطب فيهم مصطفى النحاس منددا بتصرفات وزارة محمد محمود التي لا تمثل الأمة - في رأيه - بحال من الأحوال وبالتالي لا تهتم بالحياة النيابية ولا بالدستور ، وانما تعمل على العبث بهما (١) . وعندما استوثق الوفد من استرجاعه قسطا كبيرا من ثقة جماهيره اشتد في مهاجمة الوزارة وخاصة بعد حل البرلمان . فعد قرار تعطيل الدستور وحل البرلمان بالسخط والاستنكار في كافة أرجاء البلاد باعتباره حرمانا للأمة من حقوقها التي اكتسبتها بعد نضال مرير . وكان الوفد أول من عبر عن مظاهر الاحتجاج والاستنكار لما حدث فوجه النحـاس نداء الى الأمة في ٢٢ يوليـو دعاها فيه الى النضال من أجـل دستورها وحريتها وحياتها النيابية ، وحاول استثارة حماسة جماهيرها لاظهار تمسكهم بالدستور وقد جاء في النداء ما يلي « ...... ان الدستور قائم طالما انكم تريدونه ، محترم اذا كنتم أنتم تحترمونه ، فكونوا واثقين من حقكم ثقتكم من أنفسكم ، ذاكرين دروس نهضتكم فليست هذه المحنة مهما اشتدت بأقسى مما رأيتم في أيام الأحكام العرفية الانجليزية » . كما حاول الوفد في ندائه أن يستعيد التلاحم الذي كان قائما بينه وبين الجماهير . فذهب الى أن « وفدكم الذين زعموه فئة قليلة ، وخصصوا مع ذلك لمحاربته سنوات طويلة ، انما هو رمز ارادتكم ، وصوت نهضتكم فلو يهدم أبدا وان تألبت عليه قواتهم اذ الوفد أمة لا نفـاذ لرجالها .... وسيبقى الوفد رافعا علم الجهاد كما رفعه سعد من قبل عاليا ظهورا ، فما كفاح اليـوم الا ذلك الكفاح القديم قد تجـدد لتخليص الدستور من أيدى الرجعيين » (٢) . وهكذا ألقى الوفد القفاز في وجه وزارة محمد محمود وسعى الى اثارة الجماهير ضدها .

● **موقف الحزب الوطني :**

لم يسع الحزب الوطني رغم ما كان بينه وبين الوفد من خصـومة الا الاحتجاج على تعطيل الدستور . فأصدر في ٢٦ يوليو بيانا مسهبا جاء فيه « .... لم يكن الدستور منحة فتسترد وقد بذلت فيه الأمة أنهار الدماء والمال وجاهدت الأمة لاسترداده الأعوام الطوال . فكم يكون حكم التاريخ قاسيا على ابن من أبناء هذه الأمة مد يده بسوء الى ذلك

(١) الأهرام ، ١٧ يوليو ١٩٢٨ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق جـ ٢ ص ٥٨ - ٦٠ .

الدستور » (١) . وختم الحزب بيانه بدعوة الأمة المصرية الى جمع كلمتها وتوحيد صفوفها والعمل على استخلاص دستورها (٢) .

● موقف الانجليز :

أما الحكومة البريطانية فرغم ما صرحت به مرارا من انها لا دخل لها بما حدث فى مصر ، فقد ادلى تشمبرلن وزير خارجيتها بتصريح فى مجلس العموم دل على اقرار السياسة البريطانية لهذا الانقلاب فقال « لقد جعل الدستور بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من حق ملك مصر والشعب المصرى ، وعندما تدخلت بريطانيا لما رأت عزم الحكومة منصرفا الى اجازة قانون يهدد الامن والنظام لم تكن تعتمد الا على هذا التصريح أيضا .... لن تسمح لأى سلطة سواء كان هناك دستور أم لم يكن هناك دستور أن تهمل التحفظات التى أشار اليها التصريح ... فمهما كان نوع الحكومة التى يختارها الملك وشعبه فيجب عليهم أن يضعوا فى حسابهم هذه التحفظات ، ويعطوا بشأنها الترضيات اللازمة الى أن يحين الوقت الذى يستعدون فيه لأن يعقدوا معاهدة مع انجلترا » (٣) . وجرت محاولة تنفى تدخل انجلترا فى الأمر على اعتبار انها لا تهتم بشىء سوى الحفاظ على التحفظات الأربعة وقد عبرت احدى الصحف عن ذلك بقولها « ... على انه لا يهم الحكومة البريطانية سواء من الوجهة القانونية أو الرسميـــة اذا كان الدستور المصرى قد انتهكت حرمته ولا يهمها لأية غاية انتهك ..... وان الحكومة البريطانية لا تهتم بالتجربة التى يقوم بها محمد محمود باشا الا اذا مست هذه التجربة فى وقت من الأوقات تحفظا من التحفظات الأربعة . وتوجد فى دور الحكومة رغبة جلية صادقة فى عدم الاشتراك فى أى رأى يتعلق بالأمر » (٤) . وتعلق الجريدة على ذلك الموقف من جانب الحكومة البريطانية بقولها « ... ومع ذلك من دواعى الدهشة أن ترضى الحكومة بالتمسك بموقفها الرسمى وعدم الاكتراث بشئون مصر الداخلية ، لانه ما دام الوفد متمتعا بالأغلبية وما دامت الحياة النيابية معطلة فى مصر ، فان التأثيرات السياسية تميل الى اتباع طرق العنف والشدة ، والواقع انه لا يتوقع أحد ممن يؤمنون بالحقائق أن يتقبل الوفد فى صمت وسكون

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ص ٥٤ ـ ٥٧ .

(٢) نفسه ، ص ٥٧

(٣) نفسه ، ص ٥٣ .

(٤) الأهرام ، ٢١ يوليو ١٩٢٨ نقلا عن فى ٢٠ يوليو أقوال جريدة « المانشستر جاردیان » .

شكلا من أشكال الحكم القهري مدة ثلاث سنوات » (١) • ومن الواضح ان تلك الصحيفة تنعى على الحكومة البريطانية موقفها وكذلك تتنبأ مقدما بموقف الوفد • ولم تكن تلك الجريدة وحدها هى التى تنبأت بموقف الوفد ، بل أجمعت معظــم الصحف البريطانية على ذلك وتنبــأ بعضها بان الوفد سيأتى بما يخل النظــام (٢) • ورأى البعض الآخر اقرار الانقــلاب الذى حــدث مستندة فى ذلك على ان الوفد عنــدما يكون فى المعارضة لا فى الحكم فانه يكون « قوة مفسدة » فى البلاد • وهكذا فان « القرار الخاص بحكم البلاد من دون برلمان أمر يكاد يكون لا مناص منه لانه متى حبطت الوسائل الدستورية المعتادة ، فان الحكم المطلق يصير البديل الوحيد للفوضى » (٣) • عبرت الصحف الفرنسية عن رأيها فى حل البرلمان ، فنبهت الى خطورة الحالة الناجمة عن هذا الاجراء ملمحة الى الأسباب الكامنة وراءه من حيث أن محمد محمود لم يتمكن من نزع سلاح المعارضة الوطنية فوجد نفسه فى مأزق لا منقذ له ، لأن مجلس النواب سيقترع ضده حتما اذا تقدم اليه ـ ومن هنا لم ير الملك وسيلة غير حل البرلمان • كما لمحت الى أن المقامات السياسية وجدت فى الانقلاب « مقدمة لمشاكل جـديدة تحول دون استمرار الامة فى سيرها السلمى نحـو الاستقلال » (٤) • وقد انقسمت الصحف الفرنسية الى فريقين أحدهما مؤيد للانقلاب على الدستور ومقر لما حـدث من اجراءات تعطيل الحيـاة النيابية لمدة ثلاث سنوات والآخر معارض ويحمل بريطانيا المسئولية •

وزارة محمد محمود والحريات :

وليت وزارة محمــد محمود الحكم وهى تدرك تماما انهــا غير ممثلة للأمة ولا هى وليدة ارادتها ، فاعتزمت أن تمضى فى الحكم رغم ارادة الشعب ، وفى سبيل ذلك عطلت الدستور ، ولجأت الى سياسة الاضطهاد واهدار الحريات لتثبيت مركزها المتداعى ، مما أطلق عليه أنصارها اسم « اليد الحديدية » ومن مظاهرها منع اجتماعات المعارضة (٥) • وعندما أرادت حكومة محمد محمود التصدى للوفد ، قامت بضربه فى الهيئات

---

(١) الأهرام ، ٢٨ يوليو ١٩٢٨ •
(٢) نفسه ، ٢١ يوليو ١٩٢٨ ، لندن فى ٢٠ أقوال جريدة « الديلى اكسبريس »
(٣) نفسه ، لندن فى ٢٠ أقوال جريدة « سكتسمان » •
(٤) نفسه ، باريس فى ٢٠ أقوال جريدة « البتى باريزيان »
(٥) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٧٠ •

والطبقات التى تؤيده ، فقد أصدرت أوامرها الى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة فى محاولة من جانبها لعزلهم عن الحركة الوطنية ، ومن خالف أوامرها كان عرضـة للعزل من وظيفته (١) . كمـا حاولت الوزارة عزل الطلبة عن الحركة الوطنية فأصدرت فى ١٠ مارس ١٩٢٩ مرسوما بقانون بحفظ النظام فى معـاهد التعليم ، يعاقب على دعـوة طلبـة المدارس او الكليات الى القيام بمظاهرات أو الامتناع عن تلقى الدروس أو مغادرة معاهد التعليم او الانقطاع عنها ، أو تأليف لجان أو جماعات سياسية للطلبة أو الانضمام اليها أو الى حضور اجتماعات سياسية ، أو الاشتراك بأية طريقـة فى تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محـاضرات سياسية أو احتجاجات موجهـة الى السلطات بشـأن مسائل أو أمور ذات صـبغة سياسيـة (٢) . كما أصـدرت الوزارة قانونا جديدا لتأديب المحامين ووسعت من سلطات المديرين والمحافظين وحكمدارى البوليس ، وأبلغتهم انهم غير مسـئولين عن أعمالهم الا أمامهـا (٣) . وأعادت العمل بقانون المطبوعات الصادر فى عام ١٨٨١ ، والذى يجيز تعطيل الصحف والغاءها اداريا . واستنادا الى هذا القانون الغت رخص مائة صحيفة وعطلت كثيرا من صحف المعارضة ، فعطلت جريدة « البلاغ » ومجلة « روز اليوسـف » أربعة أشـهر ، وجريدة « وادى النيل » تعطيلا نهائيا وأنذرت جريدة « الأهرام » وجريدة « لا باترى » الفرنسـيـة وجريدة « كوكب الشرق » ثم عطلت نهـائيا « كوكب الشرق » و « الوطن » و « الأفكار » و « روز اليوسف » (٤) . كما أصـدرت القانون رقم ٢٨ سـنة ١٩٢٩ بتشـديد أحكام قانون الاجتماعات بما لم يكن يحلم به الانجليز أنفسهم وذلك تضييقا لحق الاجتماع ، واستخدمت أساليب الضرب والحبس والايذاء فى قمع حركات المقاومة (٥) . وقد أسفرت هذه الاجراءات التى اتخـذتها الحكومة عن اشتداد الجماهير فى التصـدى لها ومقاومتها والكفاح من أجل الدستور والحياة النيابية .

(١) عبد الرحمن الرافعى فى المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٧١ .
(٢) نفسه ، ص ٧١ ــ ٧٢ .
(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٨٨ .
(٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٧٠
(٥) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٨٨ .

منع الحكومة انعقاد البرلمان واصرار النواب على عقده :

وعندما تلي مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر في جلسة مجلس النواب في ٢٨ يونية ١٩٢٨ جاء في قرار المجلس انه « يؤجل انعقاد المجلس شهرا على أن ينعقد من تلقاء نفسه في الساعة السادسة من مساء يوم السبت ٢٨ يوليو » (١) . ولما كان النواب والشيوخ يعتبرون مرسوم حل البرلمان باطلا فقد اعتزموا عقد البرلمان في داره في الموعد المحدد ، وقد قرروا ذلك في اجتماع عقدوه بالنادي السعدي يوم ٢٤ يوليو ، وقد جاء بقرارهم « ومن حيث ان هذا القرار ما زال قائما ولا يؤثر فيه ما أقدم عليه الوزراء من استصدار الأمر بحل المجلسين وتعطيل بعض مواد الدستور لان ذلك باطل بطلانا أصليا لمخالفته لدستور البلاد . ومن حيث أننا اقسمنا اليمين على احترام الدستور الذي هو حق الأمة المقدس ، لذلك سيجتمع المجلسان في يوم السبت ٢٨ يوليو ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء تنفيذا لأحكام الدستور » (٢) . وقد وقع معظم النواب والشيوخ ذلك القرار وأعلنوه للأمة ، وقرروا الوصول الى غايتهم سلميا دون حدوث صدامات بينهم هم وجماهيرهم وبين سلطة الوزارة ، خاصة وان تلك الرغبة في عقد البرلمان كان يحول دونها اغلاق الحكومة أبواب قاعتي مجلس النواب والشيوخ التي ختمت بالجمع الأحمر وتسلمها مفاتيحها . فاتفق في اجتماع ٢٤ يوليو على أن يطلب ويصا واصف باعتباره رئيس مجلس النواب ، ومحمود بسيوني باعتباره وكيل مجلس الشيوخ ــ اذ بقي منصب رئيس المجلس شاغرا بعد وفاة حسين رشدي ــ الى محمد محمود باعتباره وزير الداخلية أن يسلمهما مفاتيح البرلمان وفض الجمع عن أبوابه وقد كتب كل منهما خطابا له بهذا المعنى (٣) .

وكان رد وزارة محمد محمود على طلب رئيس مجلس النواب ووكيل مجلس الشيوخ ، أن حشدت قوات البوليس والجيش واتخذت جميع التدابير التي تكفل عدم اجتماع مجلسي البرلمان في دورهما فقد أقفلت جميع الطرق المؤدية الى دار البرلمان ، ثم بثت العيون والارصاد للتجسس على المكان الذي يختاره أعضاء البرلمان للاجتماع فيه لمنعه ،

(١) مضابط مجلس النواب عام ١٩٢٨ ، جلسة ٢٨ يونيو ١٩٢٨ ، ص ١٥٧٢ .
(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق جـ ٢ ص ٦٠ .
(٣) المصدر نفسه ص ٦٠ ــ ٦١ .

ولكنهالم تهتد اليه (١) . وعندما لم ترد الحكومة على الخطابين سالفى الذكر ، توقع النواب والشيوخ ان تمضى الوزارة فى خطتها متحدية ارادتهم فتعمل على منع الاجتماع بالقوة . واتخذ النواب قرارا بضرورة سلوك خطة سلمية تتيح لهم عقد البرلمان دون الاصطدام بقوى الحكومة . فانتخب أعضاء مجلس النواب الوفديين نائبا عن كل مديرية أسروا اليه بأن مكان الاجتماع سيكون دار مراد الشريعى (٢) . وفى هذه الحالة أمكن النواب أن يفوتوا على الحكومة خطتها الخاصة بمقاومة عقد البرلمان وظل أمر مكان الاجتماع سرا لدى عدد قليل من النواب ، واستطاع كل منهم أن يصطحب معه نواب مديريته الى دار الشريعى وان لم يكن عدد النواب الذين حضروا كبيرا ، وذلك بسبب الطريقة التى اتبعت فى ابلاغ النواب بمكان الاجتماع وما أحيط به من سرية تامة ، هذا فضلا عن ان وزارة « اليد الحديدية » قد بذلت الكثير من الجهد لاحباط فكرة اجتماع البرلمان فى أى مكان ، خاصة وان محمد محمود كان أحد أبطال اجتماع الكونتننتال عام ١٩٢٥ فكان على علم ببعض التدابير التى تتخذ فى تلك الأحوال . وعلى العموم فان هذه العوامل مجتمعة لم تساعد على أن يحضر الاجتماع عدد كبير من النواب . ويشير أحد التقارير الى ان عدد الحاضرين كان سبعين نائبا (٣) . وفى نفس الوقت يشير الى النواب أنفسهم ذكروا عقب الاجتماع ان عددهم كان ١٧٥ نائبا (٤) . وعلى الرغم من التفاوت الهائل بين الرقمين فمن الواضح ان كاتب التقرير يحاول تبسيط الأمور والاستهانة بشأن الاجتماع فيذكر ان عدد النواب لم يشكل أغلبية . فى حين ان النواب أنفسهم يشيرون الى انهم أغلبية المجلس . ومهما يكن عدد النواب ، فقد كان ذلك الاجتماع تاريخيا مما أعاد الى الأذهان تجربة الكونتننتال عام ١٩٢٥ ، فقد اجتمع مجلس النواب برياسة ويصا واصف وسكرتارية يوسف الجندى وعبد الرحمن عزام . وقرر النواب ان البرلمان قائم وأن الوزارة ثائرة على الدستور وأعلنوا عدم ثقتهم بها وأصدروا بذلك قرارا تاريخيا ينم عن تمسك الوطنيين بحقوقهم وحقوق الأمة جاء فيه « نظرا لأن الحكومة حالت بقوة الجيش والبوليس دون

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير رقم ٩٤٢ بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٢٨ .

(٣) نفس التقرير السابق .

(٤) نفس التقرير السابق .

اجتماع البرلمان في داره ، اجتمع كل من مجلسي الشيوخ والنواب بدار آل الشريعي وصادق كل منهما على ما يأتي : لقد جاهد الشعب المصرى من نصف قرن مضى في سبيل الدستور الذى هو حقه المقدس حتى ناله ٠٠٠٠٠ وبينما ظل السلام يرفرف على الأمة اذ ببضعة أشخاص هم أعضاء الوزارة الحالية يقومون فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ بثورة على دستورها وأنظمتها ويحدثون انقلابا خطيرا فى حياتها السياسية والاجتماعية ٠٠٠٠ فعطلوا الدستور وعطلوا البرلمان وقضوا على الحريات التى كفلها الدستور واغتصبوا سلطة التشريع واعلنوا فى البلاد حكم ارهاب واستبداد وحالوا بين البرلمان وبين الانعقاد فى داره » (١) ٠ كما أشار القرار الى عدم دستورية حل المجلسين واعتبر أمر حله باطلا بطلانا أصليا وذلك لان مجلس الشيوخ لا يجوز حله مطلقا (مادة ٨١ من الدستور) ومجلس النواب لا يكون حله صحيحا الا اذا كان الأمر الصادر بحله مشتملا حتما على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين ٠ كما أشار القرار الى أن تعطيل البرلمان مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مخالف للمادة الأولى من الدستور ٠ وفى ختام القرار قرر المجلس ما يأتى :

أولا — ان البرلمان قائم وله حق الاجتماع حسب أحكام الدستور ٠

ثانيا — يقرر المجلس ان هذه الوزارة ثائرة على الدستور ويعلن عدم الثقة بها ووجوب تخليها عن الحكم ٠

ثالثا — ان كل تشريع تستصدره هذه الوزارة يقع باطلا ٠

رابعا — ان كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقيات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها يعتبر باطلا وغير ملزم للأمة ٠

خامسا — يؤجل المجلس من تلقاء نفسه اجتماعاته الى السبت الثالث من شهر نوفمبر ١٩٢٨ (٢) ٠

واتخذ مجلس الشيوخ نفس القرار وان لم ينص على عدم الثقة بالوزارة التى هى من اختصاص مجلس النواب وحده ، وانما نص على عدم تأييد المجلس للوزارة ٠ وفى نهاية جلسة المجلسين أقسم النواب

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٦٤ — ٦٥ ٠
(٢) نفسه ، ص ٦٦ ٠

والشيوخ اليمين على أن يحافظ كل منهم على الدستور ويدافع عنه بكل ما أوتي من جهـد وعزم (١) . فكـان ذلك أولى الخطـوات التي اتخـذها الوطنيون للدفاع عن دستورهم والتصدي لوزارة « اليد الحديدية » .

سفارة الوفد الى أوربا :

منذ بداية انقلاب محمد محمود والوفد يسعى لمناوأة الوزارة في كل مكان ، فبعد ان استرد ثقة جماهيره به ، عمل على ان يكسب الرأي العام الأوربي عامة والبريطاني خاصة الى صف قضية الديمقراطية في البلاد . فالى جانب الدكتور حامد محمـود الذي كان موجودا في انجلترا في ذلك الوقت ، قرر الوفد ان يرسل بعض أعضائه للحاق به للقيام بدعاية واسعة النطاق والتنديد بتصرفات المندوب السامي جورج لويد توطئة لاستبداله على اعتبار ان جميع الأزمات التي مرت بها البلاد ــ وعلى رأسها أستقالة وزارة النحاس وتعطيل البرلمان ــ كانت بفعل تدبيره (٢) .

وركز الوفد أهميـة كبرى على النشـاط الدعائي له في أوربا ، فعندما كان الدكتور حامد محمود بلندن زوده الوفد بمبالغ كبيرة من المال للقيام بدعاية كبيرة هناك . ولكنه لم يستطع النشر في الصحف البريطانية ولهذا قرر نقل نشاطه الى باريس (٣) . ولم يفت ذلك الموقف من جانب الصحافة البريطانية في عضـد الوفد فقرر ايفاد مكرم عبيد سـكرتيره العام ليلحق بالدكتـور حامد محمود في لنـدن ويشـترك معه في القيام بحملة دعائية واسعة النطـاق وقد سافر مكرم عبيـد يوم ٤ أغسطس ١٩٢٨ ولكنه لم يصل الى انجلترا الا بعد أن مر ببرلين ليكسب لصف الحياة النيابية في مصر قرارا من مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد هناك في شهر أغسطس (٤) . وكانت مصر قد قررت الاشتراك في ذلك المؤتمر قبل حدوث الانقلاب ، ولكن عندما تقرر افتتاحه كان الدستور معطلا ورغم ذلك فقد قرر ممثلو مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٦٦ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر الى كبير الامناء بالقصر الملكي بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٢٨ .

(٣) نفسه ، تقرير سري سياسي من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكي بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٢٨ .

(٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٩٣ .

المعطل حضوره ، فحضره عن النواب ويصا واصف رئيس المجلس ومكرم عبيد ومحمد صبرى أبو علم وأحمد حافظ عوض ، وحضره عن الشيوخ مراد الشريعى وكامل صدقى وعلوى الجزار والدكتور عبد الحميد فهمى ، فدافعوا عن حق الأمة فى الدستور (١) . وقد ألقى مكرم عبيد خطبة طويلة فى المؤتمر ضمنها اقتراحا ليوافق عليه المؤتمر يقضى « باستنكار الديكتاتورية التى تحميها الحراب البريطانية فى مصر » . وقرر المؤتمر « استنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى الى ايقاف النظام البرلمانى ، وان كل تعديل للنظام البرلمانى لا يمكن قبوله الا اذا كان جاريا طبقا للقواعد التى يقررها نفس دستور البلاد » (٢) . ومن الواضح ان صدور هذا القرار هو بمثابة الادانة العالمية للانقلاب واستنكار حدوثه ، وان لم يشر الى الحراب البريطانية رغم ان التشهير ببريطانيا قد وقع فعلا فى أوسع المجالات العالمية .

وعلى أى حال فقد وصل مكرم عبيد الى انجلترا ليقود حملة دعاية نشطة استهدفت:

أولا — الدفاع عن الحياة النيابية ، وتفنيد الحجج التى ساقها محمد محمود لتعطيلها .

ثانيا — التشهير والتنديد بحكومة محمد محمود أمام الرأى العام البريطانى .

ثالثا — اقناع هذا الرأى العام البريطانى بمسئوليته عن قيام الحكم الأوتوقراطى فى مصر .

رابعا — ازالة أى شك تبادر الى الأذهان فى تطرق الضعف الى الوفد بعد وفاة سعد زغلول واقناع الرأى العام البريطانى بان تجاهل الوفد سوف يزيد حل المسألة المصرية صعوبة .

خامسا — قطع الطريق أمام محمد محمود حتى لا يتمكن من ابرام معاهدة مع بريطانيا باسم الشعب المصرى (٣) . وفى لندن قد اتبع مكرم عدة أساليب لتحقيق هذه الأهداف منها الكتابة فى الصحف ، والقاء الخطب فى الاجتماعات التى تعقد لهذا الغرض ، والاتصال بأعضاء مجلس

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٦٧ .
(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٩٣ .
(٣) نفسه ، ص ٦٩٤ .

العموم البريطاني ثم القيام بالمظاهرات المنظمة في لندن . وكل هذه الأساليب لم يكن من بينها الاتصال المباشر بالحكومة البريطانية وانما كانت محاولات لاقناع الرأى العام البريطاني وتحريكه للضغط على حكومته كي تتخلى عن الحكم القائم في مصر ، وتعددت محاولات مكرم لاقناع الرأى العام فكتب مقالا ندد فيه بتصرفات وزارة محمد محمود وألقى بالمسئولية على عاتق الحكومة البريطانية فقال « ان الشعب المصرى يعتقد ان جانبا كبيرا من تبعة هذه الأمور كلها تقع على عاتق انجلترا ، لان الوزارة المصرية لا تجرؤ على احداث انقلاب كهذا لو لم تكن مرتكنة على تأييد القوات البريطانية ، وكل انسان في مصر يعرف ذلك » . ومن ثم أكد مكرم على استحالة هدم الوفد وندد بالسياسة التى لا تحقق الا الضغينة والبغضاء وتزيد حل المسألة المصرية بصعوبة (١) . ومن ناحية أخرى شرع مكرم يجرى اتصالات بأعضاء البرلماني البريطاني وعلى الأخص أعضاء حزب العمال المستقل ، مما يدل على أمل المصريين في أن يحصلوا من حزب العمال على شئ برغم سابق تجربتهم معه في وزارة سعد . وعلى العموم استطاع مكرم أن يحضر اجتماعا عقده فرع الحزب في لندن وخطب فيه مدافعا عن مصر ، ثم أعقب ذلك الاجتماع توجيه عدة أسئلة في مجلس العموم من جانب المعارضة الى وزير الخارجية كي يدلى للمجلس ببيان عن دور بريطانيا في الانقلاب الأخير في مصر ، وكان من نتيجة ذلك أن تألفت لجنة داخل مجلس العموم من جميع الأحزاب برئاسة اللورد بنتنك Bentinck للعناية بالمسألة المصرية (٢) .

وهكذا استطاع وفد الدعاية في أوربا عامة وفي لندن خاصة أن يحقق كسبا للقضية الوطنية فقد أثار قطاعا من الرأى العام البريطاني لا يستهان به ضد الحكومة البريطانية وتجلى ذلك في مناقشات مجلس العموم البريطاني التى بلغت حد توجيه الاتهام للحكومة البريطانية بانها مسئولة عن الديكتاتورية القائمة في مصر . كما استطاع الوفد أن يسعى الى تدبير المظاهرات في لندن ، ففي أثناء زيارة الملك فؤاد ومحمد محمود لها ، دبر عقد اجتماع لمندوبى عشرين جمعية مصرية في بريطانيا والبلاد الأوربية تقرر فيه رفع عريضة الى الملك يطلب اعادة الحياة النيابية ، ثم خرج المجتمعون وعددهم ٨٧ وركبوا عددا من السيارات سارت بهم في شوارع لندن الرئيسية في شكل مظاهرة الى المفوضية المصرية يحملون

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٩٤ ـ ٦٩٥ .

(٢) نفسه ، ص ٦٩٥ .

لافتات كتب عليها « مصر تحتج على تعطيل البرلمان » و « وزارة محمد محمود لا تمثـل الشعب » . ثم قدم منـدوبا جمعيتي لنـدن وباريس العريضة الى رجال المفوضية لتقديمها الى الملك (١) . وعلى العموم فقد نجحت سـفارة الوفد الى اوربا مما شـجعه على تنظيم حركة فى جميع المديريات لارسال وفود الى الاسكندرية لاستقبال العائدين من أوربا الذين حضروا تمثيل مصر فى المؤتمر البرلمانى الدولى (٢) . كذلك أعلن الوفد عن تنظيمه لحفله كبرى تقام فى مدينة الاسكندرية بعد وصولهم مباشرة احتفاء بهم وتعبيرا عن فرحة الوفد ومن خلفه الجماهير بهذا النصر الذى حققوه لصالح قضية الديمقراطية وصيانة الحياة البرلمانية .

وفى الداخل لجأت صحف الوفد الى وسيلة فعالة لمناوأة وزارة محمد محمود فدعت الجماهير وعامه الشعب للامتناع عن دفع الضرائب (٣) . ونتيجة لما اتخذته الحكومة من اجراءات ضد الصحافة وتعطيلها وضد حرية الاجتماع وكبت الحريات انتشرت الاجتماعات السرية وتفشى طبع المنشورات الثورية التى كان يحملها رسل الوفد لتوزيعها (٤) . وفى نفس الوقت الذى ساد فيه النضال السرى ضد وزارة محمد محمود ، لجأ الوفد الى وسيلة أخرى علنية ، فقد حاول استخدام جرائد بعض الدول العربية بعد تكميم أفواه الصحافة فى مصر ، فقام بدعاية واسعة النطاق فى جرائد لبنان وفلسطين وسوريا ضد وزارة محمد محمود . وقد كان لصحف تلك البلاد مراسلون فى القاهرة استطاع كتاب الوفد أن يتصلوا بهم ليرسلوا الى صحفهم ما يرى الوفد نشره ضد الوزارة ، كذلك حاول الوفد – بعد تعطيل جرائده اليومية نهائيا – اصدار جريدة يومية أخرى كانت متوقفة عن الصـدور ، وقد حاول كل من توفيق دياب ومحمود عزمى اصدارها ولكن تبين لهما ان وزارة الداخلية قد ألغت رخص كل الجرائد اليومية التى لا تصدر بانتظام (٥) .

---

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٩٦ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين . تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٢٨ .

(٣) الأهرام ، ٢٢ يوليو ١٩٢٨ لندن فى ٢١ » من حديث محمد محمود لمراسـل جريدة « التايمز » بالاسكندرية .

(٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٦٩٢ – ٦٩٣ .

(٥) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين . تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٢٨ .

ولم يقتصر تكميم أفواه الصحف على الصحف المصرية بل امتد الى بعض الصحف الأوربية ، ويشير الى ذلك أحد تقارير المفوضية الملكية المصرية بجنيف مؤكدا ما حاولته الحكومة بكل أجهزتها من عدم التعرض للانقلاب الذى حـــدث أو التنـــديد به داخليـــا وخارجيا فقال التقرير « ... أما الحالة بعد صدور الأمر الملكى بتأجيل البرلمان ، فانى عملت كل اللازم هنا مع جميع الجرائد بأن تكون فى حيز الاعتدال وفعلا حصل ما رجوته ولم يحصـــل أى شىء مطلقا يحقق أى مسعى يراد منه تغيير الحقيقة ، أو يحقق أى غرض يراد منه بيان ان التأجيل فى غير محله(١) . وربما أشار ذلك التقرير الى بعض المحاولات التى بذلت للنشر فى جرائد جنيف لمهاجمة الانقلاب ، ومن المحتمل أن تكون سفارة الوفد الى أوربا قد حاولت وتصدت لها المفوضية الملكية المصرية بجنيف . وعلى العموم فان محاولة الوزارة اخفاء مخازيها امتدت الى خارج مصر ، وان كنت أعتقد انها لم تحقق نجاحا يذكر فى هـــذا الشأن فحرية الصحافة مكفولة فى أوربا ، ولكنى أعتقـــد انها نجحت فى فرض سياسة الارهاب واتخـــاذ المعارضين بالشدة والحزم أكثر مما يتطلبه الموقف .

الوفد والقصر :

وحين أخفقت الجهود التى بذلهـــا الوفد فى مختلف المجالات لجأ الى التقرب من القصر . فمنـــذ بداية الانقلاب والوفد وجماهيره يرون ضرورة الرجوع الى القصر للاستنكار والاحتجاج على تعطيل الحياة النيابية فى محاولة منه لتخفيف حدة التوتر القائم بينهما (٢) . وذلك برغم ما بين الطرفين من علاقات سيئة . وقد أكد فتح الله بركات ـــ أحد أقطاب الوفد على أيام سعد زغلول ـــ على ضرورة تحسين العلاقة بالقصر فقال « والرأى عندى ان الوفد لا تقوم له قائمة ما لم يحسن صلاته بالعرش ويزيل الأثر السيء الذى تركته بعض الآراء المتطرفة فى مهاجمة صاحب التاج الذى يجب أن يكون مقدسا . ولست أرانى بحاجة الى التدليل بالفائدة الكبرى التى يجتنيها الشعب من اخلاص أحزابه للسدة الملكية » (٣) . وعلى كل

---

(١) د. الوثائق القومية ، تقارير سياسية ، تقرير من جنيف دون توجيه بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٢٨ .

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٦٨٨ .

(٣) دار الوثائق القومية وثائق عابدين . تقارير الأمن العام ، تقرير بدون توجيه بتاريخ ١٧ يناير ١٦٢٩ . ومرفق به نص حديث فتح الله بركات مع مراســـل جريدة « فتى العرب » التى تصدر فى دمشق .

حال فسواء كانت تلك رغبة الوفد أم ان فتح الله بركات كان يعبر عن وجهة نظره هو ، فان واقع الأحداث التالية يوضح ان الوفد لجأ الى هذا الأسلوب دون اقتناع كامل من جانبه مما يوضح ان الوفد لم يترك سبيلا لمناوأة الوزارة والدفاع عن قضية الحياة النيابية والدستور الا واتخذه ·

ومما يوضح ان الوفد كان يبذل مساعيه لدى القصر على كره منه هذه الواقعة التى يرويها أحد التقارير · فقد ظهرت فكرة التوجه الى ساحة الملك من جانب بعض النواب الوفديين يطلب عودة الحياة النيابية ، ولكن تلك الفكرة لقيت معارضة من النحاس باشا زعيم الوفد – ويصور هذا التقرير ذلك بقوله « منذ ثلاثة أسابيع اجتمع كل من يوسف رشاد باشا وعشرة من أعضاء الوفد والنواب والشيوخ السابقين لدى دولة مصطفى النحاس باشا فى بيت الأمه ، وقد اقترح رشاد باشا ان يؤلف وفد من الشيوخ والنواب يحمل عريضة لحضرة صاحب الجلالة الملك موقعة من سائر النواب والشيوخ والوزراء الوفديين السابقين يلتمسون من جلالته اعادة النظر فى مرسوم حل البرلمان والنظر فى اعادة الحياة النيابية ··· وان الذين يوقعون على هذه العريضة هم من رعايا جلالته المخلصين وانهم اذا كانوا قد تحدوا مرسوم الحل باجتماعهم مرتين فانما كان تحديهم موجها للوزارة التى أشارت على جلالته بتعطيل الحياة النيابية » (١) · وقد أحدث ذلك الاقتراح الذى تقدم به يوسف رشاد انقساما فى الرأى ، فقد أيده البعض وعارضه البعض الآخر (٢) · فقد عارضه النحاس على أساس أن « عملا كهذا بعد طرد زعيم الوفد وزملائه من الحكم ، وما جرى حتى الآن لا يمكن بعده أن يتوجه الوفديون نحو القصر ، الذى لم يكلف حتى مدير الغربية بتعزيته فى وفاة والدته » · وبعد نهاية الاجتماع توجه النحاس الى النادى السعدى حيث التقى بعدد من النواب والشيوخ فأبلغهم بما دار بينه وبين يوسف رشاد الذى كان قد أصر على عرض الأمر على « أم المصريين » السيدة صفية زغلول ،

---

(١) دار الوثائق القومية ، وثائق عابدين ، تقارير الأمن تقرير بدون توجيه بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٢٨ ·

(٢) كان المؤيدون كل من يوسف رشاد ، اللواء على فهمى ، الشيخ أحمد أبو سديره والشيخ محمد تصار وكان المعارضون كل من فخرى عبد النور ومحمد صبرى أبو علم والنقراشى وراغب اسكندر وعبد الحميد البنان ·

فأخبرته ان من رأيهـا ألا يظهر الوفد بمظهر العداء للقصر (١) • ورغم الانقسام الذي أحدثه هذا الاقتراح في صفوف الوفد ، فانه لم يؤثر على نضاله خاصة وقد تجلت براءة زعيمه النحاس باشا وزميليه في قضية الوثائق •

الوفد وحكم البراءة في قضية الوثائق :

كانت وزارة محمد محمود قد أقدمت في ٨ ديسمبر ١٩٢٨ على احالة مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى الى مجلس تاديب المحامين ، بدعوى اخلالهم بشرف مهنتهم لاتفاقهم فى ١٧ فبراير ١٩٢٧ مع والدة أحمد سيف الدين على أتعـاب باهظة لرفع الحجر عنه وتسلم أملاكه ، واتهمتهم الحكومة بالمبالغة في الأتعاب ، وان الاتفاق روعى فيه ما لهم من المراكز الســياسية وما لهم من النفوذ • وعلى كل حال فقد نظرت القضية أمام مجلس التاديب وكان مؤلفا برئاسة حسين درويش باشا وكيل محكمة الاستئناف وعضوية كل من محمود سامى ، وبهى الدين بركات ، وعبد الحكيم عسكر المستشارين بالمحكمة وعبد الخالق عطية المحامى منتدبا عن نقابة المحامين • وقد ترافع عن النحاس وزميليه كل من مكرم عبيد ، حسن صبرى ، محمد نجيب الغرابلى ، محمود بسيونى، سلامة ميخائيل ، محمد يوسف وكامل صدقى • وأصدر المجلس حكمه ببراءة النحاس وزميليه فى ٧ فبراير ١٩٢٩ وأثبت المجلس فى أسباب حكمه تزييف بعض عبارات الترجمة العربية التى نشرت لبعض الوثائق المحررة أصلا بالتركية ، وتصيد الشهود فى القضية ليشهدوا زورا لصالح الاتهام (٢) •

أثار ذلك الحكم قلق الوزارة على مصـيرها فقد كان ادانة لها على تصرفاتها وعلى مبررات قيام حكمها ، وكان من نتيجته أن استعاد الوفديون ثقتهم بأنفسهم وثقة جماهيرهم بهم مما أدى الى اشتدادهم فى موقفهم من تلك الوزارة • وعلى العموم فقد أثار ذلك الحكم غضب الوزارة وقلقها فاصدرت فى ٢٤ فبراير ١٩٢٩ مرسوما بقانون بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماة ، فجعلت محاكمة المحامين من اختصـــــاص محكمة النقض والابرام بصـفة مجلس تأديب بدلا من هيئة التأديب التى كانت مؤلفة

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير بدون توجيه ولا توقيع بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٨ •

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٧٥ ـ ٧٦ •

بموجب اللائحة القديمة ، والتي كان ينوب فيها عضو عن مجلس نقابة المحامين ، فنص المرسوم الجديد على أن يحاكم المحامون أمام محكمة النقض والابرام بحيث لا يكون للنقابة ممثل في هيئة المحاكمة وجعل اجتماعها بجلسة سرية (١) · وقد أثار ذلك الاجراء الذى اتخذته الحكومة دهشة المحامين في مصر ، ففي أعقاب صدور حكم البراءة استنكر المحامون تقديمهم للمحاكمة ، وعبر أحد المحامين عن ذلك بقوله « ··· لأول مرة في تاريخ المحاماة في مصر تقدم قضية تأديبية عن أتعاب المحاماة وواجبات المحامين بالشكل الذى ظهر في تقرير الاتهـام في تلك القضية ، ولذلك نظـر المحامون المصريون جميعا الى هذه القضية نظرة أخرى ، لان الفصل فيها يعتبر دستورا أو تقاليد للمحاماة في مصر ، وخاصة وان حكم المجلس قد تضـمن ان للمحامي الحق في أن يقـدر لنفسـه ما يشـاء من الأتعاب ·· الخ » (٢) · وملخص الأمر ان حكم البراءة كان بمثابة عودة الروح للوفد ، فقد تأكد لديه ان ذلك الحكم سيكون له رد فعله المباشر لدى الدوائر السياسية في لندن ، وانه سيكون فاتحة عهد جديد تغير فيه انجلترا سياستها · وساد هذا الاعتقاد لدى الوفد الى الحد الذى جعله يفكر في ايفاد مكرم عبيد في سفارة أخرى الى انجلترا ليقوم بالدعاية هناك لصالح الوفد والحياة النيابية (٣) · وان لم يكن للحكم تأثير على السياسة البريطانية ولا على موقف القصر من الوفد ، فالاتفاق بينهما قائم والمصالح مشتركة في تعطيل الحياة النيابية ، ولم يكن ينتظر من بريطانيا أن تتخلى عن تأييدها لمحمد محمود دون أن يكون لذلك ما يبرره (٤) ·

وفي أعقاب صدور حكم البراءة لجأ الوفد الى الأسلوب الذى رفضه النحاس من قبل ، فبدأ في التوجه الى القصر الملكي بطلب اعادة الحياة النيابية الى البلاد ، وأخذ يعد العرائض التي كان من المتوخى أن تتقدم بها مختلف القطاعات التي تؤيده في الشعب المصرى ، وقد أعد الوفد صيغة موحدة للعريضة جاء فيها « يتشرف الموقعون على هذا من أفراد شعبكم المتعلق بعرشكم الكريم بأن يفزعوا الى سـدتكم العلية مما نزل بالبلاد بسبب تعطيل الحيـاة النيابية تعطيلا فعليا أدى الى حرمانها من

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٧٦ ·

(٢) الأهرام ، ١٨ فبراير ١٩٢٩ ·

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكي بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٢٩ ·

(٤) نفسه : تقرير سرى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكي بتاريخ ٩ فبراير ١٩٢٩ ·

حرياتها المقدسه ، والى تصرف الوزارة فى شئون الأمة المحبوبة من غير رقابة ممثليها ۰۰۰۰ لذلك نلتمس من جلالتكم أن تصدروا أمركم الكريم بعودة الحياة النيابية فعلا الى البلاد » (١) ۰ كما أوعز الوفد الى النواب والشيوخ من أعضائه بارسال برقيات الى الملك يلتمسون منه اعادة الحياة النيابية (٢) ۰ وفى نفس الوقت أوعز الى لجـانه المركزية بأقسام القاهرة بكتابة عرائض الى القصر تتضمن الاشارة الى حكم البراءة وأثره ، وأن تتضمن العرائض أيضا مطالبة الملك باقالة وزارة محمد محمود ۰ ويشير أحد تقارير الأمن العام الى ذلك بقوله « وبما ان وزارة دولة النحاس باشا أقيلت عندما نسب اليها أمور مخدشة بالشرف عقب ظهور وثائق قضية الأمير سيف الدين ، وبما أن القضاء أظهر براءة دولة النحاس باشا وشهد لهم بالنزاهة والشرف ، فقد انتهى سبب الاقالة بمجرد حكم القضاء ، ولذلك (فمقدمو) العريضة يلتمسون من جلالة الملك اعادة الحياة النيابية بأسرع وقت ممكن واقالة الوزارة الحالية التى لا تمثل البلاد والتى تحكم على غير ارادة الأمة » ۰ وقد ترك الوفد لكل لجنة من لجانه أن تكتب العريضة بالصيغة التى تراها على الا تخرج عن هذا المضمون ، ثم تذهب وفودها الى سراى عابدين لتقديمها ، وقد طالب الوفد باسراع خطى حركة تقديم العرائض الى القصر حيث اعتقد انها هى السبيل لاعادة الحياة النيابية (٣) ۰ وحدد لبدايتها يوم ٢١ فبراير على أن يتوالى تقديم العرائض تباعا بهدف لفت نظر القصر الى أن الوفد أصبح حينئذ أقوى مما كان عليه قبل اقالة النحاس ۰

وأخذت الوفود تتتابع على القصر منذ يوم ٢١ فبراير لتقديم عرائضها ، وكان أول تلك الوفود ، وفد مديرية الغربية ، ويصور أحد تقارير الأمن العام هذه الحركة فيقول « ۰۰۰ وقد كلف النحاسيون كل واحد من النواب والشيوخ السابقين وأصحاب الحركة والكلمة النافذة فى بلادهم أن يؤلفوا وفودا ويذهبوا بهـا الى سراى عابدين ، حيث يقدمون العرائض ملتمسين من صاحب الجلالة الملك اصدار الأمر بعودة الحياة النيابية بعد تعطيلها ، وعلمت أن من نتائج هذه الحركة أن وفدا

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى دون توجيه ومرفق به نص العريضة بتاريخ ٩ فبراير ١٩٢٩ ، البلاغ ، ٢٢ فبراير ١٩٢٩ ۰

(٢) نفسه : تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٢٩ ۰

(٣) نفسه ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٢٩ ۰

من مديرية الغربية سيقصد الى سراى عابدين العامرة غدا » (١) • كذلك حضرت وفود الى بيت الامة من الجيزة والمواصدية وبولاق ، وكان النحاس وبعض أعضاء الوفد فى استقبالهم وكان أهم تلك الوفود وفد عمال شركة السكر بالحوامدية وقد حاولت الحكومة منع ذلك الوفد من الحضور الى بيت الأمة ، فاصدر مأمور مركز الجيزة أمره الى مدير المصنع بمنعهم ، وقد أنذر المدير العمال وهدد من يذهب منهم بالعقاب والرفت ، ولكن العمال تحـدوا ارادة المدير ولم ينفع معهم التهـديد ، وقد وقف النحاس فيهم خطيبا فرحب بهم وأشاد بجهادهم وحثهم على التماس طلب اعادة الحياة النيابية من الملك (٢) • كذلك حضرت وفود من السـيدة زينب ومن مديرية الشرقية •

ورأت الحكومة أن تتصدى لهذه الحركة التى نظمها الوفد فتحول بين الوفود وبين تقديم عرائضها وقد استخدمت فى هذا السبيل قوتها المسلحة ، فتصدى رجال البوليس لجميع الوفود والقى القبض على بعض أفرادهم ، فعنـدما حاول وفد مديرية الشرقية تقـديم عريضته منعه البوليس فصاح أفراده قائلين « اقبضوا علينا جميعا فلابد من تقـديم مظلمتنا فتداول قادة قوة البوليس فى الأمر وكانت مشكلة من كل من القائمقام فريزر والبكباشى محمود كامل محسن والصاغ رضا عقـدة ، ولكن يبدو ان رأى قادة البوليس استقر على ضرورة الحيلولة بينهم وبين مقصدهم ، فأنذرهم البكباشى محمود كامل بأن أمامهم مهلة خمس دقائق يتفرقون فيها فاذا لم ينسحبوا فسيطلق جنوده النار عليهم • فهتف أفراد الوفد قائلين « نموت فى ساحة مليكنا ولا ننسحب الا بعد تقديم عرائضنا » فقبض البوليس على بعض قادتهم (٣) • وبعد أن حيـل بين الوفود وبين تحقيق هدفها لجأت الى وسيلة أخـرى تمكنها من تقـديم عرائضها ، فأرسلت برقيات الى الديوان الملكى توضح فيها ما اتخـذه البوليس حيالها ، ومن هـذه البرقيات برقية أرسلها الدكتور حسن كامل عن وفد الغربية قال فيها « يتشرف وفد الغربية المؤلف من شيوخ ونواب وأعيـان ومحامين وأطبـاء بأن يبلغوا معاليكم بأن الوفد أراد

---

(١) د• الوثائق القومية ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٢٩ •

(٢) نفسه • تقارير الأمن العام • تقرير من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٢٩ •

(٣) كوكب الشرق ، ٢٢ فبراير ١٩٢٩ •

التشرف برفع مطالبه لجلالة مليك البلاد باعادة الحياة النيابية ، فمنعته الوزارة بقوة البوليس من دخول السراى الملكية فترجوا أن ترفعوا للأعتاب الملكية ظلامتنا من الحيلولة بين جلالة الملك وشعبه » (١) . كذلك جاءه برقيات من الزقازيق بتأييد وفد الشرقية فى مسعاه لاعادة الحياة النيابية الى البلاد ، باعتباره المعبر عن رأى المديرية (٢) .

حدد الوفد لحركته أن تكون فى أيام ٢١ ، ٢٦ فبراير ويوم ١٥ مارس ، وعلى الرغم مما اتخذته الحكومة من اجراءات فى يوم ٢١ فبراير ، فقد قررت وفود من العباسية والجمالية والوايلى أن تتوجه فى يوم ٢٦ الى القصر بعرائضها ، ولكن الوزارة أرادت أن تفوت على هؤلاء فرصتهم ، وكانت العرائض التى سيتقدمون بها معدة بمكتب أحمد اغا المحامى وكان قد نما الى علم بوليس قسم الوايلى ذلك فاستصدر أمرا من النيابة بمصادرة تلك العرائض وفعلا تمت مصادرتها (٣) . كما حاول وفد من مديرية الدقهلية التقدم بعريضته فتصدى له البوليس واعتدى على أفراده وأهين أعيانه وحدثت معركة بين الوفد وبين البوليس أصيب فيها بعض الشرطة ، ولعل هذا يوضح مدى ضراوة تصرفات الحكومة ضد وفود ٢٦ فبراير (٤) . وعلى الرغم مما تعرضت له وفود يومى ٢١ ، ٢٦ فبراير فقد واصل الوفد الحركة ،و فى يوم ١٥ مارس جاءت وفود من عابدين والبحيرة والشرقية ، ويصور أحد تقارير الأمن العام ذلك بقوله « ... اجتمع بعض الأشخاص من مديريات مختلفة ومن مدينة القاهرة ، أكثرهم من مديرية البحيرة فى جوامع الفتح . والشامية وعابدين قبل صلاة الجمعة ..... وفى الساعة الواحدة خرج من فى الجوامع وانضم اليهم من كانوا خارجها واجتمعوا فى شوارع البستان وعبد المنعم وميدان المدبولى وعندها أرادوا اختراق «الكردونات» من العساكر قاصدين الوصول الى سراى عابدين ولكن لم تمكنهم من ذلك ، فأمرناهم بالانصراف فهتفوا بحياة جلالة الملك والحياة النيابية وحياة مصطفى النحاس باشا ، ولما كررنا عليهم الأمر بالانصراف لم

---

(١) كوكب الشرق ، ٢٢ فبراير ١٩٢٩ .

(٢) البلاغ ، ٢٢ فبراير ١٩٢٩ .

(٣) دار الوثائق القومية ، تقارير الأمن العام ، تقارير من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتواريخ ٢٤ ، ٢٥ فبراير ١٩٢٩ وكذلك مذكرة أحوال قسم الوايلى رقم ١١٠ بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٢٩ .

(٤) نفسه ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى بدون توجيه ولا تاريخ .

يدعنوا ، ووجدنا انهم مجتمعين بهيئة مظاهرة وان وجودهم مما يحدث اخلالا بالأمن العام أمرنا العساكر بتفريقهم وأحدثوا بهم الاصابات ، وتمكنا من القبض على المتظاهرين » (١) • كما حرر البوليس لهم محاضر جنح وتولى حسين محمد وكيل النيابه التحقيق معهم (٢) •

وفى الوقت الذى حاولت فيه الوفود تقديم عرائضها الى القصر الملكى ، كان الوفد يقوم بنشر نداءات وبيانات الى المواطنين ، يندد فيها بتصرفات وزارة محمد محمود ، ومن ذلك النداء الذى وجهته اللجنة السعدية للسيدات ، للمواطنين وتندت فيه بتصرفات الوزارة واهدارها لحقوق الأمة وتعطيل دستورها (٣) • كذلك شاركت تلك اللجنة فى حركة العرائض فتقدمت الى القصر الملكى باحتجاج على تصرفات الوزارة ضد الوفود التى جاءت الى القصر الملكى (٤) وهكذا شاركت المرأة فى الكفاح من أجل عودة الحياة النيابية •

محاولات الوزارة تثبيت دعائم حكمها المتداعى :

اشتد سخط الأمة على حكومة محمد محمود التى أدركت ان النظام الذى اصطنعته أخذ يتداعى فعملت على تثبيته بابتداع تشريعات لحمايته، فاستصدرت فى ٢٠ مارس ١٩٢٩ مرسوما بقانون بفرض عقوبة الحبس أو الغرامة أو كليهما على كل من حرض على كراهية نظام الحكم المقرر بالأمر الملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ (الذى قضى بتعطيل الحياة الدستورية) أو على الازدراء به ، واستصدرت فى اليوم نفسه مرسوما آخر بقانون

(٢،١) د• الوثائق القومية ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢٩ ، ومرفق به تقرير مأمور قسم عابدين الذى يوضح ان المقبوض عليهم هل كل من الشيخ عثمان الصاوى نائب سابق ، حسن يس نائب سابق، زكريا مهنا نائب سابق ومن الزقازيق ، لطفى المسلمى المحامى • فتحى المسلمى ، خليل محمود ، سليمان أحمد المحامى أمين أيوب ، حسين محمد أيوب ، على على باشا ، ومن ههيا توفيق السقاوى ، حسن على راشى الشيخ على حتحوت • ومن بلبيس عبد العزيز بك الزاهد نائب بلبيس وآخرون هم رفاعى مصطفى رفاعى تاجر ، عبد الحميد الأشقر ، عبد الحميد عشماوى ، محمود حموده وأحمد أبو النور تاجر بيور سعيد •

(٣) نفسه • تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٢٩ •

(٤) نفسه تقرير من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ١٩ مارس ١٩٢٩ ومرفق صورة الاحتجاج ــ انظر الملاحق • ملحق رقم (٨) •

بتشديد أحكام قانون الاجتماعات للتضييق من حق اقامة أى اجتماع(١)٠ وقد أحدثت تلك القوانين ردود فعل قوية لدى الجماهير فأصدر الوفد نداء الى الأمة ندد فيه بتصرفات الحكومة وبعدم دستورية القوانين التى أصدرتها ، واتهمها فيه بمحاولة قلب نظام الحكم وذلك بتعطيلها الحياة النيابية (٢) ٠ كما وجهت اللجنة السعدية للسيدات نداء للمواطنين تحثهم فيه على استمرار النضال ضد تلك الوزارة المعتدية على دستور البلاد وعلى حريتها ٠ وقد أكد ذلك النداء للمواطنين ان مصير البلاد بأيديهم لا بيد الوزارة (٣) ٠ كذلك فان أحد تقارير الأمن العام يشير الى أن الوفد كان قد أعد للأمر عدته ، فشكل من بين أعضائه عدة كوادر حزبية ، فاذا تم القبض على مجموعة منهم حلت محلها مجموعة أخرى — وليس ذلك الأسلوب بجديد على الوفد — وكان ذلك من وجهة نظر الوفد ان القبض على بعضهم ومحاكمتهم سيكون فرصة لاحداث الشغب فى البلاد مما سيجعل الحكومة البريطانية والعالم يشعرون بان البلاد غير راضية عن الحالة وانها تؤيد الوفد (٤) ٠ ورغم ان حركة العرائض والنداءات التى وجهها الوفد الى الأمة نجحت الى حد ما فى لفت نظر الحكومة البريطانية ، فانها لم تكن هى التى دفعتها الى التخلى عن مناصرة وزارة محمد محمود وانما جاء هذا التخلى نتيجة للمفاوضات التى دارت بين الوزارة وبين الحكومة البريطانية بهدف الوصول الى تسوية للمسالة المصرية ٠

مفاوضات محمد محمود — هندرسون :

أخذت الظروف الداخلية فى انجلترا تتطور لصالح مصر ، فقد جرت الانتخابات العامة فى أواخر مايو عام ١٩٢٩ ، وأسفرت عن حصول العمال على الأغلبية ، فألف مكدونالد زعيم حزب العمال الوزارة ٠ ولم تكد حكومة العمال تتولى الحكم حتى قامت باقصاء اللورد لويد عن منصبه

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق جـ ٢ ، ص ٧٦ ٠

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٢٩ ٠

(٣) نفسه ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ أول ابريل ١٩٢٩ ، أنظر الملاحق ٠ ملحق رقم (٩) ٠

(٤) نفسه ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٢٩ ٠

وقد أوضح هندرسون وزير الخارجية سبب اقالته فى بيان ألقاه فى مجلس العموم البريطانى ذكر فيه ان فحصه للمكاتبات التى تبودلت بين سلفه وبين اللورد لويد قد أظهر له بوضوح ان الموقف الذى اتخذه لويد كان بعيدا عن التمشى مع سياسة المستر تشمبرلن الخاصة بالاقلال من التدخل فى الشئون المصرية الخالصة الى أقصى حد ٠ ولذلك أرسل اليه هندرسون برقية فى يوليو ١٩٢٩ أفرغها فى قالب يفهم منه انه يدعوه للاستقالة (١) ٠ وباقصاء لويد عن منصبه تمهد السبيل لسقوط نظام محمد محمود — وقد صرح هندرسون بذلك للنحاس باشا أثناء مفاوضاته معه سنة ١٩٣٠ (٢) ٠

كان محمد محمود لا يرى الدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية بشأن المسألة المصرية حتى لا يكون ذلك مقدمة لسقوط وزارته ، خاصة وانه يعلم تماما أنه ليس بمقدوره عقد معاهدة مع انجلترا بسبب افتقاده للسند الشعبى ، هذا بالاضافة الى عدم امكان اقرار المعاهدة الا اذا صادق عليها البرلمان — ومعنى عودة البرلمان انتهاء حكمه ٠ لذلك ظل محمد محمود لا يرى ضرورة الدخول فى مفاوضات وان تكن الأحداث قد فرضت عليه التفاوض مع هندرسون وزير خارجية انجلترا ٠

سافر محمد محمود الى لندن فى صيف عام ١٩٢٩ لحضور الحفل الذى أقامته جامعة اكسفورد لتقليده لقب دكتور فى القانون ، وكان يرى أن يحادث الحكومة البريطانية بشأن أمور ثلاث هى الامتيازات ودخول مصر فى عصبة الأمم والسودان ، ولكن حكومة العمال كانت راغبة فى معالجة المسألة المصرية برمتها ، وقد صرح محمد محمود للدكتور هيكل الذى كان موجودا بلندن ,بانه لا يمكنه تجاهل العرض البريطانى وانها فرصة تهيأت له يعالج فيها ما استعصى على غيره ، وخاصة وان الرفض غير ممكن ، وعلى هذا فلم يكن فى استطاعة محمد محمود أن يرفض طلب الانجليز ويظل رئيسا للوزراء ، كما لم يكن يستطع أن يفاوض ويظل رئيسا للوزراء بعد الاتفاق ، ومعنى هذا ان مصير وزارته قد تحدد فى نفس اللحظة التى طلبت فيها وزارة الخارجية البريطانية منه التفاوض فى المسألة المصرية (٣) ٠

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٩٧ — ٦٩٨ ٠
(٢) نفسه ، ص ٦٩٨ ٠
(٣) نفسه ، ص ٧٠١ — ٧٠٢ ٠

أزعجت الوفد فكرة تفاوض الحكومة العمالية مع محمد محمود ، فاجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية فى يوم ٢٣ يونيو ١٩٢٩ لتلفت نظر الحكومة البريطانية الى « تجرد محمد محمود باشا من أى صفة تخوله حق التفاوض عن مصر » وأرسلت تلغرافات بذلك الى رئيس مجلس النواب البريطانى والمستر مكدونالد رئيس الوزراء والمستر هندرسون وزير الخارجية . وفى الوقت نفسه كان مكرم عبيد فى انجلترا يحتج بشدة على صفحات الجرائد البريطانية باسم الأمة المصرية على تفاوض الحكومة البريطانية مع حكومة لا تمثل الشعب ويؤكد ان أى برلمانى مصرى لابد أن يرفض هذه التسوية . وسرعان ما دبر مكرم عبيد اجتماع المؤتمر المصرى للجمعيات الأوروبية التى قام أعضاؤها بمظاهرة أثناء وجود الملك ومحمد محمود فى لندن ، وكان من بين اللوحات الست عشرة التى حملها المتظاهرون لوحة كتب عليها « الصداقة بين مصر وانجلترا لا تكون الا بالاتفاق مع برلمان مصر » وأخرى تعلن ان « وزارة محمد محمود باشا لا تمثل الشعب المصرى » (1) .

وعلى أى حال فقد دارت المحادثات بين محمد محمود ومستر هندرسون وتوصل الطرفان الى عدة مقترحات حققت تقدما فى بعض المسائل وخاصة فيما يتعلق بالنصوص العسكرية التى أقرت انسحاب القوات البريطانية الى منطقة القناة ، واعتراف بريطانيا للحكومة المصرية بأنها هى المسئولة منذ ذلك الوقت عن أرواح الأجانب وأموالهم الى جانب عدة أمور أخرى خاصة بالجيش وبالسودان . ورغم ما أحرزه محمد محمود من تقدم فقد عاد الى مصر فى ٣ أغسطس ١٩٢٩ وهو مقتنع بأن المقترحات التى توصل اليها هى أقصى ما يمكن للمستر هندرسون ان يشير على حكومته بقبوله ، ولكن كانت العقبة التى واجهته هى امكانية التصديق على تلك المقترحات فى مصر . فقد رفض الوفد بلسان صحفه وبلسان رئيسه أن يدلى برأيه فى المقترحات « الا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخابا صحيحا . لان مناقشة هذه المقترحات فى ظل الديكتاتورية تضليل ونقيه وفتنة ، وفى ظل الدستور نور ورحمة وعصمة » . وقد أكد أنه « لا يمكن أن تكون هناك انتخابات حرة تعقبها حياة نيابية صحيحة مادامت هذه الوزارة قائمة ، فيجب ان تزول اذن وتفسح الطريق لارادة الأمة الحقيقية » . وقد دعم هذه النظرية بانه « لا معنى لتقرير

(1) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٧٠٢ .

مصير الأمة وهى مقهورة فى الداخل مهدرة حقوقها وحريتها » (١) . ولما ادرك محمد محمود ان الموقف يفلت من يده ، راح يدعو الى ائتلاف ، ولكن الوفد رفض الدعوة فقال النحاس فى الاحتفال بذكرى وفاة سعد « يتغنى محمد محمود باشا اليوم بعبارات التضافر والتلويح بغصن الزيتون لاعادة الائتلاف ... فيالها من دعوة جريئة يوجهها الى الأمة واظفاره لا تزال ناشبة فى عنقها ويده لا تزال تقطر من دماء حريتها » . كذلك فسرت صحف الوفد دعوة محمد محمود على أنها الحرص من جانبه على الحكم وتثبيت دعائم وزارته . ومن ثم فان اصرار الوفد على موقفه من مشروع المعاهدة كان دليلا على ان وزارة محمد محمود مستقيلة لا محالة (٢) .

أما عن موقف الحكومة البريطانية من المقترحات ، فانها قد أوضحت لمحمد محمود فى مناسبات متعددة أصرارها على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابية . وقد صرح مستر هندرسون والدكتور دلتون وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلمانى بأن هذه المقترحات التى انتهت اليها المحادثات انما قصد بها أن تعرض على الشعب المصرى لتكون أساسا لمعاهدة تعقد بين الدولتين وتتولاها حكومة مصرية وليدة انتخابات حرة من كل قيد ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه ، وقد فهم من هذا التصريح أن وزارة محمد محمود قد آن لها أن تستقيل لتحل محلها وزارة أخرى تجرى الانتخابات تمهيدا لعودة الوفد الى الحكم (٣) .

أما عن موقف القصر من الوزارة ، فلم تكن العلاقة بين محمد محمود والملك على مايرام فى ذلك الوقت ويذكر اللورد لويد ان الملك فؤاد كان يعمل على الاستغناء فى أقرب فرصة عن حلفائه الأحرار الدستوريين ، وتقليل ميزان القوى الى الذين لم يكونوا يخفون ايمانهم بالحكومة الأوتوقراطية ومنهم على ماهر وزير المالية وبعض الوزراء الآخرين . وكانت العلاقات داخل الوزارة سيئة بين محمد محمود وعلى ماهر ، ويبدو ان على ماهر كان وراء سوء العلاقات بين الملك ومحمد محمود ، ويشير أحد تقارير الأمن العام الى ذلك بقوله « .. ان دولة محمد محمود باشا طلب اعتماد مبلغ ثمانية آلاف جنيه للمصاريف السرية لأن المصاريف السرية التى كانت مقررة منذ أن تولت هذه الوزارة الحكم قد

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٧٠٥ .
(٢) نفسه ، ص ٧٠٦ .
(٣) نفس المكان .

تفذت عن آخرها فلم يوافق على ماهر على اعتماد هذا المبلغ ، ثم انه قابل جلالة الملك وعرض عليه الأمر وأفهم جلالته بان دولة محمد محمود باشا يأخذ هذه المبالغ ويصرفها فى الدعاية عن نفسه وان المصاريف السرية السابق اعتمادها صرفت جميعها فى زيارات دولته للمديريات وعمل الزينات الفخمة التى كانت تقام لدولته . فلم يوافق جلالته على اعتماد هذا المبلغ » (١) كما أخذت العلاقات بين الملك فؤاد ومحمد محمود تزداد سوءا ، ففى أثناء تواجدهما فى أوربا اتجهت نية الملك فؤاد الى تعديل الدستور . وكان ذلك التعديل كما يذكر الدكتور هيكل يرمى الى قصر اقتراح القوانين المالية على الحكومة ، وجعل مسألة الثقة بالوزارة مقصورة على مرة واحدة فى مستهل الدورة البرلمانية . وقد ناشد الدكتور هيكل محمد محمود عندما عرض عليه رغبة الملك فى التعديل ألا يفكر فى هذا الأمر ، اذ ان كل تعديل فى الدستور فى هذا الظرف لا يمكن أن يفسر الا بأنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة فى الدستور (٢) . وعلى ذلك فقد رفض محمد محمود اجراء أى تعديل فى الدستور خشية على مشروع معاهدته ، وقد أعقب ذلك زيادة الجفوة بين الملك فؤاد ومحمد محمود .

وهكذا كانت الحوادث منذ عودة محمد محمود باشا الى مصر تدل كل يوم على حرج مركز وزارته ــ ورغم ما بذلته حكومته من جهود مضنية لكسب الرأى العام الى صف مشروع المعاهدة الى حد تأليفها « جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة » للترويج لها داخل البلاد (٤) . الا انها لم تستطع أن تكسب شيئا طالما كان الوفد رافضا نظر المشروع الا تحت قبة البرلمان . وعلى كل حال فقد عانت وزارة محمد محمود فى أواخر أيامها من ضعف شديد ، جعلها لا تستطيع مواجهة الحملة الشديدة التى شنها عليها الوفد الذى أشارت صحفه الى انه اذا لم تستقل الوزارة فلتكن اقالة . ولما أدرك الأحرار الدستوريون ان كرامتهم أصبحت فى كفة الميزان قدم محمد محمود استقالته فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ ، فقبلها الملك فى اليوم نفسه ، وكان قد تردد أن الملك سيعهد الى على ماهر

دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير من حكمدار بوليس اسكندرية الى مدير عام الأمن العام بتاريخ ٣١ مارس ١٩٢٩ . أنظر الملاحق ، ملحق رقم (١٠) .

(٢) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

(٣) على شلبى : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

تاليف الوزارة (١) ، ولكنه عهد الى عدلي يكن في ٣ أكتوبر تأليف الوزارة الجديدة لاجراء الانتخابات واعادة الحياة النيابية ٠

ولقد كان تأليف هذه الوزارة تحقيقا لاقتراح أدلى به النحاس باشا لمكاتب التايمز أشار فيه بتأليف وزارة محايدة لاجراء الانتخابات طبقـا لقانون الانتخاب القائم ، كخطوة أولى لاعادة الحياة الدستورية ٠ ويبدو انه اشترط هذه الخطوة فى المقابلة التى جرت بينه وبين السير برسى لورين ــ خليفة لورد لويد ــ قبل استقالة محمد محمود باشا ٠ فبعد هذه المقابلة بأيام قدم محمد محمود استقالته ٠ وهكذا انتهت هـذه المحنـــة الدســتورية التى كان قد قدر لاستمرارها ثلاثة أعوام قابلة للتجديد ، ولكن الحوادث جعلتها لا تستمر لأكثر من خمسة عشر شهرا تقريبا (٢) ٠ وعلى ذلك انتهت تجربة محمد محمود بالفشل ٠

وفى ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ تقـدمت وزارة عدلي يكن بخطـاب الى الملك فؤاد يطلب البدء فى اجراءات الانتخابات بعد أن أعدت للأمر عدته فقالت فى خطابها « مولاى منذ تفضلتم جلالتكم باصدار المرسوم بتأليف الوزارة لم تزل عاملة على تحقيق ما أخذته على نفسها من اعادة الحياة الدستورية وفقا لارادتكم السامية ، ولقد دأبت فى اعداد العدة لاجراء الانتخابات لمجلس النواب ٠ فبدأت بتحديد دوائر الانتخاب الجديدة طبقـا لنتائج الاحصاء الأخير ، ثم ثنت بتقسيم هذه الدوائر الى دوائر فرعية ٠ والآن وقد فرغت الوزارة من هذا العمل تستطيع أن تستأذن جلالتكم فى الشروع فى الاجراءات المرسومة لتلك الانتخابات لتتم فى نهاية السنة الحاضرة وليمكن عقد البرلمان فى صدر السنة المقبلة للقيام بمهمته الجليلة ٠ فاذا وافق ذلك جلالتكم تفضلتم باصدار أمركم الكريم مؤذنا بانفاذ أحكام الدستور وبالبدء فى اجراء الانتخابات » (٣) ٠ وفى نفس اليوم الذى طلبت فيه الوزارة اجراء الانتخابات ، صدر الأمر الملكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ ونصه « بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام

---

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير خطى غير موقع بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٢٩ ٠

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٧٠٨ ٠

(٣) نفسه ، الدستور ، كتاب الوزاره الى الملك فؤاد لاجراء الانتخابات بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٢٩٠ : وثيقة خطية ، أنظر الملاحق ٠ ملحق رقم (١١) ٠

دستوري للدولة وعلى أمرنا رقم ٤٦ الصادر في ١٩ يولية ١٩٢٨ وعلى كتاب الوزارة المرفوع الينا بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ أمرنا بما هو آت:

مادة ١ : يعمل بالمواد ١٥ ، ٨٩ ، ١٥٥ ، ١٥٧ من الدستور .

مادة ٢ : يحدد بمرسوم تاريخ دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب وبدعى الى الاجتماع في ١١ يناير ١٩٣٠ مجلس النواب الذي ينتجه هذا الانتخاب ، ومجلس الشيوخ الذي كان قائما في تاريخ اصدار أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ المتقدم ذكره » (١) .

وفي ٢ نوفمبر استصدرت الوزارة مرسوما آخر بتحديد يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٩ لاجراء الانتخابات و ٢٩ منه للاعادة وبدعوة البرلمان للانعقاد يوم السبت ١١ يناير ١٩٣٠ . كما قامت وزارة عدلي في ٢ نوفمبر بفض الأختام التي كانت موضوعة على أبواب البرلمان منذ يولية ١٩٢٨ وسلمت مفاتيحه الى سكرتير مجلس الشيوخ (٢) . ثم أسفرت الانتخابات عن فوز كبير للوفد برغم امتناع الأحرار الدستوريين عن دخولها ، وبعد أن أتمت وزارة عدلي مهمتها قدم عدلي استقالته في ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ فأسند الملك الى النحاس زعيم الأغلبية تأليف الوزارة في أول يناير ١٩٣٠ وبذلك منيت تجربة محمد محمود في الاعتداء على الدستور بفشل ذريع .

---

(١) د. الوثائق القومية : الوقائع المصرية ع ٩٧ غير اعتيادي بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٩

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٩٧ .



ملاحق القسم الأول

وتضم ١١ ملحقا رئيسيا

حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم

مولاي

لما قبلت مسئولية الحكم تلبية لدعوة جلالتكم كان أول أعمالي أن عرضت على تصديقكم السامي المرسوم الذي صدر في ٢٥ نوفمبر الماضي بتأجيل دور الانعقاد العادي للبرلمان مدة شهر

وإن هذا التأجيل الذي كان قراره مطابقاً تمام المطابقة لنص المادة ٣٩ من الدستور قد دعت إليه مقتضيات الحالة السياسية .

وأذكر في هذا الشأن أن الوزارة الحالية قد ألفت في الوقت الذي نفذت فيه الحكومة البريطانية بالقوة جانباً من الشروط التي فرضت على الوزارة السابقة بعد الاعتداء المشئوم الذي وقع على حياة السير لي ستاك باشا ، وأحاطت جلالتك [illegible] ما [illegible] من ذلك خطورة من إجراءات القهر

فمنذ قدمت الوزارة السابقة استقالتها معترفة أن الظروف قد جعلتها عاجزة عن القيام بمهمتها وأبانت في استقالتها أنها كانت خير وسيلة لوقاية البلاد من مصائب أخرى (ينظر كتابا الاستقالة المؤرخان ٢٢ و٢٤ نوفمبر)

ولما قبلت في تلك الساعة العصيبة عبء الحكم الشاق جاعلة [illegible] في وطننا العزيز كان أول ما عنيت به [illegible] الحكومة [illegible] استقلال البلاد .

ولما كانت من هذه الجهة [illegible] ، [illegible] ، [illegible] إعادة صفو العلاقات مع تلك الحكومة [illegible] بالدستور [illegible] القومية .

الآن [illegible] من المستحيل [illegible] [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ولو استمرت المناقشات البرلمانية في هذه الظروف لما نتج عنها سوى تهييج الخواطر وزيادة الحالة السياسية سوءاً وسد السبل المؤدية إلى حل الإشكال.

فلما أن عدت من أوروبا وجب على زملائي الوزراء الذين وقع الاختيار عليهم بعيداً عن كل الاعتبارات الحزبية، أن نتحمل وحدنا أمام جلالة الملك وأمام البلاد المسؤولية السياسية الخطيرة الناشئة عن الحالة.

لذلك طلبنا تأجيل دور انعقاد البرلمان بمرسوم لمدة شهر.

ومع ذلك كنا لا نزال نرجو أن نستطيع التقدم إلى المجلسين للحصول على موافقتهما وتعضيدهما.

فقد كانت المحادثات مع الحكومة البريطانية تتقدم تقدماً أمسنا لا نتمنى معه بقاءنا في حدود سلطتنا تماماً، أمكننا أن نحصل على تخفيف بيّن في الشروط التي فرضت على مصر وعلى الأخص حماية مبادئ الدستور. وقد أغلقت المجالس وأعيد سير المفاوضات مع الحكومة البريطانية. ومازلنا دائبين على السعي في سبيل استعادة مقومات الدولة، وتخفيف ما ترتب عليها من المتاعب تخفيفاً بيّناً مما كان نتيجة للسياسة البعيدة عن الحكمة التي اتبعت في العهد الأخير.

وإن الصبغة السياسية المستقلة التي لوزارتنا وصدق نياتنا والنتيجة الحسنة التي أدت إليها أعمالنا الأولى والإحساس بشدة الأخطار التي تعرضت لها البلاد والشعور الذي خالج البلاد بأجمعها ولا يزال يخالجها بالحاجة إلى الخروج من عهد مملوء بالاضطرابات العقيمة وأعمال العنف والمنازعات الداخلية بين أفراد الأمة - كل هذا كان يجب عقلاً أن يحدث انقلاباً في آراء الأغلبية البرلمانية.

غير أن ذلك لم يحدث.

إن أغلبية أعضاء البرلمان قد نسوا قراراتهم ووقعوا فيما سبق من الأغلاط فأرادوا أن يعربوا من أول يوم عن عدم ثقتهم في سياسة الحكومة غير مكترثين بما يقضي به واجبهم السياسي وما يحتم العدل منه عليهم من أن لا يحكموا على الوزارة قبل سماع دفاعها وتمحيصه في مناقشات قانونية.

وقد رفعت هذه الأغلبية إلى جلالة الملك بواسطة رئيس مجلس النواب ووكيل مجلس الشيوخ عريضة من العرائض وجهت فيها إلى هذه الوزارة وأعمالها بلهجة عنيفة لوماً مطلقاً في عبارة كانت غير قائمة على أساس، فضلاً عن ظهورها بمظهر عدائي غير معتاد مما لا يمكن تبريره أو الدفاع عنه.

وبهذا قد أحدثت أغلبية مجلس النواب، بطرق غير دستورية، حالة خلاف بين هذه الوزارة والبرلمان فلم تتمكن الوزارة معها أن تأخذ على مسؤوليتها دعوة البرلمان إلى الانعقاد.

ولهذا الخلاف لا يمكن فضه إلا باستقالة الوزارة أو بحل مجلس النواب. وإني بما أنا عليه من الحرية والاستقلال عن كل شهوة أو مطمع سياسي وكل رابطة حزبية لم أكن لأتردد لحظة

في تقديم استقالتي لو كان في استطاعتي أن أجاري رغبتي الشخصية وأنا مؤمن بأن في هذا العمل نفعاً للبلاد .

ولكن لا دخل في الأمر للشخص . فإن الأغلبية البرلمانية متشبثة بالاستمرار على نفس الخطة السياسية التي جعلت القضية القومية في خطر من جراء علاقاتنا ببريطانيا العظمى واستخدمت الإدارة الداخلية في البلاد لمصلحة حزب من الأحزاب .

فاستفتاء الأمة في هذه الظروف السياسية قد أصبح ضرورة محتمة .

مولاي

أن الأماني القومية ليست وقفاً على حزب من الأحزاب بل هي متأصلة في نفس جلالتكم الشريفة وفي نفوسنا ونفوس المصريين جميعاً

أن الحرص التام على الدستور هو واجب مقدس علينا وعلى كل محب لخير بلاده فإن ذلك الدستور الذي جادت به مواهب جلالتكم الأبوية يحفظ للبلاد في غير مصلحة حريتنا ورقينا المدني .

على أنه يجب أن تقرر البلاد من هم الذين يؤتمنون على الأماني القومية وصيانة الدستور وإنماء حرياتنا ورقينا ، ذلك الملك المشاع الذي لا يقبل التجزئة .

ولنا مل الثقة أن المعارك الانتخابية ستشعر شعوراً تاماً بأن مستقبل الأمة يتوقف على اختيارها لممثليها في الوقت الحاضر

أن الدرس القاسي المستفاد من الحوادث الأخيرة واختلال نظام الإدارة التي خضعت للخلافات السياسية وما طرأ اليوم على أعظم المسائل الحيوية التي تمس نظام حياتنا القومية ورقينا الفكري والمعنوي من تعطيل حلها بسبب هذا الصراع بين الأحزاب ، كل ذلك لما ينبغي أن يهدي الناخبين إلى السبيل الجديد الواجب سلوكه في مصلحة البلاد .

وإننا نرجو ونتمنى أن تدرك الطبقات الراقية من الأمة أن استقلالنا لا يمكن تثبيته في يوم بل هو يتم بما يبذل من الجهود على مدى سنين عديدة ويقوم على أسس رقينا الحقيقي ذلك الرقي الذي هو وحده يكسبنا تدريجاً ما تحتاج إليه الأمم المتمدنة من القوة والثقة ، وأن الطبقات المشتغلين بالزراعة وهم الذين يعرفون من تجاربهم الخاصة ما يلزم من تعب طويل وجهود شاق وصبر وتضحية ليؤتي البذر ثمره ، ويدركون ما بين عملهم في زراعتهم وبين العامل للخدمة العامة من الشبه والتماثل ، فيعملون جميعاً على انتخاب ممثلين ذوي خبرة وإخلاص يصلح أن يؤتمنوا على مستقبل هذه الأمة ليتعهدوه بالحكمة والتبصر .

وإني بهذا الشعور أتشرف بأن أعرض باسم مجلس الوزراء على أعتاب جلالتكم المرسوم الملحق بهذا الذي يقضي بحل مجلس النواب ودعوة المجلس الجديد إلى الاجتماع .

ولا زلت لمولاي العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين

رئيس مجلس الوزراء

(احمد ماهر)

القاهرة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

ملحق رقم (٢)

حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم

مولاى

لما شرفني مولاى باصدار امره لى بتشكيل وزارتي الاولى رأيت وجوب استفتاء الامة فـــى شأن السياسة التى جرت على البلد تلك النكبات والكوارث والتى اثر زعيمها بعجزه عن القيام بمهمته وبأن استقالته خير وسيلة لوقاية البلاد من شر مصائب اخرى • تعرضت على مولاى حـــل مجلس النواب وامر جلالته بذلك • وقد حصلت الانتخابات الجديدة وعلى اثرها قدمت استقالتى فامرتمونى جلالتكم بتشكيل وزارة برلمانية تشكلتها من زملائى الذين تولوا معى اعباء الحكــــم • وبمجرد انعقاد المجلس الجديد وقبل بحث برنامج الوزارة الذى تضمنه خطاب العرش ظهـــرت فى المجلس روح عدائية تدل على الاصرار على تلك السياسة التى كانت سببا لتلك النكبات التى لما تنته البلاد من معالجتها وقد بدت تلك الروح جلية فى ان المجلس اختار لرئاسته زعيـــم تلك السياسة والمسئول الاول عنها •

وبما ان هذا التصرف من نتيجته ان يجعل مهمتنا فى القيام بواجبنا نحو بلادنا مستحيلــه وليس فى وسعنا ان نأخذ على عاتقنا ما قد يجره من الاضرار العظيمة بسلامة البلاد وقضيتها •

لهذا اتشرف برفع استقالتى واستقالة زملائى راجيا من مولاى التكرم بقبولها

ومازلت لمولاى العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

احمد زيـــور

القاهرة فى ٢٨ شعبان ١٣٤٣

٢٣ مارس ١٩٢٥ م

تأشيرة رفعها حضرة صاحب الدولة الرئيس الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم تفضـــل جلالته بعدم قبولها

حسن نشأت

١٩٢٥/٣/٢٣

ملحق رقم (٣)

[illegible] رياسه مجلس الوزراء [illegible] مصر

حضره صاحب الجلاله الملك المعظم

مولاى

ان ثقه جلالتكم الغاليه التى غمرتمونى وزملائى بها برفض قبول استقالتنا يوجب علينا التفانى فى اداء واجبنا المقدس نحو جلالتكم ونحو البلاد . على اننا كما تشرفت بالعرض لمولاى فى كتاب استقالتنا لا يمكننا العمل مع مجلس النواب الجديد الذى ظهر لاول وهله مايدل على اصراره على تلك السياسه التى جرت على البلاد نكبات ومصائب لم يحجم زعيمها ان يقر بها فى كتاب استقالته ومع ان الظروف التى قضت بتلك الاستقاله ... وحل مجلس النواب تكاد لاتزال باقيه كما هى . وحيث ان هذا يدل على ان حضرات النواب الذين ظهروا بهذا المظهر لم يتدبروا مصلحه البلد فى الوقت العصيب الذى تمر فيه ولاشك مطلقا فى اسم الناخبين ماقصدوا ان يودوا بالبلاد الى مثل ماتودى اليه هذه الروح التى آثرت الشخصيات على المصلحه العامه لهذا وامام رغبه جلالتكم الساميه فى المحافظه على سلامه البلاد وطمأنينتها وتشريفكم لى ولحضرات زملائى بالبقاء فى الحكم للوصول الى هذه الغايه لا ارى مندوحه من ان نعرض على جلالتكم حل مجلس النواب

وانى مازلت العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

احمد زيور

القاهره فى ٢٨ شعبان ١٣٤٣ — ٢٣ مارس ١٩٢٥

ملحق رقم (٤)

حضرة صاحب الجلالة الملكية المعظمة حفظها الله

نتشرف نحن الموقعون على هذا أعضاء حاشية جلالتكم برفع التماسنا الآتي الى ذاتكم السنية.

يا صاحب الجلالة

لما تراءى لنا أن الحالة السياسية قد بلغت في وطننا مبلغاً من الخطورة وانه يجب الاهتمام بها بصورة خاصة جئنا نلتمس من جلالتكم اعادة النظام النيابي الى البلد طبقاً لنص الدستور الذي تكرمت جلالتكم بمنحها اياه.

هذا مع ما يليق بذلك المقام الأعلا من الاجلال والتعظيم والاحترام

عمر الموسون	كمال الدين حسين	محمد علي	سعيد داود	سعيد موسون
يوسف كمال	اسماعيل داود	سليمان داود	حسن موسون	عثمان نابل
عمرو ابراهيم	عمر حليم	عباس حليم	علي نابل	

ملحق رقم (٥)

[illegible]

تفضلتم جنابكم وأخذتم في سنة ١٩٢٦ بين الائتلاف واعتبرتموه منهجاً ملائماً لحاجة البلاد بجمعها معاً ضد التحزب والانقسام ورص الصفوف في حكومة ثابتة وطيدة .

وقد كان من الواجب لنجاح ذلك النظام أن تتعاون العناصر المؤلفة له تعاوناً فعلياً ، وأن تصرف جهدها الى تحقيق وجوه الاصلاح المختلفة وأن تتحرى الأعمال في جهات الحكومة جميعاً تمشياً مع العدل والمساواة .

ولم يكن أحد من قادة الائتلاف في أن الاغلبية فيه طابت نفوسهم وخلصت نياتهم . وإن كان المصريون في الواقع متفقين في المقاصد والوسائل ولم يكن بينهم خلاف يتركز على تشعب الآراء أو تباين ما بين وجهات النظر فقد كان المقصد أن الانقسام الذي كان مستفحلاً في أصله ونشأته صائر هنا الى الزوال فيعود المصريون كما بدأوا متحدين

مع أن فئة قليلة [illegible] بها المصادفة المحضة في هذا العهد الأخير مكان الزعامة من حزب الأكثرية مازالت ، في حرصها على الاستئثار بالأمر ، تتنكب باب التعاون وتسترسل في عزيمة مشبوهة والنظر على المصالح العامة ، مدعية أن الانقسام جاء من انفرادها بالحرص بحقوق البلاد ، جاهدة في نشر ذلك ودائبة على توسيع نطاق الانقسام واستمرار أسبابه .

ومما يؤسف له أشد الأسف أن آثار الانقسام نفذت الى دوائر الحكومة وكان لها شأن غير ضئيل في أعمال الموظفين وأحوالهم . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من إفساد نظام الأعمال وتعريض مصالح الجمهور للعسف والعبث ومن نشر القلق والاضطراب بين الموظفين

كذلك انتقلت هذه الآثار الى الأفراد والأسر فاضطربت بها العلاقات والروابط بينهم بل انقلبوا بعضهم حرباً على البعض وتزعزعت أسباب التراحم والتضامن في الأسر .

ثم انتهى الأمر الى أن أصبحت الحياة النيابية نفسها أداة لطغيان تلك الفئة واستبدادها مستعينة بالأكثرية المضطربة الا ما ندر أو مستأثرة بيد رجل مخدوع [illegible] شرها وتلك تطمع في غيرها . وكذلك عجزت تلك الحياة النيابية عن تحقيق أخص ما يرجى منها من إنفاذ المشروعات المختلفة في المرافق العامة للبلاد .

فلما كانت هذه الحالة أيست جنابكم الا أن تعالج الأمر بالوسائل الأسرع إنقاذاً للبلاد مما يتهددها من خصومة دائمة ونظام حكم عاجز مضطرب ، فأقلتم الوزارة السابقة وعهدتم بالحكم الى هذه الوزارة .

ولقد أطالت الوزارة النظر في الشؤون الحاضرة تتحسس وجوه العلاج لها فلم تجد لذلك سبيلاً الا
أن تعمل على تخليص البلاد من تلك المؤثرات المصطنعة كيما تعود الأحوال الى سيرتها الطبيعية . ولن
تعود الأحوال الى تلك السيرة الا اذا علم الناس حقائق الأمور . وتكشفت لهم أسباب التغرير
واستبانوا كيف كان الانقسام مصطنعاً لمصلحة تلك الفئة القليلة وكم جر على البلاد من فساد
وشتات . كذلك لن تصل الأمور الى قرارها الا اذا خلص الأفراد مما كان يرهقهم من ضروب الاعتداء
والتشهير بالباطل فأمنوا أن يبدوا آراءهم في غير حرج ، والا اذا اطمأن الجميع أن المرافق العامة
ومصالح الدولة يجري الأمر فيها بالحق والعدل .

ولكن المؤثرات المصطنعة التي أفضت بالبلاد الى الحالة التي تشكو منها لا يمكن أن تنقطع أسبابها
في الوقت القصير . على أن الوزارة ترجو أن تكون ثلاث سنين كافية في هذا السبيل .

كذلك لا تنقطع أسبابها مع بقاء العوامل التي سهلت قيامها وكفلت لها القوة والانتشار .
ولما كان البرلمان في حالته الحاضرة لا يتيسر معه الوصول الى الحالة الطبيعية التي تنشدها البلاد
وجب ألا يكون من ناحية أخرى عقبة في سبيل الأخذ بالأسباب الموصلة لها .

لذلك لا ترى الوزارة بداً من حل المجلسين وتأجيل الانتخابات الى الوقت الذي يرجى فيه
أن تتجلى ارادة الأمة على وجهها الصحيح .

كذلك ترى الوزارة أن ينظر في قانون الانتخاب وما يتصل به من أحكام الدستور لتعديل ما
قد يكون في تعديله اصلاح للحالة التي سبق وصفها . على أن انتظام النيابة والمسئولية الوزارية
لن يمسها التعديل بحال من الأحوال .

وما كانت الوزارة لتتقدم الى حل المجلسين وتأجيل الانتخابات طواعية واختياراً ولكن
يلجئها الى ذلك الجاء ضرورة الخروج من الحالة الحاضرة ، والحاجة الى نظام ثابت مرضي .
يعيد للبلاد وحدتها ويهيئ لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يحقق كامل أمانيها .
والوزارة شديدة الايمان بأنها تصدر في ذلك عن حاجات الأمة الحقيقية واجماع أهل الرأي
فيها .

وقد اعتزمت الوزارة أن تأخذ نفسها في ادارة الشؤون العامة خلال فترة تعطيل الحياة النيابية ،
باجراء العدل ، وتحقيق المساواة في غير تحيز أو حزبية ، وتأمين الحريات في حدود القوانين ،
وتنفيذ الاصلاح في المرافق العامة ، الذي طال على البلاد أمد انتظاره . وترجو أن توفق الى
ما قصدت له في ظل عطف جلالتكم وبفضل تأييد الأمة .

فاذا حازت الاعتبارات المتقدمة قبولاً من جلالتكم تفضلتم باصدار أمركم الكريم بحل مجلسي
النواب والشيوخ وايقاف المواد ٨٩ و ١٠٠ و ١٠٧ والجزء الأخير من المادة ١٥ من الدستور

وان الوزارة وهي ترفع الى سدتكم العلية آيات اخلاصها لتبتهل بالدعاء بأن يحفظ للبلاد ذات جلالتكم الكريمة مؤيدة بتوفيق الله .

١٨ يوليه سنة ١٩٥٢

ملحق رقم (٦)

مولاي

اطلعت على الكتاب الذي رفعه زملائي اثناء غيابي عن البلاد طلبين
به من جلالتكم اصدار امركم الكريم بحل المجلسين وايقاف المواد ٨٩ و١٠٥ و١٠٦
والجزء الاخير من المادة ١٥ من الدستور واني اتشرف بان ارفع الى سدتكم
العليه ان ذلك الكتاب جاء تعبيراً صادقاً لما كان يجيش به نفسي ويختلج
في خاطري . ولذلك فانني اوافق على جميع ما به . وارجو ان تتفضل جلالتكم
باعتباري مؤيداً لزملائي متضامناً معهم في امر ذلك الكتاب جملة وتفصيلة .
واني لجلالتكم العبد الاخير المطيع والخادم المخلص الامين

وزير الزراعة
[توقيع]

٢٨ تموز ١٩٢٨

مولاي

اطلعت على الكتاب الذي رفعه زملائي [illegible] نيابة عن البلاد
ملتمسين به من جلالتكم اصدار امركم الكريم بحل المجلسين
وايقاف المواد ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ والجزء الاخير من المادة
١٥ من الدستور واني اتشرف بان ارفع الى سدتكم العلية
ان ذلك الكتاب جاء تعبيرا صادقا لما كانت تجيش به
نفسي ويتجه له خاطري ولذلك فاني اوافق على جميع ما جاء به
وارجو ان تتفضل جلالتكم باعتباري مؤيدا لزملائي متضامنا
معهم في ذلك الكتاب جملة وتفصيلا
واني لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الامين

٢٩ يوليه سنة ١٩٢٨ — حافظ عفيفي

ملحق رقم (٨)

محافظه مصر اداره الضبط فرع ب · القلم المخصوص

تقرير سرى سياسى رقم ٥٢٤ فى ١٩٢٩/٣/٢٠١

حضره صاحب المعالي كبير الامناء لحضره صاحب الجلاله الملك

نتشرف بان نخبر معاليكم بأننا علمنا بان اللجنه السعديه للسيدات اجتمعت امس وقررت عمل احتجاج لارساله للصحف لنشره ونرسل لمعاليكم بهذا صوره الاحتجاج

حكمدار بوليس مصر

تحريرا فى ١٩ مارس ١٩٢٩ ·١ جوبرجيو

صوره الاحتجاج

تتقدم لجنه السيدات السعديه رافعه علم الثناء والولاء لجلاله مليك البلاد ولعرشه المفدى متقدمه الى ذاته العليه وسدته المباركه واعتابه الرحيبه برفع شكايتها من جراء ما ألم بشعبه الكريم ووطنه المحبوب فى عهد هذه الوزاره فى حكمها المستند على محض ارادتها القائم على مجرد اشخاصها ·

يا صاحب الجلاله

لم يكن لابناء شعبك من رجاء سوى القصد الى بابك ولم يتوجه الى رحاب فى العالم كله سوى رحابك ولم يقصدوا الى جناب عظيم بعد الله القدير سوى جنابك ليستروا بالشابه الشريفه حياتهم ويتكللوا بذاتك المرضيه ذاتهم قاصدين الى سماء سدتك متوجهين بارواحهم واجسامهم الى مسجد كعبتك فوقفت بينهم وبين ساحتك وزاره ارصدت لهم جنودها ورمت على جماعتهم حديدها · وداست على كرامتهم سنابك خيلها وقطائع رجلها وبدلت نهارهم الجادل بظالم ليلها واسالت على التراب دماءهم وكادت لولا عنايه الله ورعايه جلالتك تمزق اشلاءهم وتطير فى فضاء الجو اللانهائى اعضاءهم بما لم يتحدث بمثله القرون الغابره ولم تجر بنظيره المظالم الجائره بعد تصريح معالى كبير الامناء الذى طمأننا النفوس على حقها واراح القلوب بايمانها واسعد الضمائر فى مستقرها وحقق رجاء الله فى مليكها وقوى شعورها فى الثقه والولاء لمالك عرشها ووارث مجدها وبانى حضارتها وناظم دستورها

يا صاحب الجلالـــه

ان اللجنه بمحض رجائها قد اوفدت وفودها الى صاحب الحق وتوجهت بايمانها الى موئل الصدق واتبلت بصادق شعورها لاسترداد دستورها ممن اليه مرجعها وفى زمامه يقوم عدلها ويستقر بشرائها وسلبها · فما كان لهذه الوزاره ان تبدل سلمها حربا وتحول ايمانها كفرا وتستقبل امنها الوديع بجورها الشنيع وتصلت عصيها الغليظه وأيديها القاسيه على كرامه الكرماء واخلاص النفوس العزلاء وتتخذ من رحاب الملك المفدى معقلا تحول بين الرعيه وراعيها وتفرق بين الدوله وحاميها مستعديه فى ذلك كل حق مشروع وقانون عادل مستنده الى حراب الغاصب ضد امانى الامه الكامله واستقلالها المقدس ودستورها المحفوظ فالى جلاله الملك ترفع لجنه السيدات احتجاجها وتألمها الصارخ من جور هذا الحكم مؤمله كل الامل وراجيه اصدق الرجاء فى حكم عدلكم رد الحياه النيابيه الى الامه المصريه تعزيزا لمجد الكنانه التى اولاكم الله ملكها وأسعد بعهد جلالتكم مجدها وقوى بمعونتكم واخلاص الشعب بنهضتها ودستورها ·

ان لجنه السيدات السعديه تشاطر الامه المصريه ولاءها لجلالتكم ورد حقها المسلوب

فى ظل عنايتكم سائله الله تعالى تحقيقها متينا فى دوامكم بقاء ولى عهدكم متمدة بعـــد
نصر الله الى عدل مبرتكم وكريم معونتكم فليحيى جلالة الملك وليحيى الدستور وليحيى
الحياة النيابية

ملحق رقم (٩)

محافظه مصر • اداره الضبط فرع ب • القلم المخصوص

تقرير سرى سياسى رقم ٦٠٣ فى ١٩٢٩/٤/١

حضره صاحب المعالى كبير الامناء لحضره صاحب الجلاله الملك

نتشرف بان نرسل لمعاليكم مع هذا صوره النداء الذى وضعته اللجنه السعديه للسيدات وسيطبع ويوزع وتفضلوا سليم زكى

توقيع بخطه

تحريرا فى اول ابريل ١٩٢٩

نداء من لجنه السيدات السعديه الى الشعب الكريم

ايها المواطنون الاعزاء

ان وزاره الحكم المطلق التى تقوم فيكم بالامر قيام الاستبداد وتجعل سلطه الحكم فى مصر ينبوع الجور والاضطهاد قد ساءها ان تراكم اوفياء لاوطانكم فى نكبتها ابرارا بشهدائكم فى ظلام القبور محنتها وأن ترى حماه الدستور مؤيدين بقلوبكم ورحاب الملك النادى عامرا بوفودكم فعمدت الى تجديد تعاليمها الفرديه فى شكل تشريعى واصدار وسائل الجور فى ثوب قانونى لتحملكم على الرضوخ لارادتها ضد ارادتكم وتنال بقوه اغتصابها ماعجزت عنه أمام قوه رغبتكم تثبيت قواعد حكمها رغم تخطى ثقتكم وتقدمت اليكم بذل العهد فى وطن الحريه وحرمت لكم اللحود فى مهد الوطنيه وجاءت قوانينها الاخير مناقضا لمبادىء الحق والعدل مباينا لقواعد الحريه والحياه الدستوريه فى جميع امم الارض وشعوبها غير حافله بقداسه الشهداء ولا مباليه بكرامه الاحياء غايه بكم وبحقكم عرض القضاء •

ايها المصريون

ان مصير البلاد لكم لا لها وقد تقع نتائج عسفها على مستقبل عهدكم قبل ان تقع عليها ولقد قابلتم كل تصرفاتها بسكوتكم وثورتها على الدستور بعظيم ثباتكم فظنت أن فى سكوتكم سلاما وان فى سلامكم استسلاما فتوسعت فى منح السلطات لعمالها واتخذت من التشريع مبررا لسوء اعمالها فاعبروا قوانينها مسامع اعراضكم ولاتمكنوا نبال اعتداءاتها من نيل صدوركم ولاتكونوا شركاءها فى الجنايه على الدستور

ان لجنه السيدات السعديه تؤيد باجماعها الوفد المصرى فى بيانه الحكيم وتأمل لهذا الشعب الكريم قرب النجاح بصدق ايمانه وتناديكم ايها المصريون من بكره أبيكم ان تسيروا خلف زعمائكم جنودا مؤيدين وان تدعوا لحساب المستقبل جزاء المعتدين ثقه منكم بانكم تنشدون فى الحياه سلما لاحربا وتشهدون على الايمان حقا لا باطلا وتسلكون فى نهضتكم نورا لا ظلاما واعرضوا عصا تسوقه المظالم الى الاشباح وسجلوا حب الدستور وحماته فى قراره الارواح ومتى كان اليقين لكم فى الجهاد ظهيرا فسيكون الله لكم فى تحقيق المراد عونا ونصيرا •

صوره طبق الاصل (سليم زكى)

فى اول ابريل ١٩٢٩

ملحق رقم (١٠)

حضرة صاحب السعادة مدير عام الامن العام

اتشرف ان ابلغ سعادتكم طيه ما يأتى :ـ

يتحدث الوفديون عن موقف الوزارة ويقولون فيما بينهم انه اصبح حرجا جدا وان جلالة الملك اصبح لا يقبل ان تكون الوزارة الحالية باقية فى الحكم . وان الذى اوجد هذا الخلاف هو معالى وزير المالية على باشا ماهر واتصف هو ان دولة محمد باشا محمود طلب اعتماد مبلغ ثمانية الف جنيه للمصاريف السرية لان المصاريف التى كانت مقررة منذ ان تولت هذه الوزارة الحكم قد نفذت عن آخرها . فلم يوافق على باشا ماهر على اعتماد هذا المبلغ . ثم انه قابل جلالة الملك وعرض عليه الامر وافهم جلالته بان دولة محمد محمود باشا يأخذ هذه المبالغ ويصرفها فى الدعاية عن نفسه . وان المصاريف السرية السابق اعتمادها صرفت جميعها فى زيارات دولته للمديريات وعمل الزينات الفخمة التى كانت تقام لدولته وكان يقال بانها من جيوب الشعب وهى فى الحقيقة من المصاريف السرية ولذلك فانها نفذت جميعها بسرعة . وان دولته طلب الآن اعتماد مبلغ آخر فلم يوافق جلالة الملك على اعتماد هذا المبلغ .

كما انه افهم جلالته ايضا بانه لم يسبق لاى رئيس وزارة ان عمل مثل ما يقوم به الآن دولة محمد باشا محمود . وذكر جلالته بان وزارة المغفور له سعد باشا لم تمس المصاريف السرية ولم تعتمدها فى ميزانيتها .

ومن هنا اوغر معالى على ماهر باشا صدر جلالة الملك واساء الى دولة محمد باشا محمود عند جلالته فاصبح دولته يعمل فى الوزارة بدون استطلاع جلالة الملك معتمدا على فخامة المندوب السامى .

ومن اجل ذلك يقال ان زيارة دولة توفيق نسيم باشا لدولة محمد باشا محمود فى مكتبه بالوزارة ومكثه معه مدة طويلة كان لاجل سبب يتعلق بهذا الموضوع .

فنخطر سعادتكم بذلك . وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

تحريرا فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٩

بكباشى بوليس

الاسكندرية

مولاي

١- منذ تفضلتم جلالتكم بإصدار المرسوم بتأليف الوزارة لم تزل عاملة على تحقيق ما أخذته على نفسها من إعادة الحياة الدستورية مغتبطة بعطف جلالتكم السامي. ولقد وفقت في أثناء الفترة لإجراء الانتخابات لمجلس النواب، وتمت بتحديد دوائر الانتخاب الجديد طبقاً لنتائج التعداد الأخير ثم تمت بتقسيم هذه الدوائر إلى دوائر فرعية. والآن وقد فرغت الوزارة من هذا العمل تستطيع أن تستأذن جلالتكم في الشروع في الإجراءات المرسومة لتلك الانتخابات لتتم في نهاية السنة الحاضرة ولكي يمكن عقد البرلمان في صدر السنة المقبلة للقيام بمهمته الجليلة.

٢- فإذا وافق ذلك جلالتكم تفضلتم بإصدار أمركم الكريم حتماً بإنفاذ أحكام الدستور وبالسير في إجراء الانتخابات داعياً للاجتماع مجلسي البرلمان - مجلس النواب الذي تسفر عنه الانتخابات - ومجلس الشيوخ مشكلاً كما كان وقت صدور الأمر الملكي بتاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨.

- والوزارة تبتهل إلى الله بالدعاء أن يحفظ للبلاد في ذات جلالتكم ملاذها الأكبر وذخرها الأجل.

[illegible signatures]

بولكلي في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٩

القسم الثاني

إنقلاب اسماعيل صدقي
١٩٣٠ - ١٩٣٥

إعداد

مصطفى النحاس جبر



الفصـــل الأول

الانقلاب ومغزاه السياسى والاجتماعى

تولت وزارة مصطفى النحاس الثانية (١) الحكم فى أول يناير ١٩٣٠ بعد انتخابات اكتسح الوفد فيها خصومه اكتساحا وبعد أن ظلت البلاد ترزح تحت حكم أوقف العمل بالدستور لمدة ثلاث سنوات (٢) ولكنه لم يستطع أن يستمر هذه المدة تحت ضغط المعارضة الشعبية · وكان حل المسألة الوطنية ـ من وجهة نظر الوفد المصرى ـ يقتضى تمكينه من ارساء قواعد الدستور حتى يستطيع مواجهـة الانجليز مدعما بثقة الأمــة ·

والواقع أن الانجليز قد فشـــلوا فى محـاولة ابرام « معـاهدة » هندرسـون ـ محمد محمود (٢)لأن الأخير لم يكن يستندالى الأغلبية الشعبية، وبالتالى فهو لم يكن مستندا الى أى نوع من الحكم الدستورى · لذلك فان الانجليز اضطروا الى التخلى عن « اليد الحـــديدية » (*) لمحمد محمود فى أخريات ١٩٢٩ وبالتالى الى اجراء انتخابات جديدة فى البلاد باشراف وزارة محايدة يرأسها عدلى يكن · ويعود الوفد الى الحكم فى يناير ١٩٣٠

---

(١) تولى مصطفى النحاس الحكم لأول مرة عام ١٩٢٨ ·

(٢) تولى محمد محمود الحكم بعد اقالة وزارة مصطفى النحاس الأولى فى يونيو ١٩٢٨ واعلن حل البرلمان ووقف العمل بالدستور لمدة ثلاث سنوات ·

(★) أطلق محمد محمود على أوجانه ١٩٢٨ إسم « اليد الحديدية » ·

وقد أعلن عزمه على مواجهة خصومه وخاصة السراى وأن من أغراض حكمه الاولى « العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه » (١) واعتزام الوفد هذا ، كان جزءا لا يتجزأ من سياسته الوطنية كما قدمنا فقد كان من الصعب عليه ـ باعتباره صـــاحب الأغلبية الشعبية ـ أن يكافح والخنجر في ظهره سواء من جانب السراى وأشياعها أو الانجليز وحلفائهم . ونعتقد تأسيسا على ذلك أن تصلب الوفد فى مفاوضات هندرسون ـ النحاس بشأن السودان ، انما كان تكأة لجولة جديدة مع الانجليز ، فأراد الوفد أولا أن يدعم نفســه فى الداخـل من الوجهــه الديمقراطية فى سبيل ارساء وحماية الدستور .

وتلمس خطوات الوفد فى هذا الاتجاه منذ مجيئه الى الحكم فى يناير ١٩٣٠ ففضلا عن اعلانه عن برنامج حكمه المتقدم ذكره ، فقد تقدم مصطفى النحـاس بمشروع قانون يحتوى على « الضـــمانات الكافية التى تحول دون حل البرلمان القائم لذا جعل ايقاف وتعديل الدستور خيانة يعاقب من يرتكبها أمام محكمة جديدة من قضاة غير قابلين للعزل » (٢) ولقد تضمن المشروع « محاكمة الوزراء الذين ينقلبون على الدستور أو يبددون أموال الدولة العامة » (٣) وكان ذلك « كثيرا على الملك الذى أبى الموافقة » على المشروع « فتطور الخلاف وضاقت شقته حتى أصبح صراعا بين العرش والوفد » (٤) .

على أن الصراع بين القصر والوفد كان يمتـد الى عـدة خطوات ديمقراطية أخرى فقد وضعت وزارة الوفد « مشروع قانون انشاء محكمة النقض والابرام فى صيغته النهائية وقد رفعته الى القصر لصدور المرسوم باحالته الى البرلمان ، فتعطل فى السراى » (٥) كذلك « قام الخلاف بين الوزارة والسراى على تعيينات الشيوخ بدل الذين ســقطت عضـويتهم بالقرعة ، فقد وضعت السراى أسماء مرشحين آخرين غير من رشحتهم

---

(١) مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٠ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة » ١٩٣٢ ، ص ١٢ .

(٢) ب.ج البجود : « مصر » ـ ترجمة راشد البراوى ـ مطبعة الاعتماد ، القاهرة . ص ١٣٧ ـ ١٢٨ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة . الجزء الثانى ـ الطبعة الاولى النهضة المصرية ١٩٤١ . ص ١٠٧ .

(٤) ب.ج. البجود : المرجع السابق ذكره ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .

(٥) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ، المصدر السابق ذكره ص ١٠٣ .

الوزارة » (١) ولما كانت تلك الخطوات من شأنها أن تعزز الحكم الديمقراطي في البلاد وتقلل من سلطة الملك ، فقد لجأ هذا الأخير الى التخلص سريعا من الحكم البرلماني ٠٠ وما أن واتته الفرصة حتى أسرع ـ بتأييد من القوى المعادية للديمقراطية الوطنية ـ بالاطاحة بحكومة الوفد ٠ أما هذه الفرصة فقد كانت قطع مفاوضات هندرسون ـ النحاس لعدم قبول الوفد « مشروع هندرسون بحذافيره » (٢) فرفع « الاحرار الدستوريين » عريضة الى الملك فؤاد فى ٢٧ مايو ١٩٣٠ مليئة بالمطاعن التى كانوا يوجهونها لوزارة الوفد وختموها بالضراعة الى الملك « أن يتلافى الأمر بحكمته » ٠ وقد استجابت السراى لهذه العريضة وأخذت تعطل أعمال الوزارة البرلمانية وتمتنع عن امضاء المراسيم لتشل عملها وتضطرها الى الاستقالة » (٣) ٠

على ان خطة القصر في ضرب الوفد كانت موضـوعه من قبل ان يتولى النحاس الحكم! وذلك رداعلى تشدد الوفد اذا ماحدث ٠ فعد بعث توفيق دوس « باشا » ـ وهو صنيعة للقصر وقط سبسابق فى حزب الأحرار الدستوريين ولاحق فى حزب «الاتحاد» الذى أنشأته السراى سنة ١٩٢٥ ـ بعث بمقال الى «الديلي تلجراف» فى ٨ نوفمبر ١٩٢٩ قال فيه «وفى استطاعتى أن أؤكد لكم أن المستقبل ليس على مايراه المستر « بارتلت » ـ وهو مراسل هذه الجريدة فى مصر ـ من الظلام فان الوفديين الذين كنت على الدوام خصما لهم قد تعلموا كثيرا من الماضى ـ ولى ـ أى لتوفيق دوس ـ ما يبرر هذا الاعتقاد ـ والمرجو أنهم سيدركون حينما يعودون الى الحكم ان مصير الحياة البرلمانية فى أيديهم لو صودق على المعاهدة ٠ وعلى ذلك سيحاولون أن يحكموا على صورة خير من الصورة التى اتبعوها فى الحكم فاذا لم ينجحوا سيكون الشعب المصرى نفسه ، لا الملك فؤاد ، هو الذى سيسقط نظام هذا الحكم طالما ما تسمونه « الدكتاتورية العادلة الحسنة » وسيكون من أشد بواعث الأسف أن نرى الدستور يزول ولكن ذلك يفيد فقط أن مصر دلت على عدم صلاحيتها لهذا الحكم فى الوقت الحاضر » (٤) ٠

نستطيع أن نلمس من هذا التقاء مصالح السراى والانجليز عند نقطة اساسية وهى ضرورة كسر صلابة الوفد واكتسابه للين مطلوب

---

(١) نفس المصدر ص ١٠٧ ٠
(٢) نفســه ٠
(٣) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصدر السابق ذكره ص ١٠٧ ـ
(٤) جريدة « كوكب الشرق » ٢٩ يونيو ١٩٣٠ ٠

هو من ناحية السراى عدم تمسك الوفد بالديمقراطية والتعرض لسلطة الملك . ومن ناحية الانجليز قبول الوفد للمعاهدة بحذافيرها حتى تكسب بها استقرارا لصالحها فى مصر والسودان . لذلك نميل كثيرا الى الاعتقاد بأن الانجليز باركوا عملية الانتقام من حكومة الوفد « بواسطة العناصر والسلطات المحلية المصرية عقابا لها - أى لحكومة الوفد - على عدم قبول المشروع برمته ، مثلما كان الموقف تماما عندما رفضت الوزارة البرلمانية - وهى وزارة الوفد أيضا - سنة ١٩٢٨ مشروع تشمبرلن » (١) .

حقيقة الأزمة بين الانجليز والوفد :

على الرغم من أن مصطفى النحاس تكلم بعد قطع مفاوضاته مع انجلترا عن كسب صداقة الانجليز ! - وهو كلام ردده خصومه واخافقوى عليه ليقللوا من مكانة الوفد بين الجماهير الا ان الانجليز كانوا يعرفون جيدا ما هى خطة الوفد وموقف مصطفى النحاس . حقيقة أن فشل مفاوضات هندرسون - النحاس كان بسبب السودان ولكن المطالب « الباهظة » حسب تعبير جريدة « ديلى ميل » التى قدمها الوفد بخصوص السودان كان يتوقع رفضها وأنه - أى الوفد - لم يكن يزمع امضاء المعاهدة « التى رأوا - أى الوفديون - فيها قضاء على أعمالهم كمحرضين وطنيين » (٢) ونحن نعتقد تماما بصحة الرأى الذى أضافته نفس الجريدة بأن الوفديين قد عادوا الى مصر ليقولوا « لقد رفضنا ما عرضته علينا بريطانيا وبذلك احتفظنا بحقوق مصر وفى الوقت نفسه حصلنا على بعض مزايا جديدة وقد دونت هذه المزايا وستبقى كنقطة ابتداء لأية مفاوضات جديدة بين انجلترا ومصر قد تحدث فى المستقبل » (٣) .

اذن فالوفد فى نظر المحافظين الانجليز الذين تمثلهم « الديلى ميل » قد اتخذ من تشدده فى مفاوضات النحاس - هندرسون ومن تعلله بمسألة السودان ذريعة لعدم توقيع المعاهدة التى كان لا يراها وقتئذ فى صالح الوطنيين ، وأنه اتخذ من آخر بند فى المعاهدة - أو المفاوضة - نقطة ارتكاز لوثبة وطنية جديدة كان يعد لها بحماية مكانته فى السلطة والحكم ازاء خصومه فى الداخل وخاصة الملك . وأكد الرأى السابق ما ذهب اليه بعض الانجليز من أن مسلك حكومة الوفد بعد قطع

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ذكره ص ١٠٧ .

(٢) جريدة « الاهرام » ١٤ يونيو ١٩٣٠ .

(٣) نفس المصدر

المفاوضات لا يعدو أن يكون « القيام بمناورة بحيث تقف في مركز منيع لا تمكن مهاجمته ويمكنها أن تباشر شئون مصر الداخلية بما فيه فائدتها الخاصة وأن تنتهز كل فرصة لتقطيع أوصال النفوذ البريطاني شيئا فشيئا » (١) .

على أن الأزمة السياسية الخاصة بالمفاوضات بين الانجليز والوفد لم تكن هي المشكلة الوحيدة بينهما ، وانما كانت تتمثل كذلك في سياسة الوفد الاجتماعية والاقتصادية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية والمحلية فكان مما نقمت منه هذه الدوائر الانجليزية — مشروع وزارة النحاس الخاص بانشاء بنك التسليف الزراعي وما توقعه الأجانب من أن انشاءه سيضر بمصالح البنوك الأجنبية (٢) ، فقد رأت الدوائر المالية الاجنبية أو المتمصرة في مشروع قانون انشاء بنك التسليف الزراعي ما يغل يدها عن استغلال البلاد وأهلها عن طريق القروض الربوية ، فانضمت هذه الدوائر الى الساعين لاسقاط الوزارة (٣) .

والواقع أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في أواخر العشرينات وبدأ انعكاسها على مصر كانت مما أثار مخاوف الانجليز بجانب السياسة الوطنية للوفد — فقد لاحظت انجلترا « أن الأزمة الاقتصادية والمالية ليست مما يسهل الأمور في هذه الحالة » ويقصدون بذلك تسهيل الاحتفاظ بالنفوذ البريطاني — لقد أثار مشروع بنك التسليف الزراعي مخاوف المصالح الاستعمارية ، وأكد هذه المخاوف أن الوفد كان يسعى الى تأمين سلطاته ازاء الرجعية والملك والانجليز ولقد أشارت جريدة « التايمز » الى قانون محاكمة الوزراء الذين يعتمدون على الدستور — والذي عزم الوفد على اصداره وعطله الملك — بقولها « ليس في النظم الدستورية الحاضرة ما يشبه العقوبات الوحشية التي تفرضها هذه المقترحات الا أن يكون نظام روسيا السوفيتية (٤) » وكانت « التايمز » وغيرها بهذا لا تعني اخافة أصحاب المصالح الرجعية في مصر فحسب ، بل تعني كذلك حماية المصالح الاستعمارية . فقد اعتبرت « النير ايست » المشروع « عرقلة لادارة البلاد لكي تصدر أحكام اجرامية على المصريين

---

(١) نفس المصدر

(٢) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصدر السابق ذكره ص ١٠٦ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٠٣ .

(٤) جريدة « الأهرام » ١٨ يوليو ١٩٣٠ .

الذين يحاولون اعلاء مصالح بلادهم حسب معتقداتهم » (١) غير أن عرقلة ادارة البلاد التي يزعمونها لا تعني في الواقع الوطني الا عرقلة الادارة الاستعمارية ٠

واذن فما دام الوفد سائرا في طريق التشدد وما دام يريد تأكيد ذلك التشدد باجراءات اقتصادية يزيد من خطرها تأمين سلطاته باصدار قوانين دستورية تغل أيدي المصالح الرجعية والملك في مصر عن العمل٠٠٠ ما دام الوفد ينهج مثل هذا السبيل فان ثمة خطرا كبيرا يهدد مصالح انجلترا خاصة وأن الوفد في نظر هذه المصالح جميعا يمارس سياسته من خلال نفوذه على الجماهير ومن خلال نفوذ الجماهير عليه ٠

تلك هي حقيقة الأزمة بين الانجليز والوفد التي شجعت الملك فؤاد على الاطاحة بالنحاس ٠ ولكن الانجليز ادعوا في ذلك الحين « الحياد وأن دار المندوب السامي والحكومة الانجليزية بوغتتا بالازمة ٠ على أن جرائد الوفد (٢) تشير وقتها الى ادانة الانجليز وتشجيعهم للانقلاب ، فدار المندوب السامي كانت تعلم أن مشروع قانون محاكمة الوزراء قدم الى القصر الملكي وأهمل توقيعه ، ولابد أنها وافقت وزارة الخارجية بذلك في حينه ، فمن غير المعقول ومما لا تستسيغه العقول ، ألا تكونا قد توقعتا حدوث أزمة بسببه ، واذن فلو أنهما أرادتا تجنب حدوثها وبعبارة أصرح ، لو لم يكن حدوث الأزمة مما يتوافق ومآربها وغاياتهما ، لكانت الاشارة البسيطة أو الايماءة المتواضعة ، حائلا دون وقوعها (٣) ٠

ان جوهر الأزمة اذن هو أنها تعبير عن احدى مراحل الصراع بين الوفد كممثل للقوى الوطنية وبين الاستعمار الانجليزي ، وكانت أزمة الصراع بين الوفد وبين كل القوى الرجعية حول الديمقراطية أساسا هي الدافع الى استغلال هذه القوى للصراع الوطني الانجليزي ٠٠٠٠٠ لقد حاولت كل القوى المعادية للوفد أن تجعله بين شقي الرحى — وحين فضل الوفد سياسة المواجهة مع السراي فان الانجليز قد تركوه يسقط ان لم يكونوا قد ساعدوا على تعميق هذه الأزمة التي أدت الى استقالة مصطفى النحاس في ١٧ يونية ١٩٣٠ ٠ ولكنه كان قد سجل في استقالته عبارة تعني ادانة لأعدائه — فقال مصطفى النحاس في خطاب الاستقالة : « نظرا

---

(١) جريدة « الاهرام » ٤ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٢) جريدة « كوكب الشرق » ٢٨ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٣) نفس المصدر ٠

لعـــدم تمكنتنا من تنفيـــذ برنامجنا الذى قطعنا على انفسنا العهـد بتنفيــذه » (١) موحيـا بهذه العبـارة بأن الانجليز والسراى والرجعيين جميعا هم أولئك الذين حالوا بينه وبين تنفيذ هذا البرنامج ·

أزمة تأجيل البرلمان :

قدم مصطفى النحاس استقالته المشار اليها وهو يدرك أنه يدخل بذلك معركة أخرى أشد شراسة مما سبقها · وكان اسراع الملك فى قبول الاستقالة فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ ثم تكليف اسماعيل صدقى بتشكيل وزارة جديدة دليلا على أن السراى قد أعدت جيدا للانقلاب فقد كان صدقى من أوائل المنتهكين للدستور فى عهد وزارة أحمـد زيور ١٩٢٥ · ولما كان اسماعيل صدقى ممن لا يستندون الى أية قوة سياسية حقيقية فى البلاد . فقد بدا أن الأمور تتجه بوضوح الى اطلاق يد السراى · وهكذا سارع الملك باصدار مرسوم بتأجيل اجتماع البرلمان شهرا · ولما كان الوفد يعلم أن طريق تعطيل الدستور يبدأ بتأجيل اجتماع البرلمان فقد قرر أن يدخل المعركة منذ بدئها ·

رأت أغلبية البرلمان ضرورة عرض مرسومى تشكيل الوزارة وتأجيل البرلمـان على البرلمـان نفسه ··· وكان لذلك سابقة فى عام ١٩٢٨ حين تأجل البرلمان بعد انقلاب محمد محمود (٢) وقد رأت حكومة اسماعيل صدقى أن توافق شرط ألا يتعدى الأمر تلاوة المرسومين · وقالت الحكومة فى خطاب رسمى وجهته الى رئيس مجلس النواب ، انها لا تشاطر النواب رأيهم فى وجوب عرض المرسومين على المجلس ولكنها لا تعترض « اذا كانت التقاليد التى يراد اتباعها هى عين ما اتبع فى سنة ١٩٢٨ كما هو ثابت فى مضبطة الجلسة الثامنة والثمانين لمجلس النواب ، فان الاجتماع لمجرد التلاوة يكون صـــورة مكررة لتنفيذ أمر أصبح نافذا معمولا به منذ نشره بالجريدة الرسمية » (٣) وأضافت الحكومة فى كتابها قولها انها علمت بأن رأى رئيس مجلس النواب أنه عقب تلاوة مرسوم تشكيل الوزارة قد « يطلب أحد الأعضاء الكلام وعندها ليس فى وسع الرئيس

---

(١) فؤاد كرم « النظارات والوزارات المصرية » القاهرة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٦٩ ص ٣١٢ ·

(٢) أنظر الفصل الثالث ·

(٣) جريدة الأهرام ٢٤ يونيو ١٩٣٠ : نص خطاب اسماعيل صدقى الى رئيس مجلس النواب فى ٢٣ يونيو ١٩٣٠ ·

عدم اجابة طلبه ، ثم قالت الحكومة كذلك انه يسرها « تأكيد من حضرتكم — أى من رئيس مجلس النـــواب — بأن الجلســة لن تتضمن الا تلاوة المرســـومين وأنكم لن تبيحوا لأحـــد الكلام فيهما أو فى أى شأن آخر » وتمادى الخطاب الرسمى للحكومة يعبر عن تدخلهما فى استقلالية المجلس فطلبت من رئيس مجلس النواب أن يصلها التأكيد المطلوب قبل لساعة الواحدة من اليوم الذى وجهت فيه هذا الخطاب — ٢٣ يونيو ١٩٣٠ — بل وهددت بأن توفر للمرسوم الملكى « ما يجب له من الطاعة والاحترام وأن تتخذ لذلك كل ما تراه ملائما من الوسائل » (١) ٠

على أن « ويصا واصف » رئيس مجلس النواب — وهو واحـــد من الرعيل الأول للحركة الوطنية وعضو الوفد المصرى — أجاب الحـكومة بالرفض وقال « بأنه ليس من حق الحكومة أن توجه الى رئيس مجلس النواب مثل هذا الخطاب لما فيه من تدخل السلطة التنفيذية فى ادارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس الجلســة دون سواه » (٢) وحاول اسماعيل صـدقى مرة أخرى أن يثنى من عزم النواب فاتصـل بويصـا واصف تليفونيا وقال « انه يكتفى منه بأن يعد شفهيا أنه لن يمنح الكلمة لعضو يريد الخطابة أو اثارة المناقشات عقب تلاوة المراسيم » ولكن ويصا واصف أجابة « بأنه لا يستطيع ذلك » (٣) وعلى ذلك فقد أصدرت الحكومة أوامرها لبوليسها « بقفل أبواب البرلمان مع عدم التعرض للأعضاء بحال من الأحوال » (٤) كما عبر البلاغ الرسمى لها ٠

تحطيم سلاسل البرلمان :

أصرت حكومة صدقى على تحدى البرلمان ومنع اجتماعه ، وعهدت الى القوة العسكرية تنفيذ ذلك « وظهرت طلائع القوة فى ميدان قصر النيل حيث تفرق جمهور من جنـود البوليس ووقف كل واحـد منهم مرتكنا الى بندقيته ٠ وابتداء من شارع قصر العينى وقفت جماعات أخرى مسلحة بالعصى القصيرة ورابط على مدخل سراى الاسماعيلية جماعة من البوليس راكبى الموتوسيكلات » ٠٠ أما القوة بمظهرها العنيف فقد طوقت

(١) نفس المصدر ٠

(٢) نفس المصدر رد رئيس مجلس النواب على رئيس مجلس الوزراء اسماعيل صدقى فى ٢٣ يونيو ١٩٣٠ ٠

(٣) جريدة « الأهرام » ٢٤ يونيو ١٩٣٠ بلاغ الحكومة الرسمى ٠

(٤) نفس المصدر ٠

دار البرلمان والأشغال والصحة فوقفت على المدخلين الشرقي والغربي مغلقة شارعي الشيخ يوسف والشيخ ريحان . وتقدم هذه القوة رجال من البوليس المصرى مقبعون بالخوذات الفولاذية الى جانبهم جماعة من الضباط المصريين وبعض الضباط الانكليز مشاة وفرسانا (١) .

وتضيف جريدة « الاهرام » التى قسمت وصف الارهاب الحكومى فى ذلك اليوم أن هذه القوة لم تعترض « النواب والشيوخ وكتاب الصحف من اختراق صف الجنود الواقف على مدخل شارع الشيخ يوسف فتجمهروا على البـاب القبلى لمجلس النـواب وكان هذا البـاب مثل بقية أبواب السراى مغلقا مربوطا بالسلاسل الحديدية من الداخل فدلت بذلك ــ أى الحكومة ــ على أنها تمنع الجمهور فقط (٢) .

على أن « الأهرام » فى ذلك الوصف لا تشير الى عدم اعتراض القوة للنواب والشيوخ الا من ناحية شارع الشيخ يوسف كما تقدم ، ولا تشير الى بقية المداخل الأخرى . ومهما يكن من أمر رواية « الأهرام » التى اعتمدنا عليها لظاهر حيادها .. الا أن الواضح أن هذه القوة أرهبت الكثير من أعضاء الشيوخ بصفة خاصة فضلا عن أن الكثيرين قد حيل بينهم وبين الوصـول الى البرلمـان فذكر علوى الجـزار ــ الذى ترأس مجلس الشيوخ ــ ان عددا كبيرا من الأعضاء قد حال البوليس بينهم وبين الدخول الى المجلس (٣) .

والذى حدث أن النواب والشيوخ كانوا مصـممين على اجتمـاع البرلمان فاخترقت سيارة مصطفى النحـاس ــ رئيس الوفد ــ نطـاق البوليس واخترقه معه عدد من النواب وتعالت الهتافات للدستور وسلطة الأمة وسقوط معطل الدستور . ورغم نجاح الكثير من النواب والشيوخ فى اختراق نطاقات البوليس بعيدا عن البرلمان وفى الطريق اليه فقـد وجدوا أبواب البرلمان مقفلة بالسلاسل الحديدية .

فكر البعض من النواب فى تسلق الأسوار وهدد آخرون باقتحـام أبواب البرلمان بالقوة وعندما حضر مصطفى النحاس أشار بقوله « نحن هنا فى انتظار رئيس مجلس النواب حتى اذا جاء كان له أن يأمر بوليس البرلمـان بأن يفتحوا هذه المغـاليق بما له عليهم من حق السلطة التى

---

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر .

(٣) جريدة الأهرام ٢٤ يوليو ١٩٣٠ .

لا تنازعه فيها الحكومة بحال وذلك امر معلوم لان بوليس البرلمان لايتلقى أوامره الا من رئيسى مجلس النواب أو الشيوخ اما الحكومة فلا سبيل لها عليه » (١) وحضر بعد ذلك « ويصا واصف » رئيس النواب وبعد مداولة قصيرة بينه وبين مصطفى النحاس نادى رئيس قوة البرلمان وسأله عن معنى اقفال الأبواب بالسلاسل فقال انه لا دخل له فى ذلك فقال رئيس النواب انى آمرك بفتح هذا الباب فقال انه مغلق بالسلاسل فامره رئيس النواب بتحطيمها فامتثل قائد الحرس واستدعى بوليس الحريق بالبرلمان ثم حضر مع رجاله وطفقوا يكسرون السلاسل والأغلال ويحطمونها بعتلات وقواديم حديدية (٢) ·

دخل النواب والشيوخ فى أعقاب ذلك حيث انعقدت جلستا النواب والشيوخ التاريخيتان وفى مجلس النواب رأس ويصا واصف الجلسة وتلا مرسوم تأليف الوزارة فتعالى الهتاف ضده » (٣) ثم نهض مصطفى النحاس رئيس الوفد ونائب سمنود وقال « نظرا للظروف التى تجتازها البلاد الآن ولما بدا من بوادر الاعتداء على الدستور أطلب من حضراتكم أن تقسموا معى وأنتم وقوف القسم الآتى ، كما أطلب الى كل مصرى أن يقسم هذا القسم بينه وبين الله : أقسم بالله العظيم أن أكون وفيا للقسم الذى أقسمته طبقا للدستور وأن أدافع عن الدستور بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية » (٤) وردد الأعضاء القسم ثم تعالت الهتافات مرة أخرى عند تلاوة مرسوم تأجيل البرلمان · اما فى مجلس الشيوخ فقد عقدت الجلسة برياسة علوى الجزار لأن عدلى يكن رئيس المجلس لزم مكتبه (٥) ·

وكان واضحا تحدي النواب للمرسوم الملكى وتعالى الهتافات ضده ثم اقتحام البرلمان وتهديد بعض النواب بسحق رأس الملك (٦) ، كذلك كان واضحا من الجو العام ، أن الوفد مدرك لثقل عبء المعركة القادمة وانه يدخلها بكل ثقله وبتحد صريح للملك ودفاع مخلص عن الدستور — كما سلف وكما سيتضح · والواقع أن السراى واسماعيل صدقى

---

(١) نفس المصدر

(٢) نفس المصدر ·

(٣) جريدة الأهرام ٢٤ يونيو ١٩٣٠

(٤) نفس المصدر ·

(٥) نفس المصدر ·

(٦) قال عباس محمود العقاد فى هذه الجلسة ان النواب مستعدون لسحق اكبر رأس تعتدى على الدستور وهاجت لذلك صحف حزبى « الاتحاد » و « الأحرار الدستوريين »

بسلوكهما الارهابي والمعادي لتقاليد الدستور قد أرغما فئات واسعة – حتى من بعض المعتدلين – على الاحتجاج والتذمر . وقد شجع البعض من هؤلاء « المعتدلين » على اتخاذ موقف الاحتجاج أن الوفد قد اتخذ موقفا حاسما في التصدي الفوري للاعتداء على الدستور .

ومصداقا لذلك نجد أن « عدلي يكن » رئيس مجلس الشيوخ – ومؤسس حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ – اضطر للاحتجاج على دخول قوات مسلحة الى البرلمان وعلى اغلاق أبوابه (١) وهو ما لا يتفق مع موقف حزب الأحرار الدستوريين باعتباره مؤسسه السابق ... ورغم أنه هو نفسه كان قد صرح لاسماعيل صدقي بأنه لن يؤذن لأحد من الشيوخ في الجلسة بالكلام (٢) .

فض دور انعقاد البرلمان :

أيدت القوى المعادية للديمقراطية اسماعيل صدقي في خطواته . وكان الملك بطبيعة الحال من وراء صدقي كما أن الصحافة الانجليزية والاستعمارية كانت تؤيده كذلك . وكان حزب الأحرار الدستوريين من القوى الأساسية التي أيدت صدقي مبررة ذلك بأن اسماعيل صدقي لم يعتد على الدستور وأنه لم يفعل الا ما هو حق للملك من تأجيل البرلمان (٣) وقد دلت الأحداث على أن الأحرار الدستوريين كانوا يعلمون ما يفعلون اذ أنهم ساروا في هذا التأييد حتى أودى صدقي بالبرلمان . وكما توقع الوفد المصري فقد أسرع صدقي بفض دور انعقاد البرلمان في ١٢ يوليو ١٩٣٠ وقبل أن ينتهي أجل التأجيل ودل ذلك على أن السراي والقوى المعادية للديمقراطية كانت تعد العدة للحكم المطلق .

تعلل اسماعيل صدقي في الكتاب الذي رفعه الى الملك بطلب فض دور انعقاد البرلمان بأن الدستور نفسه يبيح هذا – وكانت حجته التي استند عليها أن المادة ٩٦ من دستور ١٩٢٣ تحدد ذلك (٤) ومع أن المادة

---

(١) جريدة كوكب الشرق ٢٥ يونيو ١٩٣٠ : خطاب عدلي يكن رئيس مجلس الشيوخ الى اسماعيل صدقي رئيس مجلس الوزراء . وانظر أيضا جريدة الأهرام .

(٢) جريدة كوكب الشرق المصدر السابق : كتاب رئيس مجلس الوزراء اسماعيل صدقي الى رئيس الشيوخ ردا على الخطاب السابق .

(٣) راجع جريدة السياسة ٨ يونيو ١٩٣٠

(٤) كتاب اسماعيل صدقي الى الملك بشأن فض دور إنعقاد البرلمان في ١٢ يوليو ١٩٣٠ وثيقة خطية مركز تاريخ مصر المعاصر – انظر ملاحق البحث .

١٤٠ من نفس الدستور كانت تشترط لجواز فض دور الانعقاد ان يكون البرلمان قد فرغ من تقرير ميزانية الدولة كما جاء فى كتاب الأغلبية المطلقة لمجلس النواب (١) ردا على صدقى وأن المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ قد أجرت على ميزانية المعاهد الدينية أحكام الدستور الخاصة بميزانية الدولة ـ وكان البرلمان لم يفرغ بعد من تقرير تلك الميزانية ـ ولكن اسماعيل صدقى لم يعترف فى كتابه الى الملك بأن القانون الأخير يجرى مجرى الدستور ، وأشار الى الملك ـ نظرا للمسئوليات الخطيرة التى أخذتها الحكومة على نفسها ـ فانها بحاجه شديدة للتفرغ للأعمال الكبرى » الخ .. ووذلك بفض دور الانعقاد» (٢) واستجاب الملك فورا لطلب رئيس وزرائه وأصدر مرسوما بذلك فى نفس اليوم (٣) ١٢ يوليو ١٩٣٠ ولم يسكت النواب على هذا الاعتداء الجديد على الدستور ورفعت الأغلبية المطلقة للنواب كتابا الى الملك اتهمت فيه « الحكم القائم فى مصر » بأنه أوتوقراطى يتنافى مع نص المادة ٢٣ من الدستور التى نصت على أن جميع السلطات مصدرها الأمة (٤) وعددت مظاهر الاعتداء على الدستور .

ولم تكن البلاد غافلة عن الخطر ، بعيدة عن الصراع الدائر . بل ان الاسراع من جانب الملك وصدقى بفض دور البرلمان كان ناجما عن الهلع الذى أصابهما من مقاومة الجماهير الدامية من أول يوليو ١٩٣٠ ـ كما سياتى ـ وخشية تطور الحوادث فقد ردت الحكومة على عريضة النواب فى ٢٠ يوليو ١٩٣٠ بطلب عقد البرلمان دورة غير عادية بالرفض ثم ألحقته ببلاغ رسمى أعلنت فيه أنها ستمنع دخول الشيوخ والنواب الى البرلمان بالقوة المسلحة فى يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٣٠ وهو اليوم الذى تنتهى فيه فترة التأجيل وكان المجلسان قد حدداه للانعقاد . وقد ظلبت الحكومة الى بوليس البرلمان أن يخلى مكانه لقوات الحكومة فلما أبى قبضت الحكومة عليه وانتزعته عنوة من مقره واستولت على السجل الذى

(١) عريضة الأغلبية المطلقة لمجلس النواب : مؤرخة ٢٠ يوليو ١٩٣٠ وثيقة خطية ـ مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين ـ وانظر أيضا : جريدة الأهرام ٢٢ يوليو ١٩٣٠ .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر كتاب اسماعيل صدقى بشأن فض دورة الانعقاد المصدر السابق ذكره .

(٣) الوقائع المصرية عدد ٦٧ غير اعتيادى فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ .

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر عريضة الأغلبية المطلقة لمجلس النواب فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ .

دون فيه رئيس القوة هذا الاعتداء ثم كسرت أبواب غرف البرلمان واستقرت فيه (١) ٠

وكان مطلب النواب الخاص بعقد دورة غير عادية للبرلمان مؤسسا على أن استجواب الحكومة أمر ضروري بعد الاحداث التي وقعت في البلاد ٠٠٠ كما أنه من الضروري الاقتراع على الثقة بها وحددوا لذلك الانعقاد الغير عادي جلسة ٢٦ يوليو ١٩٣٠ ٠

والواضح أن تغيير موعد انعقاد البرلمان من ٢١ يوليو الى ٢٦ يوليو راجع الى أن النواب أرادوا اكتساب أسبوع يمكنهم فيه أن يعيدوا تنظيم الصفوف بعد ما اتخذته الحكومة من اجراءات مباغتة وقبضت على حرس البرلمان ٠ كما أن الحوادث السابقة دلت على استهتار الحكومة بدماء المواطنين ، ولم يكن من المستبعد والأمر كذلك ومع التعجل في عقد جلسة البرلمان أن ترتكب الحكومة حوادث جديدة قد تؤدي الى حرب أهلية ٠

وقد ادعى اسماعيل صدقي في بيانه الذي عارض فيه عقد الدورة غير العادية للبرلمان المصري أن طلب النواب هو في حد ذاته « الرغبة في معارضة حق الملك في ذلك الفض » (٢) وذهب صدقي في بيانه الى محاولة طمأنة القوى المعادية للدستور في الداخل والخارج بقوله « ان الادلة ستتوافر في أقرب الأوقات على ما لسياستها — أي الحكومة — الحازمة التي تستوحي أصح العواطف وأصدقها (كذا) وتسترشد بأصلح المقاصد وأنبل الغايات لخير البلاد واسعادها من أحسن الآثار » (٣) وازاء ما اتخذته الحكومة بعد ظهر ٢٠ يوليو ١٩٣٠ من حصار لدار البرلمان بالجيش والبوليس واحتلاله من الداخل ببلوك الخفر والقبض على حرسه (٤) فقد كتب عدلي يكن رئيس الشيوخ محتجا على تكرار مخالفة أحكام الدستور ٠٠٠٠ وكتب وكيلا مجلس النواب في نفس الوقت احتجاجا مماثلا ٠ وأما أعضاء البرلمان أنفسهم فلم يجدوا مفرا من الاجتماع

---

(١) نفس المصدر ٠

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين : بيان من الحكومة في ٢٢ يوليو ١٩٣٠ بشأن طلب النواب عقد البرلمان دورة غير عادية ـ ٠

(٣) نفس المصدر ٠

(٤) جريدة السياسة ٢٢ يوليو ١٩٣٠ كتاب من عدلي يكن رئيس مجلس الشيوخ الى رئيس مجلس الوزراء وكتاب من وكيل النواب الى الأخير في ٢٠ يوليو ١٩٣٠ ٠

خارج مبنى البرلمان ، مكررين حادثتى ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ حين اجتمع البرلمان في الكونتننتال ودار مراد الشريعي (١) فاجتمعوا في مبنى « النادى السعدى » الخاص بالوفد المصرى في يوم ٢٦ يوليو ١٩٣٠ .

فقد اجتمع النواب برئاسة عبد السلام فهمى جمعة وكيل المجلس وقرروا باجماع الحاضرين وهم ١٤٦ نائبا عدم الثقة بالحكومة لمخالفتها للمادتين ٤٠ ، ١٥٥ من الدستور حين رفضت دعوة البرلمان للانعقاد (٢) أما مجلس الشيوخ فقد اجتمع برئاسة محمد فتح الله بركات لغياب الرئيس - عدلى يكن - ووكيل المجلس وقرر مجلس الشيوخ الاحتجاج على عدم استجابة الحكومة لعقد البرلمان واحتلاله ثم قرر المجلس رفع الجلسة لعدم توافر العدد القانونى (٣) على أن نجاح الوفد فى عقد جلسة النواب بالنادى السعدى واعلان النحاس بطلان رفض عقد البرلمان واعلان المجلس كذلك عدم الثقة بالحكومة مما يدل على عجز الحكومة عن منع البرلمان من الاجتماع الا بقوة الجيش المسلحة التى احتلته مما دعا النحاس الى أن يعلن أن عقد جلسة النواب بالنادى السعدى ان هى الا تجنيب البلاد الحرب الأهلية (٤) .

وجاءت الخطوة الثالثة لنواب الأمة بعد الخطوتين الأولين - وهما اقتحام البرلمان المحاصر فى ٢٣ يونيو ١٩٣٠ واجتماع النادى السعدى - فى شكل عريضة جديدة للأغلبية المطلقة لمجلس النواب مؤرخة ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ . وقد طلبت العريضة الجديدة عقد اجتماع غير عادى للبرلمان للنظر فيما اعتزمته الحكومة من تعديل لقانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (٥) وهو قانون الانتخاب المباشر - وحملت العريضة على الحكومة حملة شديدة واتهمتها بأنها « لم تحفل بارادة الشعب ومضت فى حكم البلاد حكما أوتوقراطيا لا تستند فيه الى سلطة الأمة » . كما أدانتها بأنها أطلقت الأيدى فى الحريات العامة للقضاء عليها وبأنها زادت من وطأة الأزمة الاقتصادية ودفعت البلاد الى « طريق الهوان فى قيود الاستبداد المرهقة » وكذلك أدانت العريضة حكومة صدقى بأنها

---

(١) انظر الفصلين الثانى والثالث .
(٢) جريدة « الأهرام » ٢٦ يوليو ١٩٣٠ .
(٣) جريدة الأهرام ٢٦ يوليو ١٩٣٠ .
(٤) نفس المصدر .
(٥) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين .. عريضة خطية مرفوعة بتوقيعات الأغلبية المطلقة لمجلس النواب فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ - ملحق رقم (٩) .

قد دفعت جيش البلاد ليكون حربا على دستور البلاد ــ مشيرة الى الارهاب، والقتــــل اللذين قام بهمـا الجيش في حوادث يوليـــــو ١٩٣٠ كما سيأتى ــ وقد مصحت عريضة النواب خطة الحكومة فى تعـديل قانون الانتخاب بقولها : أنه « يسهل عليهـا تلفيق كشـوف الناخبين والعبث بعمليات الانتخاب ونتائجه وتمهد به لأساليب سنة ١٩٢٥ التى كشفت عنها حوادث « اخطب » و « المحلة الكبرى » وغيرهمـا (١) وأوضـحت العريضة كذلك أن الطريق الدستورى لتعديل قانون الانتخاب لا يكون الا عن طريق التشريع العادى » وهذا لا يكون الا باشراك البرلمان طبقـا لنص المادة ٢٤ من الدستور » وعن طـريق التشريع الاستثنائى الذى يكون فيما بين أدوار انعقاد البرلمان وذلك اذا قامت حالة « لا تحتمل التأخير كحالة وباء أو غرق أو حرب » أو « بدعوة البرلمان فورا الى انعقاد غير عادى وعرض مثل هذا التشريع عليه فى أول اجتماع له حتى اذا لم يعـرض أو لم يقـره أحد المجلسـين زال ماكان له من قوة القـانون (٢) وانتهت عريضة النواب الى أن الحكومة ليس فى نيتها دعوة البرلمان وانما هى تتجه الى حله وسلب ما للامة من حق الانتخاب المباشر (٣) .

وقد برهنت خطوة الحكومة التالية على صدق حدس النواب ــ فلم يحفل صدقى بنداءات البرلمان ولا بمقاومة الجماهير وأقدم على تحدى كل الأمة بصـــدور الأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بحل البرلـــان ووضـــع دستور جديد .

معنى الدستور الجديد :

ومما لا شك فيه أن الجماهير ــ وكان يقودها الوفد المصرى ــ كان لديها ما يدفعها الى مقاومة الانقلاب الملكى ــ الصدقى . وأهم تلك الأسباب فى رأينا أن الجماهير كانت تتمسك بدســـتور ١٩٢٣ وخاصــة بعد أن عدل قانون الانتخاب فى عهد وزارة سعد زغلول فجعل مباشرا مما جعل الجمـاهير أكثر قدرة على التمثيل الديمقراطى . ولا شــك أن الجمـاهير فى الانتخاب المباشر تكون أكثر قدرة على المشاركة الديمقراطية من الجماهير

---

(١) نفس المصدر .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر : عريضـة خطية بتوقيعات الأغلبية المطلقة للنواب فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ .

(٣) نفس المصدر .

المعزولة في الانتخاب ذي الدرجتين ٠ومهما كانت سلبيات المشاركة الجماهيرية المباشرة الا أن هذه الوسيلة هي التي يمكن أن تكتسب بها وعيها السياسي بسرعة وأما طريق فرض الوصاية عليها فلا يستفيد به الا من أطلق عليهم في التاريخ المصري « أصحاب المصالح الحقيقية » أو مجموعة العائلات المحدودة من كبار ملاك الأرض من الأرستقراطية المصرية وكبار الصناعيين المرتبطين بالمصالح الأجنبية ٠

لقد تمكنت تلك المصالح من التزوير والتلفيق في ظل قانون الانتخاب غير المباشر الذي فرض عام ١٩٢٥ ثم حين استطاعت القوى الديمقراطية اعادة حق الانتخاب المباشر عام ١٩٢٦ فانه كفل لها فوزا كبيرا في ذلك العام ثم فوزا ساحقا كذلك عام ١٩٢٩ ٠ وكما كان لأعداء دستور ١٩٢٣ والانتخاب المباشر ما يدفعهم الى تلك المعاداة انطلاقا من اتجاه آخر يعادي مصالح الجماهير ــ فقد كان عليهم ايقاف المد الوطني الديموقراطي الذي يحمل في النهاية أضرارا بمصالحهم ومصالح حلفائهم ٠

لقد عارضت القوى المعادية لتطور البلاد دستور ١٩٢٣ بحجة انه لم يحقق في رأيهم « اقرار النظام والسلام وتوجيه الأمور العامة الى خير الغايات على يد الصالحين لذلك القادرين عليه » (١) وكان هؤلاء يقصدون « بالصالحين القادرين » النخبة الممتازة من العائلات الكبيرة وأن يجعل الدستور بحيث لا تعلق به آثار الفتنة التي ولد في جوهرها » (٢) بمعنى ابعاد الدستور عن التأثير الجماهيري الذي حدث في ثورة ١٩١٩ ٠

ورغم أن هذه القوى المعادية للدستور لم تستطع في ظل قانون الانتخاب ذي الدرجتين أن تحقق نجاحا يذكر بل حققت فشلا ذريعا في انتخاب ١٩٢٣ وفشلا ملحوظا في انتخاب ١٩٢٥ ٠ ورغم أنها كذلك منيت بالهزيمة المنكرة في انتخابات ١٩٢٦ ثم ١٩٢٩ المباشرة ٠٠ الا أنها تبجحت بأن حكم القوى الوطنية المنبثق عن تلك الانتخابات جميعا ان هو الا « طغيان فئة قليلة اتخذت من الرعب الذي تنشره بين الناخبين والنواب جميعا سببا للحكم والتحكم » (٣) بل أن هذه القوى ــ وهي

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر : وثائق عابدين ــ بيان مطبوع لحكومة اسماعيل صدقي عن التعديلات التي يراد ادخالها على الدستور وقانون الانتخاب ــ ص ١ ــ ٤ ٠

(٢) نفس المصدر ٠

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ بيان مطبوع لحكومة صدقي المصدر السابق ذكره ص ١ ــ ٤ ٠

رجعية بطبيعة الحال ـ تمادت فى تبجحها فرغم أنها هى التى كانت تنادى بحكم الاقلية وتضييق نطاق الانتخابات الا انها زعمت فى جراة غريبة بأن الفوز الساحق لفريق ـ تقصد الوفد ـ قد أسس « من ذلك اليوم ـ أى منذ تطبيق دستور ١٩٢٣ ـ فى مصر أوتوقراطية جديدة فى صورة برلمانية » (١) (كذا) ٠

ان مايمكن استخلاصه من ذلك كله أن هذه القوى قد عجزت بوسائلها التقليدية ـ وهى فرض القوانين الرجعية ـ عن الحصول على الاستقرار المطلوب لصالحها ٠ فرغم انها أجرت انتخابات ١٩٢٥ بقانونها هى وبأسلوب ادارى سمته التلفيق والتزوير وارهاب الناخبين، الا أنها اضطرت الى حل البرلمان بعد ثمانى ساعات من عقده ولجأت الى انتخابات أخرى أكثر ايغالا فى التلفيق ثم لجأت مرة أخرى فى عام ١٩٢٨ الى تعطيل الدستور واعلان حكم ما يسمى « باليد الحديدية » (٢) ٠

غير ان هذه الرجعية لم تكن تخشى من النتائج السياسية لعمليه الانتخابات المباشرة فحسب بل كانت تخشى كذلك من نتائجها الاجتماعيه ويقول صدقى فى بيان حكومته فى هذا الصدد : انها « طرق لم تألفها البلاد من قبل ودعايات بعيدة عن أن تكون مقبولة فى شرعة الانتخابات (٣) « وكان صدقى راغبا فى أن لا يكون » الانتخابات معممة تستعمل فيها وسائل النضال المختلفة » (٤) ٠

على أن الرجعية المصرية فى عام ١٩٣٠ كانت أكثر علما من الحقوق التى كفلها دستور ١٩٢٣ منها فى السنوات السابقة ذلك أنها أدركت من واقع التطورات الاقتصادية والاجتماعية ضرورة تغيير الدستور من أساسه ٠ فقد شهدت السنوات من ١٩٢٧ ـ ١٩٣٠ تطورا فى وعى ونمو الحركة العمالية حتى أن الملك فؤاد « نزولا على رغبة المستعمرين » الذين « ثارت ثائرتهم » نتيجة حركة الطبقة العاملة وتضامنها « وتغلغل المذهب الاشتراكى فى مصر » توجه الى مكتب العمل الدولى فى جنيف سنة ١٩٢٩

---

(١) نفس المصدر ص ٦ ـ ٧ ٠

(٢) انظر الفصل الثالث ٠

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين : بيان مطبوع لحكومة اسماعيل صدقى عن التعديلات التى يراد ادخالها على الدستور ٠٠ المصدر السابق ص ٥

(٤) نفس المصدر ص ٨ ٠

لاستقاء النظم العمالية التي يمكن تطبيقها في مصر » (١) وقد يكون في حركة الملك فؤاد ما ينبيء عن خوفه الشخصي بدرجة كبيرة الا ان ظهور اتحاد الصناعات ومكتب العمل كان تعبيرا آخر عن خوف المصالح الطبقية الرجعية ونعني بذلك خوف رأس المال من العمل (١) ٠ ونستطيع القول كذلك بأن الخوف من العمال في تلك الفترة كان يحمل معه خوفا آخر من الفلاحين والجماهير الفقيرة ٠ فقد عكست الأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك آثارها على مصر واضطرت فقراء الفلاحين وصغار الملاك الى الافلاس ، وكان في هذا وذاك ما يدفع الرجعية المصرية الى الخوف والهلع من أن تستطيع تلك الجماهير ـ المرهقة والتي تتطور كل يوم من واقع تلك الظروف ـ أن تفرض ارادتها على الوفد المصري عن طريق الديمقراطية ٠٠٠ ولنا في التأثيرات التي استطاعت الجماهير احداثها في السنوات السابقة دليلا على ذلك ـ فالانتخابات الحرة عام ١٩٢٦ كانت مجالا لتنفس الحركة العمالية ومجالا أيضا للتشريع لصالح العمال نتيجة ازدياد النضال العمالي وانتعاشه (٣) ٠

وهكذا أيقنت المصالح الرجعية من ضرورة وقف النشاط الديمقراطي في البلاد بضرب دستور ١٩٢٣ في الأساس ٠ لذلك فان البيان الذي رفعته حكومة صدقي ١٩٣٠ تطلب فيه تعديل الدستور وقانون الانتخاب انما كان في جوهره الغاء لكافة الحقوق الديمقراطية الأساسية التي تضمنها دستور ١٩٢٣ ، وكان اعلاء سلطة الملك والقوى الجعية المثلة في السلطة التنفيذية واضحا ـ اذ تضمن بيان حكومة صدقي المشار اليه حملة شديدة على التوسع في عدد النواب تبعا لازدياد عدد السكان وأشار الى أن مثله لم يكن يحدث في مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية (٤) مع أن هذين المجلسين كانا صورة مشوهة تماما للديمقراطية وكانا من وضع المستعمرين الذين قضوا على المجلس النيابي الذي أنشيء

---

(١) سليمان النخيلي (الدكتور) الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من سنة ١٨٨٢ ـ ١٩٥٢ الاتحاد العام للعمال ج٠ع٠م الطبعة الاولى ١٩٦٧ ص ٩-١٠ ٠

(٢) نفس المرجع : ـ الفصل الأول ٠

(٣) نفس المرجع ، وراجع كذلك عبد المنعم الغزالي : تاريخ الحركة النقابية ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ دار الثقافة الجديدة ١٩٦٨ ص ١٩٦٣ ٠

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين ـ بيان حكومة صدقي بشأن التعديلات ـ المصدر السابق ذكره ص ٩ ـ ١٠ ٠

قبل احتلال البلاد عام ١٨٨٢ ٠ وتضمن بيان حكومة صدقي كذلك المناداة بأن يقتصر انتخاب الدرجة الثانية على الذين يحوزون نصابا ماليا أو تعليميا كما استحسن البيان أن يكون مجلس الشيوخ معينا كله وان اكتفى البيـان بأن تكون نسبة المعينين « ثلاثة أخماس الأعضـاء » (١) وكانوا من قبل خمسين فقط ٠٠ وكانت « ديمقراطية » الدستور الجديد المقترح تعتمد على نماذج فاشستية فاستشهد بايطاليا واليابان على أنهما من « أرقى البلاد » (٢) وفي اتجاه اعلاء سلطة الملك ذهبت حكومة صدقي في مقترحاتهـا الى أن يكـون تعيين الشيـوخ في يده وحده وكان في دستور ١٩٢٣ عن طريق وزرائه ٠ لقد نادى بيان حكومة صدقي باختصار بان « يمحى الماضي بما له وما عليه وأن يصدر دستور جديد » (٣) وأصدر الملك ترتيبا على بيان حكومته أمرا بوضع نظام دستوري للدولة وابطال العمل بدستور ١٩٢٣ واستبداله بدستور جديد وحل البرلمان ٠ كما تضمن أن يتولى الملك جميع السلطات التشريعية والسلطات الأخرى التي خص بهـا البرلـمان حق وزير الداخلية ومجلس الوزراء في تعطيـل الصحف (٤) وقد جاء الدستور « الجديد منحة من الملك اذ انه هو الذي الغى دستورا وأصدر دستورا جديدا مع أن دستور ١٩٢٣ هو تعـاقد بين الملك والأمة ، ولا يملك فسخه ، وهذا التعاقد قد سـجل في وثيقة رسـمية ، وهي اليمين التي أقسـمها الملك علنا أمام البرلـمان باحترام الدستور » (٥) ٠

وفضلا عن ذلك فقد جاء دستور ١٩٣٠ في شكل انقلابي فقد نص دستور ١٩٢٣ على عدم جواز تعديله الا بقرار من مجلسي البرلمان ٠ على أن خرق هذا النص كان يمكن أن يكون شكليا أما أن ينص (الدسـتور) الجديد على نصوص كثيرة تعلي من كفة السلطة التنفيذية على حساب البرلمان فمعنى ذلك أن الانقلاب كان كاملا شكلا وموضوعا فقد جاء في (الدستور)

---

(١) نفس المصدر ص ١٤ ـ ١٥ ٠

(٢) نفس المصدر ص ١٤ ـ ١٥ ٠

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين ـ كتاب وزارة اسماعيل صدقي بشأن الدستور الجديد ـ وثيقة خطية بتاريخ ٢١ اكتوبر ١٩٣٠ ٠ انظر الملاحق ، ملحق رقم (١)

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين ـ أمر ملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية ٠

(٥) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٣٣ ـ ١٣٤ ٠

الجديد أن ثلاثة أخماس الشيوخ يكونون بالتعيين وأن اقتراح القوانين المالية يكون من حق الحكومة وحدها • ثم ان «الدستور» الجديد قد ضيق من حق مجلس النواب في الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة فاخضعه لبعض القيود والإجراءات (١) كما منح الملك حق حل مجلس النواب دون تحديد موعد اجراء الانتخابات الجديدة ومنح السلطة التنفيذية حق التشريع وتقرير اعتمادات مالية جديدة في غيبة البرلمان التي أصبحت سبعة أشهر في السنة كما جعل للملك كذلك حق اصدار قانون يقره البرلمان ويكفي لذلك عدم تصديقه لمدة شهرين كما منح للملك حق تعيين شيخ الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين • وبالاضافة الى ذلك فانه شجب حق المجلسين في دعوة البرلمان غير العادية متى طلب أحدهما ذلك وقرر أن البرلمان لا ينعقد في دورة غير عادية الا عند الضرورة التي يحددها الملك بالتالي (٢) ومعنى ذلك أن انقلاب ١٩٣٠ المعادي للدستور قد قضى على جميع الجوانب الايجابية والديمقراطية في دستور ١٩٢٣ وعزز في نفس الوقت سلطة الملك الرجعية فضلا عن دعم نفوذه بالسيطرة على رجال الدين • أما فيما يتعلق بقانون الانتخابات فقد جاء أكثر رجعية من القانون الأول ذى الدرجتين — فقد قرر القانون الأول الصادر في ٣٠ ابريل ١٩٢٣ أن المندوب ينوب عن ثلاثين ناخبا أما قانون صدقي فقد جعل المندوب ينوب عن خمسين ناخبا كما رفع سن الناخب الى ٢٥ سنة بعد أن كانت ٢١ (٣) وبذلك ضيق القانون كثيرا في الدائرة العددية الديمقراطية وفي هذا الاتجاه فانه اشترط في المندوب أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوطا عليها ضريبة عقارية أو ساكنا في منزل لا يقل ايجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها (٤) غير أن ما جاء بقانون الانتخاب من منع حق الترشيح لعضوية البرلمان عن كل من يزاول احدى المهن الحرة في بلد غير القاهرة كان من أكثر مواده خطورة اذ أنه بذلك قد حرم الأطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار المقيمين في الثغور والأقاليم من أن يكونوا أعضاء في البرلمان ، في حين أنه أباح للعمد ومشايخ البلاد هذه

(١) شفيق شحاتة تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ عهد محمد على — الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦١ ص ٢٩ •

(٢) عبد الرحمن الرافعي المصدر السابق ذكره ص ١٣٥ — ١٣٧ •

(٣) نفس المرجع ١٣٧ — ١٣٨ •

(٤) نفس المصدر •

العضوية وأجاز لهم الجمع بينها وبين وظائفهم (١) . والخلاصة أن فرض دستور ١٩٣٠ الرجعي الانقلابي كان خاتمة « قانونية » لارهاب شننته القوى الرجعية والاستعمار بدأ منذ محاولة تطبيق الديمقراطية في مصر وانتهى في النصف الثاني من عام ١٩٣٠ .

---

(١) نفس المصدر ص ١٣٨ .

الفصل الثانى

القوى التى اعتمد عليها الانقلاب

كان انقلاب صدقى ـ كما سبق القول ـ انقلابا تلاقت فيه مصالح السراى والانجليز فقد رحب الانجليز بأن يطيح القصر بالوفد الذى لم يقر معاهدة هندرسون ـ النحاس ، ولا شك أيضا أن الاستعمار الانجليزى لم يكن راغبا فى التغييرات التى أراد الوفد احداثها بالنسبة للديمقراطية. وعلى آية حال فان الانقلاب الذى صنعه القصر ونفذه صدقى لم يكن ممكنا أن يمضى فى خطواته الا بتأييد الانجليز . لقد كان الانجليز راغبين فى الحد من مطالب الوطنيين التى تجلت قبل وأثناء وبعد مفاوضات هندرسون ـ النحاس ، وقد عبر جورج لويد عن ذلك فقال : « مهما تكن المساعى التى بذلت لاسكات صخب الصائحين باعطائهم المنح فان النتيجة واحدة دائما ، وهى زيادة الصياح وزيادة المتاعب من كل وجه ، فالمنح ليست هى العلاج دائما وانما العلاج فى ايجاد حكومة حازمة عادلة حرة » (١) (كذا) كذلك فان الديلى اكسبريس قد أكدت ذلك بان نادت بوجوب « أن تكون هناك يد حازمة من الاسكندرية الى سنغافورة » (٢) أما « مانشستر جارديان » فقد ذهبت فى ابداء مخاوفها

---

(١) جريدة الأهرام ٢٩ يوليو ١٩٣٠ خطاب « لويد » فى المادبة السنوية للقوات فى لندن عن الوضع فى مصر والهند .

(٢) نفس المصدر ١٧ يوليو ١٩٣٠ .

من نمو الديمقراطية في مصر الى القول بأنه اذا لم يحدث تدخل أجنبي فان الوفد يربح المعركة (١) فالمشكلة اذن عند الاستعماريين هي ضرورة وقف تقدم الديمقراطية في البلاد ... فتقدم الديمقراطيه يعني « زيادة الصياح وزيادة المتاعب » أي يهدد بنمو القوى الوطنية في البلاد وزيادة خطرها .

والحق أن الدوائر الحاكمة في لندن لم تعترف بتأييدها للانقلاب ، ولم يكن أحد ينتظر منها ذلك علانية . ولكننا نلاحظ تأييدا واضحا للانقلاب تفصح عنه صحافة الاستعمار البريطاني في ذلك الحين ، هذا التأييد الذي كان ينشر أحيانا على أنه رأى « الثقاة » (٢) في الشئون المصرية . أما الدوائر المسئولة فقد كانت تعلن « حيادها » أو تتهرب من الافصاح عن رأيها . فقد تكررت اجابة « هندرسون » وزير الخارجية ردا على سؤالين من نائبين بمجلس العموم — أحدهما عمالي والثاني من حزب الأحرار — عن تدخل انجلترا في شأن الدستور المصري وكانت اجابة هنـدرسون بأنه كان يجب اخطاره بهـذا السـؤال قبـل ذلك الوقت (٣) .

على أن « الرافعي » يؤكد أن وزارة صدقي قد عرضت خفية أمر هذا الدستور على الحكومة البريطانية قبل اصداره ، واطلعت وزارة الخارجية الخارجية البريطانية على نصوصه ، وكانت هذه على علم باليوم المحدد لصدوره . ثم يضيف «الرافعي» أن الوزارة كتمت أمر الغاء دستور ١٩٢٣ عن الجميع « عدا الانجليز الرسميين » وأن « العيلي ميل » قد أشارت الى ذلك وعلقت عليه بقولها « انه من المستحيل عمليا أن تتبع بريطانيا سياسة عدم التدخل في الشئون المصرية ، فما دامت بريطانيا واضعة جنودها في القاهرة ، وأسطولها على مقربة من الاسكندرية فان عدم تدخلها يعتبر على الأقل معادلا للتأييد السلبي » (٤) .

واذا كانت بعض الصـحافة الاستعمارية قد ذهبت في أسـلوب تأييدها الى تبرير الانقلاب فزعمت بأنه لم يقع حتى ذلك الوقت — منتصف يوليو ١٩٣٠ تقريبا — اعتداء على الدستور كما أنه لا يمكن القول بأن

---

(١) نفس المصدر .
(٢) نفس المصدر والدوريات الأخرى يوليو ١٩٣٠ .
(٣) جريدة مصر ٧ نوفمبر ١٩٣٠ .
(٤) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المرجع السابق ذكره ص ١٩٣٠ — ١٣١

الطرق التى يسلكها الملك فؤاد غير دستورية حتى حتى شهر نوفمبر القادم (١) فانها عادت فعبرت عن رأيهـا أو توجيهها لما يجب أن يحـدث فى مصر فقالت « سكوتسمان » و « الثالث » — أى ثالث الطرق التى أمام الملك — أن يحاول تعديل الدستور بحيث يحرم عدد من سكان المدن من حق الانتخاب وبذلك يضمن غالبية برلمانية ضد الوفد .

والطريق الأخـير هو المحتمل (٢) واذا لم تراودنا الأوهـام فان « سكوتسمان » لم تكن ترجم بالغيب أو تتنبأ — فان الذى حدث فعلا كان أحد التعديلات الرئيسية فى الدستور الذى أصـدره صدقى فقد حرم عـددا من سكان المـدن من حق الانتخاب فحسب بل حرمهم حق الترشيح كذلك . وعلى أية حال فان الانجليز وان لم يصنعوا انقلاب صدقى فقد باركوه .

القوى الاجتماعية للانقلاب :

والواقع أن مشكلة الانقلاب الحقيقية كانت هى القوى الاجتماعية التى يجب أن يعتمد عليهـا . فقد قضى « دستور » صدقى بمنع حق الترشيح لعضوية البرلمان عن كل من يزاول احدى المهن الحرة فى بلد غير القاهرة ، وبذلك حرم الأطبـاء والمحامين والصـحفيين والمهندسين والتجار المقيمين فى الثغور والأقاليم من أن يكونوا أعضاء فى البرلمان فى حين أنه أباح هذه العضوية للعمد ومشايخ البلاد وأجاز لهم الجمع بينها وبين وظائفهم .

كان هـذا الاتجـاه يعنى أولا عـزل البرجوازية فى المـدن عن ممارسة نفوذها السياسى والبرلمانى وهذه البرجوازية التى تضم الفئات السابقة هى عماد البرجوازية الوطنية الديمقراطية المعادية للاستعمار وكان عزلها لمصلحة الانجليز والقصر يعنى أيضـا اعتماد الانقلاب على فئات اجتماعية أخرى — ولما كانت الأزمة الاقتصادية فى مصر — وهى الأب الشرعى للانقلاب — قد انعكست آثارها أكثر ما تكون على الريف، فان حكما دكتاتوريا كان يستطيع حل هذه الأزمة لصالح كبار الملاك وعلى حساب فقراء وصغار متوسطى الفلاحين . ويعرب محمد حسين هيكل

(١) جريدة « الأهرام » ١٢ يوليو ١٩٣٠ .

(٢) نفس المصدر .

(باشا) ـ قطب الأحرار الدستوريين ـ عن ذلك بأن الأعيان الذين يؤيدون حزب الاحرار الدستوريين كانوا يرحبون بصدقي • كما يفسر حسين هيكل سلوك الحزب في البداية حين أيد صدقي بأنه كان عن خوف من انعزال الاعيان عنه بقوله « ونحن لو عارضناها ـ أى الحكومة ـ أو لم نعلن تأييدها فيما يتفق وسياستنا ، لشعر الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للضياع ، ولرتبوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضررا بليغا » (١) •

وقد كان الأحرار الدستوريين الذين رفعوا الى الملك عريضة يطلبون فيها الاطاحة بالوفد في مايو ١٩٣٠ ، هم أيضا أول من أيد انقلاب القصر وصدقي ـ وكان أول محك جدى لموقف الدستوريين هو تأجيل البرلمان الذى اعتبروه لا يتعارض مع الدستور ولم يناقشوا خطورة الخطوة التى منعت بها حكومة صدقي النواب والشيوخ من الاجتماع لتلاوة مرسومى تأجيل البرلمان وتأليف الوزارة الجديدة بل ولم يعترضوا على تدخل الجيش وعلى ارهاب الحكومة واكثر من ذلك عدوا ما حدث من اقتحام النواب وكسر أغلال البرلمان « عزرا » وحماقة واتهموا الوفد بأنه يدبر ثورة على العرش وأن اقتصار قسم الاخلاص على الدستور وحده دون الملك نزوع الى الثورة على الملك (٢) كما أنهم قد سخروا من احتجاج عدلي يكن (باشا) رئيس مجلس الشيوخ الذى رأى فى اغلاق الحكومة لابواب البرلمان ودخول القوات المسلحة الى حرمه اعتداء على الدستور • وقد استمر تأييد الأحرار الدستوريين للانقلاب ومناهضة خطط المقاومة ضده حتى أنهم اتهموا الوفد بأنه « عصابة مجرمة » وذلك اشارة الى قيادته لمقاومة الاسكندرية التى ذهب ضحيتها مئات من الاهالى بين قتلى وجرحى نتيجة اعتداء قوات الجيش والبوليس عليهم، بل ان الأحرار الدستوريين فى هذه الجزيمة ذهبوا الى انتقاد الحكومة ليس لجريمتها ولكن لأنها لم تعد العدة لمجابهة أهل الاسكندرية وقالوا « بأن الجيش كان يجب أن يعسكر ويجوس المدينة والحكومة تظهر بمظهر القوة وتضرب الفوضى بيد من حديد » (٣) وقد يكون مقبولا من الدستوريين أنهم برروا تأييد الحكومة فى البداية ولم يعارضوها بحجة

(١) محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات فى السياسة طبعة ١٩٥١ ص ٣٥١ •
(٢) جريدة « السياسة » ٢٤ ، ٢٥ يونيو ١٩٣٠ •
(٣) جريدة السياسة ١٦ يوليو ١٩٣٠ •

أنها لم تفعل سوى تأجيل البرلمان ، أما حين فضت الحكومة الدورة البرلمانية قبل نفاذ موعد التأجيل ، وحين ارتكبت حوادث القتل والارهاب وتعطيل الصحف بالجملة (١) فقد كان تأييد الأحرار الدستوريين لها تدعيما واضحا للانقلاب •

والواقع أن « الدستوريين » كانوا يعتبرون حكومة صدقي تمهيدا لحكمهم — فهم يتركونها تحرث الارض حتى يستعيدوا بثمارها •• فقد كانوا يريدون ان يكون صدقي أداة لتقليم اظافر الوفد واملوا في أن يستطيع صدقي أن يحرم الوفد من الحصول على الاغلبية البرلمانية عن طريق الارهاب وعن طريق تشريع القوانين الرجعية • لقد ظنوا بادىء ذي بدء أن اسماعيل صدقي يعمل لحسابهم ، ولعله أوهمهم بذلك ، وأنه سيجرى انتخابات على طريقة تكفل لهم الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد ، بحيث يصبحون هم أصحاب الحق في الحكم » (٢) ويعترف محمد حسين هيكل (باشا) بمصالح الأحرار الدستوريين في هذا التأييد بقوله « أما وصدقي باشا مناوىء صريح للوفد ، فالأحرار الدستوريون المنتشرون في المدن والقرى يطمعون في أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها ولو على حساب الوفديين • وحرصت الوزارة على أن تجيب الأحرار الدستوريين الى ما كانوا يطلبون من ذلك مقابل تأييدهم لها ، أو سكوتهم عن معارضتها » (٣) ويضيف هيكل الى ذلك بأن « السياسة » جريدة الحزب « لم تبخل على صدقي باشا في الشهور الأولى من حكمه بالتأييد الكامل » (٤) فالنظام الجديد قد اعتمد اذن من الناحية السياسية على تأييد السلطة ممثلة في القصر والانجليز واعتمد اجتماعيا وطبقيا على الأعيان وكبار الملاك • ومصداقا للحقيقة الأخيرة فان الدستوريين كانوا يعلمون وقتها أن أى معارضة للدكتاتورية الصدقية كانت تجعلهم يخسران أنصارهم الأعيان « الذين يخشون على

(١) جريدة السياسة ١٦ يوليو ١٩٣٠ نشرت في هذا العدد تعطيل صحف « كوكب الشرق » و «البلاغ» و «اليوم» تعطيلا نهائيا واستمرت في تأييد الحكومة بل ان مجلس ادارة حزب الدستوريين قد اجتمع في ١٩ يوليو ١٩٣٠ واصدر قرارا باستمرار تأييده •

(٢) محمد زكي عبد القادر : « محنة الدستور ١٩٢٣ — ١٩٥٢ » القاهرة روز اليوسف ١٩٥٥ ص ٧١ •

(٣) محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات في السياسة ص ٣١٥ •

(٤) نفس المصدر ص ٣١٦ •

جاههم ومصالحهم » • وكان صدقى يعلم هذه الحقيقة كما كان موقـــه من تاييد كبار الملاك « حرصا على جاههم ومنافعهم » (١) وظل الموقف هكذا بين النظــام الجديد وبين الدستوريين ــ فصدقى موقن من تاييد الطبقة التى يضمها حزب الأحرار الدستوريين ويعمل على مهادنته جهازها وهو الحزب حتى يضمن تاييده السياسى ، واحرب من ناحيه اخرى يعى أن صدقى يمهد له الارض ويعده للحكم • كانت سياسة الحزب الا يعهد صدقى وفى نفس الوقت أن يحتفظ بتأييد طبقته من الأعيان وان يستمر كذلك فى تضـليل الراى العام فى كل بيان يعلن فيه تاييده للحكومه فيدعى بالقول « أنه يتمسك بأسس الدستور » (٢) دون أن يخرج هذا القول الى الفعل خاصة وأن الانقلاب كان يسير بخطى سريعة الى اهدار الدســتور والحيــاة الديمقراطيــة • وقد ســاقت سيـــاسة الأحرار الدستوريين « الانتهازية » حزبهم الى الوقوع فريسة فى براثن صدقى فقد أبى ألا يكتفى بتعديل الدســـتور كما أرادوا هم ، بل الغاه ووضع دستورا جديدا •

كان « الدستوريون » مع التعــديل فى الدستور الذى يضمن لهم مصالحهم ، ولا يعلى كثيرا من سلطة الملك ــ يتضح لنا ذلك فيما رواه محمد حسين هيكل من أن محمد محمود (باشا) رئيس الحزب أثناء اخر مرحلة لتحــرير مشروع الاتفاق مع « هندرســون » قد تكلم معه عن تعديل الدستور فقال « واذا كان فى تعديل الدستور مصلحة ، فهل تحجم عن تحقيقها للبلاد لمجرد الخوف من الناس » (٣) وقد دارت فى عهد صدقى محادثات بينه وبين الدستوريين حول تعديل الدستور وعرض عليهم الأول نسخة من مشروع الدستور وحين هم « هيكل » بالكلام استوقفه محمد محمود بقوله « خير ألا تثير مناقشة الآن ، وأن ننظر المشروع الذى عرضه علينا صدقى باشا وندرسه • ونحن نكلفك يا دكتور هيكل بهذه الدراسة • ومتى أتممناها عدنا الى الاجتماع لبحث أنجع الوسائل التى تؤدى الى تفاهم واتفاق » (٤) •

(١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣١٨ •

(٢) نفس المرجع ص ٣١٦ • ادلى محمد محمود بتصريح قال فيه بعد انقلاب صدقى « انه يتمسك بأسس الدستور » ولم يزد على ذلك شيئا وكانت بيانات الحزب تعلن ذلك مع تاييد الحكومة •

(٣) نفس المرجع ص ٣٠٥ •

(٤) نفس المرجع ص ٣٢٠ •

لقد اتفق صدقي مع الأحرار الدستوريين حول تعديل الدستور ، واختلف الطرفان حول الاسلوب . فقد قابل صدقي هيكل يوما فقال « أنه يرى أن يكون صاحب العرش ،وسع سلطانا مما يجيزه الدستور القائم » فرد هيكل » أولا ترى دولتكم من الخير أن تجرى الانتخابات فاذا حصلت فيها على اغلبية وكنت حريصـا على تعديل الدستور عدلته بالطريقة المنصوص عليها فيه » (١) وهذا انما يعنى رفض الدستوريين لأن يكون الملك صاحب الكلمة العليا وأن مايرونه هو تعديل الدستور عن طريق انتخابات تتم وفقا لقانون جديد يضمن لهم الغلبة فيعدلون الدستور بما يوائم مصالحهم : ولم يكن الدستوريين يطالبون بأن تتم هذه الانتخابات وفق القانون القديم المباشر ، اذ لا معنى لهذا سوى حصول الوفد على الأغلبية خاصة وأنهم يعلمون أن تيار الوفد « كان جارفا فى ذلك الحين » .

ان محور الخلاف بين الدستوريين وصـدقي هو أنهم كانوا يرون تعديل قانون الانتخاب أولا ـ وأفصح قرار الحزب فى ٦ نوفمبر ١٩٣٠ عن ذلك فقال ان حزب الأحرار الدستوريين دائم الحرص على صيانة أسس الدستور الذى أرتضته الأمة منذ سـنة ١٩٢٤ وعلى أن لا يعـدل منه شىء الا ما يتصل بقانون الانتخاب (٢) .

لقد ظل الدستوريون يهادنون صدقي وصدقي يهادنهم حتى انتهى الأمر بتمكن الأخير من دفة الأمور فأبلغهم « انذارا نهـائيا بأنه اتفق مع جلالة الملك على اصدار الدستور صبح الغد ، وأنه لم يبق له بتسـويفه طاقة ، وأنه غير مسـتعد ليغير ويبـدل كلمـة ولا حرفا مما أبلغناه اياه » (٣) وعاد الدستوريون بعد هذا وقد انقطع مابينهم وبين صدقي وانتقلوا الى صف المعارضة (٤) بعد أن ثبتوا من وجود الانقلاب وبعد أن كسب صدقي من بين صفوفهم رجلا كحافظ عفيفي أشترك معه فى الوزارة من البداية ثم كسب صدقي من بعده الكثيرين وكانوا أركان حزبه وبرلمانه الزائفين .

---

(١) نفس المرجع ص ٣٢٦ .

(٢) جريدة السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠ .

(٣) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣٢٠ ـ ٣٢١ .

(٤) نفس المرجع ص ٣٢٠ ـ ٣٢١ .

لقد اعتمد الانقلاب على التأييد الطبقي للدستوريين ، ولكنه لم يشأ أن يعتمد فى حكمه على الحزب ، وكان فى ذلك الأسلوب ما يخدم القصر الذى يتناقض مع الدستوريين — فالملك يريد أن يحكم بمفرده وهم يريدون مشاركته هذا الحكم .

الحزب الوطنى والانقلاب :

وإذا انتقلنا الى موقف « الحزب الوطنى » فاننا نجد أنه وقف موقفا سلبيا باستثناء اعلانه فى أخريات يوليو ١٩٣٠ ، أن الحكم النيابى أداة فى أيدى الامة وأن البطش به ليس طريقا للاصلاح » (١) .

غير أن « الحزب الوطنى » اتخذ موقفا آخر أكثر وضوحا بعد صدور « الدستور » الجديد بأيام قلائل فاجتمع بلجنته الادارية فى ٢٤ أكتوبر ١٩٣٠ واصدار قرار بأدانة جميع الأحزاب بما فيها الوفد بتهمة العبث بالدستور طيلة السبع سنين الماضية ثم أدان الحكومة الصدقية فى نفس الوقت باعتبارها قد « أصدرت دستورا جديدا ممسوخا قام على فكرة أن الدستور ليس حقا مكتسبا بل منحة تعطى وتسلب دون اكتراث بارادة الأمة وحقوقها » (٢) .

ومناقشة موقف الحزب الوطنى تكشف عن التناقض الغريب بين ماضية وحاضرة فالحزب كان أيام « مصطفى كامل » هو حزب النضال من أجل الدستور واستمرار مطالبة الحزب بعد ذلك .. بجمعية ولجنة تأسيسية تقرر أحكامه وتوطد دعائمه » (٣) ويسير على نفس الاتجاه . غير أن ذلك لايعنى — وان اختلف الحزب حول طريقة وضع الدستور بعد ثورة ١٩١٩ فقد كان الوفد مختلفا كذلك — اهمال المكاسب «الديموقراطية» التى حصل عليها المصريون فى دستور ١٩٢٣ وخاصة بعد تعديل قانون الانتخاب الى الانتخاب المباشر وبالتالى الدفاع عن تلك المكاسب .والموقف من الحزب الوطنى يعتبر غريبا اذا ما أدان « العبث بالدستور طيلة السبع سنين الماضية » وان يشرك الوفد فى هذه الادانة فى نفس الوقت وهو الحزب الوحيد الذى كان له شرف الدفاع عن الدستور وليس العبث به . على أن الأعجب فى موقف الحزب الوطنى هو معايشته لذلك الانتهاك ليس لحرمة الدستور فحسب بل لكل القوانين فى الفترة بين يونيو وأكتوبر ١٩٣٠

(١) جريدة الاخبار ٢٢ يوليو ١٩٣٠ .
(٢) السياسة ٢٥ أكتوبر ١٩٣٠ .
(٣) نفس المصدر .

دون أن يتخذ موقف المعارضة الصادقة على الأقل لذلك الانتهاك • ان ادانة الكل وعدم تحديد المواقف هو فى واقع الأمر محاولة من جانب الحزب الوطنى لبلبلة الجماهير وبالتالى لدعم حكم صدقى ورغم أننا يمكن أن نختلف فى جدوى الادانة التى أعلنها الحزب لصدقى والاخرين بعد تمام الانقلاب • الا أن المواقف العمليـة هى المحك للحكم دون الاختلاف على صـدق هذا الموقف أو زيفة • لقد اضطر حزب الأحرار الدستوريين بعد اعلان صدقى لدستوره أن يشهر معارضـته الشـديدة له ولأى انتخـابات تجرى على أساسه وأن يعتبر أى اشتراك للحزب « أى عمل من أعمال الانتخابات التى يقتضيها نفاذ الدستور وتشير اليها نصوصه يعتبر اشتراكا مع الوزارة فى الاعتداء على حقوق البلاد » (١) الخ • أما الحزب الوطنى فقد شارك ــ رغم احتجـاج لجنته الادارية بعد صـدور « الدسـتور » ــ فى الانتخابات الصدقية التى جرت فى ١٩٣١وقاطعتها البلاد بأسرها ــ وأكثر من ذلك فقد شـارك الحـزب الوطنى فى تزييف ارادة الناخبين باعلانه قبول الاشتراك فى انتخابات زائفة وفى برلمـان زائف هو نتاج لها • على أن من أخطر الأمور التى شارك فيها الحزب هو تقنين نظام صدقى الذى اعتمد على حزبين اداريين أولهما « حزب الاتحاد » الذى أنشاه القصر فى عام ١٩٢٥ وثانيهما « حزب الشعب » الذى كونته عناصر من كبار الملاك والموظفين ورجال الادارة الصدقية بمباركة القصر ، والذى جمعت تبرعاته وأشباه الرجال فيه تحت ارهاب السلطة وعسفها ، ويعنى ذلك افتقاد صدقى والقصر ونظامهما الى مساندة أى حزب سياسى حقيقى فى البلاد

وكان اشتراك الحزب الوطنى فى انتخابات صدقى وبرلمانه هو بمثابة التقنين ومحاولة اضفاء الشرعية على هذا النظام • لقد أدان « عبد الرحمن الرافعى » ــ وهو أحد قادة الحزب ــ موقف الحزب من نظام صدقى وقال بأن صدقى اغتبط بقرار الحزب الوطنى دخول الانتخابات ، لأنه رأى فى دخوله اقرارا لدستوره الذى جرت تلك الانتخابات على أساسه واعتبر الحزب مؤيدا للنظـام الذى أصطنعه ، وكان يزهو فى أحاديثه بأن هذا مؤيد من ثلاثة أحزاب وهى حزب الاتحـاد ، وحزب الشـعب ، والحزب الوطنى » (٢) •

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المرجع السابق ذكره ص ١٤١ ـ ١٤٢

٦ نوفمبر ١٩٣٠ •

(٢) جريدة السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠ قرار حزب الأحرار الدستوريين فى اجتماع ويقول الرافعى بصدد هذا الموقف « ان اللجنة الادارية للحزب قد انقسمت بشأنه ــ فكانت الأقلية (وكنت منها) الى جانب المقاطعة ولكن الأغلبية قررت عدم المقاطعة •

واذا اعتبرنا موقف الحزب الوطني ـ قبل اشتراكه في البرلمان الصدقي ـ « موقف تردد وضعف يخاف سطوة الكتلة الشعبية الممثلة في الوفد ويستحي أن يكون نصيرا ظاهرا للسراي والحكم الاستبدادي » (١) فان الحزب قد أدان نفسه علانية وكشف عن سياسته الحقيقية حتى الانفضاح حين نكص عن بيان ٢٥ أكتوبر ١٩٣٠ الذي أدان فيه دستور صدقي بقوله « وزعمت الحكومة تسويغها لعملها أنها تقصد أصلاح مساوئ الماضي ولقد أبان الحزب الوطني أكثر من مرة أن اصلاح هذه المساوئ يأتي عن طريق الجهاد القومي الصحيح وتنبيه الامة الى واجباتها وأن هذا الاصلاح لا يأتي بحال عن طريق المساس بالدستور » (٢) ذلك هو ما أعلنوه غداة دستور صدقي أما في أول يوليو ١٩٣١ وفي الجلسة الخامسة لمجلس النواب الصدقي فقد أعلنوا كلاما آخر ·· واذا علمنا أنه من أكتوبر ١٩٣٠ حتى يوليو ١٩٣١ لم يكن هناك من جديد الا تنفيذ الدستور الذي عارضه الحزب الوطني والا اجراء الانتخابات الزائفة على أساسه وأساس قانون الانتخابات الرجعي ·· واذا علمنا بذلك فاننا نقول أن بيان ٢٥ أكتوبر لم يكن الا تقربا زائفا من الرأى العام · وأما موقف الحزب في جلسة أول يوليو ١٩٣١ فهو ـ الموقف الحقيقي الذي صرح فيه مصطفى الشوربجي المحامي ـ وعضو اللجنة الادارية للحزب وأحد موقعي بيان ٢٥ أكتوبر بما يلي « أرى اننا في مبدأ الحياة الدستورية رغم أننا بدأناها في سنة ١٩٢٤ وأرانا الآن في دور التجربة · لذا يصح أن نرى اليوم خطأ فنعدل عنه عودا الى الصواب والعكس · لا أستطيع القول أن هذه التعديلات انتقصت حقوق الأمة أو أن أقول أنها مؤدية بنا الى أسوأ او احسن مما كنا فيها « لقد كنا في مرض ، بل في غمرة من سوء الحال (٣) واستمر « الشوربجي » في تأييد الانقلاب فذكر أن « قانون الانتخاب المعدل هو الذي أبعد هؤلاء (يقصد ممثلي الحياة النيابية السابقة) عن الكراسي التي تجلسون عليها اليوم » (٤) هذا الموقف السافر دفع عبد العزيز الصوفاني ـ عضو اللجنة الادارية للحزب ـ الى الاحتجاج على كلام الشوربجي فقال بأنه لا يوافق على هجوم الشوربجي على المجالس النيابية السابقة بل العكس يقرر « أن تلك الهيئات كانت مثالا حسنا » ثم هاجم

(١) محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور المرجع السابق ذكره ص ٧٢ ·
(٢) جريدة السياسة ٢٥ أكتوبر ١٩٣٠ ·
(٣) مجموعة محاضر دور الانعقاد العادى الأول لمجلس النواب ١٩٣١ محضر الجلسة الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ص ٥٠ ـ ٥١ ·
(٤) نفس المصدر ·

كلام الشمورجي كذلك بالنسبة لاقراره ماحدث من التعديلات في الدستور وهاجم تبريره « بأن يترك للظروف المستقبلة اقرار أو انتقاد هذا النظام » ثم أعلن الصوفاني « ان مبدئي الحزبي لا يمكن أن يتجزأ ، واذا نطقت به فانني أنطق به صحيحا صريحا ، اننا ننكر كل اعتداء يقع من أية هيئة كانت على سلطة هذه الأمة » (١) كان صوت «الصوفاني» في المجلس آخر صدى من أصوات الحزب الوطني الذى أسسه كامل وفريد ، فقد غادر القاعة على الفور — وعقب دفاع الصوفاني عن سلطة الأمة — نواب الحزب الوطني وبينهم رئيس الحزب « حافظ رمضان » حتى اكتملت المهزلة بمنع الصوفاني من الكلام · وعاد « عبد الحميد سعيد » أحد البرزين في قيادة الحزب الى الجلسة ليعلن « بأن الحزب الوطني لا يوافق على ماقاله حضرة عبد العزيز الصوفاني أفندى » وليصفق المجلس تصفيقا حادا متواصلا » (٢) على أن الأعجب من ذلك أن تنتهى تلك الجلسة بموافقة المجلس بالاجماع على الثقة بحكومة صدقي والموافقة على خطاب العرش (٣) رغم ادعاء الحزب الوطني بأنه حزب معارضة ·

الانتخابات الزائفة والارهاب :

سار صدقي في طريقه معتمدا على تلك القوى الاجتماعية الرجعيه وعلى تلك الجماعات السياسية المشوهه الوطنية وعلى ارهابه الثقيل · وكان ارهاب صدقي أكثر مما شهدت البلاد من قبل فابتداء من يونيو ١٩٣٠ وحتى اجراء الانتخابات سير الجيش لحصار البرلمان مرتين وسقط عشرات من القتلى ومئات من الجرحى في شوارع بلبيس والمنصورة والاسكندرية والقاهرة وبور سعيد والسويس وغيرها وكانت وسائل النشر تحارب كما لم تحارب في ظل المعتمدين البريطانيين · ولم يمض كثير من الوقت حتى كانت أغلب الصحف قد عطلت أو ألغيت فقد عطلت نحو من ثلاثين صحيفة في بحر شهرين(٤) وكان المرء يستطيع أن يطالع أنباء تعطيل أو انذار الصحف في كل يوم يطالع النشرة الجوية · وسرى أمر مصادرة الحريات الى وسائلها المختلفة فاجتماع الجمعية العمومية للمحامين يمنع وتستخدم في منعه القوة المسلحة حتى قيل أن مثل ذلك الاجراء « لم يقع مثله حتى أيام

(١) نفس المصدر السابق ص ٥٣ ·
(٢) نفس المصدر ص ٥٤ ·
(٣) جريدة مصر ٤ أكتوبر ١٩٣٠ ·
(٤) جريدة مصر ٤ أكتوبر ١٩٣٠ ·

الأحكام العرفية ، أيام ان كانت السلطة العسكرية تطارد الاجتماعات » (١) كذلك منعت الحكومه احتفال المصريين بعيد الجهاد الوطني الذى داب الوطنيون على الاحتفال به منذ ثورة ١٩١٩ ٠

واذا كانت حكومة صدقى قد عملت على مصادرة حرية الأبرياء ومهاجمة المنازل فانها قد عملت أيضا على مصادرة حرية العمل والرزق ـ فعزلت القضاة والعمد وكبار الموظفين (٢) وحتى لا يفلت الوطنيون من ذوى المهن الحرة من عسفها « ولكى تضطرهم الى الذل والاستكانه والانضمام الى صفها ، لم تتورع عن اقفال المحالج والمصانع لأسباب ملفقة للتنكيل بأصحابها وجعلهم عبرة لغيرهم ٠ كذلك اختصت الوزارة أنصارها والمنفذين لسياستها الارهابية بالمزايا والترقيات الاستثنائية وزادت على ذلك منح بعض صفقات من أملاك الحكومة مقابل ما سمى استبدالا لجزء من معاشهم ، خولفت فيها اللوائح والقوانين . وضحيت فيها مصالح الدوله والأهلين لحساب هؤلاء الموظفين » (٣) وبتلك الوسائل ضمنت الحكومة الأنصار سواء من الأعيان أو العمد أو الموظفين ورجال الشرطة والجيش ٠ وهؤلاء جميعا هم من اعتمدت عليهم فى انشاء « حزب الشعب » الذى رأسه اسماعيل صدقى ، وهو الحزب الذى ولد ميتا كزميله «حزب الاتحاد» والذى لم يعد أن يكون لافتة فى أرض مهجورة من الجماهير ٠

هكذا وبهذه الوسائل أو تلك مهد صدقى لانتخاباته القادمة معتمدا على طبقة اجتماعية رجعية فى الريف ومعتمدا أيضا على كبار الرأسماليين الذين يشاركون الرأس مال الاستعمارى أمثال احمد عبود ، الذى دأب على تأييد الانقلاب فى الخارج والداخل وعبد الرحمن البيلى رجل الرأسمالية المصرية الكبيرة ، وطاهر اللوزى وغيرهم من الذين أيدوا ودعموا الانقلاب أو اشتركوا فى برلمانه الزائف ٠ ومصلحة الرأسمالية المصرية الكبيرة ومنها صدقى نفسه كانت من المصالح الأساسية فى الانقلاب الذى يكفل لها تعاملا مستقرا مع رأس المال الاستعمارى فى استغلال الجماهير وضرب العمال ـ فكان قانون صدقى الانتخابى يشترط فى المندوب أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية أو ساكنا فى منزل لا يقل

---

(١) جريدة السياسة ١ نوفمبر ١٩٣٠ ٠

(٢) جريدة مصر ٤ أكتوبر ١٩٣٠ وانظر أيضا عبد الرحمن الرافعى المصدر السابق ص ١٧٤ ٠

(٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٤ ـ ١٧٥ ٠

ايجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها ، أو مستاجرا لأرض زراعية لا تقل ضريبتهـا عن جنيهين سـنويا ، أو حائزا على الشـهادة الابتـدائية او ما يعادلها ٠

وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون أعضـاء البرلمـان ٠٠٠ وكان معنى هذا حرمان الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين من انتخاب أعضاء البرلمان (١) ولم يكتف صدقى حماية لمصالح الرأسمالية المصرية الكبيرة بعزل العمال عن انتخاب أعضاء البرلمان بل سعى الى القضاء على نشاطهم وتركهم فريسة لرأس المال فأسرعت حكومته الى اغلاق دار الاتحاد العام للعمـال فى ١٥ مارس ١٩٣٠ « وشـنت على النقابيين حربا فى أرزاقهم فكـانت تفصـلهم ، وتلقى القبض عليهم بين وقت وآخر ، وتزج بهم فى سجون بمختلف أنحاء القاهرة » (٢) ٠

وهكذا مهد صدقى لانتخابات مايو ١٩٣١ ، ومضى فى تلفيقها رغم مقاومة الوفد وانضمام الأحرار الدستوريين الى هذه المقاطعة ورغم « احتجاج رفعه رؤساء الوزارات والوزراء السابقون » فقد كان صدقى معتمدا فى انتخاباته على السلطة والارهاب وحدهما مصداقا لقول « الجود » وان أى رئيس وزارة فى مصر ، اذا توافر له الحزم والعزم قادر على أن يفعل مايشاء مادامت فى يده أداة الادارة والجيش والشرطة » (٣) ٠

وقد قاطعت الأمة هذه الانتخابات مقاطعة تامة ، أشبهت فى روعتها واتساع مداها مقاطعة الأمة للجنة ملنر فى عام ١٩١٩ ، بل ان تضحيات البـلاد من القتلى والجـرحى فى هذه الانتخـابات كانت أعظـم وأكبر من تضحياتها فى مقاطعة لجنة ملنر ، وقد عمـدت الحكومة الى تزوير عملية الانتخابات ، فأوعزت الى لجان الانتخابات أن تزور محاضرها بحيث تثبت فيها حضور الناخبين كذبا وزورا » (٤) ٠

وبصدد ما جرى فى انتخابات صدقى من تزوير فمن المهم أن ننقل بعض ما كتبه « جارفيس » ـ بك ـ فى كتابه « الصحراء والدلتا » ساخرا من عملية تلفيق هذه الانتخابات ـ قال « وفى مدة تلك الانتخابات كلها

---

(١) رؤوف عباس الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ دار الكاتب العربى ١٩٦٨ ص ٨٩ ٠

(٢) نفس المرجع ص ٩٤ ٠

(٣) ب٠ج٠ الجود ٠٠ المرجع السابق ص ١٣٨ ـ ١٣٩ ٠

(٤) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة.المصدر السابق ص ١٥٠ ٠

كانت ترد على سيناء الأنباء من القاهرة وسواها بما لا يصدق من الأرقام فان بنادر ومديريات كانت وفدية عن بكرة أبيها اقترعت « شعبية » ـ نسبة الى حزب الشعب » ـ بأرقام دلت على أن ٩٠ فى المئة من الناخبين سجلوا أصواتهم . « ويمضى جارفيس ـ فى سخريته بقوله : » وقد زعموا أنه فى أحدى الدوائر التى كانت تتولى الانتخابات فيها هيئة نشيطة أقفل الانتخاب فيها فى الوقت الكافى لمنع الحصول على أكثرية ١٠٥ فى المئة من غير عد أصوات الأموات فان انتخابات سنة ١٩٣١ أشتهرت بهذا الأمر وهو ان كل رجل مات فى السنوات الخمس السابقة للانتخابات بعث من لحده فى الوقت اللازم ليقترع ضد الوفد « أما كيف حدث ذلك الانتخاب الغريب الناجح فلسوف يبقى لغزا وسرا كاتما . فقد يصدق المرء اذا شاء أن الناخبين الذين قاطعوا الانتخاب أنبتهم ضمائرهم فى آخر ساعة فازدحموا على صناديق الانتخاب بضمائر صالحة » أو قد يصدق اشاعات مختلفة ووشايات فيها ما فيها من النميمة وهى أن صناديق الانتخاب ملئت بتذاكر الانتخاب اللازمة قبل ارسالها الى الدوائر الانتخابية أو أن المحافظ أو المدير كلف حكمدار البوليس فى محافظته أو مديريته وأعوانه أن يبذلوا وسائل الاقناع للحصول على النتائج المرضية » (١) . وكان مما سهل للحكومة القيام بمثل هذه العمليات أن أجهزة الدولة كانت قد هيئت لذلك « فاعتاد الموظفون فى عهد صدقى باشا التلفيق والتزوير فى الأوراق الرسمية « وألف » الموظفون الاداريون التزوير وفساد الضمير واعتاد رجال البوليس والجيش التنكيل بكل معارض للحكومة دون مراعاة للعدل والقانون وأبيح لهم القتل وسفك الدماء فى هذا السبيل » (٢) لذلك فان المقاومة الجماهيرية التى واجهت تلك الانتخابات قد قوبلت من الجيش والبوليس بمنتهى القسوة والعنف واطلاق الرصاص وبلغ عدد القتلى فى تلك المقاومة فى القاهرة وحدها طبقا لبلاغ الحكومة الرسمى ثلاثة عشر قتيلا وفى الدقهلية كان الضحايا سبعة عشر وعدد آخر من القتلى فى ميت غمر وشبين القناطر وحلوان كما حدثت مصادمات دموية فى بعض القرى . ورغم أن « الوفد » قد قدم بلاغا الى النائب العام مؤيدا بالوثائق لما ارتكب فى تلك الانتخابات فان الأخير لم

---

(١) جريدة المصرى ٢ سبتمبر ١٩٣٨ ويقول الشهود المعاصرون لانتخابات صدقى ان الحكومة كانت تقوم باستحضار الشيالين والمشبوهين من أقسام البوليس ليقوموا بالتصويت .. وان هذه العملية قد شاهدها نواب من حزب العمال البريطانى والصحافة الأجنبية .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ذكره ص ١٧٤ .

يكترث • وأكثر من ذلك فقد كافأت الحكومة الذين اشتركوا فى الارهاب والتزوير (١) بل ان صدقى قد أذاع عقب الانتخابات تصريحا « بأن الانتخابات جرت على خير وجه ، وفى جو من الهدوء والسكينة ، وأن الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت فى أى انتخاب سبق » (٢) وكأمثلة للاحصاءات الرسمية بشأن تلك الانتخابات فان بعض أحياء القاهرة الشعبية التى شهدت مقاومة شعبية دموية ضد الانتخابات كحى بولاق قد أعطيت نسبة ٣٨٫٥ ٪ لعدد الناخبين الذين حضروها كذلك أعطى لحى السيدة زينب نسبة ٣٩٫٥ ٪ وكانت النسبة فى حى الخليفة ٦٢٫٤ ٪ والجمالية ٤٨٫٩ ٪ وباب الشعرية ٥٨٫٥ ٪ أما النسب فى مدينة الاسكندرية التى شهدت المقاومة المبكرة ضد صدقى فكانت أكثر ايغالا فى التلفيق فهى ٧٨ ٪ فى حى العطارين مثلا و ٨٫٧ ٪ فى مينا البصل • الا أنه فى النتائج العامة لم يستطع صدقى أن يحقق بوسائله بالنسبة لنسب المدن « كالقاهرة ، والاسكندرية وبور سعيد والسويس ودمياط أكثر من ٥٠ ٪ وكان مما هبط بتلك النتائج فشل الارهاب الحكومى فى مدينة بور سعيد بالذات التى بلغت نسبتها طبقا للاحصاء الحكومى ٩٫٣ ٪ (٣) •

على أن صدقى قد استطاع الحصول على نتائج أفضل فى التزوير فى مناطق الصعيد حيث الاجراءات تكون بعيدة عن عيون المراقبين الأجانب مثلا فضلا عن ضعف وقلة العناصر المثقفة • بالاضافة الى قوة الاقطاع هناك ما كان يضيف الى سطوة الحكومة قوة كبيرة فكانت النسبة العامة فى بلاد الصعيد هى ٧٣٫٧ ٪ بينما كانت هذه النسبة أقل فى الوجه البحرى بنحو ١٢ ٪ (٤) •

ومهما يكن من أمر فان النسبة العامة فى القطر وهى ٦٦٫٨ ٪ (٥)

---

(١) نفس المصدر ص ١٥١ •

(٢) محمد حسنين هيكل : المصدر السابق ذكره ص ٣٤٥ •

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ وزارة الداخلية ـ قسم الادارة ـ قلم الانتخابات كشف بيان نتيجة الانتخابات العامة للمندوبين عن الأقسام الخمسية لعمليات الانتخاب فى سنة ١٩٣١ مطبعة الداخلية ١٩٣١ ـ أنظر الملاحق ـ •

(٤) نفس المصدر وكانت النسبة فى الوجه البحرى هى ٦١٫٣٩٪ •

(٥) نفس المصدر : ويلاحظ أننا اعتمدنا هنا على الوثائق الرسمية ولم نعتمد على ما جاء من نسب فى المراجع الأخرى فقد ذكر محمد حسنين هيكل مذكرات فى السياسة ـ المرجع السابق ٣٤٥ ـ أن النسبة العامة فى القطر كانت $\frac{7}{8}$ ٧٦٪ •

دلت على التزوير الصارخ ففضلا عما بيناه بما يؤكد تزوير الانتخاب فان الحكومة غداة الانتخاب كانت في رعب بالغ من الجماهير حتى اضطرت الى اصدار مرسوم بقانون تاريخه ١٨ يونية ١٩٣١ أى بعد الانتخاب بنحو الشهر ـ يقضي بالحبس والسجن عن التعبير بواسطة الكتابة أو القول الخ ـ اذا تضمن هذا طعنا في الملك أو قلب نظام الحكومة أو كراهية أو تحبيذ مبادىء الدستور أو تحريض الجند على عدم الطاعة أو العيب فى حق رئيس دولة أجنبية أو ممثلها أو تقد الحكومة بعبارات مؤذية أوفتح اكتتاب أو الاعلان عنه بقصد التعويض من الغرامات أو المصاريف ٠٠ وقد سرت أحكام هذا القانون الى تعطيل واغلاق ومحاكمة كتاب وأصحاب الصحف (١) لقد عجز الانقلاب عن الحصول على أى سند شعبى أو جماهيرى وكانت محاولاته فى سبيل الحصول على التأييد فاشلة اما بسبب اعتماده على الارهاب الحكومى المقنن أو لأن القصر والانجليز وهما دعامتاه الأساسيتان كانا مكروهين تماما من الجماهير ٠٠ كذلك فان قاعدته الاجتماعية من كبار ملاك الأرض كانت واهية فهى فضلا عن تناقضها مع الجماهير وخاصة الفلاحين فانها كانت منقسمة على نفسها مما اضطرها الى أن تعلن ـ ممثلة فى حزب الأحرار الدستوريين ـ معارضتها للانقلاب بسبب الموجة الشعبية الطاغية من كراهية الانقلاب ٠

---

(١) مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣١ مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣٤ ص ٥٤٩ ـ ٥٥٩ ٠

الفصل الثالث

مقاومة الانقلاب

حولوا النيل واحجبوا الضوء عنا ‏ ‏ واطمسوا النجم واحرمونا النسيما
واملأوا البحر ، ان أردتم ، سفينا ‏ ‏ واملأوا الجو ، ان أردتم ، نجوما
واقيموا للعسف فى كل شبر ‏ ‏ (كونستبلا) بالسوط يفرى الاديما
اننا لن نحول عن عهد مصر ‏ ‏ أو ترونا فى الترب عظما رميما

(الشاعر : حافظ ابراهيم)

تصدى « الوفد » لمناهضة انقلاب اسماعيل صدقى ، ونهج فى ذلك أساليب النضال المختلفة ، استند فى بعضها الى الحقوق الدستورية وأستند فى الأخرى الى مواجهة أساليب الانقلاب بما يتفق معها ، فهو يلجأ فى الاجتماع الذى فرضه على الحكومة بعقد البرلمان فى ٢٣ يونيو ١٩٣٠ الى حقوقه الدستورية ازاء اغلاق الحكومة للبرلمان بالقوة . ثم يتطور بهذا الأسلوب الذى يشحذ فيه المقاومة الجماهيرية الى التمهيد لما يشبه اعلان العصيان المدنى بعدم شرعية الحكومة فيعقد مؤتمرا وطنيا يحضره النواب والشيوخ وأعضاء مجالس المديريات فى ٢٦ يونيو ١٩٣٠ (١) « بالنادى السعدى » ـ نادى الوفد المصرى ـ حيث يقترح « النحاس » « خطة عدم التعاون » كخطة عملية لمقاومة الاعتداء على الدستور . وفى المؤتمر ناقش « مصطفى النحاس » حق الملك «المطلق» فى تعيين واقالة الوزراء فقال انه

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ قرار الوفد المصرى فى ٢٦ يوليو ١٩٣٠ «بيان مطبوع بالحروف ونسخ أخرى بالاستنسل» (انظر الملاحق) ملحق رقم (٢)

مرهون بنصوص الدستور الذى ينص على أن «الوزراء» مسئولون بالتضامن أمام البرلمان وعلى أن أوامر الملك شفاهة أو كتابة لا تخلى الوزراء من المسئولية فاذا قرر النواب عدم الثقة بالوزراء وجب عليها أن تستقيل فورا (١) وقد أقر المؤتمر اقتراح « النحاس » واتخذ فى هذا السبيل ثلاثة قرارات « أولها » الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه بكل ما يملكه كل مصرى من قوة ومال وتضحية « ثانيها » تقريرا مبدأ عدم التعاون وتشكيل لجنه تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه فى حالة ما اذا لم تتقدم الوزارة الى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل « وثالثها » القسم الذى أقسمه النواب فى جلسة البرلمان فى ٢٣ يونيو ١٩٣٠ (٢) .

وكان الهدف من « خطة عدم التعاون » هو اللجوء الى أسلوب ثورة ١٩١٩ فى مقاطعة الحكومة ولكنه فى هذه المرة كان « أقوى وأوسع » (٣) فانه شمل كما سيتضح ـ استقالات العمد والمشايخ والمناداة بعدم دفع الضرائب ، كما شمل كذلك مقاومة اجراءات الحكومة المصادرة للحريات عن طريق الجماهير وتحديها بما يعنى شل قدرتها على السيطرة على أمن السلطة .

تعبئة الجماهير للمقاومة :

وقد هاجمت القوى المعادية للدستور ـ ممثلة فى حزب الأحرار الدستوريين الذى كان لا يزال مؤيدا لصدقى ـ خطة عدم التعاون ، كما عدت القسم باحترام الدستور دون شموله للملك تحريضا عليه (٤) وفى هذا كان « الدستوريون » يخشون لجوء الوفد الى الجماهير أو كما يفهمون هم « حشد جموع الغوغاء التى نادت فى ساحة القصر الملكى سنة ١٩٢٤ « سعد أو الثورة » (٥) وهو نفس فهم الاستعماريين الذين وصفوا خطط الوفد « بالصبيانية » (٦) .

على أن الوفد لم يعبأ بهذه القوى كما لم ينتظر موعد انتهاء

---

(١) جريدة الأهرام ٢٧ يونيو ١٩٣٠ .
(٢) جريدة الأهرام ٢٧ يوليو ١٩٣٠ .
(٣) جريدة اليوم ٢٨ يوليو ١٩٣٠ .
(٤) جريدة السياسة ٢٩ يوليو ١٩٣٠ .
(٥) نفس المصدر ٢٥ يوليو ١٩٣٠ .
(٦) ب. ج. الجود : المرجع السابق ذكره ص ١٣٨ .

تأجيل البرلمان ، فقد كان يعلم من خبرته أن التأجيل هو الخطوة الأولى في حل البرلمان • فلجأ بسرعة الى تعبئة الجماهير ودعوتها الى المقـاومة فنشر دعاية واسعة عن اعتزام رئيسه وأعضائه الطواف بالأقاليم • وحدد الشرقية مكانا لبدء هذه الجولة الكبيرة التي بدأت في أول يوليو ١٩٣٠ فاستعـدت لها الحكومة بأن جابت « مظـاهرة كبيرة من رجال البوليس والحراس النظاميين » الشوارع الرئيسية في مدينة بلبيس في مظاهرة ارهابية ثم عسكرت في ديوان المركز بعد ذلك « وفي مفـارق الطرق » المؤدية الى محطة بلبيس « وعلى جانبي شريط السـكة الحديد خصـوصا داخل المحطة حيث نظمت قوة كبيرة ببنادقهم وعصيهم لمنع الأهالي » من دخول المحطة لاستقبال رئيس الوفد ولكن الجمهور أراد أن يدخل المحطة أو يقف على شريط السكة الحديد ليتمكن من تحية زعيم الوفد فعظم على رجال الحفظ ذلك وصـــــاروا يضربون الأهالي بالكرباج والعصى ضربا مبرحا » (١) على أن الجماهير لم يفزعها الارهاب وانما حاولت اقتحام صفوف العساكر لدخول المحطة وعندئذ أطلق البوليس النار في الهواء وقاومت الجماهير بالقاء الطوب فسقط قتيلان (٢) وذكرت مصادر صحفية مؤيدة للحكومة آنذاك أن القتلى كانوا ثلاثة وانه أريقت دماء أخرى من الأهالي والبوليس (٣) • وهؤلاء الشهداء الثلاثة هم عبـاس عبد المنعم محمـد خريبة (١٩) سنة ومحمد رجب طرطور (١٧) سنة وعبد الجليل عبد العال الأشرم (١٤) سنة •

انتهت جولة « بلبيس » التي رمى الوفد فيها الى تجميع الجماهير في مقاومة سلمية حول قسم الدفاع عن الدستور ، وجاءت حادثة « المنصورة » لتؤكد استمرار عدوان الحكومة على المحاولات السلمية للدفاع عن الدستور واصرارها على المضي في خططها واستهانتها بدماء المواطنين •

وكان استعداد السلطة لزيارة المنصورة استعدادا حربيا ففي الثامن من يوليو ١٩٣٠ سافر الى المنصورة في الصباح الميرالاي « فوربس بك » رئيس هيئة أركان حرب العمليات والميرالاي «عبد العظيم علي بك» ــ الذي كوفيء فيما بعد نتيجة جهوده في قتل الأهالي بجعله قائدا للواء الأول ــ والقـائمقام « لوكاس بك » مسـاعد حكمدار العاصـمة (٤) وقبل ذلك

(١) جريدة البلاغ ٢ يوليو ١٩٣٠ نقلا عن « الأهرام » •
(٢) جريدة البلاغ ــ المرجع السابق •
(٣) جريدة السياسة ٣ يوليو ١٩٣٠ •
(٤) جريدة الأهرام ٩ يوليو ١٩٣٠ •

كانت لجنة الوفد فى المنصورة قد أبلغت مدير الدقهلية بأنها ستقيم اجتماعا لاستقبال مصطفى النحاس وسماع خطابه عن الوضع الحالى وقد علم مدير الدقهلية بأن الاجتماع سيضم خمسة آلاف مدعو منهم ٢٣ يمثلون الصحافة الأجنبية ، واثنان يمثلان شركات الإنتاج السينمائى و ٤٠ من أعيان القاهرة وعلى ذلك قرر مدير الدقهلية منع الاجتماع لأنه يعد اجتماعا عاما وأبلغ بذلك محمد بك الشناوى ومحمود بك نصير ـ من لجنة الوفد ـ يوم ٦ يوليو (١) وقد رد الأخيران ببرقية يعلنان فيها المدير بعدم اعترافهما بهذا المنع ووصفاه بالتعسف وعدم الاتفاق مع الدستور وذكرت برقيتهما أنها تلقى مسئولية النتائج المترتبة على منع الاجتماع على الادارة (٢) وردا على ذلك أرسل المدير يحمل لجنة الوفد مسئولية النتائج التى ستترتب على ما أسماه انتهاكا للمادة ٤ من قانون منع الاجتماعات العامة ، كما أرسل برقية أخرى الى رئيس الوفد يبلغ فيها بمنع الاجتماع أو على حد زعمه « لكى يمنع النتائج الخطيرة التى ستترتب على اصراره على الرغبة فى عقد الاجتماع(٣)» .
ولكن مصطفى النحاس رد مؤكدا أن منع الاجتماع يعتبر « اعتداء على الحرية التى يضمنها الدستور » ومحذرا بأن النظام والأمن العام لايعتدى عليهما الا بقيام رجال الأمن بالتدخل بالقوة ضد الأهالى المسالمين وغير المسلحين « وأنهى النحاس برقيته منذرا مدير الدقهلية بقوله » وعليك وعلى كل الذين يتعاونون معك والذين يوجهونك ، تقع مسئولية أى اعتداء على الدستور ، وكذلك كل فوضى تنتج للنظام والأمن العام من مثل هذا الاعتداء » (٤) .

على أن تحذير « النحاس » لرجل الأمن المسئول فى الدقهلية .. وكذا ... تحذيرات لجنة الوفد لم تسفر عن أى تراجع من جانب السلطة عن خطتها فقد حاول المدير الاستيلاء على خيمة الاحتفال ولكنه عجز فى البداية لأن لجنة الوفد كانت قد جعلت عددا كبيرا من الأهالى يقيمون بها منذ ٧ يوليو ، وأخيرا تمكنت السلطة بعد تكليف حكمدار وقائد الكتيبة

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ حكم محكمة الجنايات فى بمسألة الأحداث التى وقعت فى المنصورة فى ٨ يوليو ١٩٣٠ ـ صورة من حيثيات الحكم باللغة الفرنسية ـ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : حكم محكمة الجنايات .. المصدر السابق .

(٤) نفس المصدر السابق .

الثانية وبمساعدة رئيس النيابة بالمنصورة من طرد الأهالى وممثلى الصحافة من خيمة الاجتماع فى صباح ٨ يوليو (١) .

لكن السلطة واجهت حشدا من الجماهير لم يسبق له مثيل فبرغم الاستعدادات الحربية من الجيش والبوليس والخفراء المسلحين بالمتراليوزات والبنادق والعصى والخوذات .. هذا الاستعداد الذى وصفه مراسل «الأهرام» بأن الاجنبى الذى لا يكون واقفا على حقيقة الحال يعتقد ما يراه أنه قادم على معركة حربية (٢) برغم ذلك كله فان جماهير كبيرة تمكنت من دخول مدينة المنصورة حتى أكد البعض أن عددها كان يفوق المليون (٣) وكان هذا يعنى استجابة الجماهير لنداء لجنة الوفد المركزية ونداء لجنة الطلبة الذى نشر صبيحة يوم ٨ يوليو والذى دعا الجماهير الى ضرورة «أن تتم الزيارة كما دعاهم الى عدم السماح « لأى شخص بأن يعتدى على كرامتكم ، وأن القوا على أى شخص يتحداكم مسئولية انتهاكه للقانون » (٤) وهكذا حولت جهود الوفد مركز الحكومة فى المنصورة الى موقع الاتهام فنجح عن طريق الجماهير فى أن يضع السلطة أمام خيارين كلاهما مر : فاما أن تتراجع السلطة وتتم الزيارة بنجاح وفى هذه الحالة تزداد ثقة الجماهير بنفسها كما يزداد الوفد نفوذا واما أن تتمادى السلطة فى بطشها وفى هذه الحالة تزداد كراهية الجماهير لها . وقد اختارت السلطة الخيار الثانى ــ فحاولت منع موكب الوفد حتى لا تمكن زعيمه مع بعض زملائه من الوصول الى مكان الدعوة سيرا على الأقدام ثم سمحت لسيارة « النحاس » وحدها بعبور الخطوط التى أقامها الجيش والبوليس ثم عادت فسمحت لعشر سيارات أخرى معها ومنعت الجماهير الحاشدة من أن تستمر فى موكبها بداية من شارع البحر (٥) ولكن حدث بعد أن اجتازت سيارة « النحاس » نطاقى القوة المسلحة الأول ثم الثانى أن « أوقف جنود مسلحون ببنادقهم وسنجاتهم السيارة عند النطاق الثالث ثم صوبوا « سنجاتهم » الى جميع ركاب السيارة ومنهم النحاس باشا نفسه ، فلما رأى « سينوت بك حنا » ــ عضو الوفد المصرى ــ جنديا

(١) نفس المصدر السابق .
(٢) جريدة الاهرام ٩ يوليو ١٩٣٠ .
(٣) نفس المصدر .
(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ حكم محكمة الجنايات المصدر السابق .
(٥) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ حكم محكمة الجنايات المصدر السابق .

يصوب السنجة الى ظهر النحاس باشا أسرع لمنع سهم الجندى فتلقى السنجة في ذراعه الأيمن وأصيب بجرح بالغ » (١) « وكان النحاس واقفا في السيارة فجلس بعد ذلك وقال للجنـــود هل أتتم حضرتم للمحافظة علينا أم لقتلنا وسفك دمائنا » (٢) وبعد حادث العدوان على سيارة « النحاس » بدأ اطلاق الرصاص فى الهواء وأنذرتهم القوات بالعودة أو يقتلوا فخاف من كانوا بالسيارة والعربات العـاقبة اذ لم يكن أمامهم الا الموت اذا استمروا فى المسير ومع الشجاعة الخارقة التى أبداها الناس فى تلقى الخطر فان سائقى السيارات والعربات هربوا فتراجعت العربات والسيارات التى كان بعضها على وشك السقوط فى مجرى النيل · هنا أسرع المدعوون فى دخول فناء منزل على بك القريعى للاحتماء من الرصاص والسنج وقد شاهد ذلك مراسلو صحف«التيمس» وأخذوا صورا فوتوغرافية بذلك (٣) ·

وتوضح الرواية السابقة أن السلطة قد أعدت كمينا لضرب الاجتماع فركزت استعداداتها الحربية « قرب مكان الاحتفال وتركت سيارة « القيادة » لتدخل فى الكمين ثم تضربها ليكون سهلا بعد ذلك ضرب الجماهير ·

وكان طبيعيا أن يرد الأهالى العزل عدوان قوات الجيش والأمن المسلحين فقاوم الأهالى عند النطاق الأول فقذفوه بالأحجار من « البلكونات » والأسطح ومن الدور الأول (٤) وتزايد اصرار الأهالى على المقاومة بعد اطلاق النيران وتجمعت جماهير عديدة فى شارع « ياسين » المؤدى الى « شارع البحر » وفى « شارع سيدى هالا » المتقاطع مع « شارع سيدى ياسين » والموازى « لشارع البحر » واخذت فى القاء الأحجار على الجنود الواقفين هناك فاستخدمت ضدهم فرسان الجيش الذين عجزوا عن اثناء الأهالى عن المقاومة فتدخلت قوات من خيالة البوليس أيضا (٥) على أن هدف الجماهير لم يكن هو مقاومة عدوان القوات المسلحة

---

(١) جريدة الأهرام ٩ يوليو ١٩٣٠ ·

(٢) نفس المصدر ·

(٣) نفس المصدر ·

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ حكم محكمة الجنايات ـ المصدر السابق ·

(٥) نفس المصدر ·

فحسب بل كان «يهدف فتح» ثغرة يصلون منها الى مكان الاجتماع الممنوع » واستخدموا في ذلك قذف الطوب وزجاجات الرمل ونصب «كمنة من الأسلاك في طريق فرسان الجيش والبوليس (١) واستمرت مقـــاومة الجماهير حتى أمرها مصطفى النحاس في النهاية بالتفرق (٢) وذلك حين رأى « سفك دماء الأبرياء تنفيذا لسياسة رجعية ترمي الى القضـــاء على الدستور (٣) ·

وكانت جريمة الحكومة في المنصــورة موجهة ضـد الجماهير وضـد حياة النحاس ورفاقه كذلك، فرغم ادعاء القوة العسكرية أنها أطلقت الرصاص على الأهالي ردا على قذفهم بالطوب (٤) الا أن شـــاهد عيان ذكر « ولكنا لاحظنا ان الجنـود لا يردون على .قاذفي الطوب سـواء كان من منزل « الظاهري » أو سواه وانما كانوا يمدون أفواه بنادقهم ويطلقون الرصاص على المدعوين الذين ليس معهم طوب أو غيره » (٥) ان هذا يجعلنا نؤكد أن الجيش بدأ يضرب سيارات القيـادة حتى يضرب الاجتمـاع كله وان الجماهير أرادت حماية القيادة الوفدية فدارت المعركة التي أسفرت عن ثلاثة من القتلى حسب بلاغ الحكومة الرسمي كما جرح نحو ١٤٥ منهم أحد عشر من الجنود (٦) وكما حاولت الحكومة أن تتملص من تهمة الاعتداء على حياة النحاس فانها ادعت كذلك أن سيارة «النحاس» هي التي صدمت حراب الجند · فقد استمرت في سرعتها ومرت من أول « كردون » وقام التابعون لها بالاصطدام مع الكردون الثاني والثالث اللذين كانت قواتهما قد وضعت الحراب على البنادق واتخذت موقف الدفاع وبعد هذا الاصطدام تحطمت بعض البنادق وبعض الحراب وأصيب سينوت حنا بك وغيره من الأفراد» (٧) ·

ولكن رواية البوليس السابقة وهي واضحة الكذب لم تستطع أن

---

(١) نفس المصدر ·

(٢) نفس المصدر ·

(٣) جريدة « اليوم » ١٠ يوليو ١٩٣٠ ·

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ حكم محكمة الجنايات المصـــدر السابق ·

(٥) جريدة الأهرام ٩ يوليو ١٩٣٠ ·

(٦) جريدة « اليوم » ١٠ يوليو ١٩٣٠ ·

(٧) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ حكم محكمة الجنايات المصـــدر السابق ·

تمثل اصابة « سينوت حنا » أو غيره او « تحطيم جسم السيارة وسقفها » كما اعترف بذلك تقرير البوليس المقدم الى المحكمة (١) وادعى بيـان الحكومة الرسمى كذلك ان قائد الفرقة لما رأى سيارة النحاس « مقبلة بمثل ما كانت عليه من السرعة ويتبعهـا عدة آلاف من الأهالى لاختراق النطاق أمر العساكر بتثبيت السنكات فى بنادقهم لايقاف السيارة » وأن الاصابات ترتبت على ذلك (٢) لكنه حسب تقرير البـوليس المقـدم الى المحكمة فان الاصـطدام مع سيـارة « النحـاس » جاء بعد « الكردون » الثانى ـ فهل اخترقت هذه الآلاف من الاهالى هذا النطاق ؟ ثم ان انكار الحكومة فى بيانها الرسمى أن رجال الجيش كانوا يعرفون أنها سـيارة النحاس جاء مغاليا فى الكذب ـ فقد كان معروفا أن أول سيارة سمح لها باختراق النطاق هى سيارة « النحاس » ثم أن « النحاس » كان واقفا فى السـيارة المكشـوفة فهل يعقل أن تلك القـوات جميعا بما فيها قائدها عبد العظيم على لم تتعرف على شخصية النحاس ؟ .

ان ماحدث يجعلنا نذهب الى أن ثمة محاولة كانت تدبر ضد حياة « النحاس » شخصيا ـ كما أكد هو ذلك ـ وعلى أية حال فان هذه الحادثة لم تؤثر فى شـجاعة « النحـاس » الذى أعلن بيـانا حمل فيه الحكومة المسئولية مؤكدا أن العمل الذى دعا اليه الوفد ويدعو اليه انما هو الدفاع عن الدستور وختمه بقوله « أما ما يهدد به رئيس الوزارة من اتخاذ تدابير صارمة فانني « لاأعبـأ به مادمت قائما بواجبى فى دائرة الحقـوق التى كفلها الدستور ونظمتها القوانين » (٣) .

المقاومة تعرى حياد الانجليز :

ترتب على أحداث « بلبيس » ثم « المنصورة » وسقوط الضحايا من قتلى وجرحى واعتقـال المئات أن ماجت البلاد بالغضـب . ورتب الوفد ضربته التالية لتكون فى مدينة « الاسكندرية » العريقة . وكانت الحكومة قد أعلنت فض الدورة البرلمانية فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ قبل أن يحل موعد انتهاء تأجيل البرلمان .. وزاد ذلك من غضب المدافعين عن الدستور ودعت لجنـة الوفد المركزية بالاسـكندرية الى اعلان الحـداد على شهداء بلبيس

---

(١) نفس المصدر .
(٢) جريدة « كوكب الشرق » ١٠ يوليو ١٩٣٠ .
(٣) جريدة اليوم ١٠ يوليو ١٩٣٠ .

والمنصورة وحددت ١٥ يوليو يوما للحداد تقفل فيه محلات الاسكندرية ساعتين من العاشرة حتى الظهر وتقول « الاهرام » بصدد ذلك انه من الساعه ٩ر٣٠ صباحا « انتشر بميدان محمد على والشوارع المركزية جمهور كبير من الرعاع من أولاد السيالة وكفر عشرى وغيرهم وطافوا متظاهرين هاتفين للوفد « ثم تقول أنها فى الساعه ٩ر٤٥ اشتدت الجلبة فى ميدان محمد على وشارع شريف وشارع سعد زغلول وشارع توفيق والمنشية الصغرى فلم يتردد التجار فى اقفال جميع مخازنهم ولم تنقض دقائق قليلة حتى لم يعد فى تلك الشوارع وغيرها محل مفتوح للعمل وتضيف « الأهرام » أن بعض ضباط البوليس والصولات قد تقدموا لدفع جماعة من المتظاهرين كانوا يكرهون بعض أصحاب المحلات على اقفال محلاتهم فجرت مصادمة بين الفريقين » (١) واشترك بيان الحكومة الذى أعلنت فيه تعطيل صحف « كوكب الشرق » و « البلاغ » و « اليوم » غداة الحادث مباشرة فى وصف الجماهير « بالغوغاء » الذين يؤدى تحكيمهم فى الشئون العامة الى تهديد أركان النظام الاجتماعى وصدع بنيانه (٢) ٠

ولم يناقش أعداء الجماهير ابتداء من صحيفة « الدستوريين » حتى الحكومة القضية التى قام من أجلها الأسكندريون وانما أنكروا فحسب حق الشعب فى مناقشة قضيته الديمقراطية ـ فالشعب عند «الأهرام» « رعاع » لأنهم أبناء « السيالة » « وكفر عشرى » من العمال والصيادين الفقراء ٠٠ وهو عند السلطة « غوغاء » يهددون أركان النظام الاجتماعى وهو عند الدستوريين يرتكبون جريمة « السلب والتحطيم والقتل والولوغ فى الدماء » (٣) وكل هذا الاحتقار والازدراء للجماهير كان بسبب محاولة الاسكندريون تنفيذ اعلان الحداد على الشهداء حتى اذا حاولت السلطة منعهم لجأوا كغيرهم الى مقاومة عدوانها فقاوموا نيرانها وقاوموا لورريات الاعتقال ودفعوا من أرواح بنيهم ٢٥ من القتلى وعدة مئات من الجرحى كما اعتقل من بين المحامين والطلبة والعمال والتجار عدد كبير (٤) ٠

وقد نبه حادث « بلبيس » ثم « المنصورة » الوفد الى جسامة الانقلاب

---

(١) جريدة الأهرام ١٦ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٢) جريدة السياسة ١٦ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٣) نفس المصدر ٠

(٤) ذكرت جريدة الأهرام ١٦ يوليو ١٩٣٠ أن عدد القتلى بلغ ٢٥ قتيلا وذكر « الرافعى » أن عدد القتلى كان عشرين قتيلا ٠

واعتمد « بمصطفى النحاس » ــ وله مبرره فى ذلك ــ انه يراد اغتياله وهو ما ذهب اليه الدفاع فى قضية المنصورة (١) وكان استخدام فصائل الجيش وقوات الأمن المختلفة .. واستخدام الوحشية فى مقاومة الجماهير العزلاء ما أكد عند « الوفد » اصرار القوى الرجعية على خططها ضــد الدستور والاستقلال . ولذلك فاننا نلمس لدى الوفد والنحاس بصفة خاصة تهديدا بالعمل الثورى ــ فقد صرح « النحاس » لجريدة « الديبا » الفرنسية قبل أحداث الاسكندرية بقوله « اننا خرجنا من دكتاتوريات ثلاث،وقد تتجاوزون أنتم الفرنسيون عن ذلك ولكن ليس بعد ثلاث دكتاتوريات فى نحو أربع سنين وأنهم يتهموننا بالثورة ولكن هــذا القانون ــ يقصــد الدستور ــ يحمى البلد من الثــورة » ثم أضاف النحــاس « أية جســارة لها ــ أى للحكومة ــ بأن تدعى أنها دستورية وأعضاؤها التسعة لا تجد بينهم واحدا من أعضاء الشيوخ والنواب » ثم أعلن النحاس بقوله « الحرية الداخلية والخارجية لا تنفصمان وان الدستور هو جوهرى ولازم كالاستقلال فمن يلومنا اذا ما كانت هذه أفكارنا على أية الحالات لن تكونوا أنتم الفرنسيين أبناء ١٧٨٩ » (٢) .

وقد كان هذا الانذار من جانب « النحاس » وهو الانذار الذى حدث بعده أحداث الاسكندرية الشديدة مما دفع بالانجليز الى أن يخرجوا عن حيادهم المزعوم فقد صرح « مكدونالد » رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس العموم بأنه على أثر حــوادث الاســكندرية أرسلت التعليمــات الى المندوب السامى « برسى لورين » بأن يقابل صدقى ويبلغه « بأن بريطانيا تعده مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر وكلف السير برسى لورين أيضا بأن يبلغ النحاس باشا بأنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر وأننــا نعده كذلك مسئولا مع الحكومة اذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر » (٣) وأضاف مكدونالد بقوله « وفى خلال ذلك رأت حكومة جلالته

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ حكم محكمة الجنايات المصــدر السابق .

(٢) جريدة الاهرام ١٥ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) نفس المصدر ١٧ يوليو ١٩٣٠ .

نظرا لما يتهدد أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الخطر فى الاسكندريه أن تصدر أوامرها الى بارجتين حربيتين بالسفر الى مياه ذلك الثغر » (١) .

والواقع أن هذا التحذير « البريطانى كان تطبيقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ــ المتضمن حق بريطانيا فى حماية الأجانب ــ غير أن توجيه مثله الى الوطنيين كان يعنى تدخلا مسلحا ضد مناهضة الوطنيين للاعتداء على الدستور وهو ما دفع بالنائب العمالى مستر « ترتل » الى أن يتساءل فى مجلس العموم بقوله « لا أريد أن أعرب عن رأى ولا أطالب أحدا بالاعراب عن رأيه ــ وكل ما أريد السؤال عنه هو هل فى نية الحكومة أن تؤيد بالقوة المسلحة ملكا استخف بالسلطة البرلمانية » (٢) .

ولقد سلم « التحذير » البريطانى الى الوطنيين عن طريق كتاب بعث به « برسى لورين » الى « مصطفى النحاس » فى ١٧ يوليو قال فيه أن مستر « هندرسون » وزير الخارجية قد طلب اليه ــ أى الى « لورين » أن يلفت نظر « النحاس » الى تصريح الحكومة البريطانية فى مجلس العموم ويعنى بالذات الفقرة الخاصــة باعتبار « النحاس » مســئولا عن أرواح الأجانب .

على أن الوطنيين لم يكن أمامهم الا رفض هذا التعسف الانجليزى الذى لا يعنى سوى اجبارهم على التخلى عن أهدافهم لذلك فان « النحاس » رد على هذا التحذير بقوله : ان الحوادث انما جر اليها « مسلك الوزارة فى الأزمة الدستورية القائمة حيث وقفت البلاد موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الأمة » ثم أعلن « النحاس » فى رده اصرار الوطنيين على القيام بواجبهم فقال : « اننا لذلك حريصون كل الحرص على الدفاع عن دستورنا فى دائرة حقوقنا ونأمل أن تتغلب الديمقراطية على الحــكم المطلق فتزول لذلك الأســباب التى تجر الى هــذه الحــوادث المشئومة » (٣) .

---

(١) جريدة الأهرام : المرجع السابق .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) نفس المصدر السابق ٢٠ يوليو ١٩٣٠ .

واخميسه . ان منطق الوطنيين كان مقبولا حتى عند بعض الدوائر الانجليزية التي كانت ترى الخطر في المسلك الاستعماري المتعسف الخاص بحماية الانقلاب في مصر وعبر عن ذلك أحد الكتاب « الانجليز فقال » اذا كان العمل الذى يراد اتخاذه من شأنه أن يعرض السلام للخطر ويجر بريطانيا الى المتاعب فانه ينبغي أن يصارح بالقول كل رجل مسئول عن ذلك العمل ولو كان الملك فؤاد نفسه » (١)

وذهب واحد من أعضاء « لجنة ملنر » هو مستر « سبندر » وهو أيضا من الذين انحوا باللائمة على « النحاس » لرفضه مشروع معاهدة هند رسون — النحاس — الى حد السخرية من الموقف البريطاني بقوله » .. فماذا يستطيع الوطنيون أن يفعلوا والحاله هذه (يقصد الاعتداء على الدستور والحريات) غير أن يثيروا القلاقل والاضطرابات ويقاوموا هذه الأمور بالقوة ويصطدموا مع البوليس والجنود — فهل لا نقول فى هذه الحالة أن الأجانب معرضون للخطر وربما نرسل ونبعث جنودنا فى الشوارع » (٢) .

لقد عرت المقاومة الجماهيرية للانقلاب السياسة الانجليزية الاستعمارية وكشفت عن حيادها الكاذب وبينت أنه « فى الواقع ستار يحتمى وراءه الملك ورئيس وزرائه بما يمكنهما من الاستبداد بالشعب المصرى » (٣) وهو ما ذهب اليه مستر « سبندر » نفسه .

ولقد كشف « الأدب الوطنى » الراصد للمقاومة عن زيف ذلك الحياد فكتب حافظ ابراهيم يقول :

قصر الدوبارة قد نقضت العهد	نقض الغاصب
الخليت ما أضمرته	وابنت ود الصاحب
الحرب أروح للنفوس من	« الحياد » الكاذب

على أن المقاومة لم تقتصر على تعرية « الحياد » الانجليزى المزعوم بل أنها كشفت عن وحشية الاستعمار ازاء الشعوب المقهورة و «ديمقراطية» الغرب الزائفة . فمنذ أحداث « بلبيس » والصحافة الاستعمارية لا تنى

(١) جريدة الاهرام ١٥ يوليو ١٩٣٠ .
(٢) نفس المصدر ١٤ يناير ١٩٣١ .
(٣) نفس المصدر .

حن تاييد القتل فتذهب « مورننج بوست » ٠٠ الى تسميه جرائم صدقي بالحزم والعزم ويعلو صــوتها بالتحيب على ما أسمته الالفاظ القوصويه التى سمع عن الملك والمندوب السامى · وكعادة الاستعماريين فقد ذهبت المورننج بوست الى حد اتهامهم بالعمالة للخارج فتساءلت « من هم معلمو الوفد ومن أين يتلقون تعليماتهم وما هى تلك القوة المخربه التى تؤيد الوفد فى خارج مصر » (١) أما « المانشستر جارديان » فهى تدعو الى التدخل الأجنبى لحماية الانقلاب وتقول أنه اذا لم يحدث « فان الوفد يربح المعركة » (٢) واستنادا الى تأييد الأسطول البريطانى ٠٠٠ وتأييد الصحافة الاســتعمارية مضى الانقلاب فى خطته فعــاقب أولئك النفر الشرفاء ممن رفضوا انتهاك دستور الأمة فأحيل الى الاستيداع الصاغ « محمــد أمين » الذى عمل على حقن الدماء وأبى استعمال القسوة مع الأهلين بالزقازيق » ٠ أما الذين نفذوا مخطط السلطة فقد نالوا ثوابها فكافأت الحكومة والسراى الأميرالاى عبد العظيم على ــ قائدة قوة الجيش الذى قاد الحملة الحربية فى المنصورة ضد الشعب وهى الحملة التى ارتكبت هذه الفظائع ــ بترقيته من رتبة أميرالاى الى رتبة اللواء بصفة استثنائية (٣) ٠

استمرار المقــاومة :

ورغم لجوء صدقى الى العنف فان الانقلاب كان عاجزا عن تثبيط همة الجماهير فى مقاومته ، فلجأ أيضا الى سلاح الدين وتحت سطوة السلطة استخرج المنقلبون « نصيحة » من العلماء الى الشعب المصرى وقعها ــ مع الأسف ــ الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الحنفية والشيخ أحمد نصر شيخ المالكية والشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر ٠٠٠ ولقد أنكر هؤلاء على الشعب حقه فى المطالبة بما اغتصب منه ورأوا فى مقاومته العزلاء « العبث بالنظام العام » والتحريض على القطيعة والتدابر واحداث الفتنة والشغب ــ وأنها « لمن أكبر الجرائم » ٠ لقد تناسى هؤلاء المشايخ تاريخ مشايخ مصر الأجلاء الذين وقفوا ضد العسف المملوكى والتركى والفــرنسى والانجليزى وادعوا أن ولى الأمر هو الملك فؤاد الذى يجب طاعته وأنه « حق على الأمة ان تتفانى فى الاخلاص لجلالته والاتصال المتين

---

(١) نفس المصدر ، ٣ ، ٤ يناير ١٩٣١ ٠

(٢) جريدة الاهرام ١٧ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٣) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ذكره ص ١٢٠ ــ ١٢١ ٠

بعرشه المفدى » (١) ولقد تبع « نصيحه » هؤلاء نداء اكثر هزلا ياحض على السكينة والهدوء وطاعة ولى الأمر ٠٠ الخ دون ان يتعرض لما وقع على الاهالى من اعتداء مثل سابقه ووقعه بعض مفتشي الأزهر ومدرسيه (١) ٠

على أن لجوء الانقلاب الى رجال الدين لم ينقذه من مقاومة الجماهير فوسط صيحات « المشايخ » بطاعة ولى الامر ، كانت مدن القاهرة والسويس وبور سعيد ودمياط (٢) تهدر بالغضب كما كانت هذه المدن مسرحا لحوادث مقاومة جديدة فى ٢١ يوليو ١٩٣٠ وهو اليوم الذى كان النواب قد حددوه للاجتماع الذى منع بالقوة المسلحة حيث احتلت قوات الجيش البرلمان وأنذرت النواب والشيوخ « باطلاق النار عليهم اذا هم حاولوا دخول البرلمان » (٤) وقد كان هو السبب المباشر لانتفاضة الجماهير فى المدن الأربعة ٠ وكتبت الصحف الألمانية معبرة عن قوة المقاومة فقالت ان جميع مراكز «الاضطراب » ــ ومن بينها مدينة السويس ــ كانت فى قبضة الوفد أثناء معركة الاثنين ــ ٢١ يوليو ــ كما أضافت « بأن الحالة الآن فى منتهى الخطورة وخصوصا فى العاصمة اذ لم تفتح فى ذلك اليوم سوى محال قليلة تحت حماية جنود مصريين على رأسهم الخوذ وسنكهم مرفوعة بينما ثبتت البنادق أمام البنايات العامة وفي المواقع الحرجة » (٥) ولقد راح ضحية هذه المقاومة عدة قتلى وكثير من الجرحى كما اعتقل المئات (٦) ٠

على أنه بعد أحداث الاسكندرية والقاهرة وغيرهما و بعد احتلال الجيش للبرلمان لمنع اجتماع ٢١ يوليو ــ فان الوفد رأى تأجيل هذا الاجتماع حتى ٢٦ يوليو كما رأى أن يتم الاجتماع بالنادى السعدى وكانت لذلك أسباب منها احتلال البرلمان بقوة الجيش بما ينذر بأحداث جسام ومنها أسباب تتعلق بالموقف داخل الوفد ــ فكانت ثمة اتجاهات متخاذلة مما دفع « النحاس » الى أن يتجنب المغامرة بمعركة جديدة ٠ على أن ذلك لم

---

(١) جريدة السياسة ١٨ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٢) جريدة الأهرام ٢١ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ قرار الوفد المصرى فى ٢٦ يوليو ١٩٣٠ المصدر السابق ٠

(٤) نفس المصدر ٠

(٥) جريدة الأهرام ٢٣ يوليو ١٩٣٠ ٠

(٦) عبد الرحمن الرافعى ــ المصدر السابق ذكره ص ١٢١ ــ ١٢٢ وانظر كذلك جريدة الأهرام المصدر السابق ٠

يعلن عدم استمرار « الوفد » فى « خطة عدم التعاون » ــ فقد عقد الوفد بالفعل اجتماعا لمجلس النواب بالنادى السعدى فى ٢٦ يوليو ١٩٣٠ واعلن من هناك قرار النواب بعدم الثقة بالوزارة وهو القرار الذى أعلن الوفد بمقتضـــاه قراره التـــاريخى فى ٢٦ يوليـــو ١٩٣٠ ــ على شـــكل منشورات ــ قال فيه « يدعو الوفد المصرى الأمة المصرية الى الامتناع عن دفع الضرائب بجميع أنواعها مادامت الوزارة الحاضرة قائمـــة فى الحكم « وبين الوفد فى نفس البيان أن ذلك يعتبر « كخطوة أولى فى سبيل عدم التعاون » (١) .

وفى رأينا أن خطوات الوفد السابقة ــ سواء فى المقاومة أو اتخاذ القرار ــ قد دفعت الأحداث بالنسبة للمستقبل فى غير صالح للانقلاب . كما أن القرار الأخير بالدعوة الى عدم دفع الضرائب قد أسهمت بشكل مؤثر فى تعرية الانقلاب خاصة فى ظروف الأزمة الاقتصادية واشـــاعة المقاومة على الأقل بالريف المصرى .

تحالف الوفد والأحرار الدستوريين :

أدت سياسة « الوفد » ضد الانقلاب لا الى تعريته فى مصر فحسب ، بل فى الخارج أيضا . فقد اشترك « الوفد » فى المؤتمر البرلمانى الدولى فى ذلك الحين وهاجم أعضاؤه بشدة الدكتاتورية فى مصر (٢) واذا نظرنا الى هذه السياسة من وجهة النظر القائلة بأنها قد أدت الى زيادة شعبية الوفد ونفوذه فاننا نلمس عند الجبهة المعادية للدستور زيادة فى التناقض بين « الدستوريين » الذين يريدون « دستورا » مفصلا يتفق مع مصالحهم وبين الانقلاب الذى يريد اهدار كل شيء ولا يعبأ بالجماهير . ان مقاومة الجماهير قد أدت الى زيادة سعار الانقلاب وبالتالى الى زيادة نفور الجماهير ومقاومتها وزيادة نفوذ الوفد أيضا . فالانقلاب اذن لم ينجح فى اضعاف قوى الوفد كما أمل الأحرار الدستوريين كما أنه غير راغب ، بل معرض عن أسلوب الدستوريين . كان الخلاف يتزايد يوما بعد يوم بين « الدستوريين » والحكومة . فالأول لا يقبلون بسلطة الملك المطلقة وانما يريدون اجراء تغيير أساسى فى قانون الانتخاب (٣) وهو التغيير الذى

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ قرار الوفد المصرى فى ٢٦ يوليو ١٩٣٠ المصدر السابق ذكره .

(٢) انظر الصحف المصرية يوليو ١٩٣٠ .

(٣) أنظر الفصل الثانى .

من شأنه ان يبعد الجماهير عن حلبة الديمقراطية ويغير من الهيكل الاجتماعي لجماهير الناخبين — وبالتالي فليس من الضروري تغيير اسس الدستور حتى لا تزيد سلطة الملك • انهم يريدون « ديمقـراطيه » من شـأنها ان تدفع بهم الى الحكم بجانب الملك ••• وتدفع بالجماهير بعيدا عن ممارسه الحرية • لقد كان الأحرار الدستوريون معارضين لأتوقراطية الملك شأن « حزب الامة » القديم الذى عارض أوتوقراطية الخديوى • كانوا يريدون « ماجنا كرتا ضد الملك ولا يريدون فى نفس الوقت دستورا ديموقراطيا » ، وقد ترجموا هذا فور اعلان صدقى لدستوره الجديد بقولهم « بذل حزب الأحرار الدستوريين كل ما استطاع من مجهودات — يقصدون مناقشاتهم مع صدقى — لكى لا تمس الحكومة الحاضرة أسس الدستور • ومع ماعدلت الحكومة عنه من الآراء فان ماظلت متمسكة به يناقض سلطة الأمة ويشل البرلمان فى تصرفاته ويجعل الحيـاة النيابية معطلة فى أهم خصائصها — يقصدون بذلك زيادة سلطة الملك — لذلك يعلن الحزب أسفه لما تصر الحكومة على المضى فيه من اصدار دستورها الجديد وينكر عليها هذا التصرف ولا يستطيع تأييدها فيه بحال (١) •

ولم يكن « الدستوريون » وحدهم هم الذين يعارضون زيادة سلطات الملك — فان بعض الدوائر الاستعمارية كانت ترى أيضا مثل ذلك فقالت « الايكونومست » « لكن علاج انفراد حزب بالحكم ليس بتحويل السلطة الى العرش » وشاركت « الايكونومست » « الدستوريين » رأيهم فى ضرورة اضعاف الوفد فذكرت « ••• أن يترك الوفد ينقسم على نفسه الى حزبين أو أكثر بعد ما تنتهى تسوية علاقات مصر الأجنبية » (٢) •

خطا الدستوريون خطوتهم الحاسمة فى معارضة النظام الجديد بعد اجتماع مجلس ادارة الحزب فى ٦ نوفمبر ١٩٣٠ فقرروا « عدم الاشتراك فى الانتخابات التى تقع تحت نظام دستور الوزارة الحاضرة » (٣) وكان قرارهم هذا ، بعد ما رأوه من مساندة الانجليز لنظام صدقى خاصة وان الوفد قد أشار الى أن « الوزارة ما كانت تجرؤ على احداث الانقلاب الا وهى على ثقة من أن الحكومة البريطانية تظاهرها وتؤيدها وتستندها » وقد أيد هذا الاستنتاج الاجتماع الذى عقده صدقى باشا وعلى ماهر باشا وبدوى باشا

(١) جريدة المقطم ٢١ أكتوبر ١٩٣٠ •

(٢) جريدة الأهرام أول نوفمبر ١٩٣٠ •

(٣) جريدة السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠ •

وحضره مستر « هور » المندوب السامي بالنيابه (١) كما ان «الدستوريين» راوا جريدتهم نفسها تتعرض وشيكا للتعطيل فقد تلقت انذارا بذلك(٢) لقد رأى « الدستوريون » ان الملك ثم الانجليز قد وقعوا يساندون صدقى ، اذن فليجبروا الملك والانجليز على تغيير خططهم ولهذا قرروا التحالف مع الوفد بهدف تقويض نظام صدقى ٠٠ على ألا يتعدى الأمر ذلك — فهو تحالف تكتيكى محدود ومصداقا لذلك ما رواه « هيكل » من أنه بعد انقطاع المفاوضات بينهم وبين صدقى ذهب البعض منهم الى ضرورة الاتفاق مع الوفد ، وحقيقة كان عدد غير قليل من الدستوريين يعارض هذا الاتفاق « ولكن محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا ومن كان يفكر مثل تفكيرهما فى هذا الأمر ، رأوا وبحق — الكلام لهيكل — أن الاتفاق مع الوفد أدعى الى تحقيق ما نقصد اليه ، وأن الاتفاق مع الوفد لن يطول أجله الى ما بعد ذلك (٣) ٠

لقد اكتسب الوفد ثقة جماهيرية ضخمة مقابل صلابته فى الوقوف ضد صدقى فحتى بعد نجاح صدقى فى اعلان « الدستور » الجديد فان الوفد ظل يتحداه بشدة — فيعلن « النحاس » فى وفد لجنة الدرب الأحمر بالنادى السعدى عدم اكتراثه بالحبس والسجن واننا « سنقاوم مهما كانت النتيجة ومهما طال الأمد ، ولن يستطيع صدقى باشا أن يحكم مصر بالقوة والنار الى الأبد » (٤) ثم يعلن قراره فى اليوم المحدد فى الدستور الذى ألغاه صدقى — لفتح البرلمان باعلان الحداد « يمتنع فيه عن العمل جميع أصحاب المهن والأعمال الحرة من المصريين عدا الأطباء والصيادلة » (٥) وكما نجح الوفد فى انجاح نقيبه بين محامى المحاكم الأهلية والشرعية كما نجح فى زياراته للأقاليم التى قوبلت « بمظاهر الحماسة » حتى كتبت « الجورنال » تقول « من الجلى اذن أن أنصار الوفد باقون على اخلاصهم له وأنه اذا جرت الانتخابات قريبا فسيقاطعونها على رغم قوة الوزارة التى لا تستند الا الى الجيش والبوليس » (٦) ٠

(١) جريدة مصر أول نوفمبر ١٩٣٠ ٠

(٢) جريدة السياسة ٤ نوفمبر ١٩٣٠ ٠

(٣) محمد حسين هيكل — المصدر السابق ذكره ص ٣٣ ٠

(٤) جريدة مصر أول نوفمبر ١٩٣٠ ٠

(٥) نفس المصدر ١٤ نوفمبر ١٩٣٠ ٠

(٦) جريدة الأهرام ٣٠ ديسمبر ١٩٣٠ ٠

كانت مجموعة هذه العوامل هي التي دفعت بالأحرار الدستوريين الى التعـاون مع الوفد ، فقد رأوا في التعـاون معه ما يجنبهم الانعزال عن الحياة السياسية ، كما رأوا فيه ما يكسب معارضتهم لصدقي فاعلية ، ويلفت أنظار الانجليز مرة أخرى اليهم • وهكذا بدأ محمد محمود التعاون مع الوفد عمليا فشاركه دعوته الى مقاطعة الانتخابات المقبلة ووجه نداءه في نفس اليوم الذى وجه الوفد فيه نداءه بمقاطعة الانتخابات ونشرته جريدة الدستوريين (١) •

على أن المسألة الرئيسية التي جعلت « الاحرار الدستوريين » يلجأون الى مشاركة الوفد معارضة نظام صدقي ، هي مسألة نفوذهم في الريف الذى تعرض لمزيد من التهديد خاصة بعد اعلان الوفد « خطة عدم التعاون » ودعوته الى استقالة العمد والمشايخ • ونلمس نشاط الوفد في هـذا الصدد في تقرير سجل توجيهاً من النحاس لأعضاء الوفد « بضرورة سفرهم للبلاد لبذل أقصى جهد في حمل العمد على الاستقالة (٢) كما سجل تقرير آخر هذا النشاط كما يلي : « اما أهم حوادث الاسبوع الماضي فقد كانت استقالات العمد ويظهر أن هذه المحاولة ستفشل وان كنت قد سمعت — العبارات لكاتب التقرير — في قهوة اللبان بالعتبة الخضراء في الساعه ٨ يوم ١٦ يناير شقيق عبد الرحمن عـزام ومعه نحـو العشرة وكانوا يتناقشون في كتابة استقالات عمد الجيزة وكانوا يقسمون المراكز وفي أثناء المناقشة حضر حسن ياسين — نائب وفدى وأحد قادة الطلبة بعـد ثورة ١٩١٩ — واشترك معهم وبعد برهة حضر أحد العمد وقال لهم بصوت عال كل هذه المحاولات لا تجدى فالعمد يقدمون الاستقالة اليوم ويسحبونها غدا وقال له حسن ياسين لم يسحب أحد استقالته وانما هذا تهويش من الحكومة » (٣) •

على أنه من الواضـح أن استقالات العمـد والمشايخ قد نجحت في احداث الارتباك لحكومة صدقي ، التي اضطرت الى اتخاذ اجراءات شديدة ضد هؤلاء العمد والمشايخ ومثال ذلك ما حدث لعمد مركز بني مزار اذ بلغت الغرامات التي فرضت عليهم ألفى جنيه منها ٤٠ جنيه على عمدة

---

(١) جريدة السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠ نداء محمد محمود وقرار الوفد المصرى •

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر — وثائق عابدين — تقرير مطبوع على الآلة الكاتبة وهو أحد التقارير التي كان يكتبها رجال الأمن قبل صياغتها الرسمية •

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر — وثائق عابدين — تقرير خطى كالسـابق بتاريخ ١٩٣١/١/١٧

شلقام ٢٠ جنيه منها لتمارضه يوم انتخابات « الشياخ » ـ اى مشايخ البلد ـ و ٢٠ جنيها لانه استقال وقد دفع العمد هذه الغرامات بعد ان ألحقت بهم اهانات بالغة . أما الذين لم يدفعوا أو تأخروا فقد سيرت اليهم قوات الجيش والبوليس واللوريات المسلحة فاذا لم يجدوا العمدة « اقتحمت البلد الرهائن على نحو ما كان المحاربون يصنعون فى الحرب حين يفتحون بلدا من البلاد وكانت هذه الرهائن تؤخذ لتحبس بالمركز حتى تسترد الغرامة المحكوم بها على العمدة والشيخ من ذلك ما حصل بكفر الشيخ ابراهيم اذ اعتقلت زوجته كى يســدد هو المبلغ وأريد أخذها للمركز فى احدى لوريات الحكومة لولا أنهـا هددت بأن تقتل نفسها . وقد أخذ الحـاج عبد الله حسانين بخيت والشيخ ابراهيم الجارحى وخادم الشيخ مبروك لهذه الغاية « كذلك هاجمت قوات الجيش والبوليس بعض القرى وحاصرتها وفزع الأهالى ولجأوا الى الحقول (١) ويضيف « الرافعى » ما يؤكد ازدياد حركة استقالات العمد بالشكل الذى أزعج الحكومة التى لجأت الى ارهاب العمد بالمحـاكمات والغرامات ومع ذلك بلغت الاسـتقالات « أربعمـائة استقالة » (٢) .

تلك هى المسألة الهامة التى شغلت « الأحرار الدستوريين » فى الريف المصرى ، فاقلقتهم ازاء نشاط الوفد المتزايد هناك اذ رأوه يدعم نفوذه فى عقر دارهم ولهذا قرروا ضرورة التعاون مع الوفد فعقدوا بعد مباحثـات مع الوفد ميثـاقا أطلق عليه « عهد الله والوطن » قرروا فيه مقاطعة الانتخابات فى ظل دستور ١٩٣٠ وتأليف جبهة لاعادة النظام الدستورى « ليعودو الحكم النيابى بكل تقاليده الصحيحة فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم فى حدود التقاليد النيابية » (٣) وسنرى فيما يلى أن هذا التحالف كان وقتيا من جانب الدستوريين وانهم لم يرغبوا حقا فى تنفيذ نصوصه .

وعلى أية حال فقد كان توقيع ميثاق ٣١ مارس ١٩٣١ بين الوفد والدستوريين خطوة أخرى كشفت عن حيوية الوفد فى النضال الدستورى ، وقد أثمرت تلك الخطوة محاولتين أزعجتا نظام صدقى ونعنى بهما محاولة الوفد والدستوريين زيارة كل من طنطا وبنى سويف ـ ويقوم « هيكل » بصدد ذلك أن لجنة الاتصال ـ وهى اللجنة التى قامت بمهمة التنسيق

(١) جريدة « الأحرار الدستوريين » ١٥ يناير ١٩٣١ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ذكره ص ١٤٣ .
(٣) نفس المصدر .

بين الوفد والدستوريين ــ قد أقرت في أول « اجتماع لها رأيا رآه الأحرار الدستوريون · ذلك أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية لا يمكن أن تثمر ثمرة ما اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب في هذه المقاومة » (١) ولكن الحقيقة ان هيكل تجاهل عن عمد أن الزعماء أمثال مصطفى النحاس وويصا واصف وسينوت حنا وغيرهم قد تقدموا الصفوف في معارك كسر أغلال البرلمان و « بلبيس » و « المنصورة » قبل نصيحة الدستوريين ·

وأما عن نتائج الزيارة فقد أمر صدقي بتحويل القطار ــ المتوجه الى طنطا والذي استقله زعماء الوفد والدستوريين ــ الى صحراء العباسية ثم الصف ثم الجيزة وترك هناك حتى يشعر هؤلاء بعدم جدوى الرحلة ، ولكن اصرار « مصطفى النحاس » « ومحمد محمود » على البقاء في القطار جعل الكثيرين من الأهالي يعـرفون بما حدث ويتوافدون على القطـار يحملون الماء والطعام وعاد بعضهم الى القاهرة ليذيع ما حدث وانتهى الأمر بأن أمرت الحكومة بأن يتحرك القطار بالليل و «عند محطة المعسـكرين المعادي وطره » أمرت القوة الراكبين » بالنزول طوعا أو كرها » حتى اضطروا الى العودة (٢) · أما رحلة بني سـويف فقد انتهت عند محطة بني سويف نفسها فقد حاصرت المحطة حصارا كاملا وتقدم قائد قوات الجيش من مصطفى النحاس ومحمد محمود وأفهمهما « أن الأوامر لديه صريحة في مقاومتهم بالقوة ، ولو أدى الأمر الى اطلاق الرصاص وقتل من يقتل » (٣) وقد دفعت بهم القوة الى قطار آخر للعودة ·

لقد أسهم حادثا طنطا وبني سويف في زيادة الشعور بالكراهية ضد صدقي خاصة قبل الانتخابات ·

أما المقاومة الجماهيرية فقد اختتمت أحداثها عام ١٩٣١ بنضال شمل أنحاء متفرقة من البلاد يوم انتخابات صدقي فضم مناطق عمالية كما ضم أخرى فلاحية · ومثال ذلك مقاومة الفلاحين في بلدة « تادوس » بميت غمر حيث قتل مساعد حكمدار الدقهلية في مظاهرة لأهلها (٤) وبرغم أن الحكومة قد أصدرت بلاغات رسمية عن ضحايا مقاومة الانتخابات الصدقية فذكرت أن عـــدد القتلى بالقطـر قد بلغ ثلاثين قتيلا الا أن هذا العـــدد

---

(١) د· محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣٣١ ·
(٢) نفس المصدر ص ٣٣٢ ــ ٣٣٣ ·
(٣) نفس المصدر ص ٣٣٣ ــ ٣٣٤ ·
(٤) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق ذكره ص ١٥١ ·

كان دون الحقيقة بكثير » (١) على أن تخصيص القاهرة بضحايا بلغوا ثلاثة عشر قتيلا فان هذا الرقم قد دل على ضخامة المقاومة بالقاهرة وبالذات في الاحياء العمالية وخاصة بولاق ٠ كما كانت المقاومة عنيفة في الدقهلية التي قدم فلاحوها وغيرهم من الفئات الشعبية سبعة عشر قتيلا ٠

لقد دلت المقاومة بين العمال والفلاحين على الطابع الطبقي للانقلاب الذي أصاب حياة الجماهير الشعبية بمزيد من الفقر ٠ وكانت الحكومة مضطرة الى أن تسكت على الفور تلك المقاومة العمالية التي اندلعت من عنابر بولاق والورش الأميرية بها فقابلت مظاهرات العمال بمنتهى القسوة والعنف وسلطت عليهم قوات البوليس والجيش ، وأطلق الجنـد الرصـاص على العمال فقتل منهم كثيرون » (٢) ٠

لقد قدم عمال بولاق في مايو ١٩٣١ لاحياتهم فحسب ، بل قدموا حريتهم وأرزاق أسراتهم وأفصح عن ذلك سـؤال قدمه المدعو « أحمـد رشدى » نائب بولاق بعد الانتخابات المزيفة الى رئيس الحكومة ووزير الداخلية في جلسة النواب في ٦ يوليو ١٩٣١ اذ قال ان الشغب الذى حدث في دائرتي عنابر بولاق والورش الأميرية في ١٤ مايو قد أعقبه أمر باغلاق العنابر والورش وأنها مازالت كذلك وأن الكثير من أسر العمال قد لجأت الى الاستدانة على حلى نسوتهم أو منقولات منازلهم ٠ (٣) ورغم أن المدعو أحمد رشدى لم يقصد الى فضيحة الحكومة الا أن تقديمة للسؤال انمـا يدل على أنه كان مرغمـا على ذلك تحت ضغط الأهالى ، فقد كانت اجابة اسماعيل صدقى تعنى اعترافا بما ارتكب في حق العمال وأسراتهم فقد قال ان عدد المتهمين من عمال العنابر والترسانة بمناسبة الانتخابات بلغ ١٤٤ محبوس منهم ٦٩ ، وأن العمل قد استؤنف الا أنه اعترف بأنه قد رئى الاكتفاء بالعدد الذى يحتاج اليه العمل كما أنه قد استبعد كل عامل ثبت عليه سواء من التحقيقات التى أجرتها النيابة أم من تحريات البوليس أنه كانت له يد في الجناية المذكورة » (٤) ٠

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ٠

(٢) المرجع السابق ص ١٥٠ ـ ويقول شهود معاصرون لحوادث عنابر بولاق والورش الأميرية ان الضحايا كانوا كثيرين حتى لقد دفن البعض منهم أحياء ٠

(٣) مجموعة محاضر دور الانعقاد العادى الأول لمجلس النواب ١٩٣٠ محضر الجلسة السادسة ٦ يوليو ١٦٣١ ص ٦٣ ٠

(٤) نفس المصدر ٠

لقد دلت أحداث المقاومة العمالية فى بولاق خلال اضراب ١٤ مايو ١٩٣١ على الطابع السياسى للحركة ـ فرغم أن الأحكام القضائية قد صدرت فى حق العمال فى أول فبراير ١٩٣٢ الا أن الحكومة عادت فأصدرت عن طريق مصلحة السكك الحديدية قرارات أخرى « بفصل أعداد كبيره من العمال بلغ عددهم ٤٧٧ عاملا لاتهامهم « بالوفدية » ولأن لهم ميولا سياسية ضد حكومة صدقى » (١) ٠

لقد كانت المقاومة الباسلة للجماهير ضد نظام صدقى هى البؤرة التى تجمعت حولها كل التناقضات الأخرى للاجهاز فى النهاية على ذلك النظام الكريه بالنسبة للوطنيين ٠

(١) عبد المنعم الغزالى : تاريخ الحركة النقابية المرجع السابق ذكره ص ١٦٧ ٠

الفصل الرابع

انهيار نظام صدقى وعودة الدستور

« ان الانجليز يفاوضون الآن وحبل المشنقة معلق على رقابنا فمحال ان تستمع لهم مادام حكم الارهاب قائما »

مصطفى النحاس (باشا)

ظل الاستعمار البريطانى ـ وهو بلا جدال كان أعلى سلطة فى مصر وقتئذ ـ هو المهيمن الرئيسى على الأحداث ٠ وعلى الرغم من أنه كان يبدو على السطح أن ثمة دورا كبيرا للقصر وللرجعية المصرية ٠٠ الا أن قوى الاستعمار البريطانى كانت وراء ذلك ٠ فالاستعمار البريطانى لم يكن قوة سياسية تتمثل فى عظم نفوذ المندوب السامى والأجهزة الأخرى من بوليسية وغيرها ، ولكنه كان قوة اقتصادية وسيطرة اقتصادية فى نفس الوقت ٠

على أننا لا نقلل من دور القصر أو الرجعية بحال ـ فقد كانا تكأة أساسية للسياسة الاستعمارية فى مصر ، فحين تعذر على الاستعمار الانجليزى الاتفاق فى مشروع هندرسون ـ النحاس ، فان « النحاس » ترك فرصة لعدويه اللدودين ٠٠ القصر والرجعية « الدستورية » ٠ واذا لم يكن « الحياد » الذى تذرع به الانجليز ازاء الانقلاب الملكى الصدقى ، هو الضوء الأخضر أمام السراى لتبدأ عملية تاريخية ٠٠ كانت بلا جدال تحميها وتحمى الوجود البريطانى اذا لم يكن ذلك كذلك ، فهل ظل الانجليز محايدين حقيقة حتى حين بعثوا بقطع من أسطولهم الى مياه الاسكندرية فى يوليو ١٩٣٠ لتهديد المقاومة الجماهيرية ٠٠ ؟

على أية حال فان الاستعمار البريطانى لم يكن هو القوة الوحيدة على مسرح السياسة المصرية ـ فعلى الجانب الآخر كان هناك قطب رئيسى

مضاد له ، هو الوفد الذى ظل يناضل ضد الاستعمار ومن أجل الدستور طيلة الأحد عشر عاما السابقة على انقلاب صدقي · وقد ظل هذان القطبان عما محور أحداث الانقلاب ، الوفد من ناحية يحاول اضعاف الانجليز وارغامهم على عودة الدستور ، والانجليز من الناحية الأخرى يعملون من اضعاف الوفد بل القضاء عليه · واذا كان الوفد قد نجح فى النهاية فى اجبار الانجليز والقوى الأخرى على عودة الدستور فانما كان ذلك لنجاحه فى تعبئة الجماهير والاستفادة من الظروف الدولية بالصورة التى سنعرض لها فيما يلي ·

محاولات اضعاف الجبهة المعادية لصدقي :

تشير الوثائق المصرية الى وجود اتصالات بين البريطانيين والوفد حول المسألة المصرية فى أعقاب الانقلاب وأن الوفديين لم يتوصلوا الى اتفاق مع المندوبين البريطانيين وقد طلبوا ــ أى الوفديين ــ تأجيل البت فى مسألة السودان وبذلك يمكن عرض المعاهدة على برلمان منتخب حيث أصبحت بريطانيا منتهية من البت فيه وبذا يمكن اسقاط الوزارة وعودة الدستور ·

وتمضى الوثيقة قائلة : « وقال الوفد انه لا يوجد فرد فى البلد يستطيع أن يتنازل عن جزء من السودان لبريطانيا » (١) وتدرك من هذا ان البريطانيين كانوا مشغولين بتسوية المسألة المصرية حسبما يبغون مستغلين الانقلاب فى الضغط على الوفد · غير أن « النحاس » يدرك هذه المساومة فيرفضها ويقول مصطفى النحاس تعليقا على هذا الضغط « ان الانجليز يفاوضون الآن وحبل المشنقة معلق على رقابنا فمحال أن نستمع لهم مادام حكم الارهاب قائما » (٢) وثمة دليل آخر يضاف الى سابقة على أن الانجليز أرادوا اختبار عريكة الوفد فى تلك الظروف ــ ذلك أنهم أرسلوا يطلبون مكرم عبيد فى لندن ولمحوا الى أن هناك حلا قد يقبله الوفد والحكومة البريطانية » (٣) غير أن الانجليز بعد أن فشلوا

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ وثيقة خطية مؤرخة ١٩٣١/١/١٧ بدون توقيع وهى احدى الوثائق الإصلية للأمن التى كان يكتبها أفراد من ذوى المكانة الممتازة والمتصلين بالدوائر السياسية العليا ·

(٢) نفس المصدر ·

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ وثيقة مكتوبة على الآلة الكاتبة مؤرخة ٥ يولية ١٩٣٠ تبدأ بعبارة « صاحب السعادة » وهى أحد التقارير السابقة التى أخذت طريقها الى الصياغة الرسمية ·

مع الوفد بداية يلجأون الى أسلوب آخر وذلك بعد مارأوه من اشتداد المقاومة ومن نجاح الوفد في ضم الدستوريين الى مناهضة نظام صدقي .
ويقول هيكل بهذا الشأن أن المندوب السامي برسي لورين لم يشأ ترك الحكومة المصرية « تعالج الموقف تحت مسئوليتها » ذلك أنه عندما « اشتدت الأزمة وكانت معركة بني سويف رأى — أي برسي لورين — أن سياسة العنف وحدها لا نجاح لها وأن الخلاف بين حكومة مصر وشعب مصر يوشك أن ينقلب الى ثورة تلقى على السياسة البريطانية تبعاتها وهذا وضع لا يرضاه مندوب سام له من حصافة السياسي ما يمكنه من القاء الماء البارد على النار المتأججة » (١) .

وكان ما لجأ اليه برسي لورين هو محاولة اصطياد عصفورين بحجر ، فاما أن ينجح في احتواء الوفد بالضغط عليه لقبول ما يسمى « بالوزارة القومية » وبذلك يتساوى الوفد مع « المعتدلين » وتنهار بالتالي شعبيته بمرور الزمن ، أو ينجح من ناحية أخرى في ضرب « التعاون » بين الوفد والدستوريين . وفي هذا الاتجاه ذهب برسي لورين الى أن عرض على عدلي يكن (باشا) أن الحكومة البريطانية مستعدة — اذا تألفت وزارة قومية في مصر برئاسة رجل كعدلي باشا — لأن تعقد مع مصر المعاهدة التي انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ ، وأن تشير باعادة دستور الأمة اليها » (٢) وقد سال لعاب الدستوريين لهذا العرض فطمعوا في العودة الى الحكم وتقضوا عهدهم مع الوفد وان كان ذلك على استحياء فان « العهد » لم يكن مداده قد جف بعد وكان هذا مصداقا لما وصف به « الرافعي » سياسة الدستوريين اللاحقة على عهدهم مع الوفد بأنها « برهنت على أنهم لم يكونوا صادقين فيما عاهدوا الله والامة عليه » (٣) .

وبرر « هيكل » قبول عرض الوزارة القومية من جانب الدستوريين بأنه « اذا كفل تأليف وزارة قومية ابرام المعاهدة مع انجلترا واعادة دستور الأمة ، فمن ذا يستطيع أن يعارضه أو يعترض عليه » (٤) غير أن هيكل هنا كان يناقض نفسه في « العهد » الذي وقعه حزبه وكان ضمن موقعيه وكان يقضي بضرورة تحكيم الناخبين وتولي الأغلبية الحكم . وبالاضافة الى ذلك فان عرض الانجليز كان يقضي بعقد المعاهدة أولا وهذا ما يعني

(١) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ذكره ص ٣٣٧ .
(٢) محمد حسين هيكل المصدر السابق ص ٣٣٨ .
(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٤٦ .
(٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ذكره ص ٣٣٨ .

الضغط وقبول الشروط الانجليزية علاوة على أنه ليس هناك حتى بعد ذلك ـ أى ضمان لعودة الدستور .

على أن المعاهدة مع انجلترا لا تعنى مجرد توقيع على نصوص ـ مثلما حدث بالنسبة الى معاهدة ١٩٣٦ ـ وانما تعنى كذلك تطبيقا لتلك النصوص ، وقد ذهب الوفد بصدد مشروع معاهدة هندرسون ـ النحاس الى انها « تكاد تكون مقبولة » منه « ولولا أن الوفد تأكد أنه بعد ابرامها سيقصى عن الحكم ويناوأ من القصر الملكي مناوأة تنشط على حسابها الرجعية نشاطا عظيما » (١) واضافت وجهة نظر الوفد تقول : « ان المعاهدة لأجل هذا لا يمكن أن يبرمها الوفد الا اذا ضمن البقاء فى الحكم حتى يباشر تطبيقها على يد حكومته والا فلن تكون معاهدة وأولى أن تذهب الحوادث التى تترتب على ذلك بالدستور من أن يبقى الدستور هدفا للتعطيل والتغيير والتبديل » (٢) على أنه مهما كان فى رأى الوفد هذا من « دبلوماسية » التعبير كأسلوب مرن فى اتصالاته مع الساسة البريطانيين بعد اسقاطه عن الحكم ، الا أنه يعنى أيضا أنه لم يكن يقبل المعاهدة كلها ، ومن ناحية أخرى فانه كان يشترط ضمانا لأية خطوة فى التحرر أن تقابلها خطوات فى ارساء الدستور وانتزاع الضمانات من الملك وبذلك يكون هناك ضمان للاستقلال فى المستقبل وهو ما يؤكد ما سبق أن ذهبنا اليه (٣) .

وعلى أية حال فان مناورة برسى لورين قد نجحت جزئيا ـ فمن ناحية نراها قد وضعت أول مسمار فى نعش « الثقة » بين الوفد والدستوريين الذين قبلوا هذا العرض ، ومن ناحية أخرى كانت مناورة لورين الأساس الذى بنى عليه الخلاف داخل صفوف الوفد فقد رفضها بشدة كل من مصطفى النحاس ومكرم عبيد وغيرهما ووافق على العرض من أعضاء الوفد فتح الله بركات (باشا) وعلى الشمسى (باشا) ونجيب الغرابلى (باشا) كما أشار الى ذلك هيكل (٤) وكان ذلك الخلاف مصدر انقسام الوفد فيما بعد .

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ وثيقة خطية بغير تاريخ أو توقيع وهى احدى التقارير الأصلية للأمن .

(٢) مركز تاريخ مصر وثائق عابدين ـ وثيقة خطية بغير تاريخ أو توقيع المصدر السابق .

(٣) راجع النص الأول .

(٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ذكره ص ٣٢٨ .

استمر الوفد فى معارضته لنظام صدقى يشاركه الدستوريين الذين فشلوا فى اقناعه « بالوزارة القومية » . وعشية انعقاد البرلمان الصدقى المزيف – ١٦ ديسمبر ١٩٣١ – وجه الوفد نداء مؤثرا الى المصريين مذكرا بضحايا خمسين عاما من أجل الدستور مشيرا بذلك صراحة الى أن بدء الكفاح هو ثورة عرابى ومعرضا بالتالى بالملك . كما اتهم النداء الاستعمار صراحة بالوقوف وراء الانقلاب يحميه ويدعمه فقال ان شيوخ الانقلاب ونوابه تقف وراءهم « قوات المحتلين تحمى ظهورهم وتشد عزائمهم وتغريهم بنهضتكم وتقف حائلا بينهم وبين غضبتكم » (١) .

وفى يناير ١٩٣٢ عاد الأحرار الدستوريون الى فكرة الوزارة القومية . ويرجع أصل هذه الفكرة الى دار المندوب السامى اذ تكلمت « الصرخة » عن خطة سياسية وضعها « هور » الوزير البريطانى فى دار المندوب السامى تتصل بتأليف الوزارة القومية ورددتها الصحف فى يناير ١٩٣٢ وكانت « بمثابة السكين التى شطرت الوفد فصمت عرى الائتلاف » (٢) ويؤكد الرافعى أن الانجليز ذهبوا الى هذه الفكرة أيضا لما رأوا « أن صدقى لم يفلح فى أن يضم الأمة الى صفه ، ولم يريدوا أن ينفرد الوفد بالحكم اذا جرت انتخابات حرة » (٣) .

وفكرة « الوزارة القومية » لا تعدو أن تكون استكمالا للمناورة التى بدأها لورين ١٩٣١ وهى كتجربة « تكون عرضة للسقوط اذا أوعزوا هم – أى الانجليز – أو السراى الى بعض أعضائها بالانقضاض عليها كما حدث فى سنة ١٩٢٨ » (٤) ولكنها كانت مقبولة لدى الدستوريين أولا » . لأنهم استطالوا عودتهم الى الوزارة وطال انتظارهم أكثر مما يحتملون بعد ما سلخ صدقى فى الحكم قرابة سنتين (٥) وثانيا لأن الدستوريين كانوا – فى اعتقادنا – أداة من أدوات ضرب الوفد ، وعند الانجليز والسراى يتساوى أن يضرب الوفد اسماعيل صدقى أو يكون الضارب هو محمد محمود ، والمهم أن يصل الجميع الى اضعاف الوفد . وقد ظلت فكرة الوزارة القومية هى المحور الأساسى للعبة الاستعمارية فى مصر منذ مطلع المقاومة الباسلة ضد صدقى وحتى انهيار نظامه .

---

(١) جريدة « السياسة » ١٦ ديسمبر ١٩٣١ .
(٢) عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية .
(٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ذكره ص ١٧١ .
(٤) نفس المصدر .
(٥) نفس المصدر .

انسلاخ الوفد :

على أن فكرة الوزارة القومية اذا كان هدفها اضعاف الديمقراطية أو على حد تعبير الرافعي « أن يضمن الانجليز عدم استقرار الحكم الدستوري فيها » (١) فانها تكون مقبولة فقط لدى الرجعيين الذين يطلبون الحكم فحسب ولا يريدون تحقيق خطوات ذات أثر بالنسبة للاستقلال والديمقراطية . واذا كان ذلك كذلك فانها ليست مقبولة لدى الدستوريين فحسب . بل لدى العناصر التي تفرز خارج الحركة الوطنية تبعا للتطور السياسي والاجتماعي في البلاد . وقد كان الوفد كأى حزب آخر عرضة لخروج هذه « الافرازات » منه مع تطور النضال الوطني والديمقراطي . فأصحاب المصالح الضيقة ، والعاجلة ـ تزعجهم حركة الجماهير كما يزعجهم عدم استقرار النظام . فتلجأ عناصرهم سريعا الى « المصالحة » على حساب المصالح الوطنية . وتكشف لنا الوثائق عن وجود اتجاه بالوفد يعارض مقاومة نظام صدقي تحقيقا لمصالحه وتقول احدى الوثائق « وأنا كشيخ فقدت حمية الشباب أقول لك كوفدى بصراحة ان النضال الذى شرع فيه باراقة الدماء فى بلبيس سيكون وخيم العواقب على البلاد من الناحيتين الاقتصادية والسياسية . وأنا واثق بأن الانجليز يتربصون الفرصة لترسيخ أقدامهم في البلاد على يدنا وبواسطتنا المباشرة » (٢) (كذا) ويمضى هذا الشيخ قائلا « أنا كرجل شيخ حنكتنى التجارب وكان من رأيى أن تكسب فرصة العطلة الحالية لعلاج أزمتنا الاقتصادية وبث الطمأنينة ونحن على أبواب موسم القطن على الأقل » (٣) (كذا) ! لقد كان هذا الاتجاه الذى يمثله هذا الشيخ تعبيرا عن أصحاب المصالح الذين لا تهمهم الديمقراطية فى البلاد الا بقدر تحقيق مصالحهم الضيقة . وفى الاتجاه المعاكس الحريص على المصالح الوطنية عبر عبد الرحمن عزام ـ الوفدى أيضا ـ بقوله حينذاك :

« الظاهر أن الواقعة الكبرى ستقع مبكرة فالاصطدام هذه المرة قد يستهدف لخطره عددا من النواب واذا أريقت أول قطرة من دم هؤلاء فالنار

---

(١) نفس المصدر .

(★) هو الشيخ محمد نصار بك نائب سرس الوفدى .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ وثيقة مكتوبة على الآلة الكاتبة مؤرخة ٥ يوليو ١٩٣٠ المصدر السابق ذكره .

(٣) نفس المصدر .

مستشعل فى البلاد كلها وسيكون الهدف الذين عطلوا الدستور فواحد من اثنين، أما ذهبنا نحن عن آخرنا وهذا مستحيل وغير معقول واما ذهبوا هم وهذا محقق » (١) •

وشتان بين منطق هذا الشيخ « المحنك » •• وبين منطق عبد الرحمن عزام •

ان الذين انفضوا عن الوفد وأحدثوا « انسلاخ » عام ١٩٣٢ كانوا اما من أصحاب المصالح الضيقة أو من الذين تعبوا من النضال ضد صدقى ، وكان بين الذين تعبـوا فى الطريق عبد القادر حمزة صاحب « البلاغ » ـ ولقد عبر عن ذلك حين دخل عليه محررو « البلاغ » لترجيه أن يستمر فى صف مصطفى النحاس فرفض بقوله : « أنا لى ثلاث سنين وأنا طافح الدم من النحاس باشا » واســتمر عبد القــادر حمزة فى اصدار مقالاته « بخصوص الوزارة القومية » (٢) •

كمـا انضـم كداعيـة لزمرة المنسلخين الذين تهافتوا مع « الأحرار الدستوريين » على كرسى الحكم•يقول « الرافعى » ان الدستوريين الذين اعتنقوا فكرة الوزارة الائتلافية « اجتذبوا الى صـفهم ثمانية من أعضـاء الوفد فراجت الفكرة وأيدها أشخاص كثيرون • ورفضها النحـاس وماهر والنقراشى ومـكرم لاستمساكهم بالميثـاق القومى الذى عقـد فى مارس ١٩٣١ » • ويضيف « ومن هنا نشأ الخلاف بين أعضاء الوفد وتطور حتى صار انشقاقا » (٣) (وما أشبه) الليلة بالبارحة ـ فقد كان المنسلخون عام ١٩٣٢ يمثلون نسبة كبيرة من أعضاء الوفد كما كان المنشقون على الوفد وسـعد زغلول يمثلون الغالبية ـ ومثلما خرج هـؤلاء على « الشرعية » بخروجهم على ميثاق « عهد الله والوطن » ، بل كان بعضهم متصلا باسماعيل صدقى نفسه وهو « نجيب الغرابلى » (٤) وقد لقيت هـذه الأغلبية مصـير سابقتها فلم تخرج معها الا شراذم أقل عددا وتأثيرا •

حقيقة أن انســلاخ ١٩٣٢ فى الوفد قد أحـدث بعض الاضطراب فكان مصطفى النحاس مضطرا الى اعلان ضم أعضاء جدد للوفد بدلا من

---

(١) نفس المصدر •

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير سرى سياسى برقم ٢٥٢٣ فى أول ديسمبر ١٩٣٢ وهو أحد التقارير الرسمية لادارة الأمن العام ـ القلم المخصوص ـ

(٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٢ •

(٤) نفس المصدر •

المنسلخين ، كما أصدر الوفد كذلك قرارا بمقاطعة جريدة « البلاغ » التى أيدت الخارجين عليه ، ونظم دورياته بحيث يدعم « كوكب الشرق » لتكون جريدته المسائية و « الجهاد » لتكون جريدته الصباحية (١) كذلك اضطر الوفد الى اعادة تنظيم لجـانه فبحث ، حالة بعض لجـان الوفد فى الاقاليم والاستقالات التى قدمت من بعض أعضائها » (٢) الا أن هذا كله لم يؤثر على وحدة الوفد أو قوته فقد فشل فريق « الثمانية » المنسلخ أو الذين أطلق عليهم « السبعة ونص » فى ضم لجـان الوفد اليه فلجأ الى تكوين لجـان جديدة تحت دعوى أنهم أنصار سعد زغلول وعودة الدستور وزوال الأزمة الاقتصادية الا أن دعوته لم تلق تأييدا من الجماهير (٣) .

تزايد السخط الشعبى :

فشل الانجليز فى احداث الصدع المطلوب فى جبهة المقاومة ضد صدقى . حقيقة أن عرى « التحالف » بين الوفد والاحـرار الدسـتوريين صـارت أضعف بكثير مما كانت عليه من قبل ، الا أن المسـألة الرئيسية كانت هى مسـألة الوفد نفسـه ، فطالما ظل الوفد قويا ، بقيت الجبهـة المناهضة لنظام صدقى قوية كذلك ، وعندنا أن محاولة احداث الصـدع بالوفد لم تحدث الا أثرا عكسـيا ، فمن وجهـة النظر الوثائقية نجد أن « المنسلخين » قد افتقدوا ــ كما رأينا ــ التأييد الجماهيرى ، وقد كان ذلك لأن هـؤلاء دعوا الى الاتفاق مع من كانوا فى نظـر الجماهير سالبى حرياتها ومهدرى دستورها من قبل وهذا وحده سبب كاف لزيادة ثقة الجماهير وتعلقها بالوفد . لقد جرد الصراع فى مصر نظام صدقى من نقابه وبدا وجهه البشع تماما أمام الجماهير بكل وضوح .

وصـدقى هو فرس الرهان بالنسبة للكثيرين من المعادين لمصـالح الشعب ، وتستند حجة بعض هؤلاء على مايسمى «كفاءته الاقتصادية» (٤)

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير مؤرخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٢ وهو أحد التقارير الأولية للأمن والمستقاة من مصادر عليا . « فى الجو السـياسى » ملحق رقم (٣) .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير مؤرخ ١٩ ديسمبر ١٩٣٢ مثل سابقة . « اجتماع الوفد المصرى » ملحق (٤) .

(٣) نفس المصدر .

(٤) محمود متولى : الاصول التاريخية للرأسـمالية المصرية وتطورها (الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٩٧٤ ص ١٤٢ .

غير أن هذه الكفاءة قد أسفرت عن ارهاق الشعب فاستعملت القسوة في تحصيل الضرائب . واستخدمت الكرباج في بعض القرى لجبايتها من الفلاحين حتى اضطروا الى بيع ما يملكون من ماشية وزرع وأثاث بأبخس الأثمان سدادا لمطلوباتها منهم (١) وقد رفع حزب الأحرار الدستوريين مذكرة الى الملك في ١٧ يونيو ١٩٣٢ جاء فيها أنه طال بالناس امعان هذه السياسة في نزع ثروتهم عنهم حتى تضاءل أملهم في انفراج الازمة وصار كل واحد منهم ينتظر دوره في الخراب » (٢) · وحذر الحزب الملك مما تؤدي اليه الأزمة من تهديد للنظام الاجتماعي بقوله « ومن شأن اليأس أن يحدث في النفوس من الأثر ما يخشى معه أن يحدث في الحالة الاجتماعية من أسباب الانقلاب مالا ترضاه جلالتكم وما لا يعلم مدى أثره الا الله وحده » (٣) .

على أن « كفاءة » صدقي لم تقف عند حد اضطرار الناس الى بيع ما يملكون بل انها وضحت كذلك في تسلق رجال الحكومة للجدران بالقوة المسلحة وأخذ المواشي بالقوة نظير الأموال الأميرية ، وضرب الفلاحين ونسائهم بالكرابيج وسوقهم الى السجن في « حالة مزرية » (٤) لقد بدأت « كفاءة صدقي بالاشتطاط في الحجز على المحاصيل والمواشي وبيعها بأبخس الأثمان. وانتهت بحبس الناس رهنا لسداد الضرائب ثم ضربهم وتعذيبهم ومحاصرة القرى (٥) .

على أن الأمثلة على الخراب الذي لحق بالريف تتجاوز بيانات الأحزاب السياسية الى الوثائق الحكومية ـ فقد حجزت للبيع أطيان ومواشي ومنقولات وحاصلات في مديريات البحيرة والغربية والشرقية والمنوفية والدقهلية والقليوبية والجيزة والفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا » (٦) · كانت كفاءة « صدقي اذن صفرا اذا كان الأمر يتعلق بمصالح فقراء الفلاحين ولكنها كانت حقا ممتازة اذا كان الأمر ماسا بكبار الملاك · فقد أعدت حكومة صدقي « مشروعا لانشاء مصرف زراعي يحل محل المرابين الأجانب ويتقدم لانقاذ أصحاب الملكيات

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٦٤ .

(٢) جريدة السياسة ١٧ يونيو ١٩٣٢ .

(٣) جريدة السياسة ١٧ يونيو ١٩٣٢ .

(٤) نفس المصدر ٢٢ أغسطس ١٩٣٢ .

(٥) نفس المصدر .

(٦) الوقائع المصرية أغسطس ١٩٣٢ من ص ١٨ ـ ٥٣ .

الزراعية » (١) ، وخرج هذا المشروع الى حيز التطبيق فى يوليو ١٩٣١ و « كان عدد القضايا التى تدخل فيها البنك لصالح المزارعين ٨٧٤ قضية سنة ١٩٣٠ – ١٩٣١ ووصلت مساحة الأرض التى أوقفت الحكومة نزع ملكيتها وأبقتها لأصحابها حوالى ٣٢٤٤٢٦ فدانا ، ١٢ قيراطا ، ١٩ سهما كلها تمثل ملكيات عائلية كبيرة » (٢) .

كان تدخل الحكومة الصدقية لانقاذ ضحايا الأزمة الاقتصادية لحساب كبار الملاك وليس لحساب صغار الفلاحين وفقرائهم ، أما سياسة صدقى الاقتصادية بالنسبة لفقراء المدن – وتعنى بهم العمال وصغار الموظفين – فلم تكن تختلف عن ذلك ، فنحن نجد أن معظم الاضرابات العمالية – مثل اضراب عمال النقل بمينا البصل وعمال شركة سيارات ثوزنيكروفت وعمال طرق النحاس بالقاهرة (٣) – التى جرت بالبلاد فى الفترة ما بين عامى ١٩٣١ و ١٩٣٤ كانت نتيجة لسياسة تخفيض الأجور ، كما أقفلت الحكومة أبواب التوظف وأوقفت العلاوات وحدت من الترقيات « مما أبرز مشكلة المتعلمين العاطلين بشكل واضح لأول مرة فى تاريخ مصر الحديثة (٤) .

واذا كانت الحكومة قد ضيقت وسائل العيش حتى الكفاف أمام هذه الطبقات الفقيرة فانها من الناحية الأخرى لم تنس الاغداق على الأغنياء – فقد دفعت حوالى أربعة ملايين من الجنيهات لصالح الملاك الكبار المدينين، وكانت هذه المبالغ مدفوعة منها أو بمشاركة البنك الذى أنشأته (٥) كما أغدقت المال كذلك لحساب الرأسماليين الانجليز فعهدت الى بعض الشركات الانجليزية بالقيام بتنفيذ مشروعات جملتها نحو مليون جنيه مصرى(٦) .

ان سياسة الارهاب التى لجأت اليها حكومة صدقى ، كانت جزءا من

---

(١) محمود متولى : المرجع السابق ذكره ص ١٤٨ .

(٢) محمود متولى : المرجع السابق ذكره ص ١٤٩ .

(٣) عبد المنعم الغزالى : المرجع السابق ذكره ص ١٦٧ – ١٦٩ . وانظر كذلك د/سليمان محمد النخيلى المرجع السابق ذكره ص ١٤٨ – ١٥٥ .

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة دار المعارف ١٩٦٧ ص ١٨٠ .

(٥) محمود متولى : المرجع السابق ذكره ص ١٤٩ .

(٦) نفس المرجع ص ١٥٠ وانظر أيضا د/عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ذكره ص ١٧٨ .

سياسة افقار المواطنين ، فاذا هى أسرفت فى الرشوة (١) وانتهاك الحريات « وبث العيون والجواسيس وتتبع الناس فى حياتهم الخاصة »(٢) وانتزاع أموال جديدة منهم فقد أدى هذا الى زيادة السخط بما يترتب عليه زيادة الارهاب ، ومصداق ذلك ما كشفت عنه حادثة البدارى التى أصدر فيها عبد العزيز فهمى حيثيات . « وصمت العهد كله أقبح وصمة فقد بلغ من تعذيب الادارة للناس فى مديرية أسيوط ان كانوا يدخلون العصى فى أدبارهم وان كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء ... !! » (٣) وحقا عبر حافظ ابراهيم عن وطأة نظام صدقى بهذه الأبيات :

قد مر عام يا سعاد وعام وابن الكنانة فى حماه يضام
صبوا البلاء على العباد فنصفهم يجبى البلاد ونصفهم حكام

كذلك كان تعبير حافظ ابراهيم صادقا عن كراهية المصريين لهذا النظام بقوله :

ودعا عليك الله فى محرابه الشيخ والقسيس والحاخام
لاهم احيى ضميره ليذوقها غصصا وتنسف نفسه الآلام (٤)

نظام صدقى يترنح :

كان من الضرورى بعد تلك المقاومة التى واجهت نظام صدقى وتمثلت فى معارك شملت الشارع فى المدينة كما شملت القرية ، وعبرت عنها الدعاية الواسعة للمتصدى الأساسى لمناهضة صدقى وهو « الوفد المصرى » — أقول كان من الضرورى بعد تلك الكراهية الشاملة وبالتالى تفجر متناقضات النظام أن يبدأ النظام نفسه فى الانهيار . وقد بدأ انهيار نظام صدقى يتضح لا حين افتضحت جرائمه السياسية فحسب ، ولكن أيضا حين بدا للناس أن المواطن العادى لايمكنه أن يأمن على حريته فضلا عن حياته فى ظل ذلك النظام فحادثة « البدارى » التى أشرنا اليها قد دفعت محكمة النقض حين نبشت الوقائع الى أن تصدر ادانة لأعمال بوليس صدقى فوصفتها بأنها « اجرام فى اجرام » بل وذكرت « أن من وقائعها ما هو جناية هتك عرض يعاقب عليها بالأشغال الشاقة ، وأنها من أشد

(١) جريدة السياسة ١٧ يونية ١٩٣٢ .
(٢) نفس المرجع .
(٣) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣٥٢ .
(٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ذكره ص ١٦٢ .

المخازى اثارة للنفس واحتياجا لها ودفعا بها الى الانتقام »(١)وكان من أثر تلك الجريمة — وهى سمة للنظام — أن اضطرت وزارة العدل الى الامر بالتحقيق فى الحوادث المماثلة ورأى صدقى أن استمرار هذا التحقيق « سيكشف عن فظائع لا يريد أن تظهر » (٢) فرفع استقالته الى الملك ليتسنى له أن يطيح بالذين اختلفوا معه حول درجة هذه السياسة وهما على ماهر وزير العدل وعبد الفتاح يحيى وزير الخارجية — وذكر صدقى فى كتاب استقالته فى ٤ يناير ١٩٣٣ « ان الوئام وحسن التفاهم اللذين كانا رائد الوزارة فى القيام بأعباء الحكم ، فضلا عن كونهما من أهم عوامل نجاحها فيه ، قد أصابهما فى الآونة الأخيرة شيء من الوهن » (٣) .

لقد بدأت فئران السفينة تهرب عندما عددها الغرق ، وأعيد تشكيل الوزارة برياسة صدقى نفسه بعد طرد ماهر ويحيى . على أن محاولات الملك فى الابقاء على نظام صدقى نفسه لم يكتب لها النجاح أو الاستمرار فقد أضافت المحاولات الارهابية الموجهة ضد الحكومة وصدقى تهديدا جديدا — فمنذ يوليو ١٩٣١ حتى ١٩٣٢ وقعت حوادث ارهابية عديدة بين اطلاق الرصاص وانفجار القنابل ضد عبد برلمان صدقى المزيف — بل لقد وضعت القنابل فى طريق صدقى والملك ذاته وانفجر بعضها قرب دار المندوب السامى كذلك فانه بين يناير ١٩٣٣ — حين شكل صدقى وزارته الثانية — ويونيو من نفس العام ألقيت ست قنابل بأنحاء مختلفة من القاهرة ووقعت محاولة لاغتياله (٤) .

ويمكن القول أن البطش الصدقى المتزايد كان له رد الفعل الذى أحدث أثرا عكسيا بالنسبة لما كانت تريده السياسة الاستعمارية ، فاذا كانت الحكومة البريطانية قد أيدت الانقلاب حتى يقهر الشعور الوطنى فان هذا الشعور قد « زاد قوة واتساعا » (٥) ومما لاشك فيه أن السياسة البريطانية كان لها أن تبحث عن مخرج من مأزقها ، ووفقا للتقاليد البريطانية الراسخة المتبعة منذ « كرومر » كان تغيير السياسة البريطانية يعنى البدء بتغيير أشخاصها وكان من الشخصيات الهامة التى اعتمدت عليها السياسة البريطانية فى مصر منذ مطلع الانقلاب السير

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ذكره ص ١٧٦ — ١٧٧
(٢) نفس المرجع .
(٣) فؤاد كرم : النظارات والوزارات .. المرجع السابق ذكره ص ٣٢١ .
(٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ذكره ص ١٥٤ — ١٥٥ .
(٥) نفس المرجع ص ١٧٨ .

برسي لورين المندوب السامي لها في مصر . وقد تم نقله في اغسطس ۱۹۳۳ . ويعلل « الرافعي » أسباب هذا النقل بأنه « أسرف في تأييد سياسة البطش التي سارت عليها وزارة صدقي باشا حتى انكشف ذلك الحياد الكاذب الذي كان يتظاهر به حيال الانقلاب الثالث » (١) .

والحق أن مسألة « الحياد » الانجليزي كانت قد كشفت منذ وقت طويل ، « فبرسي لوريس » نفسه كان مضطرا الى مهاجمة المناهضين لصدقي فوصف معارضتهم « بالنقيق » وتلقفت ذلك صحافة الرجعية فهاجمت ما أسمته « نقيق الضفادع » (٢) . على أن مأزق السياسة البريطانية لم يكن في انكشاف سياستها وانفضاحها فحسب ، بل كان أيضا في أنها حين ارتضت الانقلاب وأيدته فانما كانت تفرط في سياسة التوازن بالنسبة للقصر كما سنرى .

لقد أرادت السياسة البريطانية بنقل برسي لورين في صيف ۱۹۳۳ أن تبدأ بتغيير السياسة في البلاد وليس من الصدفة أن ينقل لورين في أغسطس من نفس العام وأن يستقيل صدقي في الشهر التالي . على أن تغيير صدقي انما كان جزءا من سياسة يجب أن تتبع في المستقبل بالنسبة للوضع السياسي كله في البلاد . ورغم أن الرافعي يذكر بصدد استقالة صدقي « أن السراي قد انتهت من استخدامه في اذلال الشعب ، ووضع نظام الحكم القائم على أساس انتهاك حقوقه والزراية بارادته فانتهت مهمة صدقي في نظرها » (٣) وعلى الرغم من وجاهة ما ذهب اليه الرافعي الا أنه يجب النظر الى مسالة تغيير صدقي برؤية أكثر شمولا من ذلك وهذا مايمكن أن تكشف عنه الوثائق التالية .

كيف تحدد خلع صدقي على ضوء الوثائق :

كان طبيعيا أن يقوم الوفد بالاتصال بالدوائر السياسية الانجليزية لايضاح وجهة النظر الوطنية والحوار حولها . ويكشف لنا تقرير الدكتور حامد محمود عضو الوفد المصري والمقدم منه الى رئيس الوفد عن نتائج

---

(١) نفس المرجع : ويقصد بالانقلاب الثالث انه تم انقلابين سابقين على الدستور هما انقلاب زيور ۱۹۲۵ ، وانقلاب محمد محمود ۱۹۲۸ (انظر الباب السابق) .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ۱۷۹ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ۱۷۹ .

اتصـالاته بلندن رأى مختلف الدوائر السياسية من انجليزية ومصرية حول الموقف السياسى الذى سبق تغيير برسى لورين على النحو التالى :

أولا ــ رأى الدوائر الانجليزية المسئولة عن الحالة القائمة فى مصر .

ثانيا ــ العلاج الذى يرونه لهذه الحالة .

ثالثا ــ رأى هذه الدوائر بعد مذكرة الوفد الأخيرة .

رابعا ــ المساعى التى تبـذلها بعض الأحزاب والدوائر العالية فى فى مصر .

خامسا ــ أثر هذه المساعى فى دوائر لندن .

سادسا ــ رأى الدكتور حامد محمود فى الموقف .

سابعا ــ وثائق تعبر عن رأى دوائر انجليزية مسئولة (١) .

ويقول مقدم هذا التقرير أنه استقى معلوماته هذه من « مصـدر وفدى كبير » (٢) .

وبالنسـبة لرأى الدوائر الانجليزية فهنـاك أولا : رأى بعض المحافظين .. يرى هـذا الفريق من الوزراء المحـافظين « أن نظـام حكم صدقى باشا قد نجح الى حد كبير فى اضعاف شوكة المتطرفين المصريين والقبض على ناصية الحال فى مصر بما يتفق والمصالح الانجليزية » (٣) غير أن هذا الفريق قد أثار قلقه واضطرابه مرض صدقى الأخير وأخـذ يفكر « فيمن يحل محله لدوام استقرار النظام الحاضر » (٤) ثم يضيف هذا الفريق أيضا تأكيد موقفه ضد ما أسماه « المتطرفين المصريين » بأن مذكرة الوفد الأخيرة حجة تؤيد رأيه « فى أن الوفد حزب لا يستحق سوى القضاء عليه وأنه لا أمل مطلقا فى التفاهم معه » وينتهى هذا الفريق الى

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير مؤرخ ٢١ يونيو ١٩٣٢ . جزء من تقارير هامة ــ سبق الاشارة اليها ــ ويعرض على وزير الداخلية وقد وجدنا من هذه المجموعة جزءا اصليا كتب بالفرنسية وترجمة دقيقة لهذا الاصل بمعرفة المصـادر الرسمية نفسها . « فى الجو السياسى » ملحق (٥) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين تقرير مؤرخ ٢١ يونيـو ١٩٣٢ . المصدر السابق .

(٤) نفس المصدر .

« بقاء النظام الحاضر في مصر طالما أن صحة صدقي باشا تساعده على رياسة الوزارة • أما ان كانت صحته تعجز عن القيام بعمله فترى هذه الدوائر اسناد الوزارة الى محمد محمود باشا على أن يسير في حكمه وفق الأسس التي وضعها دولة صدقي باشا » (١) •

وهناك ثانيا : فريق آخر من المحافظين ووزراء العمال في الوزارة الائتلافية الانجليزية يرى : « أنه وان نجحت دولة صدقي الى حد كبير الا أنه من مصلحة انجلترا تحقيق بعض رغبات الشعب المصري » ثم يضيف « انه من مصلحة الشعب المصري والانجليزي تأليف وزارة قومية • وقد عرض على الوفد فعلا الاقتراح التالي :

١ ـ تأليف وزارة برياسة وزير بعيد عن الأحزاب •

٢ ـ اشتراك جميع الأحزاب في الوزارة ومن ضمنها الوفد بأربعة وزراء •

٣ ـ تعديل الدستور الحالي والعودة الى دستور ١٩٢٣ •

غير أن هذه الدوائر من المحافظين والعمال تضيف أنه قد خاب أملها من شدة مذكرة الوفد الأخيرة وأن من رأيها « ان لم يرجع الوفد عن هذه الخطة المقيمة ـ ويعتون بها التشدد في المطالب الوطنية والديمقراطية ـ فسيكون رأيها في علاج الحالة كرأي فريق المحافظين تماما » (٢) •.

على أنه لاستكمال الآراء السياسية للدوائر الانجليزية المسئولة فمن المهم جدا أن نعرض أيضا لرأي « كبار الموظفين الانجليز في مصر » وهذا الرأي كما تقول الوثائق قد أورده الانجليزي المسئول « نقلا عن بياناتهم ـ أي هؤلاء الموظفين ـ الشخصية (٣) وهم يرون :

١ ـ « ان نظام صدقي باشا كان خير نظام استفادت منه مصر لما كان متمتعا بصحته الجبارة ولكن من اللحظة التي أرهقه فيها المرض بدأ الفساد يدب في هذا النظام وظهرت عوامل الفوضى تهدم بنيانه » •

---

(١) نفس المصدر •

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير مؤرخ ٢١ يونيو ١٩٣٣ • المصدر السابق •

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ وثيقة مؤرخة ١٩٣٣/٧/٢٤ مؤشر عليها « معروض لمعالي الوزير » جزء من التقارير الهامة السابقة التي لها أصولها الفرنسية « في الجو السياسي » وثيقة ملحقة بتقرير الدكتور حامد محمود •• ملحق (٦)

٢ — « أخطأ صدقي باشا الخطأ كله في تجريد وزارته من الكفاءات الممتازة اذا استثنينا وزيرا أو اثنين » .

٣ — « يمكننا أن نقرر بكل صراحة أن النظام في ذاته لا عيب فيه ولكن لابد من التغيير في الوزارة ليقوم وزراء أقوياء بتدعيم هذا النظام وتثبيت أركانه لأن كثيرا من الوزراء الحاليين لا يتمتعون بنفوذ شخصي أو احترام خاص » .

٤ — « أثبتت الأمة عدم استحقاقها لدستور ١٩٢٣ وأنه أرقى بكثير من حالتها .. الخ » (١) .

٥ — « أن الوفد المصري لا يزال يتمتع بنفوذ كبير في البلاد — الا أن هذا النفوذ قد أصابه وهن شديد أثناء قوة صدقي باشا وادارته شئون البلاد بحزمه وحكمته . ومن الممكن اذا تولت الحكم وزارة قوية من أنصار النظـام الحاضر أن يتطرق الضعف الى الوفد تدريجيا حتى يصل الى حالة لا يستطيع بعدها البقاء كقوة معارضة خطيرة » (٢) .

٧،٦ — يرى هؤلاء الموظفون أن صدقي قد فشل في تكوين حزبه وأن حالة حزب الشعب ، مثلها مثـل أحزاب الأحرار الدستوريين والاتحاد والوطني — « تتمتع جميعا بحظ ضئيل من ثقة الأمة واحترامها . فمن الحكمة دائما عدم الاعتقاد لحظة واحدة أن في مقدور هذه الأحزاب بتأليفها الحالي تكوين أغلبية برلمانية صحيحة في البلاد » (٣) .

٨ — أن تكون فكرة الوزارة القومية بدون الوفد سيترتب عليها استرداد الوفد لقوته ونفوذه .

٩ — « لا خوف مطلقا على المصالح التجارية الانجليزية لأن المصريين أثبتوا في جميع حركاتهم عجزهم التام عن استعمال المقاطعة كوسيلة من وسائل الارغام » .

وتنتهي هذه الوثيقة الى ايضاح « الانجليزي المسئول » بأن هـذه الآراء — أي آراء الموظفين الانجليز الكبار في مصر — لها احترام خاص في الدوائر الانجليزية اذ لا يمكن أن يحـدث تغيير سـياسي في مصر بدون استطلاع رأي كبار الموظفين الانجليز في الحكومة المصرية » (٤) .

---

(١) نفس المصدر السابق .
(٢) نفس المصدر السابق .
(٣) نفس المصدر السابق .
(٤) نفس المصدر السابق .

أما بالنسبة لرأى بعض الأحزاب والدوائر العالية فى مصر فيأتى فى مقدمتها رأى الملك فؤاد الذى أورده « الانجليزى المسئول » نقلا عن البيانات الرسمية فى وزارة الخارجية الانجليزيه (١) وتلخص الوثيقة رأى الملك فى الآتى :

١ ـ « يرى جلالته أن الدستور الحالى هو الدستور الذى يتفق مع حاجة البلد ودرجة تقدمها » ويضيف الملك الى ذلك رأيا رددته الرجعية المصرية وهو أن تطبيق دستور ١٩٢٣ أدى الى قيام « دكتاتورية غير صالحة للحكم » .

٢ ـ « يرى جلالته أن الوفد المصرى كحزب سياسى لا يصلح بحال من الأحوال للقيام بحكومة صالحة تعرف الواجب عليها للعرش وتعمل ما فيه مصلحة البلاد ... الخ » .

٣ ـ « أن نظام الحكم الحالى فى البلاد نظـــام صالح وقد سادت بسببه الطمأنينة فى البلاد وظهرت آثار التقدم فى كل ناحية من النواحى. وقد ارتاح عقلاء الأمة ومفكروها له ولم يبق معاديا له سوى فلول الوفديين .. الخ » .

٤ ـ « قد أدى دولة صـــدقى باشـــا خـــدمات كبيرة للأمتين المصرية والانجليزية ـ فقد ساعد الى حد كبير فى القضاء على روح التمرد والتجمهر التى ظهرت بوادرها فى نفوس الشعب المصرى من ثورة ١٩١٩ لحين توليه الحـكم وظهرت على أثر ذلك الوطنيـة الحقيقية العاملة ... الخ » .

٥ ـ « اذا عجز صدقى باشا صحيا عن العمل ففى الامكان استمرار نظام حكمه لأن فى البلاد رجالا فى مقدرتهم السير وفق برنامجه وقد كانوا اليد اليمنى لصدقى باشا وتنفاذ هذا البرنامج وتحقيقه » .

٦ ـ يرفض الملك فكرة الوزارة القومية وان أى وزارة قومية لا يشترك فيها الوفد لا معنى لها « ســوى القيام بتجربة جديدة لن تصـــل نتائجها بحال من الأحوال الى أحسن مما قد أثمره النظام الحاضر » أما اذا اشـــترك الوفد فسيطغى بنفوذه على الأحزاب الممثلة فيهـــا ويتكرر فى البلاد تمثيل مأساة دكتاتورية عاجزة .. الخ » .

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير مؤرخ ١٩ يوليو ١٩٣٣ جزء من التقارير السابقة .

ثم ينتهى الملك فى النهـــاية الى ضرورة « عقد معاهدة بين مصر وانجلترا يكون من نتائجها استقرار الحالة السياسية فى البلاد وتمتع البلاد بحقها فى الاستقلال وتحقيق المصالح الانجليزية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال » (١) وينتهى التقرير بأن هذه الآراء التى وردت فى وثيقـة معبرة عن ملاحظات ورغبـات « الملك قد علق عليهـا المسئول الانجليزى الذى نقلها « بأنها محـل احترام الدوائر الانجليزية المسئولة وتقـديرها وانها مستبشرة بها فى أى تجربة تحاول القيام بها فى البلاد » (١) .

رأى الدوائر السياسية المصرية

تأتى بعد ذلك الى رأى الدوائر الســياسية المصرية والتى يمكن تلخيص موقفها فى الآتى على ضوء الوثائق :

★ يرى « الوفد السعدى » ــ وهو الاسم الذى أطلقه الذين خرجوا على الوفد فى نهاية عام ١٩٣٢ على أنفسهم ــ

أولا ــ تأليف وزارة « أغلبها منهم ومن الأحرار الدستوريين وتشترك فيها باقى الأحزاب الأخرى .

ثانيا ــ مهمة هذه الوزارة هو اعلان برنامج شامل لعلاج الأزمة الاقتصادية .

ثالثا ــ تعلن هذه الوزارة احترامها للدســـتور ١٩٢٣ « الا أنها ترى من مصلحة البلاد حكمها بدون برلمان لمدة ثلاث سنوات تنفذ خلالها برنامجها الواسع ... الخ » (٢) .

على أن من أخطر المسائل التى أوردها هذا « الوفد السعدى » ــ فى مقترحاته التى تقدم بها فى شكل مطالب فى مذكرات وأحاديث مع « كبار الانجليز المشــتغلين بالمســألة المصرية » (٣) ــ رأيه الخـاص « بأن تعلن

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير مؤرخ ١٩ يوليو ١٩٣٣ المصدر السابق .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ موقف الوفد السعدى تقرير مؤرخ فى ٣٠ يونيو ١٩٣٣ جزء من التقارير الهامة السابقة . « فى الجو السياسى » ملحق (٧) .

(٣) نفس المصدر .

الوزارة – التي يقترحونها – عدم مساسها بحرية الأحزاب وحقها المشروع في تنفيذ سياستها الا أنها من ناحية أخرى ستسن قوانين تنظم بها هذه الحرية وتحدد بها الحد المشروع الذى لا يصح بحال من الأحوال لهذه الأحزاب مجاوزته في بث دعاياتها » (١) ولكن هذا الرأى عبر عنه « الوفد السعدى » لم يلق ارتياحا في دوائر المحافظين وقد اعتبرته بعض الدوائر الانجليزية « برنامجا عمليا تقتضيه مصلحة مصر القومية ولكنه في الوقت نفسه يتعارض مع المصالح الانجليزية الى حد كبير » (٢) .

وكان موقف الأحرار الدستوريين « يتلخص فيما يلى :

١ – قبول نظام الحكم الحاضر .

٢ – « احترام جميع المشروعات التى قامت بها الوزارة الحاضرة والتى استلزمتها في الوقت نفسه المصالح الانجليزية » .

٣ – توجيه كل القوى لمحاربة المتطرفين .

٤ – اشتراك الأحزاب الحالية فى الحكم معهم فى وزارة أغلبيتها منهم .

٦ – منع وزارته سلطة مطلقة في التغيير والتبديل في الوظائف الكبرى وتخفيض ماهيات الموظفين .. الخ .

٧ – استصواب حكم البلاد بدون برلمان ودفاع عن الحكم اللا برلمانى وتقول الوثيقة أنه كان لهذه الآراء « أكبر الاثر في ازدياد غطرسة المحافظين وتمسكهم بسياسة الجشع والشدة .. الخ » (٣) .

أما الحزب الوطنى فقد كان أحد عمد النظام المزيف للحياة النيابية فى عهد صدقى .

يتبقى أمامنا رأى من يسمون بالمستقلين وتمثلهم شخصيات حسب ماورد بالوثائق وهما أولا عدلى يكن (باشا) وثانيا محمد توفيق نسيم باشا) ورأى عدلى يكن يمكن عرضه على النحو التالى : أولا : ضرورة عودة دستور ١٩٢٣ ، ثانيا تشكيل وزارة محايدة اجراء الانتخابات وفق القانون

---

(١) نفس المصدر .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر – وثائق عابدين – موقف الوفد السعدى . المصدر السابق .

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر – وثائق عابدين – تقرير مؤرخ ٢٧ يونيو ١٩٣٣ جزء من التقارير الهامة السابقة .

المباشر • ، ثالثا : أن تحكم الأغلبية البرلمانية البلاد • • رابعا : اذا لم ير الملك تولى الوفد منفردا للحكم فيجب أن يتفاهم مع زعيم الاغلبية بالشروط التى يرتضيها الوفد « اذ يترك للوفد المصرى كامل الحرية فى تنفيذ البرنامج الذى أعلنه للأمة » (١) •

أما توفيق نسيم فقد كان رأيه يمثل وجهة نظر الوفد حسب ما يتضح من الآتى : أولا وثانيا يرى عودة دستور ١٩٢٣ وأن تجرى الانتخابات على القانون المباشر وهو يطابق رأى عدلى يكن السابق الا أنه أكثر وضوحا فى ثالثا ورابعا حيث يرى تولى الأغلبية الحكم وعدم وضع العراقيل أمامها » ومنح الوزارة سلطة مطلقة فى التغيير والتبديل فى الوظائف الكبرى وفقا لرغبتها وتنفيذا لبرنامجها » (٢) •

وفى خامسا نرى توفيق نسيم أشد حسما فيما يتعلق بالحياة الدستورية وحمايتها فهو يطالب بان « يكون للوزارة ــ وزارة الأغلبية ــ كامل الحق فى اصدار قانون يقضى بأشد عقوبة على كل من تحدثه نفسه باحداث انقلاب فى البلاد بالاعتداء على دستور الأمة وقوانينها لتضمن لنفسها الدوام لتنفيذ برنامجها من ناحية ومقاومة عبث الرجعيين من ناحية أخرى » ويضيف نسيم » فى النهاية أنه مستعد لتأليف الوزارة من حزب الأغلبية اذا قبلت الجهات العالية فى مصر وانجلترا شروطه » و «أنه واثق من موافقة النحاس باشا على هذا الرأى» (٣) الخ وهو مايؤكد عندنا أن « نسيم » كان يعكس وجهة نظر الوفد المصرى » فى علاج الموقف القائم اذ ذاك •

ونخلص من مجموعة الآراء التى أوضحتها الوثائق السابقة الى الآتى :

أولا : ترى أغلب الدوائر الاستعمارية سواء أكانت عمالية أو محافظة أو ممثلة فى كبار الموظفين الانجليز فى مصر أن تجربة صدقى هى تجربة ناجحة سواء فيما يتعلق بالضرب على أيدى الوطنيين أو حماية المصالح الانجليزية •• وبالتالى فهذه الدوائر ترى استبعاد الوفد تماما •

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير مؤرخ ٨ يوليو ١٩٣٣ جزء من التقارير الهامة السابقة « فى الجو السياسى » ملحق (٨)

(٢) نفس المصدر •

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير مؤرخ ٨ يوليو ١٩٣٣ المصدر السابق ذكره •

ثانيا : تتمسك تلك الدوائر كلها بنظام صدقي دون ضرورة وجود صدقي نفسه وهذا ماورد في آراء كبار الموظفين بوضـوح من حيث أن النظـام ـ نظام صـدقي ـ في ذاته لا عيب فيه لابد من التغيير في الوزارة ليقوم وزراء أقوياء بتدعيم هذا النظام وتثبيت أركانه لان كثيرا من الوزراء الحاليين لا يتمتعون بنفوذ شخصى ٠٠ الخ » (١) ويؤكد المحـافظون هذا الاتجـاه في قولهم بضرورة « تقوية النظام الحالي » وتعتبر الوزارة الحالية بحيث تدخلها عناصر قوية يكون في قدرتها تثبيت هذا النظام وتوطيده ويرشحون صدقي ما دامت تسمح صحته للعمل أو محمد محمود باشا » (٢) ٠

أما القصر فهو كما رأينا يتفق مع هذه الدوائر في استبعاد الوفد والابقاء على النظام الصدقي ٠

كذلك فان « الوفد السـعدى » يؤكد ضرورة بقـاء نظام صـــدقي باقتراحه بقاء دستور ١٩٢٣ معطلا كما سبق الايضاح ٠

اذن فان الرأى بين الدوائر الاستعمارية والرجعية في مصر متفق في معظمه على استبعاد الوفد وبقاء النظام الصدقي مع استبعاد صدقي نفسه اما بحجة أن صحته لا تسمح أو بدعوى دعم النظام بعناصر قوية ٠ لكنه يستثنى منها رأى عدلى يكن وتوفيق نسيم الذى هو رأى الوفد نفسه في أسلوب التعامل مع الدوائر الاستعمارية ٠

على أنه من المهـم أن نعرض لرأى الوفد نفسه كما جاء في التقارير الخاصة باتصالات الدكتـور حامد محمود في لنـدن ٠ فقـد عرض الأخير الآراء المختلفة عند الدوائر الانجليزية أو المحلية وضمنها تقديره أو رأيه هو ٠ وقد شكل الوفد لجنة من أربعة انتهت الى مخالفة حامد محمود في رأيه « الذى يقتـرح العمـل به وهو تبـادل المـذكرات بين بعض الرجال المسئولين في انجلترا والوفد والقصد من هذه المذكرات فتح باب الأساس الذى يراد تأليف الوزارة القومية بمقتضـاه » والمقصـود بذلك أن حامد محمود يريد من الوفد التفاهم مع حزب العمال بشأن الآراء التى طرحها والخـاصة بالوزارة القومية كما سـبق الايضـاح وقالت لجنة الأربعـة أن حامد محمـود يقصـد بهذا التبادل للمذكرات « عدم مهاجمـــة الدوائر

---

(١) راجع ما سبق من صفحات ٠

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير مؤرخ ١٥ يوليو ١٩٣٣ جزء من التقارير الهامة السابقة « في الجو السياسى » ملحق (٩)

الانجليزية بمذكرات شديدة اللهجة لا أثر لها — في رأيه — سوى اشتداد وسخط هذه الدوائر على الوفد وموافقتها على كل مشروع يراد به عدم الوفد والقضاء عليه » (١) وخالفت لجنة الأربعة حامد محمود تماما في هذا وهاجمت رأيه فذكرت (ان نظرية الدكتور حامد محمود معناها تسليم الوفد للانجليز بأن لهم حقا مشروعا في مصر يجعل لهم حق المنع والمنح وهو مما يتعارض مع برنامج الوفد وحق الأمة » وأضافت لجنة الأربعة أيضاحا قويا لموقف الوفد في هذه الاتصالات مع الدوائر الانجليزية فقالت بأن الوفد « يقصد من تبادل المذكرات مع انجلترا بيان وجهة نظر الأمة المصرية ازاء اعتداءات انجلترا كدولة مغتصبة تستعين بقوتها وجبروتها على اخضاع الأمة المصرية واذلالها » (٢) .

وقد أدانت لجنة الأربعة الاسلوب الذى يراه حامد محمـود عندما « ان كل تساهل يبـديه الوفد للانجليز معنـاه امعان انجلترا في جشعها ومطامعها » وختمت اللجنـة تقريرها بضرورة « ارسـال مذكرة للدوائر الانجليزية المسئولة يصمم فيها الوفد على موقفه ويتمسك بحقه تاركا للقوة أن تفعل ما تشاء (٣) .

ونخلص من هذا كله الى أن الموقف ظل على ماهو عليه — فالانجليز والقوى الرجعية يرفضون بشـدة عودة الوفد والدسـتور ، والوفد من ناحية أخرى شـديد الوضوح في رفض كل الحلول الوسطى أو المسـاومة حولها وهو ما انعكس على قطبين للسياسـة المصرية أحدهمـا عدلي يكن المحافظ الذى كان مدركا لرأى الوفد جيدا وعبث النقاش حوله — والثانى « نسيم » الذى كان مضطرا الى أن يعكس آراء الوفد بوضوح أشد .

ولم يبق اذن أمام الانجليز الا محاولة تنقيح النظام الصدقى وتدعيمه بشخصيات أقل افتضـاحا من صـدقي أو هى على الأقل قد اختلفت من قبل مع صدقي — وقد جـاء هذا الرأى متفقا مع ماذهب اليه الملك من أنه « اذا عجز صدقي باشا صـحيا عن العمل ففى الامكان استمرار نظام حكمه لأن فى البلاد رجالا (بامكانهم) السير وفق برنامجه وقد كانوا اليد اليمنى لصدقي باشا ونفاذ هذا البرنامج وتحقيقه » (٤) .

---

(١) المصدر السابق .
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر السابق .
(٤) أنظر ما سبق .

وهكذا جاء عبد الفتاح يحيى باشا أحد الرجلين اللذين كانا اليد اليمنى فعلا لصدقى فقد كان الآخر هو على ماهر الذى استقال أو أقيل مع يحيى من قبل وهكذا أيضا يمكن القول بأن الانجليز أساسا قد ضحوا بصدقى فى محاولة انقاذ نظامه • فهو بالاضافة الى أنه مريض ومفتقر الى كفاءة وزرائه فان الانجليز كانوا رافضين المفاوضة معه فقد فشلت مساعى برسى لورين المتوالية فى اقناع وزارة الخارجية بالمفاوضة (١) معه ويؤكد ذلك أن المقابلة التى أرادها صدقى مع السير جون سيمون فى جنيف فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٢ والتى وسط حافظ عفيفى باشا فيها قد انتهت الى لا شيىء سوى تبادل الرأى وتقديم صدقى لمذكرة يدافع فيها بحرارة عن نظامه ، وبالرغم من أن جون سيمون ذهب الى اقتراح المفاوضات فى شتاء ١٩٣٢ (٢) الا أن أثر هذه المقابلة كان معدوما • ويبدو أن الحكومة البريطانية لم توافق على المفاوضة مع اسماعيل صدقى لعلمها بحقيقة افتقاره الى أى تأييد شعبى باعترافه هو نفسه في تلك المقابلة مع جون سيمون فى جنيف فقد قال « فقد يحكمها أى مصر ـ فى الواقع فئة أقلية (أو ليجاركية) فلربما كان الحال كذلك فى عهود أخرى •• » (٣) •

ونحن نخرج من هذا الى أن التأييد الذى كان يحظى به صدقى فى الدوائر الانجليزية كان قد ضعف وكان نقل برسى لورين الذى يتمتع صدقى باشا بثقته (٤) معبرا عن ذلك على أننا نؤكد أن نقل برسى لورين وتعيين « مايلز لامبسون » مكانه ليس تعبيرا عن افتقاد صدقى الثقة الشخصية التى تمتع بها من جانب ممثل الاستعمار البريطانى فى مصر ونعنى به سير برسى نفسه ، وانما عبر هذا التغيير فى الأشخاص عن محاولة فى التغيير أيضا بالنسبة للسياسة البريطانية فى مصر • ولم تكن الآراء التى فصلت فى الوثائق السابق عرضها الا محاولة من السياسة البريطانية لدراسة الموقف فى مصر • وعلى ذلك فان اخراج صدقى ومجيء « يحيى » انما كان محاولة لتلمس الخطوات القادمة بالنسبة للسياسة الاستعمارية فى مصر وفى تحركها بين القوى المختلفة ودراسة ردود الفعل لذلك •

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر تقرير مؤرخ ٢٣ أغسطس ١٩٣٣ أحد التقارير الهامة الخاصة بالأمن « حول نادى الوفد السعدى » ملحق (١٠)

(٢) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ مجموعة وثائق منشورة عن القضية المصرية نشرتها المطبعة الاميرية بالقاهرة ١٩٥٥ •

(٣) نفس المصدر السابق ذكره •

(٤) نفس المصدر

لقد جاء صيف ١٩٣٣ وفى أغسطس وعلى وجه التحديد ــ حين نقل برسى لورين والبلاد مليئة بالحديث عن التغيير السياسى القادم · فثمة اذاعات فى دوائر الوفد « بأن الحالة السياسية ستتغير قريبا بسبب نقل السير برسى لورين » وأضافت هذه الدوائر بأنه « وان كانت الوزارة الآتية ستكون غير وفدية الا أن ذلك سيكون خطوة لاعادة الوفد الى الحكم » (١) وهناك تقرير حول هذا الموضوع ترى فيه « دوائر الوفد أن حقيقة الأزمة الأخيرة ودواعيها فى جزء كبير منها لم يكشف عنه بعد وأن الأيام المقبلة ستوضح افتقاد الوزارة للتأييد من الدوائر العالية المسئولة (٢) ·

أما فى الدوائر غير الوفدية فقد صرح الغرابلى باشا ــ أحد اقطاب الانسلاخ على الوفد ــ فى نادى « الوفد السعدى » برأيه فيما هو حادث فى البلاد بعد نقل المندوب السامى ، فقال انه يفهم من الظروف وتطورها أن وزارة صدقى قد « أصبح مفروغ منها » لاقتناع الدوائر الخارجية المسئولة بأن صدقى باشا لا يزال مريضا « وغير قادر على الادارة » · وأضاف الغرابلى : « ويلوح لى بأنه سيعقبها ــ أى وزارة صدقى ــ وزارة لا وفدية لاتمام الدور الذى مثله صدقى باشا وسيرأسها فى الغالب رجلهم ــ يقصد الانجليز ــ حافظ عفيفى باشا ، أو رجل اتحادى ترضى عنه السراى كعلى ماهر باشا (٣) ·

ومن ذلك كله يتأكد شبه اجماع مختلف الدوائر السياسية على افتقاد صدقى الى التأييد من الدوائر العالية المسئولة · وعلى أية حال فقد كانت استقالته فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ ثم تأليف وزارة « عبد الفتاح يحيى » فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ مطابقا للتكهنات التى كانت سائدة وقد أكد

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير برقم ٢٣٦ سرى سياسى حكمدارية بوليس الاسكندرية فى ١٩٣٣/٨/١٦ وهو جزء من تقارير القلم السياسى بالداخلية ·

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير مؤرخ ١٢ سبتمبر ١٩٣٣ جزء من التقارير الهامة السابقة التى أشرنا الى أهميتها باعتبارها مكتوبة من مصادر عليا وهذا التقرير مؤشر عليه معروض لمعالى الوزير وهو تقرير شامل لكل اجراءات اللجان وأرى لفت نظر البوليس مرة أخرى الى ما جاء به وكذلك للمديريات (التوقيع\خليفة ٩/١٢) ·

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير مؤرخ ٢٢ أغسطس ١٩٣٣ المصدر السابق ذكره ·

عبد الفتاح يحيى الذى اسهم فى الانقلاب بجهد كبير من ذلك فى كتاب تشكيل وزارته بقوله « كان لى شرف الاشتراك فى وضع أسس النظام الحاضر والسهر على تنفيذه حتى استقر نهائيا » (١) كما أن أعضاءها كانوا هم نفس الشخصيات التى تولت الوزارة فى فترات مختلفة من حكم صدقى باستثناء ثلاث شخصيات جديدة أحدهم هو نجيب الغرابلى وهذا ما يؤكد لنا بالتالى أن التغيير الذى حدث فى نهاية ١٩٣٣ جاء محصلة للآراء الاستعمارية والرجعية بما فيها رأى الملك بأن يكون التغيير فى اطار النظام الصدقى وارضاء كذلك للدوائر الرجعية الأخرى المستعدة للتعاون مع الانقلاب ممثلا فى شخص نجيب الغرابلى · على أن هذا لا يعنى أن ما حدث كان هو المقصود وحده بالتغيير ، فاننا نؤكد مرة أخرى أن التغيير طرأ على السياسة كلها وأن مجىء يحيى بدلا من صدقى كان مجرد بداية ومحاولة لجس النبض تمهيدا للمرحلة المقبلة ·

انهيار نظام صدقى :

جاءت وزارة « يحيى » ليقبض الرجل على الحكومة وحزب الشعب معا ، فرغم أن صدقى قد أعلن فى كتاب استقالته أنه سيكون من أسباب سعادته أن يجد فى نفسه من القوة ما يسمح له بأن يضم جهوده الى جهود العاملين على تأييد هذا النظام ويخص منهم حزب الغالبية البرلمانية الذى يرأسه (٢) الا أن « عبد الفتاح يحيى » لم يكن قد نسى خلافه القديم مع صدقى الذى أطاح به فى أوائل عام ١٩٣٣ فجاء هو كذلك ليطيح بزعيمه ويصبح هو زعيما لحزب الشعب ورئيسا للحكومة · وأثبت حزب الشعب أنه حزب ادارى حكومى موال « للدكتاتور » الذى يمسك بأزمة الحكم ، فلم تختلف سياسة « يحيى » عن سياسة صدقى ــ فقد واصل ارهابه حتى أودى بنقابة المحامين باصدار قرار بحلها فى يوليو ١٩٣٤ بأن تدخل كثيرا فى انتخابات النقابة واستخدم فى ذلك أجهزة القمع (٣) ·

ومع مقدم سير مايلز لامبسون ــ لورد كيلرن فيما بعد ــ لتولى منصبه فى يناير ١٩٣٤ كمندوب سام ، فان ثمة علامة بارزة على التغيير المنشود · فاذا كان نظام صدقى قد أصبح محلا للدراسة كما رأينا فى خلال عام ١٩٣٣ وكان ذلك بلا شك نتيجة السخط الشعبى والتناقضات

---

(١) فؤاد كرم : النظارات ·· المصدر السابق ذكره ص ٣٣٣ ·
(٢) المصدر السابق ص ٣٣٠ ·
(٣) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ذكره ص ١٨٣ ــ ١٨٦ ·

الداخلية ، فان عام ١٩٣٤ جاء ليحمل نذر سوء الموقف الدولي باستفحال قوة ألمانيا وايطاليا وتهديد الأخيرة لحدود السودان ومصر • (١) فاذا كان الأمر كذلك فان نفوذا للايطاليين بالقصر يكون مرفوضـا بشـدة بطبيعة الحال من جانب الانجليز ، وهذا النفوذ كان واضحا ـ فقد أشـار لورد كيلرن في مذكراته الى ثروة الملك الكبيرة التي كانت بالبنوك الايطالية (٢) وتشير الوثائق البريطانية كذلك الى نفوذ الايطاليين وان البريطانيين قد طلبوا طرد فيروتشى الايطالى الذى كان يعمل كبيرا للمهندسين بالسراى(٣) وانهم نسبوا اليه أنه يعمل لحساب دولته كما اعترضوا عامة على النفوذ الايطالى بالقصر (٤) وتفهم من ذلك أن الانجليز أرادوا أيضا تقليم أظافر الملك والحد من نفوذ القصر فقد تعمد بيترسون ـ القائم بأعمال المندوب السامى ـ احراج السراى بصورة غير مألوفة ، فتقدم اليها بطلبات عديدة تتعلق بصحة الملك ـ الذى كان مريضا ـ وطالب بتعيين قائمقام يتولى السلطة أثناء مرضه ، كما حمل الانجليز فى صحافتهم حملة شديدة على السراى وعلى الملك (٥) وأشاروا الى ثروته (٦) كما و تقـدموا الى السراى بطلبات تتعلق بتربية الأمير فاروق ، وأشاروا بارساله الى انجلترا فأرسله الملك مكرها « واضـافة الى ذلك فان بيترسـون قد زار مبنى انبوليس والطـافىء بالقاهرة فى أكتـوبر ١٩٣٤ » وأخذ يسـتعرض قوات بلوك الخفر ، محاطا بمظاهر التفخيم والتكريم فكانت هذه الزيارة لطمة شديدة للوزارة « كمـا تدخل الانجليز » فى المناصـب الكبرى بالسراى منذ أن استقال منه محمد توفيق نسيم باشا فى أغسطس ١٩٣١ على عهد وزارة صدقى باشا فاستجابت السراى الى طلبهم ، وعين أحمد زيور باشا رئيسا للديوان فى أواخر أكتوبر سنة ١٩٣٤ » (٧) •

وبعد تعيين عبد الفتاح يحيى حاولت السياسة الانجليزية أن تصل الى حل مع الدوائر الوطنية والسياسيـة فى البـلاد كجـــزء من عمليـة الاستكشاف التى أشرنا اليها ومن ذلك أن اتصالات بين المندوب السامى

---

(١) محمد زكي عبد القادر المرجع السابق ذكره ص ٧٦ •

(٢) كمال عبد الرؤوف : الدبابات حول القصر كتاب اليوم ـ دار أخبار اليوم فبراير ١٩٧٤ ص ٢٤ •

(٣) مصطفى النحاس جبر : الطلبة المصريون فى الحركة الوطنية بحث غير منشور •

(٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ذكره ص ١٨٩ •

(٥) نفس المرجع

(٦) كمال عبد الرؤوف : المرجع السابق ذكره ص ٢٤

(٧) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ذكره ص ١٨٩ •

والوفد المصرى قد تمت فى نهاية عام ١٩٣٣ ــ وقد عرض المندوب السامى الوفد الآتى :

أولا : عدم التمسك بالنظام القائم والرغبة فى تغييره ٠

ثانيا : الرغبة فى تأليف وزارة من الوفد بقسميه والأحرار الدستوريين دون باقى الأحزاب الأخرى ٠

ثالثا : عمل انتخابات جديدة وفقا للدستور القائم مؤقتا ٠

رابعا : يكون للوزارة الحق فى تغيير الدستور باتفاقها مع الملك (١) ٠

غير أن الاتصالات المذكورة ــ لا تشير الى نتائج جديدة ٠ ففى نفس الوقت الذى تشير فيه الوثيقة السابقة الى « أن دار المندوب السامى جادة فى عرضها الجديد راغبة فى تنفيذه « فان الوفد » قد أبدى بعض اعتراضات على هذا العــرض وقد قدمت هذه الاعتراضــات فعلا الى دار المنــــدوب السامى » (٢) ٠

أما الأحرار الدستوريون فقد قبلوا المقترحات البريطــانية وأبدى محمد محمود « ارتياحه التام لهذا العرض وتمنى أن يوافق الوفد عليه ليتسنى تنفيذه «بل وأكثر من ذلك لقد ذهب الدستوريون الى أن « وسطوا دولة توفيق نسيم باشا ليقنع الوفد بالموافقة على هذا الاقتراح » (٣) الخ ٠٠

على أنه وان كانت الوثائق تشير الى عقــد الوفد عدة اجتمــاعات « للبحث فى الحالة الجديدة(٤) الخاصة بالمقترحات البريطانية الا أننا لايمكن أن نقول أن هذا البحث كان بهدف قبول هذه المقترحات أو حتى تعديلها ــ فهى لا تخرج عن [illegible]رة « الوزارة القومية » التى رفضها الوفد من قبل ومن بعد ٠٠ واذا .ضفنا الى ذلك أن هذه المقترحات كانت تحمل شروطا

---

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير مؤرخ ١٩ نوفمبر ١٩٣٣ أحد التقارير الهامة السابقة أشرنا اليها كأصول لتقارير الأمن التى ترد من جهات عليا وهى مترجمة عن الأصل الخطى الفرنسى للتقرير الموجود بالمركز ٠ « فى الجو السياسى ١٠ ملحق (١١) ٠

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ــ وثائق عابدين ــ تقرير مؤرخ ١٩ نوفمبر ١٩٣٣ ٠ المصدر السابق ٠

(٣) نفس المصدر

(٤) نفس المصدر ٠

بالنسبة لنشاط الوفد الجماهيرى فانها بلا شك تكون مرفوضة من الوفد ـ فقد « أبدى الانجليز فى حديثهم مع رسول الوفد ضرورة ايقاف الدعاية التى يبثها الوفد ضدهم والرغبة الشديدة فى الغاء لجان الشبان ـ وقد جعل الانجليز تنفيذ هذه الرغبة شرطا أساسيا لتنفيذ العرض الجديد » (١) ٠

ونحن نتساءل هل يساوى تأليف وزارة من الوفد والدستوريين وعمل انتخابات وفقا لدستور صدقى مؤقتا٠٠الخ٠٠هل يساوى هذا تنازل الوفد عن مبدئه فى ضرورة عودة الدستور (١٩٢٣) وحكم الأغلبية ٠٠ الخ ؟ ـ ثم هل يساوى هذا كذلك أن يلغى الوفد لجان الشبان ويوقف دعايته ضد الانجليز فيعرض شعبيته للخطر ؟ ان الغرض الكامن وراء اعادة الوفد تنظيم لجان الشبان هو أن تكون له تشكيلات « فى أنحاء القطر بجانب لجانه ليكون الكل على استعداد فى الوقت المناسب لتنفيذ أوامره وليمكن للوفد عند حضور المندوب السامى الجديد أن يحكم نفاذ خططه فتظهر قوته بادية للمندوب السامى أو غيره وبذلك يكون فى استطاعة الوفد املاء ارادته كممثل حقيقى للأمة » (٢) ولا يمكن للوفد ، وغرضه هو ذاك من اعادة تنظيم لجان الشبان ، أن يلقى بسلاحه ليستسلم لارادة الانجليز فضلا عن عدم قبوله للعرض الأصلى نفسه ٠

ويمكننا القول أن اتصالات ١٩٣٣ بين المندوب السامى من جهة ودوائر الوفد والرجعية من جهة أخرى لم تفرز نتائج ذات شأن ٠ فمفتاح الموقف كان فى يد الوفد وحده فهو القوة الوطنية الوحيدة فى البلاد وهو اذا كان واضحا فى موقفه من الانجليز والسراى فقد كان كذلك بالنسبة للدستوريين الى درجة اننا نعتقد أنه كان مهملا تماما لمسألة « التعاون » معهم وبالتالى فان أية ضغوط من جانبهم كانت لا تقابل من الوفد الا بالرفض ٠ وثمة وثيقة لدينا تؤكد هذا دون ذرة من شك ـ فقد أرسل محمد محمود كتابا الى الوفد فى أكتوبر ١٩٣٣ يعرض فيه « وضع سياسة اقتصادية ينفذها الوفد المصرى وحزب الأحرار الدستوريين » ٠ كما أشار محمد محمود الى تعاون الحزبين فى سنة ١٩٣١ » (٣) غير أن

---

(١) نفس المصدر

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير مؤرخ ١٢ سبتمبر ١٩٣٣ المصدر السابق ذكره ٠

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير مؤرخ ٢٣ أكتوبر ١٩٣٣ جزء من التقارير الهامة السابقة ٠ « فى الجو السياسى » ملحق (١٢)

الوفد قد أجاب على هذه المذكرة بادانة خطة الدستوريين وتمسكه بالمطالب الوطنية فقال : « وقد كان بود الوفد المصرى وهو الممثل للأمة المعبر عن ارادتها أن يقابل فكرة الأحرار فى الوقت الحاضر بالارتياح التام لولا أن ترديد هذه الفكرة نشأ بعد محادثات ذاع خبرها فى طول البلاد وعرضها بين صدقى باشا وحزبهم ـ أى حزب الأحرار ـ للتعاون اقتصاديا لمحاربة الوزارة الحاضرة » (١) ـ يقصد وزارة عبد الفتاح يحيى ـ ومضى الوفد يدين حاضر الدستوريين وماضيهم معا فقال : « ومما يؤلم النفس حقا أن حزب الأحرار ينسى بين لمحة عين وانتباهتها ما جناه صدقى باشا على البلاد فيمدون يدهم اليه · كماغاب عنهم فى الوقت نفسه أن أزمتنا الاقتصادية يرجع جزء كبير من أسبابها الى الحالة السياسية فى البلد وأنه محال لمصر أن تقوم من عثرتها الا اذا رد اليها حقهـا المسلوب ودستورها المفقود واطمأنت لحالتها السياسية وكيانها كأمة مستقلة يجب أن تتمتع بحقها فى الحياة » (٢) ويكرر الوفد المصرى مع الأسف استحالة التعاون فى مثل هذا السبيل فى ذلك الوقت لأنه شتان بين حالة الأحرار فى صيف سنة ١٩٣١ وفى ذلك الوقت ، كما أن الوفد من ناحية أخرى لا يجب أن يقع فى سياسة خاطئة يمليها صدقى باشا ويرعاها خدمة لأغراضه الشخصية وأن كرامة البلاد ومجدها القومى فى استهجان مثل هذه السياسة والقضاء عليها · ان الوفد المصرى سيعرف كيف يقاوم الوزارة الحاضرة وكل وزارة لا تستمد سلطتها من الأمة وأن غدا لناظره قريب » (٣) ·

ومما تقدم يتأكد عندنا ثبات سياسة الوفد سواء ضد الانجليز أو ضد الرجعية واصراره على انهاء نظام صدقى بكل ما يحمله وبالتالى فهو حذر يقظ سواء لهذه الأحبولة أو تلك الأنشوطة ! خاصة وأن الدستوريين كانوا فى حقيقة الأمر معادين تماما لعودة دستور ١٩٢٣ · ويكشف عن ذلك تقرير لاحق جاء فيه « يرى الأحرار أن النظام النيابى فى مصر قد فشل تماما سواء فى عهد الوفد أو غيره وأن هذا النظام قد أسيء استخدامه الى حد كبير فضاعت الثمرات المرجوة من الأنظمة البرلمانية وأنه لا يمكن الرجوع اليه الا بعد سنوات تهدأ فيها البلاد من الفوضى··الخ» (٤) (كذا)!!

(١) نفس المصدر

(٢) نفس المصدر السابق ·

(٣) نفس المصدر السابق ·

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ تقرير مؤرخ ١٩٣٤/٢/٢٨ مؤشر فى نهايته « معروض لمعالى الوزير وهو تقرير من مصدر كبير وموثوق به » وهو جزء من التقارير الهامة السابقة · » فى الجو السياسى » ملحق (١٣) ، (١٤) ·

وكانوا يقصدون بالفوضى « الوفد المصرى » نفسه اذ انهم قد ذكروا بعد ذلك اقتراحا بتشكيل وزارة وأنه « لا تأثير لمعارضه الوفد المصرى » لهذ « طالما أن الوزارة ستعمل على تنظيم فوضى الأحزاب فلا يستطيع الوفد حينئذ البقاء ٠٠ الخ » (١) ٠

وعلى ضوء ما سبق كله يتبين لنا أن السياسة البريطانية فى عام ١٩٣٤ التى قصد بها تقليم أظافر الملك والسراى ـ وهى أساسا نتيجه النفوذ الايطالى فى القصر ـ كان مقصودا بها فوق تشديد القبضة ارضاء الأحرار الدستوريين كقوة سياسية وحيدة ذات شأن ترضى بالتعاون مع الانجليز وهو ما يؤكده هيكل « باشا » الذى تكلم عن مقابلاته فى ذلك الحين مع مستر جرافتى سميث مساعد السكرتير الشرقى ٠ قال هيكل بصدد هذا الموضوع : « وقد أراد زعماء الحزب عندنا أن يقفوا على اتجاهات الانجليز فى سياستهم الجديدة ، ورغبوا الى فى الاتصال بالرجل على أعرف منه ما سيحدث وقابلته غير مرة » ثم قال هيكل « وانى لأذكر كلمة له ذات مغزى ٠ فقد أشرت مرة فى حديثى الى أن سياسة القصر فى ذلك الوقت تحمل معظم التبعة لما وصلت اليه علاقات مصر وانجلترا ، وأن من الخير عدم الامعان فى تأييد هذه السياسة » (٢) ويضيف هيكل أن سميث قال ـ وهى العبارة التى يسميها ذات مغزى ـ أن من السهل دائما تغيير سياسة القصر فى أربع وعشرين ساعة لكن الاحتفاظ بجو الهدوء والسكينة فى البلاد لا يدرك دائما بمثل هذه السهولة » (٣)٠

محاولة تهدئة البلاد والغاء دستور ١٩٣٠ :

واذن فالسياسة البريطانية حتى عام ١٩٣٤ لم تدرك « جو الهدوء والسكينة فى البلاد » فاذا كان الهدوء غير متوفر فى البلاد مع وجود الخطر الفاشستى الخارجى الذى يتزايد يوما بعد يوم ٠٠ فاننا ندرك كذلك أنه كان على السياسية البريطانية وقتئذ أن ترضى الى حد ما القوى الوطنية وذلك بأن يتولى ممثل بريطانيا تدبير التغيير رقم (٣) كما تسميه الوثائق البريطانية المنشورة (٤) وهو المقصود به مجيء حكومة شعبية سواء أكانت وفدية أم على الأقل على علاقات طيبة بالوفد وهو ما توضح الوثائق البريطانية أنه هو الذى حدث فى عام ١٩٣٤ عندما تولى ممثل بريطانيا

---

(١) نفس المصدر ٠

(٢) محمد حسين هيكل ـ المرجع السابق ذكره ص ٣٦٨

(٣) نفس المرجع ٠

(٤) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ذكره ٠

« اخراج حكومة (صدقى) » — ويقصد بها حكومة « يحيى ، باعتباره استمرارا لنظام صدقى — « واحلال حكومة توفيق نسيم وكانت حكومة شعبية نسبيا » (١) ٠

وهكذا اضطرت السياسة الانجليزية تحت ضغط القوى الوطنية وضغط الموقف الدولى — فى نهاية ١٩٣٤ الى الأخذ جزئيا باقتراح توفيق نسيم — المؤيد من الوفد — ومضمونه تشكيل وزارة لاعادة دستور ١٩٢٣ ٠ ٠

وهكذا أبدى توفيق نسيم عزما قوبل بالترحاب حيث حمل الملك على الغاء دستور سنة ١٩٣٠ وعلى أن يحكم بلا برلمان ٠ وبرنامجه بسيط يتلخص في ازالة آثار العهد البائد من الاضطهاد السياسى والمحسوبية والعمل على اجتثاث مساوىء الادارة من جذورها » ، « وهذه مهمة عظيمة » حسب تعبير « الجود » (٢) لقد أجبر الملك كما أجبر يحيى — وهو آخر سهم فى نظام صدقى — على الاستقالة ٠ وقد أشار « يحيى » صراحة فى كتاب استقالته الى التدخل الانجليزى فقال « على أنه فى الشهر الأخير ، والمصريون جميعا يضرعون الى الله أن يتم لجلالتكم أسباب الصحة أبلغت رغبات للحكومة البريطانية لا يسعنى قبولها دون التفريط فى حقوق البلاد » (٣) وكان عبد الفتاح يحيى يقصد « برغبات الحكومة البريطانية » أن مستر بيترسون القائم بأعمال المندوب السامى — قد فاتحه « فى شأن مرض الملك وتلميحه — أى بيترسون — « الى أن هذا المرض يستدعى تعيين قائمقام له يتولى سلطته أثناء مرضه ، وزاد فى التدخل فطلب الاطلاع على وثيقة الوصاية على العرش وأسماء الأوصياء فى حالة وفاة الملك » (٤) ٠

ولما كان التغيير الذى تم فى ١٩٣٤ بتأليف وزارة نسيم فى ١٤ نوفمبر مقصودا به تهدئة القوى الوطنية أى الوفد ، فقد وجد نسيم ترحيبا وتأييدا من الوفد المصرى وفى نفس الوقت لقى تحفظا من الدستوريين واتجاها متحفظا الى معارضته لأنه « وفدى الهوى » (٥)

---

(١) المرجع السابق ذكره ٠

(٢) الجود : مصر : المرجع السابق ذكره ص ١٤٠ مع ملاحظة ان هذا الجزء فى الكتاب المتعلق بحكومة نسيم قد أضيف الى الكتاب وليس من وضع « الجود » ٠

(٣) فؤاد كرم : المصدر السابق ذكره ص ٣٣٦ ٠

(٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع ذكره ص ١٨٩ ٠

(٥) د٠ محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣٧٠ — ٣٧٦ ٠

والواقع أن وزارة نسيم « قد بدأت بوقف الارهاب الذى استهدفت له البلاد فى ظل نظام صدقى ـ يحيى ، وهى انما لقيت الترحيب من الوفد لان مجيئها كان تعبيرا عن انتصار القوى الوطنية ـ وحسب تعبير توينبى فقد كانت نقطة تحول فى السياسة المصرية وكان مجيئها يعكس فى حد ذاته تضاؤل نفوذ القصر كما أنه يمهد الطريق لعودة القوى الوطنية الى الحكم(١) وهو تعبير من توينبى أيضا • ومصداق ذلك أن نسيم قد أفضى الى الملك فى نوفمبر ١٩٣٤ عقب تشكيله وزارته بضرورة اعادة دستور ١٩٢٣ (٢) وفى سبيل ذلك بدأ نسيم باستصدار أمر ملكى بالغاء دستور ١٩٣٠ وحل البرلمان الصدقى المزيف (٣) •

ومن الناحية الأخرى أسرع الوفد بتأكيد مركزه فعقد المؤتمر الوطنى العام بين ٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥ بمدينة رمسيس بالزمالك وحضره زهاء ٢٥٠٫٠٠٠ وقد بحث المؤتمر مختلف الشئون الدستورية والسياسية وكذا الأزمة الاقتصادية ومشاكل الشعب من صحة وعلاج وأيضا مشاكل العمال (٤) وأكد المؤتمر تمسك الأمة باعادة دستور ١٩٢٣ (٥) •

لكن الانجليز والقصر لم يتركوا نسيم يمضى فى سياسته فقد وضع الأولون صعوبات فى طريقه وكان القصر كذلك « لا يبذل له من التأييد ما يطمئن له ، ففكر فى مخرج من هذا الموقف وان أدى الأمر الى استقالة الوزارة ، مع ثقته بتأييد الوفد تأييدا خالصا صريحا ، وهداه تفكيره فكتب فى ٢٠ ابريل ١٩٣٥ الى (جلالة) الملك كتابا ذكر فيه ما أنجزته الحكومة من الأعمال التى ترتجى منها للبلاد الخير ، وأشار الى اعادة دستور ١٩٢٣ منقحا طبقا لنص الدستور المذكور لو رأى جلالة الملك تنقيح شىء فيه ، أو وضع دستور تقره جمعية تأسيسية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلا

---

(١) كمال عبد الرؤوف : المرجع السابق ذكره ص ٣١ •

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ الكتاب الأصل الخطى لاستقالة توفيق نسيم ١٩٣٦ ، وهو عبارة عن عدة مسودات خطية تختلف فى بعض العبارات وبعضها يتكلم الى الملك بضمير المخاطب والبعض الآخر بضمير الغائب وفى مجموعها تختلف عن النص الرسمى المنشور بالوثائق الرسمية •

(٣) نفس المصدر •

(٤) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ذكره •

(٥) مركز تاريخ مصر المعاصر ـ وثائق عابدين ـ الكتاب الأصل الخطى لاستقالة توفيق نسيم ،المصدر السابق ذكره •

صحيحا » (١) غير أن كتاب « نسيم » الأصلى والذى عثرنا عليه ضمن وثائق عابدين يضيف عبارة هامة وردت فى هذا الشـأن تصحح نص العبارة السابقة والتى وردت فى كتـاب محمد حسين هيكل ـ فنسيم يذكر الآتى فلهذا التمست من جلالتـه اما اعادة دسـتور ١٩٢٣ على أن ينقح طبقا لقواعده اذا رأى تنقيحه وكانت الضرورة تقتضيه (٢) وهذه العبارة الأخيرة تعنى أن نسيم لم يترك للملك الرأى فى تنقيح الدستور الا بشرط الضرورة .

لقـد واجه نسـيم مؤامرات الملك على الدسـتور فطلب منه ازالة ما يصادفه من «عقبات وصعوبات داخلية حتى ندرك النجاح كله » (٣) وكان كتابه الى الملك « غير مألوف ومنطويا على معان كثيرة » (٤) وهو ما يعنى أن « نسيم » قد ضغط على الملك وهدده بالاستقالة الأمر الذى اضطر الملك الى اجابة توفيق نسيم لما يطلبه فأصدر الأمر الملكى فى ٢٠ ابريل ١٩٣٥ مسلما بايثاره « دستور ١٩٢٣ على أن يعدله ممثلو الأمة طبقـا لأحكامه بما تدعـو اليه مقتضيات الأحوال » ـ كمـا أجابه الى المطـالب الأخرى (٥) .

مساومة الانجليز على دستور ١٩٢٣ :

على أن الانجليز لم يتركوا الأمور تسير فى مجراها الطبيعى ولجأوا الى المساومة مع القوى الوطنية فيذكر نسيم أنه صادف بعد ذلك تدخلا صريحا من جانب المندوب السامى البريطـانى فعلى رغم « أن الجبهـة البريطانية العليا » كما يقول نسيم كانت « على بينة مما طلبنا ـ يقصـد كتابه الى الملك ـ وعلم به أصلا وترجمه فلم يعترضنا عارض وتركنا نمضى فى سبيلنا » الا أنه « لما أردنا التنفيذ ـ أى اعادة دستور ١٩٢٣ ـ أبلغنا سعادة المندوب السامى أن الحكومة البريطانية مع موافقتها موافقة تامة على الرغبة فى عودة الحياة الدستورية ترى أن البلاد قد تستفيد من تأجيل هذه المسألة فى الوقت الحاضر وأنه متى سنحت الفرصة فان مصلحة البلاد

---

(١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣٧٦ .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر : الكتاب الأصلى الخطى لاستقالة نسيم المصدر السابق ذكره .

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣٧٦ .

(٥) مركز تاريخ مصر المعاصر : كتاب استقالة نسيم المصدر الأصلى السابق ذكره .

تقتضى ان يكون شكل الدستور الجديد موضوع درس مسهب يتناول جميع وجوه المسألة » (١) لقد تذرع الانجليز في أسباب التأجيل الذى يرونه لاعادة الحياة الدستورية بما وصفوه « بتصفية الجو تماما وتركيز الأعمال تركيزا حسنا وأن يتم الله على جلالته نعمة الشفاء العاجل والبرء الكامل ولأسباب أخرى تتعلق بالسياسة الدولية » (٢) ٠

أما تذرع الانجليز فيما يتعلق بالسياسة الدولية فقد يكون امرا حقيقيا ٠ ففى أوائل صيف عام ١٩٣٥ بدأت مشكلة ايطاليا والحبشة تتخذ أبعادا خطيرة كما يذكر كيلرن فى مذكراته (٣) ٠ لكن قول المندوب السامى لنسيم « بأن يكون شكل الدستور الجديد موضوع درس مسهب » وأن يبلغ نسيم الوفد ذلك اذا أراد ، وأن تدرس الحكومة المصرية « المسألة الدستورية من جميع وجوهها وأن تبحث عن شكل للدستور الجديد يلائم حاجات مصر الحقيقية على أن ينفذ فى الفرصة الملائمة » هذا القول من المندوب السامى – الذى أضاف اليه أنه « يفضل أن يكون ذلك – اى وضع الدستور بواسطة لجنة تشمل ان أمكن عناصر من جميع الأحزاب (٤) انما يعنى المساومة مع الوفد والضغط عليه وارضاء الجماعات الرجعية فى البلاد ٠

وقام نسيم « تبعا لذلك فأبلغ رئيس الوفد المصرى برغبته فى عقد اجتماع يحضره بعض زملاء رئيس الوفد وزملاء نسيم وقد وافقه مصطفى النحاس على ذلك وأبلغه بأنه سيصطحب معه من أعضاء الوفد مكرم عبيد ومحمود فهمى النقراشى والدكتور أحمد ماهر وتم الاجتماع فى أول يونيو ١٩٣٥ بحضور ممثلى وزارة نسيم وهم وزراء المالية والحقانية والمعارف والأوقاف (٥) حيث أطلع نسيم أعضاء الوفد على تفاصيل الحالة وأطوارها وكذا نص مذكرته الى الملك فى ١٧ ابريل ١٩٣٥ ثم ختم حديثه معهم باطلاعهم « على اقتراحات المندوب السامى الأخيرة » (٦) ٠

---

(١) نفس المصدر ٠

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر : كتاب استقالة نسيم المصدر الأصل السابق ٠

(٣) كمال عبد الرؤوف : المرجع السابق ذكره ص ٢٢ ٠

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر – كتاب استقالة نسيم الخطى المصدر السابق ذكره ٠

(٥) المصدر السابق ٠٠ وكان هؤلاء الوزراء هم أحمد عبد الوهاب باشا وأمين أنيس باشا وأحمد نجيب الهلالى بك وعبد العزيز محمد بك ٠٠ انظر فى ذلك فؤاد كرم المصدر السابق ذكره ص ٣٣٨ ٠

(٦) مركز تاريخ مصر المعاصر – كتاب استقالة نسيم المصدر السابق ٠

كان وقع هذه المقترحات شديدا على الحاضرين من أعضاء الوفد وعلق مصطفى النحاس بقوله : « ان المسألة فى هذه الحالة ليست فقط بمنزلة اعتراض على عودة دستور ١٩٢٣ بل هى ترسم فوق ذلك برنامجا معينا لوضع دستور جديد » (١) وكانت هذه هى الحقيقة تماما ـ فرغم أن نسيم قد قال للمنـــدوب السامى ردا على سـؤاله له عن رأيه فى المقترحات البريطانية « ان اقتراحه ــ أى المندوب السامى ـ ربما لم يكن بعيدا عن الحل الثانى الذى كنت تشرفت بعرضه على جلالة الملك وهو وضع دستور تقره جمعية وطنية تأسيسية تمثل البلاد تمثيلا حقيقيا » على ما ذكرنا من قبل ٠٠ الا أن اقتراح المنـدوب السامى كان مخالفا لذلك جوهريا فان رأى المندوب السامى كان أن يوضع دستور جديد « بواسطة لجنة تشمل ـ ان أمكن ـ عناصر من جميع الأحزاب » ـ كما ذكرنا أيضا ـ وهذا ما يخالف تماما اقتراح نسيم « بجمعية وطنية تأسيسية » يختـــار أعضـــاؤها من « مختلف الهيئات والطبقات » (٢) وهو ما يفهم منه تمثيلها للبـــلاد عن طريق الانتخاب ٠٠ وتمثيلها للأمة وليس للأحزاب ٠

وفى هذا الاجتماع بين ممثلى الوفد وممثلى نسيم عرض الأخير أن يقدم استقالته ، الا أنه تقرر « أن الاستقالة ليست ضرورية ولا موجب لها وأن الوزارة يجب أن تستمر فى الحكم ٠ كما تقرر أن يوجه نســيم الى المندوب السامى خطابا « بشأن المسألة الدستورية المعترف بأنها من شئون مصر الداخلية البحتة » ٠ وقال ممثلو الوفد فى النهاية « ان هناك أملا بأن تتغير الحال وتعود الى ما كانت عليه من قبل » (٣) ونعتقد أن الوفد فى هذا الموقف لم يرد أن يعقد حكومة نسيم باعتبارها أحد أسنحته فى الضغط لاعادة دستور ١٩٢٣ خاصة وأن الوفد كان يواجه نشاطا رجعيا داخليا مضادا تمثل فى الآتى :

اولا ـ نشاط جمعية « مصر الفتاة » الذى بدأ فى صورة مشروع القرش ثم تحول لحساب الجماعة الرجعية فى البلاد حتى أن هذه الجماعة كانت تدعمها ماليا عناصر من كبار الشخصيات الرجعية المعـادية للدستور من أمثال اسماعيل صدقى ومحمد محمود ومحمد على علوبة ومحمد زكى على وغيرهم (٤) وتشير الوثائق الى أن على ماهر (باشا)

---

(١) نفس المصدر السابق ٠

(٢) نفس المصدر السابق ٠

(٣) نفس المصدر السابق ٠

(٤) دار القضاء العالى ـ المتحف القضائى ـ ملف قضية محـاولة اغتيال مصطفى النحاس ١٩٣٧ « تقرير سرى سياسى » فى ١٩٣٤/١١/١٠ ٠

رئيس الديوان وأحد أعمدة نظام صدقي كان يدفع لها ماليا كما تشير أيضا الى تزايد نشاط هذه الجماعة الفاشستية ضد الوفد ولصالح الدعاية الايطالية فى البلاد (١) ٠

ثانيا ــ يشير النشاط بين الجماعات الرجعية فى البلاد وقتئذ الى أن ثمة اتفاقا بينها جميعا لاجهاض الحركة الديمقراطية الدستورية تحت شعار « الوحدة القومية » وهو الستار الجديد « للوزارة القومية » وأن هذه الجماعات قد استخدمت جماعة « مصر الفتاة » التى روجت لهذه الوحدة المزعومة فى سبيل المطالب القومية مع اهدار المطالبة بدستور ١٩٢٣ (٢) ٠

ثالثا ــ أن مصر قد هددت كما لم تهدد من قبل ٠ فقد زحف الجنرال الايطالى دى بونو ــ المندوب السامى لافريقيا الشرقية الايطالية ــ بجيشه فى ٣ أكتوبر ١٩٣٥ بينما كان صهر موسولينى الكونت تشيانو ونجلا موسولينى فيتوريو وبرونو يطيرون الى عدوه وادجرات ويلقون عليها القنابل ٠ وما هو الا أن تقدم الضحى حتى كانت حشود القمصان السوداء التى برح بها الانتظار والسأم فى قاعدة أسمرة تسير فى حماية المدفعية الثقيلة والدبابات والطيارات لعبور نهر مأرب متجهين من مستعمرة ارتريا الايطالية الى الحبشة ٠ وتلا هذا تعزيز للقوات الايطالية على الحدود المصرية الليبية ورسا فى طبرق أسطول بحرى قوى وغواصات وطيارات مائية وعزز الطيران الايطالى والدبابات والسيارات المصفحة على حدود ليبيا » (٣) ٠

وطبيعة الظروف فى أولا وثانيا كانت تدفع الوفد الى التريث والمرونة فى مواجهة خصومه فى الداخل وعدم المغامرة بخسارة وزارة نسيم ٠ غير أن الظروف الأخيرة وتهديد حدود مصر من جانب الايطاليين كانت ظروفا خطيرة تملى على الوفد أن يكون أكثر ديناميكية فى مواجهة خصومه ومواجهة الخطر الخارجى على السواء ٠ فلقد أدرك الوفد طبيعة الخطر الايطالى القابع على الحدود ذلك الخطر الذى لا يهدد بضياع استقلال مصر الجزئى وانما بما هو أكثر من ذلك ٠ وتبعا لذلك فقد سعى مصطفى النحاس ــ فى تلك

(١) نفس المصدر : تقارير « سرى سياسى » بتواريخ مختلفة بين ١٩٣٤ ــ ١٩٣٥ ٠

(٢) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ذكره ٠

(٣) المصدر السابق ٠

الظروف الجـديدة تماما على الحركة الوطنيـة ـ الى التخاطب مع الجانب البريطاني الأكثر ميلا للتفاهم في خطبة له « لقد عاد بالأمس السير مايلز لامبسون ـ المندوب السامي ـ وقد كان في مصر وخبر حالة الشعب وتبين مقاصده وعرف مراميه في التفاهم الحر الشريف بين البلدين » ثم نبه النحاس الى أهمية تجنب انجلترا لعـداء الشـعب المصري في الظروف القائمة اذ ذاك فقال « ها نحن اولاء في الظروف مددنا أيدينا الى انجلترا و قلنا نريد صداقة حقيقية ، صداقة خالصة بين شعبين حرين • الشعب البريطاني والشعب المصري الذي له مكانته بين الأمم الشرقية لاحظ أن هنا أن الاشـارة الى الشـعوب الشرقية تعني التنبيه الى الخطـر الالمـاني ـ الايطالي وامكان أن تلعب مصر دورها ضده) والذي يريد أن يتضافر معكم ويتعاون واياكم على أساس صداقة نقية لا غبار ولا مآرب الا أن تعود الحقوق الى أهلها » (١) •

غير أن الجانب البريطاني لم يكن مدركا حتى هذه اللحظة المصاعب التي يمكن أن يسببها للوفد اذا لم تستجب بريطانيا الى مطالبه • وفضلا عن ذلك فقد أراد الجانب البريطاني الاستمرار في ضغطه على الوفد لكي تلين صلابته ، فأدلى وزير الخارجية البريطانية سير صموبل هور بتصريح في لندن كان له وقـع القنبلة على الحركة الوطنيـة ـ وقد قال « عنـدما استشارونا نصحنا بأن لا يعاد دستور ١٩٢٣ ولا دستور ١٩٣٠ » (٢) وهو يشير هنا الى حديث المندوب السامي واقتراحاته التي قدمها لنسيم في مايو ١٩٣٥ على نحو ما أشرنا من قبل •

انفجار الغضب الوطني :

غير أن هذا التصريـح قد أثار كوامن الغضب بين الوطنيين • وفي اعتقادنا أن صموبل هو و مايلز لامبســون رغم انهمـا كانا من مهندسي التغيير الذي يرمي الى التفاهم مع الوطنيين الا أن هور أراد اختبار قوة الوفد والقاء آخر سهم في السياسة الاستعمارية تجاه الوطنيين في مصر ـ خاصة والموقف الدولي خطير للغاية ـ حتى يمكن الضغط بقسوة بما يمكن الجانب الانجليزي من المساومة والحصول على اتفاق مرض لمصالحه في المفاوضات المقبلة بما يحمي مصالحه الاستعمارية وخاصة فيما يتعلق

(١) المصدر السابق •
(٢) المصدر السابق •

بالناحية العسكرية التى كانت تميل الى اعتبار « أن المركز الحربى العالمى هو الاسكندرية . وبالتالى فان مصر ستلعب دورا استراتيجيا فى الحرب المقبلة » (١) .

على أن الانجليز أرادوا كذلك من هذا الضغط أن يدعموا من مراكز الرجعية فى مصر ويجعلوا لها مكانا فى المفاوضات المقبلة خاصة وان هذه الرجعية قد بدأت بمغازلة بريطانيا فذكر محمد محمود ، أن مصر على استعداد لتقديم قواتها فى الحرب » (٢) .

وعلى أية حال فقد أدى تصريح هور الى انفجار الغضب الوطنى ومبادرة الوفد بالعمل . فبعد أيام من هذا التصريح اجتمع الوفد للاحتفال بيوم ١٣ نوفمبر وبدأ مكرم عبيد ـ سكرتيره العام ـ بخطاب أثار فيه الجماهير بشدة . كما تكلم مصطفى النحاس عن نجاح الوفد فى ارغام الحكومة على المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ ووجه تحذيره الى الانجليز بقوله « ان عليهم أن يعتمدوا على مصر كحليف فى الظروف الدولية لمواجهة الخطر المشترك » كما « رفض أن يضع الانجليز أيديهم على الحصون والتكنات والموارد والسياسة دون مشيئة الأمة » (٣) .

وتحدد الموقف للقوى المختلفة ازاء تصريح هور على النحو التالى :

اولا ـ القوى الرجعية :

ومثلها الأحرار الدستوريون وغيرهم . وقد ظلوا ثابتين على اهمال المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ وكانت مطالبهم ـ كما عبر عن ذلك الدستوريون ـ هى أن تحقيق الاستقلال يكفى فيه وعد من الانجليز بالمفاوضة بعد انتهاء الأزمة الدولية وتمسكوا جميعا بما يسمى « وحدة الزعماء » (٤) .

ثانيا ـ الوفد :

١ ـ رفض أى تعاون مع الانجليز فى ظل الاعتداء على الدستور والاستقلال .

(١) المرجع السابق .
(٢) المرجع السابق .
(٣) المرجع السابق .
(٤) المرجع السابق .

٢ ـ مطالبة نسيم بالاستقالة ـ تطبيقا لخطة عدم التعاون وهو الموقف الذى رفضه الوفد فى يونيو ١٩٣٥ لتغيير الظروف ٠

٣ ـ اشترط الوفد للوحدة القومية التى ينادى بها زعماء الرجعية أن تكون مرهونة بارادة الأمة وأنها تتحقق بأن يطالب الجميع بالدستور وعدم عدوان الانجليز على استقلال البلاد (١) ٠

وكان موقف الوفد تعبيرا عن المبادرة الصحيحة فقد سحب تأييده لوزارة نسيم واعتبر استمرارها فى الحكم بعد تصريح هور تأييد لهذه السياسة ٠ وبدت معارضة الوفد واضحة فى اجتماع ١٣ نوفمبر الذى حضره جمهور كبير لوحظ فيه وجود السيدات والآنسات بكثرة وتعالت فيه شعارات الثورة والدستور وسقوط الاستعمار ٠ واتخذت الحكومة اجراءات ارهابية فهاجمت « بيت الأمة » حيث عقد الاجتماع واستخدمت القسوة فى الضرب كما أطلق البوليس النيران فأصيب البعض واعتقل عدة مئات وعمت المظاهرات منطقة « بيت الأمة » بالفلكي وعابدين وفم الخليج وباب اللوق وقصر النيل وبولاق وباب الشعرية والأزهر ٠

أما احتفال الطلبة بيوم ١٣ نوفمبر بساحة الجامعة فقد كان مهيبا حيث زحفت جموعهم بعد ذلك تعبر عن الغضب والاحتجاج ، وقوبلت جموعهم بالاعتداء البوليسى القاسى واتسعت مظاهراتهم فشملت القاهرة بأكملها كما امتدت الى أنحاء من الأقاليم حيث سقط شهيدان فى طنطا(٢) ٠

لقد انتهى « شهر العسل » بين الوفد وحكومة نسيم وأعلن الوفد اهداره لشرعية الحكومة بعد أن أهدرت هى دم الشهداء ٠ ففى ١٧ نوفمبر ١٩٣٥ أذاع الوفد احتجاجه على حكومة نسيم ووصف استمرارها فى الحكم بعد اعلان تصريح هور بأنه « اقرار لهذا العدوان » كما أدانها بالدكتاتورية « بعد اهدار الدماء ومصادرة الحريات » (٣) ٠ وكانت حكومة نسيم قد أصدرت مرسوما بقانون يضيق على حرية النشر ويجيز ايقاف وتعطيل الصحف (٤) ، وذلك غداة ١٣ نوفمبر ، كما وزعت فى ١٤ نوفمبر قوات الجيش فى المدينة وحديقة الأزبكية وحدثت مصادمات شديدة بين

---

(١) المرجع السابق ٠

(٢) المرجع السابق ٠

(٣) المرجع السابق ٠

(٤) مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٥ مرسوم بقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٣٥ فى ١٤ نوفمبر ٠ المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٦ ص ٤٥٢ ٠

بالطلبة والطالبات من جهة والبوليس من جهة أخرى وأطلقت النيران على المتظاهرين فسقط محمد عبد المجيد مرسى أول الشهداء من الطلبة وفى الأيام التى تلت ١٤ نوفمبر شملت المظاهرات القاهرة والزقازيق واستمرت حتى نهاية نوفمبر حيث سقط شهيدان آخران هما على عفيفى الطالب بدار العلوم الذى توفى فى ١٧ نوفمبر ، وفى ١٩ نوفمبر لحق به شهيد آخر من الطلبة هو محمود عبد الحكم الجراحى (١) .

وهذه التطورات الدامية فى البلاد أدت لا الى اشتعال المظاهرات الجماهيرية والطلابية فحسب بل الى احتجاب الصحافة واضراب المحامين والمحلات العامة والخاصة (٢) .

نجاح « تكتيك » الوفد فى عودة الدستور :

كانت فكرة الوفد المصرى التى طرحها فور الأحداث التى تلت تصريح هور هى الدعوة الى الاضراب عن تشكيل الوزارة من جانب الجميع حتى يعود للبلاد دستورها ويعترف بحقوقها . وأما الزعماء الرجعيون فلم يبق لديهم من شئ اللهم الا شعار « الوحدة » فى سبيل القفز على كراسى الحكم . وقد أثمر نضال الطلبة فى الكشف عن زيف شعار الوحدة المزعوم . فحين ذهبوا الى مناقشة هؤلاء الزعماء فى فكرة الائتلاف بينهم وبين الوفد على أساس رفض تولى الحكم حتى عودة الدستور وموافقة لندن على تسوية المسألة المصرية كان رأى اسماعيل صدقى عدم استحسان فكرة الاضراب أما محمد محمود فقد اشترط موافقة لندن على المعاهدة وليس على الدستور . وأما فكرة الأحزاب نفسها فقد رفضها الا اذا اتفق عليها الكل ؟! » ، وكان رأى بهى الدين بركات باشا أحد زعماء الانسلاخ على الوفد عام ١٩٣٢ هو أن الطلبة عاجزون عن عمل أى شئ ورفض أحد هؤلاء الزعماء ــ وهو حلمى عيسى باشا قطب حزب الاتحاد ــ أن يتكلم (٣) .

» وهكذا إكتشف الطلبة عبث موقف هؤلاء الزعماء وذهبوا الى الموافقة على فكرة النحاس الذى وافق على الائتلاف اذا ارتبط بعودة الدستور وابرام المعاهدة (٤) .

---

(١) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ذكره .

(٢) نفس المرجع .

(٣) نفس المرجع .

(٤) نفس المرجع .

وهكذا أيضا ردت سياسة الوفد وتكتيكه سلاح الزعماء الى نحورهم وبات هو بطل الساعة المهيمن على الجماهير وحركتها وأصدر الطلاب بيان يعبرون فيه عن تأييد وجهة نظر الوفد ووقعت على البيان شخصيات قيادية من الطلبة نذكر منهم على سبيل المثال الآتي ذكرهم وهم من اللجنة التنفيذية للطلبة :

فريد زعلوك ، عبد العزيز الشوربجى	عن طلاب الحقوق
سهير القلماوى ، محمد حسن الزيات	عن كلية الاداب
قاسم فرحات ، محمد بلال	عن كلية الطب
جلال الدين الحمامصى	عن الهندسة

الى جانب غير هؤلاء من ممثلى الطلاب في التجارة والزراعة والعلوم ودار العلوم والجامعة الأزهرية والفنون الجميلة (١) ٠

واجتمع مؤتمر الطلبة العام بدار اتحاد العمال حيث أعلن قراراته ومنها :

★ السعى لائتلاف الأحزاب على أساس خطة اللجنة التنفيذية — ويعنون بها أن يكون أساس الائتلاف الاضراب عن الاشتراك فى الحكم حتى عودة الدستور وتحقيق مطالب البلاد ٠

★ المطالبة بالدستور والاستقلال (٢) ٠

وقد أدى هذا الموقف الذى وقفته الكتلة الغالبة من الطلاب الى سقوط ما يسمى بحركة « الطلبة القوميين » الخاضعين لتوجيهات جماعة « مصر الفتاة » ولحزب الأحرار الدستوريين ممن دعوا الى استئناف الدراسة كما اعترفوا فى بيانهم بأنهم أهملوا المطالبة بدستور البلاد (٣) ومرة أخرى فشلت خطة « الطلبة القوميين » فى استقطاب الطلبة حول عودة الدراسة بحجة أن « تصفو النفوس » وأيد الطلبة من جديد قرارات اللجنة التنفيذية والمؤتمر العام واستمرار النضال فاستمرت المظاهرات فى الأسبوع الثانى من ديسمبر وحدثت معارك جديدة بين الطلبة والبوليس واعتقل عدد كبير من الطلاب ٠ وتميزت هذه المظاهرات باشتراك الجماهير

---

(١) المرجع السابق وقد أصبح كثير من هذه الأسماء شخصيات عامة مثل الشوربجى الذى أصبح نقيبا للمحامين — والزيات الذى تولى الخارجية الخ ٠
(٢) المرجع السابق ٠
(٣) المرجع السابق ٠

الكثيرة من غير الطلبة حتى امتدت الى أنحاء القـــاهرة وتوالت اجراءات الارهاب ضد الحركة الجماهيرية فأصدرت الحكومة بيانا رسميا أنذرت فيه باطلاق الرصاص عليها ثم أصدرت بيانا آخر يمنع نشر قرارات الطلبه وبياناتهم فى الصحف كما أصـــدر مجلس الوزراء قرارا باغلاق الجامعة وأصدرت وزارة المعـــارف بيانا بانذار الطلبة بالفصـــل اذا اشتركوا فى المظاهرات أو شوهدوا بناد لا يخص الطلاب .

ورغم هذه الاجراءات فقد استمرت حركة الطلبة والطالبات وامتدت الى طنطا ودمنهور والمنصورة والفيوم وبنى سويف كما استمرت بالقاهرة وشبين والمنيا وملوى وبنى سويف وأنحاء أخرى من الأقاليم (١) .

لقـــد نجح الوفد فى تكنيكه الجـــديد بالتلجوء الى الجماهير بدلا من الدبلوماسية واستخدم الوفد فى معاركه الجماهيريه (نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٣٥) النضال الطلابى خاصة حيث ضغط على الانجليز بشدة مطالب باعادة الدستور . ومن خلال هذه المعارك أكد النحاس من جديد عرضـــه بالتحالف مع انجلترا لمواجهة خطر الفاشية المشترك فقال فى تصريح له لجريدة « نيويورك تايمز » : « نحن ندرك أن من مصلحتنا كما أن من مصلحة انجلترا أن تكون الدولتان حليفتين ولكن هذا غير ممكن الا مع احتفاظنا بكرامتنا وشرفنـــا » . ثم أضاف مصطفى النحـــاس « سنتابع جهادنا فى سبيل حقوقنا الى آخر نفس » (٢) .

واضطر الاستعمار الانجليزى تحت ضغط الوفد الجماهيرى الى أن يرضخ فى شتاء عام ١٩٣٥ لمطلب اعادة الدستور ، بعدما تأكد للاستعماريين « ان المصريين مجمعون على الديمقراطية بعد ازالة الابراشى وجماعة السراى فى ابريل الماضى » (٣) . وفى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ اتصل المندوب السامى بتوفيق نســـيم ليبلغه موافقـــة بريطانية على اعادة دستور ١٩٢٣ . وفى نفس اليوم كتب نسيم الى الملك قائلا بعودة الحق الى الملك والشعب فى وضـــع الدستور « وهو الاتجـــاه الذى أيده تصريح صمويل هور وزير خارجية انكلترا ، الذى قرر فى خطبته الأخيرة بتاريخ ٥ ديسمبر بالبرلمان الانجليزى . أن أمر الدستور متروك لمصر ، وأنه لم يقصـــد فيما قال .

---

(١) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق .

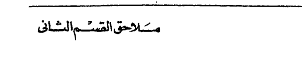
(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق وقد طرد الابراشى باشا وزمرته بعد أن قدم « نسيم » مذكرته فى ابريل ١٩٣٠ عن العقبات التى تضعها هذه الجماعات فى طريقه .

لا املاء شيء ولا الالزام بأمر · ثم أنهى نسيم كتابه الى الملك بقراره اعادة دستور ١٩٢٣ وبهذه العبارة « مات الدستور · فليحى الدستور » (١) وهى العبارة التى عبرت عن الانتصار الذى حققه نضال الحركة الديمقراطية الدستورية فى البلاد طيلة خمس سنوات · وفى اليوم التالى أصدر الملك أمرا باعادة الدستور معترفا بأن « رغبة الأمة قد ظهرت جلية فى اعادة دستور ١٩٢٣ » (٢) وأعقبت ذلك عودة العمل بقانون الانتخاب المباشر ·

---

(١) مجموعة القوانين والمراسم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٥ المصدر السابق ذكره
(٢) نفس المصدر ص ٥٨٨ – ٦١٤
ص ٥٨٦ – ٥٨٧ ·


ملاحق القسم الثاني



مولاي

منذ تشكلت هذه الوزارة لم تزل تلتمس العلاج لما أصاب البلاد من فوضى الاضطراب بحياة النظم الأساسية للدولة ، متحرية ما ينبغي توخيه من الأسباب لاستقرارها كيما تطمئن البلاد وتنصرف إلى العناية بما يهمها من الشؤون .

وقد هداها البحث إلى أن خير علاج للحالة الحاضرة هو تعديل الدستور وقانون الانتخاب الحالي على الوجه السديد في المشروعين اللذين تتشرف الوزارة برفعهما إلى سدتكم الكريمة مشفوعين ببيان لأسباب تلك التعديلات ودواعيها .

ولم يكن أحب إلى الوزارة من أن تسلك إلى غرضها طريق التنقيح الذي رسمه الدستور ، إذ هي قوية الثقة بأن مجلسيه لا يكونان أشد فهما إلا لما للبلاد من المصلحة الكبرى في أن تكون الحياة النيابية فيها صالحة الأساس رضية الأثر . ولا يترددان في قبول التنقيح للأسباب الحاسمة التي تقدمها الوزارة في صراحة وإيمان . ولكنها لا تستطيع أن تؤمل ذلك من المجلسين الحاليين .

وما بالوزارة أن ترمي أعضاء المجلسين جملة أفرادا بأنهم يتعمدون العمل لغير مصلحة البلاد ولكنها تنسب الظروف التي غشت على جو الحياة النيابية في مصر ، ولما تكد تظهر إلى الوجود ، فلوتها عن قصدها ولم تبق من وجوه الحرية إلا حرية محاربة استقلال الآراء .

لذلك لم يكن ممكنا أن تعقد آمال بتنقيح يعرض في مثل هذا الجو ويمتحن بهذه الروح .

فلم يبق إذن إلا أن نمحو الماضي بما له وما عليه وأن يصدر دستور جديد فتفتح به صفحة جديدة في تاريخ مصر ترجو لها الوزارة مجيدة .

وإذا كانت الضرورات تلجئ الوزارة إلى انتهاج هذا السبيل فالتاريخ العام للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة ظاهرة إبدال دستور بدستور .

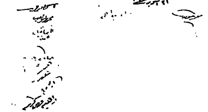
على أن ما تعرضه الوزارة على جلالتكم من الإبدال لما هو إبدال إنما هو أنه يقع في جو من السكينة الشاملة وأنه قد تعلقت به آمال العامة في استقرار الأمر وصلاح الحال . وإذا كان مشروع الدستور قد عني بتصحيح الخلل التي استفاضت منها الشكوى فقد عني قبل ذلك بالاحتفاظ بأصول الدستور الذي صدر في سنة ١٩٢٢

وتعلم الوزارة يا مولاي أن أنظمة الحكم مجرد حساب وتقدير . وقد أطالت الوزارة النظر فيما عرضت له من شأن هذا التنقيح وهي شديدة الثقة بأنها لم تخطئ الحساب ولم تتجوز في التقدير . على أن التنقيح مهما أحسن وضعه وأحكم تنسيقه لا يكون قوي الأثر نافذ الفعل إذا كان من المستطاع أن يعرض بدوره إلى التنقيح فلكي تؤتي التجربة الجديدة ثمارها يجب أن تكون ثابتة مستقرة وأن يؤمن استقرارها . لذلك ترى الوزارة - أسوة بما تفعله طائفة من الدساتير - أن يحرم تعديل الدستور الجديد قبل عشر سنين من العمل به .

وتطمع الوزارة بما تعلمه من سهر جلالتكم على مصالح هذه الأمة وحرصكم على توفير أسباب التقدم والرفاهية لها وما شهد به القريب والبعيد من ثاقب نظركم وعالي حكمتكم أن تحوز المشروعات والبيان قبولاً من جلالتكم . فإذا حازت هذه الوثائق الثلاث رضاء جلالتكم تفضلتم بإصدار أمركم الكريم بنشر الدستور الجديد وبالتصديق على قانون الانتخاب .

وإن الوزارة وهي ترفع إلى سدتكم العلية آيات إخلاصها لتبتهل إلى الله بالدعاء بأن يجعل هذا العمل محمود النتيجة مبارك الأثر على البلاد وأن يفيء به عليها ظلال الأمن والرفاهية وأن يحفظ للبلاد ذات جلالتكم الكريمة مؤيدة بتوفيق الله .

٢١ أكتوبر ١٩٣٠



قرار الوفد المصرى

أن الحياة النيابية التى استردتها الامة بعد جهاد خمسين عاماً قد حاق بها الخطر من جديد . وهذه هى المرة الرابعة التى عطلت فيها الحياة النيابية منذ سنة ١٩٢٥ وصحب هذا التعطيل فى كل مرة تقلقل خطر فى حياة الامة من الوجهة الاقتصادية والعقلية والادبية والسياسية .

فلما وليت الوزارة الدستورية الحكم فى أول يناير سنة ١٩٣٠ أرادت أن تضمن للاصلاحات الداخلية النمو والاضطراد وللسياسة الخارجية السلامة والاستقرار بمنع أسباب هذا التقلقل الذى أجمع الكل على ضرره بمصالح الامة فالتزمت فى بيانها الوزارى أن تحيط الدستور بسياج من التشريع يضمن له حياة متصلة ويحفظه منيع الجانب مصون الاحكام ونص على ذلك فى خطاب العرش .

وبعد أن وضعت مشروع قانون بيان أحوال مسئولية الوزراء تنفيذاً لنص المادة ٦٨ من الدستور رفعته الى السراى الملكية وكانت فى ذلك موفية بعهدها بارة بقسمها حريصة على نمو الاصلاحات الداخلية وازدهارها ضنينة باستبقاء جو الصداقة الذى انتهت فيه المفاوضات الرسمية الاخيرة حتى تتهيأ الفرصة الملائمة لاستئنافها . غير أنها حيل بينها وبين تقديم هذا المشروع الى البرلمان . وبقى الدستور مكشوفاً لهجمات المعتدين فلم يكن من شأنها الاستمرار فى الحكم على هذه الصورة سوى تشجيع عوامل الرجعية والاستخفاف بسلطة الامة وتهيئة الفرصة المناسبة للوثوب على الدستور .

فرأت الوزارة من واجبها أن تتخلى عن الحكم لعدم تمكنها من القيام بتنفيذ برنامجها ولذلك قدمت استقالتها فى ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ فوثب الى الحكم وزارة كان لأكثر رجالها ضلع فى الانقلابات الماضية كما أن الامة خذلت الذين تقدموا اليها منهم فى الانتخابات العامة وقد ضمنت الوزارة بيانها تهديد الامة بالالتجاء الى وسائل غير طبيعية والاخذ بأسباب غير نظامية

ومع أن الدستور نص فى المادة ٦١ منه على أن الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة فانها لم تتقدم الى البرلمان ليقول مجلس النواب كلمته فى ذلك . وكان هذا أول اعتداء منها على الدستور

ومع ان الامة لم تخول هذه الوزارة سلطة الاستمرار فى الحكم طبقاً لنص المادة ٢٣ من الدستور التى تنص على ان جميع السلطات مصدرها الامة فانها انتحلت لنفسها حقوقاً لم يخولها الدستور للوزارة تعوزها ثقة النواب فاستصدرت فى ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠ مرسوماً بتأجيل انعقاد البرلمان معتمدة بذلك على أحكام الدستور . وفى يوم ٢٣ منه الذى كان محدداً لانعقاد مجلسى الشيوخ والنواب طوقت دار البرلمان القوة المسلحة وأغلقت أبوابها

حتى اضطر رئيس مجلس النواب الى أن يأمر رئيس قوة البرلمان بأن يكسر السلاسل ويفتح الابواب وبذلك تمكن أعضاء المجلسين من الاجتماع فكان ذلك اعتداء جديداً منها على الدستور الذى ينص فى المادة ١١٧ منه على أنه « لا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه الا بطلب رئيسه » وقد احتج رئيس مجلس الشيوخ على هذا الاعتداء بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٠

ونظراً لهذه الاعتداءات المتكررة اجتمع المؤتمر الوطنى المكون من الشيوخ والنواب وأعضاء مجالس المديريات فى النادى السعدى بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٠ وقرر مبدأ عدم التعاون مع هذه الوزارة وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه فى حالة ما اذا لم تتقدم الوزارة الى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل وقد توخى المؤتمر فى ذلك اعطاء الوزارة فرصة لتراجع نفسها وتلتزم فى مسلكها احكام الدستور

ولكن الوزارة بدلا من أن تقرر الموقف الحكيم الذى وقفته البلاد بازاء اعتدائها على الدستور لم تزدد الا امعاناً فى هذا الاعتداء وأظهرت استخفافاً كبيراً بأرواح الاهالى العزل من السلاح حيث قابلت حركتهم السلمية فى الدفاع عن الدستور باطلاق الرصاص عليهم وطعنهم بالحراب فوقعت بذلك حوادث مؤلمة فى بلبيس والمنصورة والاسكندرية .

واصدر رئيس الوزارة تصريحات و بلاغات رسمية عن هذه الحوادث يرمى بها الى التأثير فى سير العدالة فيوجهها حسبما اراد واصدر فيها حكمه كما شاء وتقدم بما وصلت اليه يده من عقاب و ثواب وجرى التحقيق فى ظل تصريحات رئيس الوزارة وبلاغاته الرسمية شاخصا الى مامنحه من مثوبة وما أنزله من عقاب

ثم هاجمت الوزارة حرية الصحافة فألغت ثلاث صحف يومية كبرى الغاء نهائياً وهى « البلاغ » و « كوكب الشرق » و « اليوم » حتى لا تردد صدى مظالمها فى البلاد مخالفة بذلك نص المادة ١٥ من الدستور التى نصت على أن « انذار الصحف او وقفها او الغاءها بالطريق الادارى محظور الا اذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى » وقد زعمت الوزارة أن هذا التعطيل اقتضته ضرورة وقاية النظام الاجتماعى فى حين أن النظام الاجتماعى فى مصر لم يمس والازمة الحالية انما هى أزمة دستورية لا اجتماعيه

ولم تقف الوزارة فى اعتدائها عند هذا الحد بل استصدرت فى ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠ مرسوماً بفض دور انعقاد البرلمان وهو أيضاً ليس من حق الوزارة لانها لا تملك سلطة مباشرة الحكم عن الامة تطبيقاً لنص المادة ٢٣ من الدستور فضلا عما فى ذلك التصرف من الاعتداء على نص المادة ٩٦ من الدستور التى نصت على أن يدوم دور الانعقاد العادى مدة ستة شهور على الاقل وهى مدة لا تدخل فيها فترة التأجيل لان البرلمان لا ينعقد فى تلك الفترة

كذلك فأن فض دور الانعقاد على هذه الصورة هو اعتداء على نص المادة ١٤٠ من الدستور التى تقضى بأنه « لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية » .

ومن المسلم به أن ميزانية الازهر والمعاهد الدينية لم تقرر بعد وقد نصت المادة ٢ من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٧ على أنه « يتبع فى ميزانية الازهر والمعاهد الدينية الاحكام المقررة فى ميزانية الدولة » وهذه الاحكام هى الواردة فى الباب الرابع من الدستور ومن ضمنها المادة ١٤٠ السابق ذكرها

وزادت الوزارة في عدوانها فاصدرت في يوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٠ بلاغاً رسمياً بمنع اجتماع الشيوخ والنواب بالقوة المسلحة في يوم ٢١ منه وهو اليوم الذي كان حدده المجلسان للانعقاد بعد انتهاء فترة التأجيل وأنذرتهم باطلاق النار عليهم اذا هم حاولوا دخول دار البرلمان . وطوقتها بقوات الجيش المسلحة واقتحمت قوة بوليس البرلمان عنوة من تمكنها واستولت على السجل الذي دون فيه رئيس القوة هذا الاعتداء ثم كسرت أبواب غرف البرلمان وسقفيته وكرمت بذلك الوزارة الاعتداء الذي ارتكبته في يوم ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٠ ولكن بصورة أشد انتهاكا لحرمة الدستور وقد كرر رئيس مجلس الشيوخ احتجاجه على هذا الاعتداء بتاريخ ٢١ يوليه سنة ١٩٣٠ كما أحتج عليه وكيلا مجلس النواب بالنيابة عن رئيسه لغيابه

وقد أدى تصرف الوزارة الى وقوع عدة حوادث مشئومة في اليوم المذكور في مصر وبور سعيد والسويس ودمياط وغيرها حيث أطلقت النار على الاهالى العزل من السلاح بدون مبرر لذلك

ومع صدور بلاغ الحكومة بمنع أعضاء البرلمان بالقوة من الاجتماع وأعداد الجيش لاطلاق النار على ممثلى الامة فقد احتفظت الامة برزانتها .

وكانت الوزارة قد تلقت في ١٦ يوليه سنة ١٩٣٠ تبليغاً من الحكومة البريطانية بسبب حوادث الاسكندرية تحمل فيه رئيس الوزارة مسئولية المساس بمصالح الاجانب كما أن زعيم الامة قد تلقى مثل هذا التبليغ في ١٧ منه وأرسل كل منهما رده عليه الى الحكومة البريطانية التى أرسلت بعض بوارجها الى المياه المصرية

أزاء هذا الاعتداء المتواصل على احكام الدستور الذى أدى الى حكم البلاد حكماً اتوقراطياً بواسطة وزارة لم تتقدم الى البرلمان ونظراً للحالة السياسية الدقيقة التى جر اليها مسلك الوزارة رأت الاغلبية البرلمانية أن تستعمل حقها المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور التى تقضى بدعوة البرلمان الى الاجتماع متى طلب ذلك بعريضة توقعها الاغلبية المطلقة لاحد المجلسين ورفعت أغلبية مجلس النواب عريضة الى جلالة الملك بطلب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى ينعقد في يوم السبت ٢٦ يوليه سنة ١٩٣٠ وذلك أولا لاستجواب الوزارة عن التصريحات والاحوال المبينة بالعريضة واتخاذ القرارات التى يراها المجلس في ذلك وثانياً لاقتراع مجلس النواب على الثقة بالوزارة

ومع أن المادة ١٥٥ من الدستور تقضى بأنه على أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور ومع أن شرط الدعوة الى الاجتماع غير العادى قد توفر وهو تقديم عريضة بذلك موقع عليها من أغلبية اعضاء احد المجلسين فأن الوزارة قد اصدرت بلاغاً رسمياً في يوم ٢٢ يوليه سنة ١٩٣٠ تعلن فيه رفض طلب دعوة البرلمان المشار اليها زعم أن الضرورة شرط لازم لاجابة هذه الدعوة مع أن الضرورة مشروطة بنص المادة للاجتماع الذى يدعو اليه الملك من تلقاء نفسه وليست للاجتماع الذى يدعو اليه بناء على طلب أحد المجلسين

وبالأخص بتقييد ذلك بتعطيل حق المجلس في ذلك وهذا الامر الذي لا يمكن التسليم به . هذا فضلا عن أن النواب قد شرحوا في عريضتهم الضرورة القصوى التي تدعو الى هذا الاجتماع وبينوا فيها كثيراً من المخالفات الدستورية الخطيرة التي وقعت بعد اعلان مرسوم فض دور الانعقاد وأن الموقف السيئ الذي أدى اليه سوء تصرف الوزارة انما استجد بعد صدور المرسوم المذكور

وكذلك زعمت الوزارة أن اجابة هذا الطلب يتعارض مع حق الملك في أعلان فض دور الانعقاد المنصوص عليه في المادة ٩٦ من الدستور وليس هناك شيء من ذلك لأن الحكمين قد تضمنها الدستور معاً وأحدهما يتعلق بالاجتماع العادي والآخر متعلق بالاجتماع غير العادي وللملك أن يعلن فض الاجتماع غير العادي بدون التقيد بمدة معينة خلافاً للاجتماع العادي الذي يدوم انعقاده ستة شهور على الاقل

وبما انه يتبين مما تقدم ان الوزارة الحاضرة هي وزارة ثائرة على الدستور فارة من وجه البرلمان وان الحكم القائم الآن في مصر هو حكم اتوقراطي لا يستند الى سلطة الامة وانما يعتدى عليها ويحاربها

وبما ان مجلس النواب قرر بتاريخ اليوم عدم الثقة بالوزارة

وبما انه ليس لوزارة هذه حالها ان تجبي الضرائب من الامة مادامت لا تمت الى الامة بسبب دستوري بل هي واقفة منها ومن دستورها موقف العداء

وبما أن الضريبة لا تجب على الامة الا اذا كان التصرف فيها موكولا لمن يمثلها

وبما أنه ليس لهذه الوزارة صفة النيابة عن الامة المصرية التي لم تقرها على البقاء في الحكم يوماً واحداً

وبما أن لجنة المؤتمر التي نيط بها وضع خطة عدم التعاون مع الحكومة قد رفعت رأيها الى الوفد المصري فأقره وهو يقضي بما يأتي كخطوة اولى في سبيل عدم التعاون . . . .

وهو امتناع الامة عن دفع الضرائب الاميرية للوزارة الحاضرة –

فلهذا

يدعو الوفد المصري الامة المصرية الى الامتناع عن دفع الضرائب بجميع أنواعها مادامت الوزارة الحاضرة قائمة في الحكم ؟

بيت الامة في يوم السبت (٣٠ صفر سنة ١٣٤٩ (٢٦ يوليه سنة ١٩٣٠

رئيس الوفد المصري

مصطفى النحاس

في الجو السياسي

١ — فريق النحاس باشا

يظهر أن النحاس باشا يريد ان يعلن اسماء الاعضاء الجدد في الوفد في هذين اليومين ليكون ذلك الرد العملي من ناحيته على الاعضاء الذين فصلهم والذين يتمسكون للان بعضويتهم للوفد وستكون هذه المسألة محل بحث في اجتماع الوفد الليلة .

ويظهر في الوقت نفسه من اخبار المصادر العليمة ان النواب والشيوخ السابقين الذين لم يؤيدوا النحاس باشا في موقفه للان غير راضين عن سياسته وفريق منهم يرى اعتزال السياسة والفريق الاخر يرى الاستمرار في تأييد اعضاء الوفد الخارجين .

ويقال في الوقت نفسه انه من المنتظر ان يعلن الوفد قرارات النواب والشيوخ السابقين الذين ايدوه في موقفه وبمجرد اعلانها سيعلن الاعضاء الاخرون الذين يعارضونه رأيهم .

٢ — جريدة البلاغ

ستقرر لجان الوفد مقاطعة جريدة البلاغ اذ ان الجريدة ستعمل على تأييد فريق الثمانية وقد عقد الاستاذ عبد القادر حمزه صاحبها اتفاقا معهم بخصوص ذلك .

وسيعمل الوفد من ناحيته على تقوية جريدة كوكب الشرق واختيار نخبة من المحررين الاكفاء لها لتظهر في ميعاد جريدة البلاغ وبذلك يكون للوفد جريدته الصباحية «الجهاد» وجريدته المسائية «الكوكب» .

٣ — بين المحامين

يعمل فريق من المحامين في هذين اليومين على تكوين هيئة منهم لتأييد فريق الثمانية والقيام ببث الدعوة لهم ومحاربة خطط النحاس باشا وقد لقيت الدعوة نجاحا عند بعض المحامين الوفديين الذين لم يرتاحوا الى تصرفات النحاس باشا الاخيرة ويبذل القائمون بهذه المسألة جهودا جبارة لضم عدد كبير لتقويتهم وليفاجئوا النحاس باشا بهذا التأييد .

٤ — انتخابات نقابة المحامين

تتوالى الاجتماعات في مكاتب المحامين للاستعداد لانتخاب النقابة هذا العام - ويبذل سلامه ميخائيل بك جهودا كبيرة لنجاح المرابلى باشا ومن هذه الجهود قيامهم بدفع الاشتراكات لفريق من المحامين الذين تأخروا عن

وفصلها ليتسنى لهم دخول المعركة الانتخابية .
ويعلق فريق الثمانية اهتماما كبيرا على نجاح المراغي باشا في الانتخابات
لان ذلك ان لم يكن مظهرا قويا من مظاهر تأييد الطبقات المستنيرة في الامة
لهم .
وقد اسفه النحاس باشا كثيرا لما بلغه من قيام الفريق الاخر بدفع اشتراكات
للمحامين لان ذلك في نظره عبارة عن رشوة تقدم علانية وهذا مما لا يجوز بحال
من الاحوال بل يجب ان يكون محل بحث في الجمعية العمومية للمحامين .

• — فريق الثمانية

يحاول فريق الثمانية هذين اليومين الوصول الى تأليف لجان لتأييدهم في
مختلف جهات القطر على نمط لجان الوفد وذلك بعد ان ثبت لهم انه ليس
من السهل ضم لجان الوفد لهم . وهم يبثون هذه الدعوة الان في الجماهير
بواسطة فريق من المحامين انصارهم على اعتبار انهم وحدهم الذين يعملون على
تحقيق مبادئ سعد والوصول بالامة الى كامل حريتها . وان النحاس باشا
اصبح لا يصلح بحال من الاحوال لزعامة الامة وان الانقياد معناه فقد كل
امل في استقلال البلاد . وان الامة لو ايدتهم في موقفهم الحالي لتم في اقرب
وقت تحقيق رغبتها وعودة دستورها وزوال الازمة الاقتصادية التي تعانيها
البلاد .
ولم تلق "هذه الدعوة للان تأييدا من الجماهير . "

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢

ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ

اجتماع الوفــــد المصرى

اجتمع الوفد المصرى فى الساعة الخامسة والنصف فى بيت الامة برياسة النحاس باشا وقد استمر الاجتماع حتى الساعة الثامنة مساء •

وقد دار البحث فى هذا الاجتماع فى مسألتين :—

١ — موقف الاستاذ محمود بسيونى فى الانتخاب لنقابة المحامين وعرض فى هذا الاجتماع التقرير المقدم من الاستاذ كامل صدقى بك عن موقف المحامين نحو الاستاذ محمود بسيونى •

٢ — حالة بعض لجان الوفد فى الاقاليم والاستقالات التى قدمت من بعض اعضائها وقد خول للاستاذ النقراشى معالجة هذه الحالة بما فيه مصلحة الوفد •

اما فيما يتعلق بموقف الاستاذ محمود بسيونى فالامل كبير بنجاحه وسأقدم غدا تقريرا مفصلا عن موقف المحامين فى هذه الانتخابات ونسبة المؤيدين لكل من المرشحين للنقابة فى كل من القاهرة والاسكندرية وكافة المديريات وهذا التقرير يلخص من المعلومات الدقيقة عن الحالة الانتخابية عند كل من الفريقين •

١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢

فى الجــــو السياسى

علمت من مصدر وفدى كبير اليوم بان الدكتور حامد محمود قد قدم للنحاس باشا تقريرا مطولا يشمل المسائل التالية :-

اولا - رأى الدوائر الانجليزية المسئولة فى الحالة الحاضرة فى مصر .
ثانيا - العلاج الذى يرونه لهذه الحالة
ثالثا - رأى هذه الدوائر بصدد مذكرة الوفد الاخيرة
رابعا - المساعى التى بذلتها بعض الاحزاب والدوائر العاملة فى مصر
خامسا - اثر هذه المساعى فى دوائر لندن
سادسا - رأى الدكتور حامد محمود فى الموقف
سابعا - وثائق تعبر عن رأى دوائر انجليزية مسئولة

وسيكون كلامى اليوم موجزا عن هذه المسائل وساقدم فى تقاريرى القادمة بيانات ضافية عنها .

بل سابذل الجهد للحصول على صور طبق الاصل من بعض الوثائق الهامة .

عن المسألة الاولى

ينقسم رأى الدوائر الانجليزية فى الحالة الحاضرة فى مصر .
فبعض الوزراء المحافظين يرون ان نظام حكم صدقى باشا قد نجح الى حد كبير فى اضعاف شوكة المتطرفين المصريين والقبض على ناصية الحال فى مصر بما يتفق والمصالح الانجليزية . وقد اثار مرض دولة صدقى باشا الاخير قلق هذه الدوائر واضطرابها فاخذت تتفكر فيمن يحل محله لدوام استقرار النظام الحاضر .

ووزراء اخرون من ضمنهم وزراء العمال فى الوزارة القومية يرون انه وان نجحت تجربة دولة صدقى الى حد كبير الا انه من مصلحة انجلترا تحقيق بعض رغبات الشعب المصرى وسايبن تماملى العلاج الذى يراه كل فريق لهذه الحالة .

عن المسألة الثانية

دوائر المحافظين ترى بقاء النظام الحاضر فى مصر طالما ان صحة صدقى باشا تساعده على رياسة الوزارة . اما ان كانت صحته تعجزه عن القيام بعمله فترى هذه الدوائر اسناد الوزارة الى محمد محمود باشا على ان يسير فى حكمه وفق الاسس التى وضعها دولة صدقى باشا .

اما الفريق الاخر فيرى انه من مصلحة الشعب المصرى والانجليزى تأليف وزارة قومية وقد عرض على الوفد فعلا الاقتراح التالى :-

1 - تأليف وزارة برياسة وزير بعيد عن الاحزاب
٢ - اشتراك جميع الاحزاب فى الوزارة ومن ضمنها الوفد باربعة وزراء .

٣ ـ تعديل الدستور الحالى والعودة الى دستور سنة ١٩٢٣

عن المسألة الثالثة

رأى هذه الدوائر بعد مذكرة الوفد الاخيرة •

كان لشدة مذكرة الوفد الاخيرة اثرا كبيرا في الدوائر الوفدية ودوائر المحافظين ايضا حتى ان هذه المذكرة حجة تؤيد بها رأيها في ان الوفد حزب لا يستحق سوى القضاء عليه وانه لا امل مطلقا فى التفاهم معه • والدوائر الاخرى خاب أملها من شدة هذه المذكرة ومن رأيها ان لم يرجع الوفد عن هذه الخطة العقيمة فسيكون رأيها فى علاج الحالة كرأى فريق المحافظين تماما •

عن المسألة الرابعة

يبذل حزب الاحرار الدستوريين جهده فى العودة الى الحكم بدون قيد أو شرط • اما اعضاء وفد الشامة فكل مساعيهم منحصرة فى تأليف وزارة قومية وسأزيد هذه المسألة ايضاحا فى تقريرى القادم •

عن المسألة الخامسة

اثر بعض المساعى فى دوائر لندن • كان لخطة الاحرار الدستوريين تأثيرا كبيرا فى تمسك المحافظين برأيهم ورغبتهم فى تمكين بعض سياسى من حزبهم لولا تمسك بعض دوائر لندن بخطأ هذا الرأى ورغبتها فى التوفيق بين هذه الاراء المتباينة لاعلن المحافظون رأيهم صراحة •

وسأزيد هذه المسألة بيانا فى تقريرى القادم •

عن المسألة السادسة

لم يبد للان الدكتور حامد محمود رأيه فى الموقف انتظارا لما يستقر عليه رأى الوفد بعد الاطلاع على تقريره ويقال بانه يحتفظ برأيه غير راغب فى ابدائه الا حد المناقشة فى تقريره • وسأتتبع هذه المسألة وابين فى تقاريرى القادمة تطوراتها بالتفصيل •

عن المسألة السابعة

فهمت من كلام محدثى ان هذه الوثائق تنم عن اراء خطيرة لجهات عالية فى مصر ومن اقتراحات تعرضها على بساط البحث بعض الدوائر الانجليزية المسئولة مستنيرة فيها برأى هذه الجهات العالية فى مصر •

وسأبين فى تقاريرى القادمة تفاصيل هذه المسائل اذ لم يمكنى من استطاعتى الآن سوى الوقوف على هذه البيانات الهامة !!

٢١ يونيه سنة ١٩٣٢

ـــــــــــــــــــــــــ

ثامنا — إن فكرة تأليف وزارة قوية لا يدخلها الوفد لن يترتب عليها إضعاف نفوذ الوفد
بل بالعكس تكون سببا في ازدياد قوته ونفوذه .

تاسعا — يمكن للموظفين الانجليز في العهد الحاضر استرداد بعض السلطة التي حرموا
منها بعد ثورة سنة ١٩١٩ لأن الأمة نفسها [illegible]
[illegible] إلى حد يجعل [illegible] ومحاباة كبار الموظفين الانجليز فأصبحت الوزارة
[illegible] سلطة [illegible] دون مراعاة للكفاءة [illegible] الغرض
[illegible] لا [illegible] مطلقا على [illegible] الانجليزية [illegible]
حركتهم [illegible]
[illegible] الوثيقة بأن [illegible]
[illegible]
[illegible] كبار الموظفين الانجليز في الحكومة المصرية .

حركة الصحف الانجليزية الأخيرة والوزارة المصرية

لم يحرك الوفد ساكنا تجاه هذه الحملة لأنها ليست جديدة بنت اليوم فقد سبق للدكتور
حامد محمود [illegible] في [illegible] أن [illegible] الوفد [illegible] وقد سبق لي أن
أوضحت جميع ذلك في تقاريري السابقة فلا أرى لذلك ضرورة لتكرار بياناتها خصوصا وأن
الوفد كما ذكرت اكتفى في [illegible] من معلومات .

٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢

فى الجو السياسى

وثيقة ملحقة بتقرير الدكتور حامد محمود تعبيرا عن رأى كبار الموظفين الانجليز فى مصر فى الموقف السياسى الحاضر .

تضمنت هذه الوثيقة رأى كبار الموظفين الانجليز فى مصر وقد أوردها الانجليزى المسئول نقلا عن بياناتهم الشخصية ويمكن أن نلخص هذه الوثيقة فيما يلى :ـ

أولا ـ يرون أن حكم صدقى باشا كان خير نظام استفادت منه مصر لذا كان منصفا همته الجبارة ولكن من التعاسة أن أرغمه [illegible] مرضه بسبب [illegible] هذا النظام ونشر عوامل القومى تهم فى بقائه .

ثانيا ـ أخطأ صدقى باشا الخطأ كله فى تكوين وزارته من شكليات ستنزه اذا استثنينا وزيرا أو اثنين .

ثالثا ـ يمكننا أن نقرر بكل صراحة أن النظام فى ذاته لا عيب فيه ولكن لا بد من التغيير فى الوزارة ليقوم وزراء أقوياء بتدعيم هذا النظام وتثبيت أركانه لأن كثيرا من الوزراء الحاليين لا يتمتعون بنفوذ شخصى أو احترام خاص .

رابعا ـ أثبتت الامة المصرية عدم استحقاقها لدستور سنة ١٩٢٣ وأنه أرقى بكثير من حاجاتها بدليل حالة الرضاء التام بالدستور الحالى ولو كانت الامة تقدر دستورنا الاول قدره لما استطاع صدقى باشا مهما قيل عن الوسائل التى توسل بها لانتخاب نوابه وشيوخه من الحصول على عدد كبير من الشخصيات الممتازة أعضاء فى مجلس نوابه وشيوخه .

خامسا ـ الوفد المصرى لا يزال يتمتع بنفوذ كبير فى البلاد الا ان هذا النفوذ قد أصابه وهن شديد أثناء تولى صدقى باشا وادارته شئون البلاد بحزمه وحكمته ومن الممكن اذا تولى الحكم وزارة قوية من أنصار النظام الحاضر أن يتطرق الضعف الى الوفد تدريجيا حتى يصل الى حالة لا يستطيع بعدها أن يبقى كقوة معارضة خطيرة .

سادسا ـ ان صدقى باشا رغم نجاحه فى حكمه الا انه عجز عن أن يؤسس من أنصاره حزبا بمعنى الكلمة لأن حزب الشعب الحالى جمع الكثير من الاعضاء الذين انضموا اليه نحو انضمامهم من الوزارة فاذا ترك صدقى باشا الحكم فسيحصل جارف من الاستقالات من الحزب فصدقى باشا لم يوفق بحال من الاحوال فى تكوين حزبه .

سابعا ـ ان حالة حزب الشعب تماثل تماما أحزاب الأحرار الدستوريين والاتحاد والحزب الوطنى تتمتع جميعا بحظ ضئيل من ثقة الامة واحترامها لذلك يمكننا دائما عدم الاعتقاد لحظة واحدة أن فى مقدور هذه الأحزاب بضعفها الحالى تكوين أغلبية برلمانية صحيحة فى البلاد .

في الجو السياسي

الوثائق الملحقة بتقرير الدكتور حامد محمود

بحثت في تقريري السابق تفاصيل ما ورد في احدى هذه الوثائق عن مطالب الاحرار الدستوريين واليوم سأوضح في هذا التقرير مجمل ما ورد في وثيقة أخرى تضمنت رغبات أعضاء الوفد السعدي .

وهذه الوثيقة عبارة عن بيان لانجليزي مسئول أورد فيه جميع المطالب التي أبداها أعضاء الوفد السعدي سواء في مذكراتهم للدوائر الانجليزية أو في أحاديثهم مع كبار الانجليز المشتغلين بالمسألة المصرية .

وتنحصر مطالب أعضاء الوفد السعدي كما أثبتتها هذه الوثيقة فيما يلي :-

اولا — تأليف وزارة قومية تتكون منهم أغلبيتها ومن الاحرار الدستوريين ويشترك فيها أعضاء يمثلون باقي الاحزاب الاخرى .

ثانيا — تعلن هذه الوزارة بمجرد تأليفها برنامج شامل لمعالجة الازمة الاقتصادية والعمل على عودة حالة الرخاء واليسر الى الفلاحين . وسيكون هذا البرنامج مؤسسا على طرق عملية تتفق وحالة البلاد مبعدا كل البعد عن النظريات التي لم يؤد العمل بها للآن الى نتيجة حاسمة في معالجة الازمة .

ثالثا — تعلن الوزارة في بيان للامة أنها تحترم دستور سنة ١٩٢٣ وستعيده للامة الا أنها ترى من مصلحة البلاد حكمها بدون برلمان لمدة ثلاث سنوات تنفذ فيها برنامجها الواسع وتقوم بتحقيق ما تتطلبه حاجة البلاد من اصلاحات .

رابعا — تتقدم الوزارة بعد انتهاء مدة الثلاث سنوات للامة بما قامت به من أعمال في أثناء توليها الحكم وتعلن عودة دستور سنة ١٩٢٣ وتقوم باجراء انتخابات حرة تشترك فيها مع باقي الاحزاب فان منحها المجلس النيابي المنتخب ثقته بقيت في الحكم والا قدمت استقالتها .

خامسا — لا تشترك الوزارة في مفاوضات مع الانجليز الا اذا منحها البرلمان المنتخب ثقته وتأييده .

سادسا — يترك للوزارة كل الحرية في بحث مسألة الموظفين ورواتبهم وستكون أول خطوة من خطوات الاصلاح التي ستقوم بها معاملة الموظفين وبحث مسألتهم على ضوء القوانين المعمول بها في البلاد التي تتفق قوتها المادية والادبية مع مصر

سابعا — مساعدة انجلترا للوزارة باقناع الدول بضرورة الغاء الامتيازات الاجنبية ليتسنى للوزارة تحقيق برنامجها على الوجه الأكمل وتتعهد الوزارة في مقابل ذلك بعدم قيامها بعرقلة مشروعات الاصلاح التي قامت بها الوزارة الحاضرة والتي تضمنت للانجليز مصالح بها

ثامنا — تعلن الوزارة عدم مساسها بحرية الاحزاب وحقها المشروع في تنفيذ سياستها

الا انها من ناحية اخرى تنص قوانين تنظيمها على حرية وجودها فى
الحد المشروع الذى لا يمنح بحال من الاحوال لهذه الاحزاب مجاوزته فى
بث دعايتها .

تاسعا — لا توافق الوزارة بحال من الاحوال على اى اتفاقية تعقدها الوزارة الحاضرة
بخصوص مسألة كوبونات الدين اذا تضمنت هذه الاتفاقية نصا يتعارض مع
رغبة الامة اذا اتفق على دفع الفوائد ذهبا او اذا زيد سعر الفائدة المتفق
عليها .

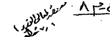
هذا هو برنامج الوفد السعدى الذى تقدم به للدوائر المسئولة فى مصر ولندن ولم
يصادف هذا البرنامج ارتياحا من دوائر المحافظين وقد اعتبرته بعض الدوائر الانجليزية
بانه برنامج يمثل نزعة متطرفة من الوطنية وانه فى الوقت نفسه يتعارض مع المصالح
الانجليزية الى حد كبير .

وسابين فى تقاريرى القادمة ما تتضمنه الوثائق السرية وما قد يستقر رأى الوفد عليه
فى الموقف السياسى .

قد علمت بان اللجنة التى وكل اليها فحص تقرير الدكتور حامد محمود قد قاربت الانتهاء
من عملها وستقدم نتيجة بحثها لرئيس الوفد فى غضون اليومين . //

٢٠ يونيه سنة ١٩٣٣

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ



في الجو السياسي

الوثائق الملحقة بتقرير الدكتور حامد محمود

بمضى تقاريري السابقة بعض هذه الوثائق وساوصيغ في هذا التقرير وثيقة اخرى تعبر عن رأى المستقلين في الموقف السياسي الحاضر أو بعبارة اخرى تعبر عن رأى كل من صاحبي الدولة عدلى يكن باشا ـ وتوفيق نسيم باشا •

رأى دولة توفيق نسيم باشا

اولا ـ عودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملا كما كان •

ثانيا ـ اجراء انتخابات على اساس قانون الانتخاب المباشر •

ثالثا ـ تولى الاغلبية البرلمانية الحكم وعدم وضع العراقيل في سبيل تنفيذ برنامجهم

رابعا ـ منح الوزارة سلطة مطلقة في التغيير والتبديل في الوظائف الكبرى وفقا لرغبتها وتنفيذا لبرنامجها •

خامسا ـ يكون للوزارة كامل الحق في اصدار قانون يقضى باشد عقوبة على كل من تحدثه نفسه باحداث انقلاب في البلاد بالاعتداء على دستور الامة وقوانينها لتضمن لنفسها الدوام لتنفيذ برنامجها من ناحية ومقاومة عبث الرجعيين من ناحية اخرى

سادسا بقاء الوزارة طالما منحها البرلمان ثقته ومنحها وقتا كافيا لتبين قدرتها او عجزها في ادارة شئون البلاد •

سابعا عدم الدخول في مفاوضات سياسية لعقد معاهدة بين البلدين والاكتفاء في اول الامر على قيام الوزارة بتوطيد الحالة الداخلية والقيام بمشروعات الاصلاح التى تستلزمها حالة البلاد وبعد الانتهاء من ذلك يمكن للوزارة القيام بالمفاوضات متى رغب الطرف الانجليزى في انهاء المسائل المعلقة •

وقد اظهر دولة نسيم باشا استعداده لتأليف الوزارة من حزب الاغلبية اذا قبلت الجهات العالية في مصر وانجلترا شروطه التى اوضحناها سابقا وابان ايضا انه واثق من موافقة النحاس باشا على هذا الرأى وان النحاس باشا لن يمانع في تأليفه الوزارة وتنفيذ هـذا البرنامج الذى هو في اعتقاده الوسيلة الوحيدة لاستقرار حالة البلاد وعودة الطمأنينة اليها •

رأى دولة عدلى يكن باشا

اولا ـ يرى ضرورة عودة دستور سنة ١٩٢٣

ثانيا ـ تأليف وزارة محايدة ولا مانع من تأليفها برياسته تكون مأموريتها اجراء انتخابات حرة وفقا لقانون الانتخاب المباشر •

ثالثا تتولى الاغلبية البرلمانية الحكم في البلاد ولا يرغب دولته بحال من الاحوال الاشتراك معها في الحكم لانه يرى ضرورة تمكين هذه الاغلبية من حكم البلاد

مدة لتستطيع الامة الحكم على صلاحيته او عدم صلاحيته لحكمها .

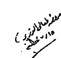
رابعا اذا لم يمر جلالة الملك تولى الوفد الحكم منفردا تمكن لجلالته بعد ظهور نتيجة الانتخابات مقابلة زعيم الاغلبية والتفاهم معه على تأليف وزارة قومية بالشروط التى يرتضيها الوفد ويترك للوفد المصرى كامل الحرية فى تنفيذ البرنامج الذى اعلنه للامة ومنحته ثقتها فى الانتخابات لتنفيذه .

خامسا يصمم الوفد المصرى للآن على رفضه الوزارة القومية ولكنه يرفضها على اعتبار انها فكرة انجليزية ولن يتأخر الوفد عن تنفيذ الفكرة اذا ما ابداها جلالة الملك ـ ورجال الوفد مهما قيل فى شأنهم يهمهم قبل كل شىء استقرار التقاليد الدستورية الصحيحة فى البلاد وكلهم يعلمون فى الوقت نفسه ان لجلالة الملك كل الحق فى ان يشير عليهم بما يراه متفقا مع صالح البلاد .

هذه هى الشروط التى يراها دولته ضرورية لعودة البلاد الى حالتها الطبيعية ولاستقرار العلاقات بين الشعبين المصرى والانجليزى . وقد عبرت هذه الوثيقة عن رأى كل من صاحبى الدولة عدلى يكن باشا وتوفيق نسيم باشا بانه رأى زعماء المستقلين ولم تتضمن هذه الوثيقة نقلا عن بيانات الانجليزى المسئول شيئا خلاف ما اوضحناه فى هذا التقرير

٨ يوليو سنة ١٩٣٣

ـــــــــــــــــــــــــــــ



في الجو السياسي

١ — رأي لجنة الاربعة في تقرير الدكتور حامد محمود

اشرت في تقريري عن آخر اجتماع للوفد الى تأليف لجنة من اربعة من اعضائه لبحث تقرير الدكتور حامد محمود وما احتواه من اراء ومقترحات وهل بالتقرير ما يدعو الى تغيير خطة الوفد التي وضحها في مذكراته الاخيرة للدوائر الانجليزية والتي بيناها في التقارير السابقة • واضيف الى ذلك بان اللجنة قد اتمت بحثها وارسلت تقريرا برأيها للنحاس باشا •

٢ — محتويات هذا التقرير

اشار التقرير في مقدمته الى ان مجمل اراء الدوائر الانجليزية الواردة في تقرير الدكتور حامد محمود تنحصر في كراهيتها الشديدة للوفد واعتباره عاملا من عوامل اقلاقها وازعاجها في الشرق وانها لا تطمئن بحال من الاحوال الى اعماله وحده في ادارة شئون البلاد او بعبارة اخرى لا ترضى التسليم بنظرية الوفد وما يتمسك به من حقوق يخولها له دستور البلاد •

وقد كان من اثار هذه الفكرة التي سيطرت على رؤوس كبار الانجليز المسئولين ان اتفقوا اواوهم في ضرورة تقييد الوفد اذا ما تولى الحكم • وكل ما في الامر ان هذه القيود تختلف شدة ولينا باختلاف الاحزاب •

وقد اظهر تقرير الدكتور حامد محمود ان الدوائر الانجليزية تتنازعهـــا فكرتان لم ترجح للان احداهما عن الاخرى •

اولا — المحافظون ومن رأيهم تقوية النظام الحالي وتغيير الوزارة الحاليـة بحيث تدخلها عناصر قوية يكون في قدرتها تثبيت هذا النظام وتوطيده ويرشحون لرياسة هذه الوزارة دولة صدقي باشا نفسه ما دامت تسمح صحته للعمل او محمد محمود باشا •

ثانيا — العمال ومن رأيهم تأليف وزارة قومية بشروط سبق ان اوضحناها في تقاريرنا السابقة ومن ضمنها دخول اربعة اعضاء من الوفد فيها •

اكثر من هذا ان العمال يرون ان شروطهم ليست نهائية ويمكن للوفد التفاهم معهم فيها لايجاد اساس صالح لوزارة تعمل على تنميـــــة العلاقات الودية بين الشعبين المصري والانجليزي •

ويفهم من التقرير ان الدكتور حامد محمود اثناء وجوده بلندن قد بذل جهودا جبارة عند السير جون ونورث مان رئيس اللجنة الانجليزيـــة المصرية في البرلمان الانجليزي لاقناعه بحسن سياسة الوفد وخطأ اللجنة فيما ذهبت اليه من آراء رجعية لن يمكن ان تكون علاجا صحيحا لحالة في مصر ولكن مساعيه لم تكلل بالنجاح •

وقد خالفت اللجنة في تقريرها رأى الدكتور حامد محمود الذي يقترح ـ بمعظمه ـ وهو تبادل مذكرات بين بعثة الرجال المسئولين في انجلترا والوفد والقصد من هذه المذكرات فتح باب لتعديل الاساس الذي يراد تأليف الوزارة تقوم مقتضاه وبعبارة اخرى عدم مهاجمة الدوائر الانجليزية بمذكرات شديدة اللهجة لا اثر لها سوى اشتداد سخط هذه الدوائر على الوفد وموافقتها على كل مشروع يراد به هدم الوفد والقضاء عليه . وقد قالت اللجنة عن هذه اضافة ان نظرية الدكتور حامد محمود معناها تسليم الوفد للانجليز بان لهم حقا مشروعا في مصر يخول لهم حق المنح والمنع وهو ما يتعارض مع برنامج الوفد وحق الامة اذ ان الوفد يقصد من تبادل المذكرات مع انجلترا بيان وجهة نظر الامة المصرية ازاء اعتداءات انجلترا كدولة مغتصبة تستعين بقوتها وجبروتها على اخضاع الامة المصرية واذلالها .

وقد اشار تقرير اللجنة ان كل تساهل يبديه الوفد للانجليز معناه زيادة امعانهم في جشعهم ومطامعهم وقد ختمت اللجنة تقريرها بضرورة ارسال مذكرة للدوائر الانجليزية المسئولة يفهم فيها الوفد على موقفه وتمسك بحقه تاركا لقوة ان تعمل ما تشاء .

٣ ـ الدكتور حامد محمود يخالف رأى اللجنة

وقد صمم الدكتور حامد محمود على رأيه الذي ابداه في تقريره وقدم تقريرا ثانيا للنحاس باشا يعبر فيه عن فكرته وسأبين مشتملاته في تقرير اخر

٤ ـ مقابلته لام المصريين

ـ وقد قابلت السيدة صفيه هانم الدكتور حامد محمود للتفاهم معه في ذلك وقد انتهت هذه المقابلة بان قرر الدكتور حامد محمود بانه وان كان لا يزال متمسكا بما يراه سياسة ناجحة كما ورد في التقرير المرسل منه للنحاس باشا الا ان هذا لا يمنع بحال من الاحوال من قيامه بتنفيذ ما يستقر رأى الوفد عليه كعضو فيه ورسول له في لندن .

٥ ـ الوفد يشتغل بكتابة مذكرة جديدة للدوائر الانجليزية

على اثر تقديم اللجنة الرباعية تقريرها اخذ الوفد في وضع مذكرة جديدة تعبر عن رأيه وبمجرد اتمام وضعها والموافقة عليها سأبين تفصيلها في تقرير قادم

١٥ يونيو سنة ١٩٣٣

ـــــــــــــــــــــــــــ

حول نادى الوفد السعدى

قصدت صباحا وأمس الى نادى الوفد السعدى لاستطلع ما يدور حول الموقف الحاضر بعد نقل المندوب السامى — فلاحظت بأن حالة النادى لم يطرأ عليها نشاط يذكر عن ذى قبل، ولايزال حالتهم تدعو الى اليأس والقنوط وحركة الزائرين محدودة ·

هذا ولقد حضر الى النادى فى منتصف الساعة الثامنة مساء القرابلى باشا فقابلته ومعى احد اعضاء النادى فأخذ يحدثنا عن شئون مختلفة الخصها فيما يلى : —

١ — حول مركز الوزارة

قال القرابلى باشا يفهم الآن من ظروف الحالة وتطورها بان الوزارة الصدقية أصبح خروج منها نظرا لاقتناع الدوائر الخارجية المسئولة بان صدقى باشا لايزال مريضا واضح غير قادر على ارادة شئون الدولة — (١) ويلوح الى بانه سيعقبها وزارة لا خدمة لاتمام الدور الذى مثله دولة صدقى باشا · وسيرأسها فى الغالب رجلهم حافظ عفيفى باشا — او رجل اتحادى ترضى عنه السراى كيلى ماهر باشا

ويقال بأن هناك فكرة اخرى تدور حول تعمير هذه السياسة بحذافيرها وهى : — أن بعض الدوائر الخارجية مستندة لفاتحتها فى مسألة تاليف وزارة قومية تشمل على تحسين الحالة العامة والمسائل المتعلقة بين البلدين ·

وطل هذه الفكرة هو المستر علن وبعده غالبية اعضاء اللجنة المصرية الانجليزية الذين اقتنعوا من مذكراتنا الشاهدنة فى هذا التاريخ · وفى هذه الحالة لا يبعد عن الظن ان يرأس مثل هذه الوزارة رجل عظيم كعدلى باشا او الشمسى باشا المحبوب من الدوائر المسئولة جميعا ·

٢ — نقل المندوب السامى وعودته

قال · لقد كان من المنتظر أن ينقل المندوب السامى من الشتاء الماضى وذلك بعد ان فشلت مساعيه المتوالية فى اقناع وزارة الخارجية فى المفاوضة مع صدقى باشا — هذا وانه قد تمسك بوزارة صدقى باشا لآخر لحظة وهذا يخالف راى اللجنة الانجليزية المصرية الذى توجعت عنه · ويرى الى ضرورة الاسراع فى تغيير هذا الموقف الشاذ بين البلدين · ويرى الحاضر بأن عودته لآخر هذا اليام نتجت عن ان المندوب الجديد لم ينته بعد من مهام العين التى لايزال بعضها معلقا · ويغلب على الظن بانه سوف يعمل فى الفترة الباقية من مدته على تاسيس وزارة جديدة وفق راى اللجنة الانجليزية

٣ — اتصالهم بمعتمد كبار الانجليز

قال · ان الوفد قبل انقسامه كان اتصاله وثيقا بجمعية كبار الانجليز المسئولين الذين يعطفون على مصر ويلدرون منذ اقتصا — والان أؤكد لكم

بأن أعلمهم لا يزال يؤيد سياستنا وفكرتنا القومية واخص منهم المستر مانى الذى يعمل من اجل هذه الخطة .

سياسة الحزب ازاء هذا الموقف

قال : اضح من الواجب علينا ان ننشط ونستيقظ من الآن وننشئ ايجاد حركة جديدة ... مالنا (نحاتنا) حتى نظهر لانفسنا صفة سياسية فى هذه الآونة وفى هذه الظروف الجديدة التى لا أشك انها فى صالحنا متى تساوينا جهدنا بعمل جدى - وفى اعتقادى باننا من غير دعاية صحفية لا فائدة من عملنا . وخصوصا بعد ان احتجبت جريدة البلاغ عن نشر اخبارنا حتى الصغيرة منها - فاصبحنا وهذه الحالة فى حاجة شديدة الى تاسيس جريدة تسهر لسياستنا .

والآن لا ينقصنا الا مائة جنيه نصرف منها على جريدة الوادى وقد حضر امينا صاحبها بهذا الخصوص .

دكستوى مستند

- أوصلت سكرتارية النادى الى أعضائه اعضائه بالحضور الساعة الرابعة اليوم للذهاب الى قبر سعد وربما يخطب احد اعضاء الوفد هناك ويقال ان الغرابلى باشا سيلقى قصيدة وسيحتفل ميلا بهذه الذكرى فى النادى بقراءة القرآن .

حرر فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٣

علمت من مصدر وفدي كبير ان دار المندوب السامي قد اتصلت بالوفد المصري اليومين الماضيين وكذا برئيس الاحرار الدستوريين وقد كان موضوع الحديث يدور حول تغيير الحالة الحاضرة والوزارة التي تؤلف عقب ذلك .

ويقال ان دار المندوب السامي قد ابدت في هذه المرة تساهلا لم تكن تتوقعه احزاب المعارضة .

ورأي دار المندوب السامي للوفد يتلخص فيما يلي :—

اولا — عدم التمسك بالنظام الحاضر والرغبة في تغييره .

ثانيا — الرغبة في تأليف وزارة من الوفد بقسميه والاحرار الدستوريين دون باقي الاحزاب الاخرى .

ثالثا — عمل انتخابات جديدة وفقا للدستور الحالي موقتا .

رابعا — يكون للوزارة الحق في تغيير الدستور باتفاقها مع جلالة الملك .

وقد كان الدكتور حامد محمود على اتصال بدار المندوب السامي في اليومين الماضيين بشأن هذا العرض الجديد .

والذي علمته من الدوائر الوفدية الكبيرة ان دار المندوب السامي جادة في عرضها الجديد راغبة في تنفيذه .

وقد عقد رئيس الوفد عدة اجتماعات حضرها الاستاذ النقراشي والاستاذ مكرم والدكتور حامد محمود للبحث في الحالة الجديدة .

ويفهم من ظروف المحادثة التي دارت بين دار المندوب السامي ورسول الوفد ان الانجليز في هذه المرة لا يملون اراداتهم على الوفد ولكنهم يبدون رأيا ويطلبون من الوفد مناقشته عسى ان يصل الطرفان الى حل يكون علاجا حاسما للحالة الحاضرة .

وتحيط دوائر الوفد الكبيرة هذه المحادثات بالكتمان الشديد ولم ينته الوفد الى رأي في هذا العرض الجديد .

وقد اخبرني محدثي اننا وصلنا الى حالة سارة ولكن لا تزال في الطريق اشواك وعقبات نتمنى من صميم فؤادنا التغلب عليها رحمة بهذه الامة المسكينة .

وقد اتصل بي ان الوفد قد ابدى بعض اعتراضات على هذا العرض وقد قدمت هذه الاعتراضات مفصلا الى دار المندوب السامي . وعاملين في تقرير القادم ماهية هذه الاعتراضات وموقف دار المندوب السامي فيها .

دار المندوب السامي ومحمد محمود باشا

علمت ان دار المندوب السامي اتصلت بمحمد محمود باشا واحاطته بتفصيل العرض الجديد .

ويقال ان دولته قد ابدى ارتياحه التام لهذا العرض ويتمنى ان يوافق الوفد عليه

ليمسني تنفيذه .

وقد تردد في دوائر الوفد بان الاحرار الدستوريين قد وسطوا دولة توفيق نسيم باشا ليقنع الوفد بالموافقة على هذا الاقتراح لانقاذ البلد من الحالة التى تعانيها .

ويقول الاحرار الدستوريون ان لهم الفضل فى هذا التصميم الجوهري فى سياسة دار المندوب السامى لان كبار رجال الانجليز فى لندن يعتقدون تماما انه لا يصلح لانقاذ الحالة ... سوى محمد محمود باشا اذ انه يتمتع بسمعة حسنة فى دوائر المحافلين

الانجليز ولجان الشبان

... ابدى الانجليز فى حديثهم مع رسول الوفد ضرورة ايقاف الدعاية التى يبثها ... ضدهم والرغبة الشديدة فى الغاء لجان الشبان وقد جعل الانجليز تنفيذ هذه الرغبة شرطا اساسيا لتنفيذ العرض الجديد !!

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢

فى الجو السياسى

قلت فى تقريرى السابق ان حزب الاحرار الدستوريين ارسل مذكرة للوفد المصرى يطلب فيها وضع خطة اقتصادية يشترك فيها الحزبان لمقاومة الوزارة الحاضرة وقد امكنى الوقوف على صورة من مذكرة حزب الاحرار وصورة من رد الوفد المصرى على هذه المذكرة .. وبعطيه يلى نص المذكرتين حرفيا

١ - مذكرة الاحرار الدستوريين

حضرة ..... رئيس الوفد المصرى

تزداد الازمة الاقتصادية فى البلاد سوءا وقد عجزت وزارة صدقى باشا عن معالجتها ولن ننتظر من الوزارة الحاضرة خيرا فى هذا السبيل .

وقد كان املنا الوحيد متعلقا بنتيجة المؤتمرات الدولية التى انعقدت لمعالجة : الازمة الاقتصادية المالية وقد ضاع هذا الرجاء بفشل هذه المؤتمرات فيما سعت اليه

لذلك يفكر حزب الاحرار الدستوريين فى ضرورة وضع سياسة اقتصادية ينفذها الوفد المصرى وحزب الاحرار الدستوريين فى البلاد لمعالجة اسباب هذه الازمة خشية ان تفقد البلاد روحها المعنوية ونشاطها القوى وشعورها الوطنى وليس هذا الامر بجديد فقد كان فكرة الهيئتين من سنة ١٩٢١ وقد تألف لهذا الغرض وقتئذ لجنة مشتركة اجتمعت ووضعت تقريرا فى طرق معالجة الازمة ولم تستمر اللجنة فى اداء مأموريتها لاسباب لا داعى لتكرارها فى الظرف الحاضر .

وحزب الاحرار الدستوريين يبسط نظريته للمرة الثانية لانه يستسهل على احزاب المعارضة تحقيق برنامجها السياسى والقضاء على الوزارة الحاضرة فى مهد تأليفها دون ايجاد هذه السياسة المشتركة وتنفيذها بروح الاخلاص ومما لا ريب فيه ان مثل هذه السياسة هى التى تتفق مع نصوص الميثاق الوطنى وبرامجه وفى مخالفتها اهدار لكرامة البلد وكيانها الوطنى ولن تغفر الاجيال المقبلة لمن يحارب هذه السياسة خطيئته وجحوده بحق الوطن وابنائه !!

رئيس حزب الاحرار الدستوريين

٢ - رد الوفد المصرى

يشارك الوفد المصرى حزب الاحرار الدستوريين شعوره فيما وصلت اليه حالة الازمة الاقتصادية فى البلاد من سوء عجزت عن معالجته بطبيعة الحال الحكومات التى تولت ادارة شئونها بدون ارادة الامة ومشيئة الناخبين وحدهم فالصلة بين الحكومة والشعب صلة سلطة غاشمة مستبدة لا صلة تفاهم ومعاونة .

وقد كان يود الوفد المصرى وهو الممثل للامة المعبر عن ارادتها ان يقابل فكرة الاحرار فى الوقت الحاضر بالارتياح التام لولا ان ترديد هذه الفكرة نشأ

بعد محادثات ذاع خبرها في طول البلاد وعرضها بين صدقي باشا وحزبهم للتعاون اقتصاديا لمحاربة الوزارة الحاضرة ٠

ومما يؤلم النفس حقا ان حزب الاحرار نسي بين لحظة عين وانتباهتها ما جناه صدقي باشا على البلاد فمدوا يدهم اليه ٠ كما غاب عنهم في الوقت نفسه ان ازمتنا الاقتصادية يرجع جزء كبير من اسبابها الى الحالة السياسية في البلد وانه محال ... ان تقوم من عثرتها الا اذا رد اليها حقها المسلوب ودستورها المفقود واطمأنت لحالتها السياسية وكيانها كأمة مستقلة يجب ان تتمتع بحقها في الحياة ٠

يشير الاحرار في مذكرتهم الى الميثاق الوطني ونصوصه ومراميه ولا نود بطبيعة الحال ان نذكرهم بمخالفات الاحرار للميثاق واعتدائهم على نصوصه فان حالة البلد لا تسمح بهذا الايضاح الان ٠ ويكرر الوفد المصري مع الاسف استحالة التعاون في مثل هذا السبيل الان لانه شتان بين حالة الاحرار في صيف سنة ١٩٢١ والان كما ان الوفد من ناحية اخرى لا يجب ان يقع في سياسة خاطئة يعلمها صدقي باشا ويرطها خدمة لاغراضه الشخصية ٠

وان كرامة البلاد ومجدها القوي في استهجان مثل هذه السياسة والقضاء عليها ٠

ان الوفد المصري سيعرف كيف يقاوم الوزارة الحاضرة وكل وزارة لا تستمد سلطتها من الامة وان غدا لناظره قريب !!

رئيس الوفد المصري

٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٢

في الجو السياسي

اشرت في تقريري السابق الى بحث الاحزاب المعارضة بعد بيانات عنه يتقدم بها
الى السير مايلز المندوب السامي كخطة سياسية تهم اثناء ما بين الحكم
وقد تردد في الدوائر السياسية مختصر هذه البيانات .
ويقال ان خطة الاحرار الدستوريين تتلخص في الموقف الحاضر فيما يلي :

اولا — يرى الاحرار ان النظام النيابي في مصر قد فشل فشلا تاما سواء في حكم الوفد او غيره
وان هذا النظام قد اسيء استخدامه الى حد كبير فصار اضحوكة من
الانظمة البرلمانية وانه لا يمكن الرجوع اليه الا بعد سنوات تمهد فيها البلاد
من الفوضى التي لازمته ويمكن اثناء ذلك لرجال الدولة المسئولين التفرغ الى ما
فيه مصلحة البلاد حتى اذا انتهوا من عملية الاصلاح الواسعة التي تستلزمها
حالة البلاد الاجتماعية والادارية والاقتصادية يمكن في ذلك الوقت فقط التفكير
في النظام النيابي الملائم لحالة البلاد .

ثانيا — تحكم الوزارة البلد بلا برلمان حتى يتبين لها ان الوقت اصبح ملائما للتفكير في
عودة الحياة النيابية كما قدمنا وتكون مهمة هذه الوزارة انقاذ البلاد من الفوضى
التي تقاسيها ومن الازمة الاقتصادية التي كادت تؤدي بالبلاد الى الخراب .

ثالثا — تقوم انجلترا من جانبها بالعمل على الغاء الامتيازات الاجنبية وتتعهد الوزارة
في مقابل ذلك بادخال ضروب الاصلاح المختلفة في الانظمة الحكومية مستعينة
في عملها بارشاد الرجال الاخصائيين من الانجليز الذين تعينهم لهذه المهمة
وحدها .

رابعا — تتولى الوزارة علاج مشكلة الموظفين فقد زادت مرتباتهم الى حد لا يتفق كما انه
كثر عددهم بلا ضرورة تستوجب ذلك . وقد اعتادت الوزارات الحزبية السابقة
الهروب من بحث المسألة خشية غضب الموظفين مما اضر بالبلاد واوجدها في حالة
شاذة لا يصح السكوت عليها .

خامسا — يترك الانجليز للوزارة حرية علاج فوضى الاحزاب السياسية في مصر وستقوم الوزارة
من جانبها ببحثها على ضوء النظم الموضوعة لها في البلاد الاوروبية . ان بقاء
هذه المسألة بحالتها الحاضرة يترتب عليه استحالة تنفيذ الاصلاح الجدي الذي
تتطلبه البلاد .

سادسا — لا يكون للوزارة التي تتألف لونا حزبيا بل تكون قومية يمثل فيها الاحزاب الاخرى
والوزارة القومية في الوقت الحاضر هي التي تستطيع درء الاخطار عن البلاد وعلاج
مشاكلها المتعددة .

سابعا — لا تأثير لمعارضة الوفد المصري مثل هذه الوزارة فاذا ما الوزارة ستعمل على
تنظيم فوضى الاحزاب فلا يستطيع الوفد حينئذ البقاء بحالته الحاضرة بكونه ...

الوثائق الملحقة بتقرير الدكتور حامد محمود

وثيقة برأي حزب الاحرار في الموقف . اوضحت هذه الوثيقة الرأي الذي انتهى الاحرار الدستوريون اليه في الموقف السياسي وهذا الرأي يمكن تلخيصه فيما يلي :-

١ - قبول نظام الحكم الحاضر .

٢ - احترام جميع المشروعات التي قامت بها الوزارة الحاضرة والتي استلزمتها في الوقت نفسه المصالح الانجليزية

٣ - توجيه كل القوى لمحاربة احزاب المعارضة المتطرفة بسبب التفاهم حول العلاقات المصرية الانجليزية .

٤ - الموافقة مبدئيا على عقد معاهدة مع وزارته على اساس مشروع هندرسن - محمد محمود وانه كفيل باحترام البلاد للمعاهدة وقبولها لان حالة الامة المعنوية قد تغيرت عما كانت عليه في عهد وزارته الاولى .

٥ - اشتراك احزاب الوزارة الحالية معه في وزارته على ان تكون اغلبية الوزارة من الاحرار الدستوريين .

٦ - تعهد الانجليز بعدم تغيير الوزارة حتى يتم تنفيذ المعاهدة اذ تغيير هذه الوسيلة لا يضمن بحال من الاحوال تحقيق برنامجه على الوجه الاكمل .

٧ - منح وزارته سلطة كاملة في التغيير والتبديل في الوظائف الحكومية الكبرى وتنقيص ماهيات الموظفين الى الحد الذي تسمح به مالية البلاد لان سياسة مجاملة الموظفين لا تتفق بحال من الاحوال مع صالح البلد ولا مع صالح الموظفين انفسهم .

٨ - قيام وزارته بتنفيذ برنامج اجتماعي واقتصادي واسع النطاق من مصلحة البلاد تنفيذه ليشعر الاهلي بتحسين في احوال معيشتهم وفي اخلاقهم بعد ان ساءت حالة البلاد الاقتصادية وانحطت اخلاق الناس لدرجة يخشى منها على كيان البلاد .

وقد ورد في هذه الوثيقة ايضا ما يفهم منه بانه وان وافق على قبول نظام الحكم الحاضر في البلاد الا انه من ناحية اخرى يستصوب حكم البلاد بدون برلمان لان التجربة اثبتت فساد النظام البرلماني وحيلولته دون تقدم البلاد وانه من مصلحة الامة ان تصرف الاموال الطائلة التي يستلزمها هذا النظام في تحقيق مطالبها والقيام بمشروعات عامة تدعو اليها حالة البلاد . واستند في اثبات دعواه الى حالة التقدم التي وصلت اليها البلاد في عهده والى مختلف مشاريع الاصلاح التي قامت بها وزارته مع انها لم تكن تستند الى برلمان قائم لادارة شئونها .

وفي الوثيقة اشارة الى حركات الاصلاح التي تمت في بعض البلاد الاوروبية . وقد كان الفضل لتمامها ونجاحها الى حكم البلاد بدون برلمان -

وقد بينت الوثيقة مجملاً بأن هذه الرغبات لم تصادف قبولا فى الدوائر الانجليزية فحزب الاحرار مستعد للاشتراك فى تأليف وزارة قومية يدخلها الوفد المصرى المعتدل وتحكم هذه الوزارة البلاد ثلاث سنوات بدون اجراء انتخابات او قيام برلمان حتى يتسنى لها تنفيذ برنامجها وسياستها .

هذه هى احدى الوثائق الملحقة بتقرير الدكتور حامد محمود وهى عبارة عن رسالة انجليزى مسئول يشرح فيها الرغبات التى ابداها الاحرار الدستوريون فى مقابلاتهم فى مصر ولندن . وقد كان كما يتضح تقريرا سابقا لهذه الاراء اكبر اثر فى ازدياد خطورة المحافظين وتمسكهم بسياسة الجشع والشدة التى يرعون فى فاعلها فى مصر . ويمكن القول باننى لم اترك رأيا احتوت عليه هذه الوثيقة بدون ايراده . وسأبحث فى تقاريرى المقبلة ما احتوته الوثائق الاخرى من بيانات

٢٧ يونيه سنة ١٩٣٢

توجهت أمس عند الظهر الى منزل الشريعي بك وهو احد اصدقائي — وهناك بعد ان ارسلت بطاقتي واذن لنا بالدخول ، جلسنا مع لحري بك عبد النور حيث أن الباسل باشا لم يكن موجودا ، وان الاعضاء الاخرين كانوا مجتمعين ، وبعد ان حياني ورحب بي انا وزميلي — دار بيني وبينه الحديث الاتي : —

قلت — أتينا حضرنا اليوم بالنيابة عن طلبتنا لنجدد تأييدنا لكم — ولنتلقى نصائحكم وأوامركم !

قال — اني اشكركم — واثني عليكم عظيم الثناء — وانا بالعزيزي ممنون منك كثيرا ازاء مجهوداتك الكبيرة في سبيل تأييدنا .

ثم قال نحن الان على وشك انفاذ خطتنا عمليا ، وان شاء الله عن قريب سوف نجتمع في « نادي » يجمعنا مع انصارنا ، وهناك يمكننا ان نتبادل الاراء ونجمع الصفوف بانقاذ هذا البلد المسكين من يد الوزارة الحاضرة التي استخفت بكل ما هو عزيز عليها .

وكذلك لنكاشفة الامة بخدامها المخلصين القادرين على ادارة دفتها الى بر السلامة والاستقلال — وليس بامثال المتبطرسين كالنحاس باشا ومن معه الذين تناسوا اخوانهم في الخير والشر — فكيف بهم مع الامة البعيدة عنهم ؟ انهم مفتونون بمال الوفد ونسوا ما وراء ذلك .

ملحوظة — سمعت من مصادر خارجية بان النادي سوف يكون بجهة ميدان سوارس — وسيفتح في اول الشهر المقبل .

قلت — هذا حسن يا سعادة البك — ولكن النادي غير كاف لنشر ارائنا وخطتنا في جميع الاوساط وانحاء البلاد !

قال — اننا سوف نعمل على نشر جميع قراراتنا في جريدة « البلاغ » على الاخص وبعض الجرائد الاخرى المحايدة .

ونظرا لان اغلبية الطبقات الصغيرة منتشرة لا تقدر جريدة البلاغ وغيرها من الصحف اليومية من الوجهة الادبية والسياسية — فنعمل على انشاء « مجلة اسبوعية » تشبه روز اليوسف تكون في متناول هذه الطبقات وبذلك نعلمهم اخبارنا — ونحوز على اتم استعداد ، ونحن متيقنين باننا عندما ننشر خفايا ومساوئ النحاس باشا وفريقه ، سوف نكسب هذه الطبقات التي كسبوها بجانبهم عن طريق التمويه والتضليل .

ثم قال ولا شك بان هاته الطبقات المتعلمة تهمهم خطتنا وتؤيدنا ، ولقد وصلنا كثير من التأييدات سوف ننشرها في الوقت المناسب .

قلت — وهل ليس من المستحسن ايضا ان يكون هناك جريدة يومية جديدة تعبر عن رأيكم

قال   ان انشاء جريدة جديدة بالعزيزى تتطلب مجهودا عظيما بجانب المال الوفير حتى تروج سوقها ويعرف اسمها بين الجمهور — وهذا يتطلب ايضا وقتا طويلا • ونحن فى حاجة الى عدم ضياع الوقت •
ولذلك لقد أكتفينا بجريدة « البلاغ » لنشر كل ما يلزمنا وما فى صالحنا — ثم اتجه الينا قائلا « عليكم ان تشجعوا هذه الجريدة • وحثوا الناس على شرائها — وعليكم ايضا ان تشجعوا صاحبها بكلمة تأييد ترسلونها له لنشرها • وفى ذلك تأييد وتشجيد لنا •

قلت   اننا سنعمل كل ما يطلب منا — ومتى تطلبوننا « اى اللجان » الى الاجتماع ؟

قال   نحن فى انتظار شفاء بركات باشا — شفاه الله — وفى انتظار ايضا نجاح « الترابلى باشا » نقيبا للمحامين • حتى اذا ما نجح سوف يعمل معنا وانصاره رجال القانون تلك الطبقة الممتازة التى نرتكن عليها — واننا واثقون ان شاء الله بانه سينجح حيث ان غالبية المحامين بالقاهرة والوجه القبلى والمنوفية تؤيده •
وقال ايضا رضينا عن تبرع النحاس باشا النقود الكثيرة على بعض المحامين مقابل تأييدهم « للمحمودى بك » فضلا عن دفعه اغلب اشتراكاتهم • فان الترابلى سيفوز •

قلت   سمعنا الان من اناس كثيرين بان « بهى الدين بركات بك » لا يحضر هنا • ولقد وقف الان موقف الحياد ؟ فقال

قال   ان هذا الخبر غير صحيح — « بهى الدين بركات بك » — هو تلك الشعلة الوطنية التى تجمع بين الذكاء والعلم والحزم • فضلا عن انه غنى — فهو بذلك رجل كامل جدير بالتقدير والاعجاب — • • • • • • • •   وبخصوص عدم حضوره هنا • واشتغاله بمرض والده ولكنه متصل بنا فى كل وقت •

ملحوظة — ان كثرة الثناء وهذا التقدير والمديح الطيب الرجه « لبهى الدين بك » استمر الى تأكيدى خبرا سمعته من اوساط عديدة • مغزاه بان هؤلاء المنفصلين عن الوفد سوف ينتخبونه « رئيسا » لهم — ويقال بان هذا هو الحل الوحيد لاختيار الرياسة لهم • لان كل من الباسل باشا وبركات باشا والشمسى باشا • متسابق الى احرازها • ولا يتنازل احد هم فيها للاخرين •

قلت   ياسعادة الباك • ان الامة من ورائكم تنتظر وجهتكم فى حل الموقف الحاضر ؟ — وهنا حضر الشمسى باشا وجلس معنا بعد ان حيانا —

قال   ما قريب سوف تنتصر الامة • وننجح خطتنا باذن الله — ثم التفت الى الشمسى باشا وقال • والكم لا تجهلون سعادة الشمسى باشا • لله ايادى بيض على القضية المصرية فى الداخل والخارج • وله انصار كثيرون من الانجليز فى الكتلة المالية ويرجع له الفضل فى اتهام صحة الانجليز حقيقة وقتئذ •
ويعرفكم ذلك المقال « المفتر سندر » الذى كشف عن حقيقة الحكم المتأخر • فضلا عما فيه من نصرة الحكم الذى هو فى جانبنا •

(٢)

وبعد ان سكت برهة قال : ان لقاء المستر سيندرسن ضروري جدا • وخصوصا لبحثه في الوقت المناسب • في ليلة افتتاح البرلمان •

وقال ان سيندرسن هذا رجل عظيم يعبر دائما عن الحقائق الثابتة لمصر • ويعتد برأيه ونصيحاته في المطالب مقدمات لخطط مختلفة •

قلت ان المستعمرين على العموم يماطلون كثيرا • ولا يوقفهم عند حدهم الا سيف مثقوف الامة

قال انا سنحصل على جميع مطالبنا باذن الله قريبا • وسيكون النحاس رائدنا — وسوف يكون الشأن حلف النحاس باشا ووليه المتسطرس •

ومن قريب سوف يتركهم كثيرون من الهيئة الوفدية امثال حفني الطرزي بك وعلوبة بك وغيرهم — وعلاوة على ذلك فان الاحرار الدستوريين سيعملون بجانبنا •

وبعد ذلك طلب التلفون • فاستأذنا وخرجنا بعد ان ودعنا بنفسه ومعه الشمسي باشا •

وسلوانيكم بكل ما يحصل بهذا الصدد !!

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢

حول نادى الوفد السعدى

قصدت اول امس نادى الوفد السعدى قبل الساعة السابعة مساء ومكثت هناك حتى الساعة العاشرة فوجدت بالنادى ابراهيم باشا — الشمسى باشا — فخرى بك عبد النور ، وبعض اعضاء النادى ولاحظت ما يأتى :

١ — كانوا غير مسرورين على غير عادة وبعد ان استقر بى المقام اخذنا نتحادث فى الشئون السياسية وادركت ان استياءهم ناتج عن شعورهم بعدم استمرار السياسى امامهم واستقرار النظام الحاضر تقريبا اذ يرون ان ليس هناك علائم جديدة تدل على التفكير فى تغيير وجهة السياسة الخارجية خصوصا وان اعمال دولة صدقى باشا الاخيرة الخاصة بمشروعات الرى الكبرى وغيرها من الشئون المختلفة لا تدع مجالا للشك بانه سائر فى عمله ومثبت من توطيد مركزه .

ويلوح لى من مناقشتهم انهم لا يؤملون تغييرا الان فى الحالة السياسية الا فى اثناء القادم قبل الدورة البرلمانية بعد ان كان معظمهم يحلمون فى الايام السابقة بقرب تأليف وزارة قومية — ولقد اخذوا يحسبون للحكومة اسرافها فى اموال الامة الخ .

٢ — ولقد وصل للنادى وفدان من السياسية والحلمية من الشبان مجموعهما لا يزيد عن العشرين شابا ثلاثة منهم من شباب المحامين والاخرون من الشبان العاديين ولقد القى مندوب من كل وفد كلمة تأييد اعلن فيها التمسك بمبادئ سعد والعمل على تحقيقها ترد عليهما الباسل باشا بكلمة ترحيب وشكر — وطلب الى الجميع تأليف لجان مختلفة تمهد لنشر مبادئ الحزب بين الجماهير وبث الدعاية .

وانى على يقين بانه حتى الان لم يتم تأليف لجنة تمهد هى بمعنى الكلمة — وكل ما فى الموضوع ان هناك بعض الشبان تدفعهم غريزة حب الاستطلاع الى عمل مثل هذه المظاهر الساذجة .

٣ — ولقد ارجئ نشر بيان اللجنة العامة الذى اشرت اليه فى تقريرى السابق حتى يتم تأليف اللجان الفرعية فى انحاء العاصمة وبذلك يكون هناك قيمة لنشرها .

٤ — ولقد استطعت الحصول من نفس الدفاتر على اسماء اعضاء مجلس ادارة الحزب وكذا الاعضاء المؤسسون المشتركون للنادى وهم المكونون للحزب الوفدى السعدى وقد بعثتهم بالكشف ضمنه . #

١٤ مايو سنة ١٩٣٢

في الحقل السياسي

1 - مذكرة الوفد الاخيرة للدوائر الانجليزية

سبق ان اشرنا في تقاريرنا السابقة الى ان الوفد المصري قد اعد مذكرة جديدة لارسالها للدوائر الانجليزية وان هذه المذكرة قد تم وضعها فعلا ولكني علمت من مصدر وفدي كبير اليوم ان هذه المذكرة لم ترسل بعد والسبب في تأخيرها ظروف سياسية طارئة جدت في الموقف السياسي ولم استطع اليوم معرفة ماهية هذه الظروف وسأعمل من ناحيتي على الوقوف على تفاصيلها وتوضيحها في تقاريري القادمة .

وكل ما تردد في الدوائر الوفدية اليوم ان بيانات خاصة وردت للوفد من انجليزي كبير في لندن قد يكون لها اثر في تغيير خطة الوفد وسياسته وقد طلب الى الوفد ابداء رأيه بسرعة خشية ان تقام في سبيل هذه المساعي العراقيل فتصبح بدون ان تنتهي الى نتيجة لان اتجاهات السياسة في لندن نحو المسألة المصرية متضاربة فبعض المحافظين لا يرون فرصة لاتخاذ اي تسوية حسنة ويسعون دون تحقيقها ويعملون [illegible] حتى تظهر في عهد [illegible] وسأزيد هذه المسألة وضوحا في تقاريري القادمة .

2 - تعصب الوزراء الاخير ورأي الدوائر الوفدية

ابدى وفدي كبير اندهاشه للخوف الذي استولى على الوزراء بمجرد رؤيا [illegible] فانطلقت السنتهم جميعا باقوال بعيدة كل البعد عن الحنكة السياسية والرزانة الواجب توفرها في كل من يتولى المناصب الادارية في الدولة .

وفي اعتقادي ان تصرف الوزراء الاخير يدل على انهم يجهلون الظروف السياسية المحيطة بوزارتهم وما [illegible] السياسة الانجليزية [illegible] ولا تنسى الوفد وتمسكه بحق البلاد الكامل فما يبقى هذه الوزارة في مناصبها يوما واحدا فتشكيل وزارة من غير الوفد [illegible] حق [illegible] وارادة الامة غير محترمة .

وقد علمت ان صحافيا انجليزيا رغب في اخذ حديث من [illegible] الوفدي [illegible] عن هذه المسألة فاعتذر محدثي لان ذلك حق من حقوق رئيس الوفد وحده فهو الذي يعبر عن ارادة الوفد في سياسته [illegible] من ناحية ومن ناحية اخرى [illegible] الظروف السياسية الحاضرة تستدعي سياسة الكتمان والسكوت في مثل هذه المسائل

3 - الاحتفال باحياء ذكرى سعد

بدأ الوفد يبذل من الآن جهودا جبارة ليكون الاحتفال باحياء ذكرى سعد [illegible] يتناسب مع ما للوفد من مكانة في الامة واحترام في الشعب وقد [illegible] الوفد [illegible]

(٢)

في [illegible] [illegible] [illegible]
دائرة كل لجنة مركزية لان [illegible] الاحتفالات [illegible]
الوفد [illegible] [illegible] [illegible] لجنة مركزية [illegible]
الوفد عن [illegible] حتى اذا [illegible] على [illegible]
الوفد بما يصدر عنه [illegible] .

وقد [illegible] الوفد في [illegible] العامة [illegible] الاعتراف [illegible]
[illegible] [illegible] . [illegible] الوفد مثل هذه المسائل كلها
للاستاذ [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاعوام الماضية
وقد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
الوفد [illegible] في ٢٣ [illegible] [illegible] [illegible]
الاحتفال .

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الوفد في
زيارة سرادقات الاحتفال بمصر والاسكندرية [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] لجان الوفد العامة [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الوفد [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] اجتماعات [illegible] الدعوة في نفوس
الناس واستشهاد [illegible] [illegible] الوفد [illegible]
[illegible] في الوقت الحاضر على نجاح مثل هذه الحفلات وبلوغها غاية [illegible]
في تحقيق رغبة الوفد [illegible] [illegible] [illegible] !! ؟

٢١ يوليو سنة ١٩٣٣

[illegible]

<u>حول موقف الوفد في الظروف الحاضرة</u>

١ ـ علم من كثيرين من المطلعين على بواطن الأمور الواقفين على ما يدور في خلد رجال الوفد انهم يخشون في الظروف الحاضرة بمناسبة ما حصل بينهم من الانشقاق والانقسام أن تذهب ريح العمول في نفوس مناصريهم جهودهم ويستبدلون بمؤازرتهم لهم والاقبال عليهم بالانصراف عنهم والانفضاض من حولهم • من اجل ذلك تجري جماعة المتطرفين منهم بل اخذوا يعدون عملا تكون هذه الحركة مهما تحاول التهديدات تصلى من ضربات الامة تأييدها للنحاس باشا واسقاط هؤلاء الخارجين عليه المنشقين عن [illegible] بالتشهير بهم والتحصين كرامتهم •

٢ ـ وعلمت ايضا ان واصف باشا غالي سيجد في عقد الوفد بيانا يعلن فيه عدم موافقته على الخطة التي ينتهجها النحاس باشا في موقفه الحاضر وانهم ليؤكدون أن هذا البيان لا يلبث أن ينشر قريبا •

<u>جريدة البلاغ</u>

٣ ـ يقال ان الاستاذ عبد القادر حمزه رغم تأييده النحاس باشا في موقفه كما يؤكدون بانه تعاقد لسيحم فريق المعارضين على أن يتحمل ما ينجم من الخسائر في سبيل تغيير وجهته السياسية الحاضرة وان هذا التعاقد قد وقع عليه من [illegible] سركلت باشا على أن جريدته لا تهاجم فريق النحاس باشا الا اذا بدأ هو في مهاجمتها وان فريق المعارضين سيعلم شعبه ويكون نفسه وعند ذلك تحصل الجريدة على مناصرته وتعلن تأييده ويرى النحاس باشا ضرورة اسقاط هذه الجريدة بدعوى انه لا يقبل جريدة من ذات الوجهين •

<u>جريدة كوكب الشرق</u>

٤ ـ سيؤيد الوفد جريدة كوكب الشرق ويعمل على أن تكون في صف الجرائد الحزبية

ويفكر المعارضون ايضا في الاتفاق مع جريدة اسبوعية تعمل على شاكلة جريدة روز اليوسف لتكون لسان حالهم •

وسوف [illegible] بعد ذلك !!

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢

[illegible]

نداء للامة

من الوفد المصرى والاحرار الدستوريين

أيها المصريون

الآن وقد تجلى رأى البلاد صريحاً ناطقاً فيما أصدره المؤتمر الوطنى العام من قرارات خطيرة أقرتها الأمة ممثلة فى جميع هيئاتها – ووقعها جميع ذوى الرأى والمكانة فيها – والآن وقد أجمعت الأمة على التمسك بحرياتها ودستورها – وأن يكون لها دون غيرها السلطان فى شؤونها والفصل فى مصيرها – لم يبق لمصرى أن يلتمس المعاذير أو يتردد فى مقاطعة الانتخابات المقبلة – التى يراد بها أن تسلب الأمة سيادتها – وتفقد بين الامم شخصيتها فتظل رازحة تحت نير الاستبداد مغلوبة على أمرها

تلكم انتخاباتهم – فسجلوا أيها المصريون باجمعكم على مقاطعتها تمسككم بدستوركم وحرياتكم – وتفانيكم فى الذود عن كرامتكم – وازدراءكم لكل قوة تبغى حملكم على العدول عن رأيكم والتحول عن عقيدتكم – واخذلوا بهذا الاجماع الرهيب وزارة اعتزمت أن تسجل على وطنكم عار الخضوع لكل قوة غاشمة تسدد المدى والرصاص فى صدوركم

أيها الموظفون !

لقد كنتم من بناة النهضة الحديثة ومن أول العاملين الذين بذلوا التضحية غالية فى سبيل تحرير بلادهم – حاشا أن تكونوا أقل من غيركم اباء للذلة – واحتقاراً للوسائل المهينة التى يراد بها أن تكونوا أداة الظالمين فى هدم ما بنيتم وبنت أمتكم – وفرض العبودية عليها وعليكم – حاشا أن يكون منكم غير ذلك – وهو أقل ما تنتظره مصر من بنى مصر – ليجتاز الوطن محنته ويسترد حريته .

بنى مصر !

واجهوا بقوة حقكم – وصلابة عزمكم – أعمال العسف والظلم التى تسلطها الحكومة عليكم – سواء فى ذلك مصادرة حرية الفرد والجماعة – وتعطيل الصحف ومنع الاجتماع وتنقل الزعماء من مكان إلى مكان – ورميكم بالرصاص كلما حاولتم اظهار شعوركم – ومحاربتكم فى أرزاقكم وتعطيل أعمالكم وسحب الرخص من أصحاب المهن الحرة منكم – وتكليف من يشيبون بالعدل من الموظفين أن يمثل بكم – فكل تلك المظالم التى لم يسبق لها مثيل فى عهد الاحكام العرفية انما يراد بها التمهيد لأجراء انتخابات مسلحة يقوم على أساسها نظام الحكم الذى يحاولون فرضه عليكم – ولكن ثقوا واطمئنوا – ففى الوقت الذى تسجل فيه الحكومة بهذه المظالم فشل انتخاباتها وبطلانها وتقوض بيدها ما شادته من بنيانها – يسجل الوفد والاحرار الدستوريون ذلك كله باسم الأمة ويعلنون أنهم قد جعلوا فى رأس برنامجهم أن يردوا الحقوق لاصحابها وأن يرفعوا المظالم عن كل من أصابه أذى فى سبيل التمسك بحقوق بلاده – وأن لا يتسامحوا فى أى تلاعب أو تزوير أو اكراه يرتكبه أحد ممن كلفتهم الحكومة اجراء الانتخابات – أو الاشراف عليها – سواء من الأهالى أو الموظفين – وأن لا مفر لمرتكبه من أن يلقى عقابه ويوفى حسابه

أيها المصريون !

الساعة عصيبة – والموقف رهيب – والأيام التى حددتها الحكومة لانتخاباتها هى أيام الفصل بين الحياة كريمة عزيزة – وبينها ذليلة مهينة – واعلموا ان الحكومة تحاول بانتخاباتها ان تفرض عليكم حكم الاستبداد فترجع بمصر الى الوراء اجيالاً فما عليكم وقد ولدتكم امهاتكم احرارا الا ان تبرهنوا ان فى السويداء رجالا – وان الاحياء منكم جديرون بمن ماتوا فى سبيل مصر مخلصين فيها – وان الأمة مصدر السلطات لن تخنع للذل ولن تفرط فى كرامة بنيها .

فليؤد اذن كل مصرى واجبه – تستردوا دستوركم – وترفعوا منار الحرية والاستقلال عاليا فيكم – وتثبتوا اقدام الحق والعدل فى مصر – فلا تبقى للظلم بعدئذ باقية .

القاهرة فى يوم الاثنين { ٢٤ ذو الحجة ١٣٤٩ / ١١ مايو سنة ١٩٣١

رئيس الوفد المصرى — مصطفى النحاس

رئيس الأحرار الدستوريين — محمد محمود

٢٠ يونيه

اليوم الاسود المشؤوم

أيها المصريون الكرام ،

كان الذي حتم أن يكون ، وانتخب بل عين وتلفق برلمان مزيف مزور منتخب من هيئة ومن عدد من النكرات الاسماء المزورة الذين كانوا في كل أدوار النهضة القومية حربا على الامة وويلا على قضية الاستقلال والحرية ـ ذلك البرلمان الصدقي الذي انحدر من وكر الاجرام والتزوير مخضبا بدماء الابرياء قائما على أشلاء الشهداء ملطخا بالخزي والعار

تكون هذا البرلمان رغم إرادتكم حاميا عهد الوزارة والانجليز يريدون أن يصنعا ومن ثم كانت الضحية لا الخيانة العظمى والجناية الكبرى وهل جناية أوضع وأكبر عند الله وعند الناس من بيع هذا الوطن والاجهاز على البقية الباقية من الحرية التي اشتريتها بعزيز الضحايا ؟؟؟

ذلك البرلمان الذي اصطنعه صدقي والانجليز في كنف الحديد والنار وحراسة الجيش والبوليس سيجتمع بكل تطفل في يوم السبت (٢٠ يونيه) ليدعي زورا أنه يمثلكم ويتكلم باسمكم ويقوم على تمثيلكم فليكن هذا اليوم المشؤوم (يوم حداد عند الامة المصرية واضراب عام) يتجلى فيه مظهر استيائكم وعظيم سخطكم ودلائل شعوركم حتى لا يقال عنكم أنكم رضيتم بالذل صاغرين واستمرأتم الهوان غافلين

في هذا اليوم الاسود الذي تعده الوزارة يوم عيد ستصطف الجنود وتخفق الاعلام والبنود احتفالا بما أنتم له كارهون فليكن (اعلان حدادكم واضرابكم العام ومظهر سخطكم واستيائكم) الرد على فرح الوزارة المصطنع ولترفعوا الصوت عاليا في ذلك اليوم بما ستمتلئ به صدوركم وما ينطوي عليه شعوركم (تحية لاخوانكم المجاهدين واستمساكا بدستور الامة المكين) لتبرهنوا بذلك على أنكم امة شاعرة بمقامها بين الامم قد أقسمت لتعيشن حرة فلم تحنث بالقسم ولا رضيت بيع الذمم ؟

دستور سنة ١٩٢٣

الى الشعب المصرى الكريم

ايها المواطنون الاعزاء

ايها المصريون الكرام

الوطن يستحلفكم ويستغيث بكم

وروح سعد من عليائها ترفرف عليكم

وارواح الضحايا تناديكم

بأن تقاطعوا انتخابات صدقى باشا

و بمقاطعة انتخابات صدقى باشا

تنقذون وطنكم وترضون أرواح

ضحاياكم وعين الله ترعاكم

فليحي الوطن وليحى النحاس باشا

الوطن يناديكم للجهاد

فلبوا نداء الوطن

أيها المصريون :

لقد رأيتم ما حل بوطنكم من نكبات وما نزل بأرضكم من ويلات . لقد رأيتم كيف تصبح كرامتكم هدفاً للأهواء ونقمة سائغة فى فم الأعداء . لقد استغل الآثمون ودائعكم واتخذوها ذريعة لأطماعهم ومنفذاً لخداعهم

اعتدوا على الدستور وهو عنوان نهضتكم وعلى البرلمان وهو رمز كرامتكم وعلى النيل وهو مصدر حياتكم . ولم يدعوا في أرض الوطن لسان ينطق بالحق أو قلماً يجرى بالصدق ومدوا أيديهم الى امتهان رجولتكم واحتقار عزتكم . وأظهروا أمام المستعمرين وأمام اللاجئين تقيصتكم لتطيب لهم لذات المناصب وشهوات الحكم فى جو يأمنون فيه صوتاً يواجههم أو كلمة تملوا في وجوههم

هاهى مصر قد بقيت والبلاد محرومة من دستورها خالية من كل هيئة تشريعية . فيها وهاهى دماء الشهداء صارخة وأرواحهم فى السماء منادية . فلى أى حد يطمع فيكم الآثمون وبهناً على حسابكم الخائنون . تتسع لهم نعمة العيش ورفاهية البال . يركبون رءوسهم بالفساد فى البر والبحر ويستبيحون غوايتهم بالليل والنهار . وتضيق عليكم الارض بما رحبت والدنيا بما وسعت . وتعيشون عيش الطيور المحبوسة فى أقفاصها . كأن المهد لا يبالى باللحد وكأن وجودكم لم يكن الا للفناء . وكأن هؤلاء القسمة الخونة هم أولى من أربعة عشرة مليوناً بالحياة والبقاء كبرت كلمة تخرج من أفواههم

أيها المصريون

من أجل حريتكم أسلتم الدماء أنهارا وسكبتموها على البسيطة مدرارا . وأرخصتم الأرواح وهي غالية وضحيتم بالحياة وهى عزيزة سامية . ومن أجل حريتكم شاهدتم كيف امتلأت السجون برجالكم وعمر المنفى بأبطالكم ولقد شهد العالم لكم أنكم بحق قد استوجبتم أن تعيشوا فى بلادكم أحراراً حتى اذا آذن لكم أن تجنوا ثمار جهادكم وأوشكتم على الغاية من مرادكم انبعث هؤلاء المستوزرون القسمة تسندهم حراب استعمارية لو لم يكن لهم منها عدة وعمادا لتقطعت بهم أقدامهم ولكانوا عن بكرة أبيهم سخرية للعالمين وعبرة للناظرين

أيها المصريون

ان هذه الوزارة واهية البنيان مختلة الأركان خاسرة الميزان . وكيف لوزارة شاذة

مثلها أن تطمع فى بقائها وادامة والحق أول اعدائها

برهنوا له باتحادكم وبصدق جهادكم على أن دون مرامها ذهاب أرواحكم وانقضاء جيلكم لتعلم هي ومن على شاكلتها من مرضى النفوس وموتى القلوب أن الكتلة المصرية الوطنية مازالت نامية وهي فى نماء باقية وهي البقاء

ان المرأة يغار على بيته من اللص وعلى ماله من الناصب والوطن هو الحياة وأغلى من الحياة وبدونه لاتكون الحياة شيئاً مذكورا . وهؤلاء لصوص مغتصبون قد حضروا الطاوية لابتلاعكم ودلوا رسل الموت على كيانكم . فاقصروا أمد حكمهم . وأزيلوا غشاوة عهدهم وأزيحوا النهضة والبلاد من شرهم

أيها المصريون

انهم أشخاص وأنتم أمة . انهم أفراد وأنتم جماعة . انهم ضعف وأنتم قوة . انهم يريدون المناصب وأنتم تريدون الحرية . والمناصب في عهدهم ذل وعار والحرية شرف ووقار فانهم ان تركوا وشأنهم فلا تكونن أعوامهم القابلة شراً من عامهم الحاضر وهاأنتم تقرأون صحيفة سوداء من مخازيهم . وسلسلة آثام وجرائم من أعمالهم فى عام واحد . فكيف بكم اذا توالت الأيام وتعاقبت الأعوام

أيها المصريون

ماهى الا نهضة صادقة وقومة فائقة يتسابق فيها شيبكم وشبانكم . ويدعوا اليها كباركم وصغاركم حتى تروا شملها ممزقاً وتصبح بعد ذلك خاوية على عروشها لانصير ولا نايز ولا عون ولا معين . وبذلك تأمنوا بلادكم من ظلم قائم وموت يتهددها فى حاضرها ومستقبلها بوجود هؤلاء النفر الذين أصبحوا خللاً فى صفوفها ووصمة في وجودها وعالة عليها وعلة فى طريق استقلالها

أيها المصريون

ان اليوم عصيب والوقت رهيب والنصر من المجاهدين قريب . جاهدوا قليلا لتستريحوا كثيراً وان كانت حياتكم غالية فالوطن أغلى . وان كانت ميتتكم عالية فالكرامة أعلى والموت خير للمرء من أن يقضى الحياة هواناً وذلا

جاهدوا فان الله مع المجاهدين واعملوا فان الله نصير العاملين ولا يفلح مسعى الظالمين

أيها المصريون

اليوم يومكم والوطن لكم والحرية حقكم . فهبوا لانقاذها قبل أن تحق على البلاد كلمة الدمار والخراب . فثبتوا فى الحق أقدامكم . وارفعوا بجهاد الصدق أعلامكم

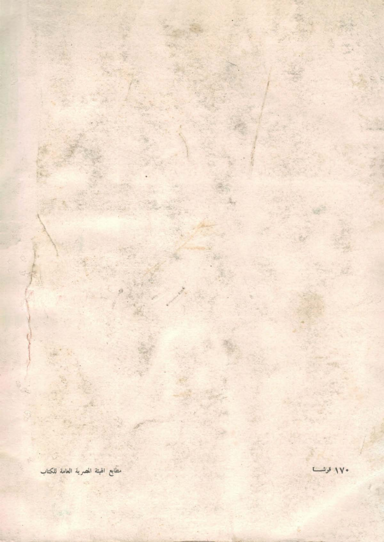
المصرى الحر

محتويات الكتاب

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨١/٥١٩٤

NBSI ٩٧٧ ٧٣٥٧ ٥١ -



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٧٠ قرشا